هذا فهرست الجامى

٠٢ الكلمه
٠٦ الكلام
٠٨ الاسم
١٠ خواص الاسم
١٢ فالمعرب
١٤ الاعراب
١٥ انواع الاعراب
١٥ العامل
١٩ غير المنصرف
٢٢ العدل
٢٥ الوصف
٢٦ التأنيث
٢٧ المعرفة
٢٨ العجمة
٢٩ الجمع
٣٢ التركيب والالف والنون
٣٣ وزن الفعل
٣٧ المرفوعات
٣٨ الفاعل
٤٢ واذا تنازع الفعلان
٤٥ مفعول مالم يسم فاعله
٤٧ المبتدأ والخبر
٥٤ وقد يحذف المبتدأ
٥٦ خبر ان واخواتها
٥٧ خبر لا لنفى الجنس
٥٨ اسم ما ولا المشبهتين بليس
٥٨ المنصوبات
٥٨ المفعول المطلق
٠٦٢ المفعول به
٠٦٤ المنادى
٠٧١ وترخيم المنادى
٠٧٦ ما اضمر عامله
٠٨٢ التحذير
٠٨٣ المفعول فيه
٠٨٥ المفعول له
٠٨٧ المفعول معه
٠٨٨ الحال
٠٩٥ التميز
١٠٢ المستثنى
١١٠ خبر كان واخواتها
١١٢ اسم ان واخواتها
١١٢ المنصوب بلا التى لنفى الجنس
١١٥ نعت اسم لا المبنى
١١٨ خبر ما ولا والمجرورات
١٢٠ فالاضافة المعنوية
١٢٣ والاضافة اللفظية
١٣٠ التوابع
١٣١ النعت
١٣٤ والمضمر لا يوصف
١٣٦ العطف
١٤١ التأكيد
١٤٤ البدل
١٤٧ عطف البيان
١٤٨ المبنى
١٤٩ المضمر
١٥٣ صفة جرت على غير من هى له

١٥٣ واذا اجتمع ضميران
١٥٥ نون الوقاية
١٥٦ ضمير الشان والقصة
١٥٨ اسماء الاشارة
١٦٠ الموصول
١٦٢ الاخبار بالذى
١٦٣ ما الاسمية
١٦٥ اسماء الافعال
١٦٦ الاصوات
١٦٨ المركبات
١٦٩ الكنايات
١٧٥ الظروف
١٨٠ المعرفة والنكرة
١٨٢ العلم
١٨٢ اسماء العدد
١٨٩ المذكر والمؤنث
١٩١ المثنى
١٩٢ المقصور والممدود
١٩٤ المجموع
١٩٥ الجمع الصحيح المذكر
١٩٧ الجمع الصحيح المؤنث
١٩٨ جمع التكسير
١٩٨ المصدر
٢٠٠ اسم الفاعل
٢٠٤ اسم المفعول
٢٠٤ الصفة المشبهة
٢٠٨ اسم التفضيل
٢١٧ الفعل
٢١٨ الماضى
٢١٨ المضارع
٢٢١ الناصبات المضارع
٢٢٧ الجازمات للمضارع
٢٢٨ الشرط والجزاء
٢٣٢ فعل ما لم يسم فاعله
٢٣٣ الاشمام
٢٣٣ المتعدى وغير المتعدى
٢٣٤ افعال القلوب
٢٣٨ الافعال الناقصة
٢٤٣ افعال المقاربة
٢٤٦ فعل التعجب
٢٤٨ افعال المدح والذم
٢٥١ حروف الجر
٢٥٧ حروف المشبهة بالفعل
٢٦٤ حروف العطف
٢٦٨ حروف التنبيه والنداء
٢٦٩ حرف الايجاب
٢٧٠ حروف الزيادة
٢٧١ حرفا التفسير
٢٧١ حروف المصدر
٢٧٢ حروف التحضيض والتوقع
٢٧٣ حرفا الاستفهام
٢٧٣ حروف الشرط
٢٧٨ حرف الردع
٢٧٩ تاء التأنيث
٢٧٩ التنوين
٢٨٢ نون التأكيد

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısmı | K.Z. Burhaneddin
Yeni Kayıt No |
Eski Kayıt No | 140

وقف برهان الدین افندی

K. N
١٤٠

مولانا فاضل جامی قدس سره السامی حضرتلرینک
تألیف کردلری اولان کافیه شرحی فوائد ضیائیه نام کتاب
مستطابی دنا مشهور شهیر مصطفی شوکت افندی مرحومک
قلم تصحیحیله مصحح و اطرافی اکثریا استادلر تعلیقات نفیسه‌سیله
موشح اولوب طلبهٔ علومه فوق العاده بر اثر نافع اولمغله مرحوم
مشار الیهک حمیت ذاتیه‌سی یادیر وسیلهٔ حسنه اولمق اوزره
طبع و تمثیلنه ابتدار قلندی

فیاتی سیم مجیدی عدد ١

قوله الحمد مصدر المعلوم
واللام للجنس او للاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول والقدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايم الاستيعاب كما يلايم الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعنى سپاس وستايش عصم
والاظهر انه تفسير للحاصل بالمصدر المعلوم والاكتفاء بهذا التفسير بناء على كونه اصلا مصـ
وهو الاظهر لكونه معدولا من حمدت حمدا لله للدلالة على العموم والدوام ولكثرة استعماله سيالكوتى
الحاصل بالمصدر بحسب الاصطلاح موضوع للهيئة الحاصلة للفاعل والمفعول به بسبب المعنى المصدرى اولا وبلا واسطة كالنصارية والمضروبية والمعنى اللغوى له هو الحاصل بسبب المصدر سواء كان حاصلا بلا واسطة او بواسطة كالالم بالنسبة الى الضرب
قوله لوليه اى الحرى بجنس الحمد لايخفى ما فى ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لايذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التى تجلب الطبايع اليه لكون الجديد لذيذا عبد الغفور
بخلاف الحمد لله فانه تعليق بما يشعر بالعلية ضمنا لكونه علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بالمشتق سيالكوتى
[illegible] على الله سبحانه مع انه الجدير بذلك لتوهم التانيث لادرى
٢٧ بحبوحة الدار وسطها وهى من كل شئ وسط وخياره منه
الواو [illegible] اعتراضية وهو تذييل [illegible] توهم التحبيب [illegible]
قوله على نبيه [illegible]
بهذا الاصل منصرفا الى [illegible]
وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبى له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثانى ظاهر لانه اشمل وعلى الاول فللدلالة على انه عليه السلام يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه عليه السلام بمرتبة الرسالة بطريق الاولى عصام
ما صدق عليه تلك المعانى ٥
١٢ لا من حيث اشتماله على المسائل فان كتابه من هذه الحيثية ككتب السلف بل احسن منها فقيد الحيثية للتقييد
وان كان التابع فى تقييد الشئ بنفسه افادة الاطلاق
ترك الثانى عبد الغفور
٧ اى المعنوية لان الاشتقاق فى اللغة والمراد
٨ حاصله ان المامور به التلفظ سواء كان مع الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول
وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الاخر

ملا جامى على الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه ❊ وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه ❊ اما بعد ❊ فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية ❊ للعلامة المشتهر فى المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب ❊ تغمده الله بغفرانه ❊ واسكنه بحبوحة جنانه ❊ نظمتها فى سلك التقرير ❊ وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف ❊ حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف ❊ وسميتها بالفوائد الضيائية ❊ لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل ❊ وما توفيقى الا بالله وهو حسبى ونعم الوكيل ❊ اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال ❊ الكلمة ❊ قيل هى والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما فى النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح ❊ حيث قال

٢ وهذا مما لا يعلم قائله ولقد اصاب الشارح فى تعبيره عنه ببعض الشعراء وكذا المولى الفنارى فى حاشية ديباجة المطول حيث قال كما قيل جراحات السنان اه وقد غلط فيه الكازرونى ومن قلده ثم ذكر الميبدى فيما جمع من الديوان المنسوب الى الامام على رضى الله عنه ما يقرب من هذا ❊ وكل جراحة فلها دواء ❊ وسوء الخلق ليس له دواء حاشيه ٣ انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما فى عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المستعمل والمهمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل منه ٤ قوله والواحد بالجنسية يعنى ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له واذ يعكس فيقال فيما نحن فيه جنس الكلمة الذى هو واحد بان يعتبر اللام مقدما فى المعنى على التاء كما فى التلفظ رعاية لجزالة المعنى او يقال الكلمة الواحدة التى هى جنس كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفى لدفع المنافاة اتصاف الجنس بالوحدة
٦ فانه لو كان جمعا لوجب التانيث لكونه مسندا الى ضمير جمع غير العقلاء
٧ يعنى ان تانيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم الا ان الصاعد فى الواقع ليس الا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار تاويله بالبعض هنا كتذكير الضمير الراجع الى المؤنث بتاويله بالشخص وليس مراد الشارح ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما وهم
وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التى هى مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التى هى فى الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر لادرى
قوله حقيقة او حكما صفة لمصدر محذوف اى تلفظا حقيقيا بان يكون من قبيل الحرف والصوت او تلفظا حكميا بان يشارك الملفوظ به فى الاحوال
١٢ [illegible] التلفظ [illegible]
[illegible] لا للسببية [illegible]
[illegible] فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عادية عبد الغفور
قوله ٢٣ واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس والجامع ان المعطوف عليه لاثبات انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف لاثبات

جراحات السنان لها التيام ❊ ولا يلتام ما جرح اللسان ❊ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب باول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة ❊ لفظ ❊ اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقى كزيد وضرب والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هى مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة والجن والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر ❊ وضع ❊ الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد ❊ لمعنى ❊ المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمى بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه يخرج به المهملات

انه لفظ حكمى ٣٢ ولما لم يدخل فيه لم يحتج فى تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا عبد الغفور
٢٥ الوضع فى اللغة جعل الشئ فى حيزه فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ عبد الغفور اذ بذلك التعيين يستقر فى ذلك المعنى ولا يتجاوز الا بقرينة كاستقرار الشئ فى الحيز سيالكوتى

٢ اى لا تخصيص بازاء المعنى ولا تخصيص لغرض من الاغراض ٣ قوله فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة آه فان قلت هذا نقض لتعريف الكلمة باعتبار قيد الافراد فلم قدم عليه قلنا بما قدم عليه لمدخلية الجواب السابق عن الايراد المتقدم في وروده وذلك لانه لما اندرج الالفاظ في المعنى فبقيد الافراد يخرج عن التعريف الكلمات الموضوعة بازاء الفاظ مركبة على الاحتمال الراجح الذي هو كون قوله مفرد صفة للمعنى لان تلك الالفاظ لما كانت مركبة امتنع ان تكون مفردة لان الافراد والتركيب متقابلان فلا يجتمعان في شيء واحد ولا يرد النقض بالكلمات الموضوعة بازاء معان مركبة كالانسان الموضوع بازاء الحيوان الناطق

والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى ، فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظة الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة ، مفرد ، وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة

استدراك من قوله يدل فهو من تتمة البيان فافهم

لان التركيب اما بمعنى دلالة جزء لفظه على جزء واما بمعنى دلالة جزئه على جزء معناه وكل من المعنيين واضح الانتفاء عن مثل الحيوان الناطق اما انتفاء الثاني فلانه ليس بلفظ اصلا حتى يدل جزؤه على جزء معناه واما انتفاء الاول فلان اجزاء لفظ الانسان لم يدل شيء منها على جزئه بخلاف الكلمات الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة فانها وان انتفى عنها التركيب بالمعنى الاول لكن لم ينتف عنها التركيب بالمعنى الثاني كلنبو

٤ اى شخصية من حيث انها شخص سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة لدى

٩ ذكر التركيب بتبعية الافراد او لتعميم الفائدة او لدفع توهم الاختصاص

٧ لان الرسم في الخط ان يكتب الالفاظ بصورة يقرأ في حال الوقف ولهذا يكتب همزة الوصل و تاء التانيث في الاسماء بصورة الهاء والتنوين الذي قد تقلب الفا في حال الوقف فيكون في اخر مفردا الفا في حالة النصب ... كان من ... المستكن في وضع او ... المعنى

١٢ قوله ووجه صحته جواب سؤال مقدر هو ان مفردا لا يصح ان يكون حالا من المستكن في وضع ولا من المعنى لان الحال تدل على المقارنة زمانا فيلزم ان يكون الوضع في زمان كون اللفظ والمعنى مفردا واياما كان لا يتقدم الوضع على الافراد وقد قلت فيما سبق ان الوضع مقدم على الافراد

٨ قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه يجب ان يقدم عليه كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل والمفعول به ويقولون ان في صورة التاخير عن المفعول يجوز ان يكون حالا من الفاعل ومن المفعول والتعيين مفوض الى القرينة ولئن سلم لزوم ذلك عند الكل بان جعل خلاف البعض غير معتد به فذلك اللزوم اذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد ههنا صفة للفظ بالذات واذا تغير المعنى على تقدير جعلها حالا منه ولا خفاء في ان افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ »

ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلنا قد تعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب اخره محكي كما في تابط شرا ولما كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبد الله علما الاعراب واحد لا يرى فعلى هذا المراد بقوله معرب مكيف بحركتين على طبق قوله اعرب باعراب واحد ٣ لما ذكر ان في تعريف المص خللا من وجهين اراد ان يذكر ان تعريف صاحب المفصل مخل من وجه

واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب بكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل ، وهي اي الكلمة ، اسم وفعل وحرف ، اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها ، لانها ، اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي ، اما ، من صفتها ، ان تدل على معنى ، كائن ، في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ، او ، من صفتها ان ، لا ، تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم ، الثاني ، وهو ما لا يدل على معنى في نفسها ، الحرف ، كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما سيعرف ، و ، القسم ، الاول ، وهو ما يدل على معنى في نفسها ، اما ، من صفتها ، ان يقترن ، ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها ، باحد الازمنة الثلثة ، اعني الماضي والحال والاستقبال

٧ يعني ان الغرض من علم النحو معرفة احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما

١٦ اى مجاز لان البقاء يقتضي سبق الدخول ولا دخول لها بقا على اللفظ فالمعنى ودخل بالتجوز بخلاف ما يعد لشدة الامتزاج

١ واحدة وبقي احد الجزئين على حاله السابق بواو واحد ورجل فانه ليس فيها اهمال جانب اللفظ اصلا فينبغي تحقق رعاية جانب المعنى باخراجه عن حد الكلمة سنالكوتي

٧ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة عف

٨ اى حقيقة الوضع فان الوضع في التعريف وان جرد بحيث يشمل حروف الهجاء لكن بذكر المعنى عاد الى حقيقته

٩ لو قال امر اخر لكان اشمل فان همزة الاستفهام مثلا يحتاج الى انضمام كلام وبعض الحروف يحتاج الى كلمتين فيما قبله وما بعده الا انه اكتفى بالاقل المتيقن عصمه

فقوله وهي اسم وفعل وحرف ... العطف مقدم على الاخبار يفهم منه منقسمة لان حمل مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبار الكلمة ليس باعتبار الكلمة في نفسها بل باعتبار صدقها على افرادها ... اما تقديم ... على ... لموافقته ... الاقسام يفهم منه ... فقول الشارح اي منقسمة ومنحصرة ليس بيانا للخبر في العبارة بل بيان للمعنى اللازم الكلام الذي وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا باعتباره وانما اختار المصنف الواو العاطفة مع ان الشايع في التقسيمات كلمة او الدالة على الانفصال الحقيقي او منع الخلو تنبيها على تحقق الاقسام

وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلي سنالكوتي ١٩ فالضمير راجع الى المعنى المذكور في ضمن الاول ولا يلزم اخلاء الخبر عن الضمير الراجع الى المبتدأ لان الراجع ضمير صفتها ، ٢٨ وانما قيد الفهم بقوله عنها لان الغرض مفهومية المعنى عن الكلمة لا مطلقا وليصح كون اقتران المعنى باحد الازمنة من صفات الكلمة لان اقتران المعنى وان كان صفة المعنى لكن اقترانه في المفهومية عنها صفتها كلنبوي

٢٥ يعني ليس المراد بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وجودها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا نقل انتقل بما فيه فلذا صح نسبة المعنى الى الكلمة بكلمة في »

قوله بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة اى من شانه ان يقصد به تلك الافادة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صلة او صفة ودخل ايضا اسناد الجملة التى علم مضمونها المخاطب ثم المراد بالفائدة التامة انه لو سكت المتكلم لم يكن لاهل العرف مجال التخطئة ونسبة كلامه الى القصور فى باب الفائدة

٣ ويدفعه اشتقاقهم وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد لارى

٤ فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول التضمنى ٦ فالباء للاستعانة او السببية ولك ان تجعل ذلك اشارة الى المدعى والباء بمعنى مع كما فى شرح العصام ٧ الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجديه الاشارة او للعطف على تحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذى افاده الدليل

اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له

او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثانى وهو ما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه و القسم الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيره وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى الحد وودعها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك الخ ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات

اى علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اى بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال لارى

١٩ اى فى هذا الفن فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او فى هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم لارى

٢٢ ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلاما كاعطى عطاء مع انه فى الاصل اسم لما يعطى لارى

٨ اى سمى اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو بكسر السين او بضمها لا بفتحها لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين مجموع على افعل وفعول كفلس وافلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على افعال كاحمال واقفال فى جمع حمل وقفل حذفت الواو لمجرد التخفيف من غير علة قياسية ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه فان الوقف بالاسكان او الاشمام او الروم وشىء منها لا يصح بدون الحركة ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن

فماخوذا حال من المفعول الثانى ليسمى المستفاد من حمل الاسم على الثانى

٢٥ بين حدود الاقسام المفهومة من دليل الحصر بالترتيب الذى علم منه فقدم الحرف ثم الفعل فان قلت الترتيب المذكور يقتضى تقديم الاسم على الفعل حيث قال الثانى الاسم والاول الفعل فعلم ان مفهوم الاسم مقدما على مفهوم الفعل قلت نعم كون ذلك المعنى ... بالاسم وهذا المعنى ... علم ... الفعل علم ... والاول ما ان يعرف ... احد الازمنة الثلثة اولا ولهذا قال الثانى الاسم والاول الفعل ويمكن ان يقال ان ما به الامتياز بين مفهومى الاسم والفعل هو قيد الاقتران وهو معتبر فى الفعل وجودا وفى الاسم عدما والوجود اشرف بالنسبة الى العدم وايضا العدم يعلم بالقياس الى الوجود الذى ملكته فالمناسب تقديم مفهوم الفعل على الاسم عصم

٣٠ فكانه قال كلمة وكلمة وذكر التثنية للاختصار ٢٩ يعنى ان الباء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف او ظرف لغو فيكون زيادة حاصلا لبيان المعنى لا لتقدير المتعلق والانتفاء وهى صفة المدلول لم يصح اضافتها الى الكلمة الا بحملها على المعنى اللغوى اى الضم او بحذف المضاف اى نسبة مدلول احدى الخ

---

٢٣ ليس المقصود مجموع قائم الاب فانه مركب وليس بكلمة بل المراد بالقائم المضاف والمضاف اليه خارج عنه عصم

الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيد المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما يتضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فى هذه الجمل مع انها مركبات فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة

فان قلت على راى من قال ان الالفاظ موضوعة لانفسها لا حاجة الى التاويل فى مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد لاندراجه فى الكلمة الحقيقية قلت حقق السيد قدس سره ان هذا الراى غير صحيح فان الالفاظ تحضر بانفسها فى ذهن السامع لا بدوال عليها ولو سلم فليس الدلالة بالوضع لثبوتها فى المهملات ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ

٤ لان النسبة فى تلك المركبات مجملة اى ملحوظة فى ضمن المجموع المركب من حيث انه مجموع وليست مفصلة اى ملحوظة قصدا اذ لو كانت كذلك لما امكن حمل المركب المشتمل عليها على شىء فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد

٦ ليس المراد انه فى حكم مجموع هذا اللفظ فانه ليس بكلمة بل مركب بل المراد انه فى حكم هذا واللفظ لتعيين المشار اليه عصم

٧ عطف على قوله دخل فى التعريف فيكون هذا ايضا معللا بقوله وحيث كانت الخ وذلك لان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به وان لم يكن قطعيا وبهذا ظهر وجه تقديم قوله وحيث كانت على قوله دخل فى التعريف على ان فى التقديم ثبوت الحكم منزل الامر معللا فيكون له فى النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده سوكى

٨ فان كون الاسناد مقصودا لذاته يمنع ان يلاحظ ارتباطه بشىء اخر على وجه يكون تلك النسبة مقصودة لذاتها اذ توجه النفس الى شيئين قصدا وبالذات فى ان واحد محال

٩ وانما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ فلموافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل لارى

١٠ وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم

١٢ اى المعمولات مثل المفعول والحال ويجوز فيه كسر اللام نظرا الى ان الفعل عامل فيها وفتحها نظرا الى ان الحدث يتعلق بها لكن المتعارف هو الاول

٢ لان معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية اى مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات فان النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى الشئ قصدا لم تتمكن من الحكم عليه وبه ٣ لان تمام معنى الفعل غير مستقل فى المفهومية وكذا معنى الحرف فلا يصلحان للحكم عليه او به وجزء معنى الفعل اعنى الحدث وان كان مستقلا بالمفهومية الا ان ذلك الحدث ماخوذ فى مفهوم الفعل على انه مسند الى شئ آخر فيجب ان يكون الفعل مسندا باعتباره ولا يمكن ان يكون مسندا اليه لانه على خلاف وضعه ٤ الباعث على التفسير انه ان لم يفسر ما بالكلمة بل ابقى على عموم دخل فى التعريف المركب والدوال الاربع والمصحح لجعل الاسم من اقسام الكلمة والمقسم معتبر فى الاقسام الا انه عبر بما اختصارا ٥

السابقة ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير دعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى فى ادعو ؛ الاسم ما دل ؛ اى كلمة دلت ؛ على معنى ؛ كائن فى نفسه ؛ اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف رحمه الله فى الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والآت لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا

ما بالكلمة بل ابقى على عموم دخل فى التعريف المركب والدوال الاربع والمصحح لجعل الاسم من اقسام الكلمة والمقسم معتبر فى الاقسام الا انه عبر بما اختصارا ٥

٦ جواب سؤال يرد على قوله ولا يتاتى يعنى ان نحو يا زيد كلام اتفاقا مع انه مركب من الحرف والاسم فلا يتم الحصر وجوابه ظاهر

٧ اى ضمير فى نفسه او مطلق الضمير المذكور فيما دل على معنى فى نفسه ليتنا ول الضمير المستتر فيما دل ايضا فان تذكيره ايضا بناء على لفظ الموصول عصمه

١٣ اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهة لارى

١٢ اى ما يكون لمعنى الحرف تعلق به ويكون حالا من احواله

٩ اى الملحوظ فى حد ذاتها او ملحوظة فى حد ذاتها او نسبا ليها هذا الحكم فى حد ذاتها

١٠ اى عدم احتياج الكلمة فى الدلالة على المعنى الى انضمام كلمة اخرى له

١٥ يعنى ان ليس مرادهم به انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى له

٩ اى ملحوظ فى حد ذاته لا فى ضمن غيره كما فى مقابله يعنى ان كينونة المعنى فى نفسه معناه كينونته فى نفسه فى اعتبار العقل لا فى الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا تبعية لغيره كما فى الحرف فان معناه آلة لملاحظة متعلقه ملحوظ تبعية

١٦ لان المتعلق الاجمالى الذى لازم الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالة هذا بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه اى لا لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق

١٧ اى لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومنتسب بينهما يعنى ان المغايرة بين الابتداء والحال الذى جعله آلة لتعرفه اعتبارى فالابتداء من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة لتعرفه نفسه ومن حيث كونه حالا لهما ونسبة بينهما لموجب لا نكشاف احدهما بالقياس الى الآخر ٢٢ لانها لا تستعمل الا فى الجزئيات وبعلم الوضع بالاستعمال والقول بانها موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله فى جزئياته يلزم ان تكون كلمة من مستعملة فى المعانى المجازية مع عدم استعمالها فى الموضوع له فيلزم ان تكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك مما لا ضرورة اليه ولو كان الامر كذلك لما تردد وا فى لزوم الحقيقة للمجاز

تعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى الحرف بحيث لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد ١ فالمراد بالغير فى هذا القول هو المتعلقات ٢ وعلمت ايضا ان المراد بكينونة المعنى فى غيره عدم استقلاله بالمفهومية وبكينونته فى غيرها عدم دلالتها عليه الا بانضمام تلك الغير اليها ٣ وهو كون المعنى ملحوظا فى نفسه ووجه الظهور قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير وحمل العبارة على ما هو مدار تمايز الحرف عن اخويه فان مداره انما هو على كون المعنى الحرفى ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمى والفعلى ملحوظا بالذات والامتياز بالاحتياج الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك

ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها اذ لا بد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها معتبرة فى حد انفسها لا فى غيرها فهى داخلة فى حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلاثة فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله ؛ غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة ؛ اى غير مقترن مع احد

الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك

٩ بالرفع جملة مستقلة معللة بقوله لعدم اه اى لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما وارجع الى معنى لعدم سبق الخ ويحتمل ان يكون بالجر عطفا على المعنى الاخير يكون قوله لعدم اه علة للظهور فيرد ان عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافها لا يدل على ظهوره فافهم سركيك

١٢ فان قلت لو كانت مستقلة لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف مع انها لا تستعمل الا ظرفا قلنا المفهوم المستقل لكونه ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح فى ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبرا فى اصل الوضع جزءا لمدلول ما يدل على ذلك المفهوم كمتى او طاريا فى الاستعمال خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل فى الاول فان متى موضوع للزمان الذى هو ظرف وخارج عن الثانى فان قدام مثلا موضوع لما تقدم الشئ الا انه لا يستعمل الا فى المكان المقدم وكذا احوال اخواته

١٣ والحاصل ان معانى تلك الاسماء معان كلية ملحوظة بالذات لانها من حيث الاطلاق والخصوصية المستفادة فى الاضافة خارجة عنها ولزوم اضافة تلك الاسماء فى الاستعمال لاجل تخصيص الغرض من وضعها لا لتوقف فهمها عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم منه معناه بدون الضميمة فهى لفهم اصل معناه

١٤ يعنى انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمنى فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقى لم يدخل فيه لان المعنى المطابقى للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن لارى

وههنا ابحاث الاول ان التعريف يصدق على الفعل لانه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى
المطابقى لانه لا معنى لاقتران الشئ بجزئه والجواب ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى الثانى انه بعد ذلك
يصدق على الفعل ايضا لانه يدل على معنى في نفسه وهو الزمان وليس ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة الثلثة والجواب ان الاقتران
في حد الفعل معتبر بطريق الايجاب بالجزئى وعدم الاقتران معتبر بطريق السلب الكلى يعنى لم يكن شئ من معانيه المستقلة مقترنا
باحد الازمنة الثلثة فخرج الفعل عن حد الاسم اذ بعض معانيه المستقلة وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثالث ان المعنى اذا عمم
من المطابقى يصدق التعريف على الحرف لجواز
ان يكون له معنى التزامى مستقل بالمفهومية
والجواب انه اذا كان التوجه الى معنى الحرف
تبعا لشئ آخر كان كل ما لابد من ملاحظته
في ملاحظته كذلك

الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد
بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا
نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا اوغير صريح نحو هيهات فانه وان
لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر
التى كانت في الاصل صوتا نحو صه او عن الظرف او عن الجار والمجرور
نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشئ منها الدلالة على احد الازمنة
الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل
على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا
في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح
في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة * ولما فرغ
من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به
فقال * ومن خواصه * منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن
التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهى جمع خاصة وخاصة الشئ
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهى اما شاملة لجميع افراد ما هى خاصة
له كالكاتب بالقوة للانسان اوغير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص
الاسم * دخول اللام * اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف
لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار
عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب
الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ

٤ فلا يقدح في عدم الاقتران كون المعنى
مقارنا بالزمان في الواقع كضرب مصدرا
ولا يقدح ايضا الاقتران في الفهم لكن لا عن
لفظه الدال عليه كما اذا اتفق مع فهم ضارب
فهم الزمان واما ضارب امس فليس فيه
اقتران بل ترتب في الفهم

٣ وفي بعض النسخ وهو بالواو وهو
الظاهر واما الفاء فهو لبيان ان التفريع
غير مناسب عصم

٩ وكون النقل صريحا بان يثبت استعماله
في المعنى المصدرى اولا ثم نقل وكونه غير صريح
بان لم يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه
المصدر بان يكون على وزنه نحو هيهات
على وزن قوقاة

٦ معنى الاول السابق غير المسبوق لانحو
انه لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق
احد الوضعين على الآخر فالاول مستعمل
في جزء معناه اى غير المسبوق

١٢ اى التى لم تكن في الاصل شيئا آخر بل معانيها
الاصلية هى المعانى المصدرية

١٣ نقل الى المعنى المصدرى وهو السكوت
ثم نقل من معنى السكوت الى اسكت

٢٩ لان خاصة الشئ يكون سبب معرفة ذلك
الشئ بامتيازه عما عداه

٢٨ اى التى تجاوز العشرة قالوا انها تجمع
قريبا من المئتين

٢٥ احتراز عن لام الامر ولام الابتداء
فكان اللام فيها بدل من المضاف اليه كما
هو راى الكوفيين او للعهد الخارجى
اشارة الى اللام التى شاع في العرف
استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام
التعريف بخلاف ما عداه فانه يستعمل في
باضافة او للعهد الذهنى والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه فانه مستعمل في الفرد المبهم

٢٢ هذا الحديث محمول على حال المشقة والا فالصوم مندوب ١٩ همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر
المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها ٢٢ ولاختصاص ببعض اللغات ولجواز ان نقول ان الميم ليست للتعريف
بل هى بدل من لام التعريف لارى ٧٠ وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجاز وبالعكس لارى

٢ لان تنوين التمكن هو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل والحرف ولو كان التمكن في الفعل لكان معناه
ان هذا الفعل لم يشبه الفعل وهذا لغو ولو كان في الحرف لكان معناه ان هذا الحرف لم يشبه الحرف وهذا ايضا لغو وتنوين
التنكير هو الفارق بين المعرفة والنكرة والفعل والحرف لا يقعان معرفة فلم يحتج فيهما الى الفارق وتنوين العوض وهو عوض
عن المضاف اليه وهما لا يقعان مضافا حتى يعوض التنوين عن المضاف اليه وتنوين المقابلة هو ما يقابل نون جمع المذكر السالم ولما
لم يجمع الفعل والحرف لم يدخلهما تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد فهو يدخل الاسم
والفعل والحرف

مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا
لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف
التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرهما كالموصولات
وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا * و * منها دخول * الجر *
وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او
في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او
تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغى ان
يدخل الاسم ليفضى معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهى
فرع للمعنوية فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص
به الاصل اعنى الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل * و * منها
دخول * التنوين * باقسامه الا تنوين الترنم وسيجئ في آخر الكتاب ان
شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به * و *
منها * الاسناد اليه * وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول انه اللحوق بالآخر وكلاهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشئ مسندا
اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه * و * منها
* الاضافة * اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به
وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا لان الفعل او الجملة
قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع صدق الصادقين
والاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدنا الاضافة بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى
زيد بواسطة حرف الجر لفظا * وهو * اى الاسم قسمان * معرب
ومبنى * لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه

٣ جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حرف الجر وهو
ان انه انما يدل على اختصاص الجر الذى هو اثر
حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقا وحاصل
الجواب ان الجر الذى ليس اثر حرف الجر لا يكون
الا في الاضافة اللفظية وهى فرع المعنوية
واختصاص الاصل يوجب اختصاص الفرع
كيلا يخالف الفرع الاصل سيالكوتى
ويجوز حمل الكلام على التعليل بطريق التوزيع
فاشار الى علة بعض من الجر بقوله لانه اثر حرف
الجر والى علة بعض آخر بقوله واما الاضافة اللفظية
اه

٣ اى اما الجر الذى ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة
اللفظية فلانها فرع للمعنوية

١٢ تفسير لما يخالف وانما خص المقابل بالفعل
مع ان الحرف ايضا مقابل للاسم لان الحرف لعدم
استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه

١٣ وانما لم يتعرض بالحرف لظهور ان معناه
لعدم استقلاله لا يصلح لذلك

٤ لان اللام علامة التعريف والتنوين علامة
التنكير ولانهما لا يجتمعان في الكلمة ولان اللام
تدخل في الصدر والتنوين في الآخر
وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين
لام التعريف مناسبة التقابل لانهما
اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه
في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان
الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على
ما بقى فلانها لفظية وهى اظهر من المعنوية
في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد
اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام والتضمنه
خواص كثيرة عبد الحكيم

٢٩ وهو ان احدهما المدخول الصريح
وهو اللام والثانى غير الصريح وهو ما يلزم
كونه مدخول الدخول من حكم العطف وهو
التنوين عصم

٣٩ حقيقة كما في الاضافة المعنوية او صورة
كما في الاضافة اللفظية

قوله من التعريف اه فيه ان تعريف الحدث وتخصيصه بمعنى تقليل الاشتراك متصور ووضعه لمطلق الحدث لا ينافى ذلك لان رجلا
موضوع للمبهم ثم عين بدخول اللام عليه وهذا كالصفات فانه دخل عليه حرف التعريف لتعيين الذات التى هى جزء معناه واما
التخفيف في الاضافة فقد تكون بحذف التنوين وقد تكون بحذف الضمير كما سيصرح به الشارح رحمه الله والاول وان كان غير
متصور لكن الثانى متصور تدبر

٩ اى المجرد عن اعتبار امر آخر وهو حصول الاستحقاق بالفعل
١٢ بان يوجد اسباب الاعراب جميعا وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل

مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عداه اى غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى ❊ فالمعرب ❊ الذى هو قسم من الاسم ❊ المركب ❊ اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف باتا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف ❊ الذى لم يشبه ❊ اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب ❊ مبنى الاصل ❊ اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما سيجئ فى بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس للنزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره فى كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة لمعرفة هذا الاختلاف

المركب يطلق على معنيين المضموم الى شئ ويستعمل مع ومجموع المضمومين ويستعمل بين فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد المقترنين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ فى التعريفات محمولة على المعنى المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك لارى

٣ لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوى ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه بمعنى تحقق العامل معه

٤ لفظيا او معنويا فالمقارنة المفهومة من لفظ مع هى المقارنة بحسب المعنى

٦ الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد المفسر لارى

يعنى ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم المعرب اذ لو جعل اللام للجنس يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل للمضارع مع ان التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب وذلك اى كونه للعهد والاشارة الى الاسم المعرب ثابت لانه ذاكر احوال الاسم

فان قيل التعريف غير جامع لان ايا فى قولنا اضرب ايهم معرب اتفاقا مع ان التعريف لا يصدق عليه لانه مشابه مبنى الاصل فلنا اجاب الهو فى امالى الكافية بما معناه انه قارنه لزوم الاضافة التى هى من خواص الاسم فطلب جهة الشبه ومنع اثرها لشبه يكون كالمنفى محمد الدرس

١٢ اى القابلية فيجوز ان يجتمع مع الاستحقاق

٩ اى فى تحقق المعرب اى فى كون الاسم معربا لا فى تعريفه فانه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل

يحتمل ان يتعلق بالمعرب يعنى هذا المصطلح مع حكم الذى هو انه مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل فمثله سائر المصطلحات باعتبار احكامها فالمقصود من معرفة المبنى ان يعرف انه مما لا يختلف آخره ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعنى معرفة ان المعرب مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل ومثله سائر احكام المعرب اذ الحكم لم ينحصر فيه كما سيأتى عصمه

وتعريفه به وجب ان يعرفا ولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى ان يعرفا ولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف ❊ وحكمه ❊ اى من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ❊ ان يختلف آخره ❊ اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة ❊ باختلاف العوامل ❊ اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه ❊ لفظا او تقديرا ❊ نصب على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظا وتقديرا والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتى انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى ومجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه فى العمل ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فآخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل ههنا حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا

٢ انما قال من حيث هو معرب لان اختلاف آخر المعرب باختلاف العوامل فى الهيئة المذكورة حقيقة لا ذات المعرب وانما هو محل الاثر ومورده والاثر انما هو مرتب على المؤثر فتدبر

٣ المراد بالتبدل الحقيقى تبدل ذات الحرف وبالتبدل الحكمى تبدل دلالة المقصود مع بقاء هذا الذات فان هذا التبدل فى حكم تبدل الذات لارى

٤ قوله او صفة اى حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقية لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له لان وهو المتكلم فى متفاهم العرف والهواء الممنوح فى التحقيق

٧ صورة الانتقاض ان يقال لو كان حكم المعرب ان يختلف آخره بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه يلزم ان يختلف آخره متى اختلف العوامل والا يلزم تخلف المسبب عن السبب مع انه لم يختلف آخره اذا اختلف عامله بالاسمية والفعلية والحرف كما فى المثال المذكور ويندفع اذا كان المراد من اختلاف العوامل الاختلاف فى العمل ففى المثال المذكور لم يتحقق الاختلاف فى العمل الذى هو السبب فى اختلاف المعرب حتى يترتب عليه المسبب عصمه

١٢ والاختلاف التقديرى قد يكون بتقدير الآخر والاعراب جميعا كما فى مثل جاءنى فتى وقد يكون بتقدير الاعراب فقط كما فى قوله جاءنى الفتى ومررت بالفتى عصمه

٢ اى من خواصه الاضافية بالقياس الى المبنى وانما قلنا ذلك لوجوده فى المضارع ولذلك قال هنا حكم ولم يقل خاصته لاَدى ٣ قوله اى حركة او حرف كان الغرض عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او سنذكره فى ضبط الاعراب الاسماء ولايحويهم لاَدى ٤ فان قلت لايصدق تعريف الاعراب على اعراب حدث فى اخر المعرب اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء فانه لم يختلف بسببه اخر المعرب قلت ليس المراد من السبب القريب ان يترتب عليه الاختلاف ولم يتوقف على شئ بل المراد سببا نعقد بينه وبين الاختلاف علاقة العلية بلا واسطة سببا آخر بان يكون ذلك السبب سبب سببيته وذلك لا يقتضى استلزام المسبب ؞

الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لايكون من خواصه الشاملة ؞ الاعراب ما ؞ اى حركة او حرف ؞ اختلف اخره ؞ اى اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة ؞ به ؞ اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها لخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرجت حركة نحو غلامى لانه معرب تقديرا على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد فى الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف يعنى اختلف آخره ؞ ليدل ؞ الاختلاف او ما به الاختلاف ؞ على المعانى ؞ يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة ؞ على صيغة اسم الفاعل ؞ عليه ؞ اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولاشك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه

٨ لانه متعلق بمعرب واشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبنى فلا يحتاج الى اخراجها بقيد الحيثية لخروجها بضمير المعرب ؞

٢٧ اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا بل المقصود انما هو بيان المعنى العرفى للاعراب ؞

٢٩ اى فى الاسماء لان وضع الاعراب فى المضارع ليس للدلالة على المعانى ؞

٢٢ وقال الرضى المعانى المعتورة هى كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته ؞

٩٩ فذات الاعراب دالة على المعانى وصفته دالة على صفتها ؞

٦ وان كان تحول اخره من الاعراب الذى يستحقه بسبب التركيب الى الكسرة بعد التركيب بان ابقى الكسرة كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه فكسرة غلامى بعد التركيب بالعامل ما يحول اخر المعرب من الاعراب اللفظى الذى استحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء ولذا كانت هذه الكسرة قبل التركيب موجودة ؞

٣٥ اى صفة المسمى وذلك مبنى على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة فى الاصل صفات للمدلول ثم اطلق على اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول ؞

١١ وقد جعل هنا مستعارا التعلق المعانى بالاسماء على سبيل المناوبة استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل فى ذلك التعلق المعتورة او مجازا مرسلا عن التناوب باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوبة فى المناوبة فيكون بعلاقة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة داخلة فى مفهوم الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجة عنه ؞

١٩ اى جعل الاعراب الذى هو الاصل حالا فى الاخر وجعل مطلق الاعراب فى الاخر تحقق الحال فى المحل كما فى الاعراب بالحركة او تحقق الكلى فى ضمن جزئيه كما فى الاعراب بالحرف او جعل فى جانب الاخر سواء كان نفس الاخر او وصفا له لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفل بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل لاَدى

٢٠ هذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل واقسامه ليشعر بان الاقسام كليات لا اشخاص شرح عصام ٩ اى انتفى الاطلاق استغناء بالكلية اى لا غالبا ولا على قلة ؞

ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض ؞ وانواعه ؞ اى انواع اعراب الاسم ثلثة ؞ رفع ونصب وجر ؞ هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة ؞ فالرفع ؞ حركة كان او حرفا ؞ علم الفاعلية ؞ اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما ؞ والنصب ؞ حركة كان او حرفا ؞ علم المفعولية ؞ اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات ؞ والجر ؞ حركة كان او حرفا ؞ علم الاضافة ؞ اى علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له ؞ العامل ؞ لفظيا كان او معنويا ؞ ما به يتقوم ؞ اى يحصل ؞ المعنى المقتضى ؞ اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية ؞ للاعراب ؞ ففى جاءنى زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها ؞ فالمفرد المنصرف ؞ اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل ؞ و ؞ كذا ؞ الجمع المكسر المنصرف ؞ الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما ؞ بالضمة رفعا ؞ اى حالة الرفع ؞ والفتحة نصبا ؞ اى حالة

٧ اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما فى قولك البيت سقف وجدران لكن جعل هذا داخلا فى المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية فى الاعراب لان المعنى المقتضى للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب كل على كل دفعا للتحكم الا ان يقال النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة ؞

٣ هذا عند البصرية واما عند الكوفية فيطلق على الحركات البنائية ايضا ؞

٤ فبين الضمة والرفع عموم وخصوص من وجه وقس عليه ؞

٦ انما صرح بالاسم ولم يكتف بارجاع الضمير الى الاعراب المعرف هنا فان اعراب الاسم لا محالة لئلا يتوهم انه بين انواع مطلق الاعراب حتى يرد ان الجزم ايضا من انواعها وانما قلنا ان المعرف اعراب الاسم لان المعرب المذكور فى تعريفه بالضمير هو الاسم المعرب وايضا الدلالة على المعانى المعتورة فى اعراب الاسم لا غير عصـ

١٢ والمراد بالمفعولية المفعولية بلا واسطة حرف الجر فان علم تلك المفعولية الجر ولك ان تريد مطلقها وتجعل لامة المفعولية بواسطة حرف الجر النصب المحلى وتجعل الجر علامة اضافة شرح عصام

٢٢ الاول مثال للجمع المكسر بزيادة الالف والثانى بحذفها عصـ

٢٩ اى كائنا بالضمة رفعها فهو تمييز عن نسبة الظرف الى الضمير ولا يحسن جعله ظرفا اى وقت رفع او حالا فى معنى مرفوعين لان الرفع على ما عرف اسم للعلامة وليس المصدر بحجة هنا على المصدر خلاف ما يتبادر شرح عصام

٢٩ تفصيل ان خصوصية المضاف الى المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط اى دون ماعداه من المظهر والمضمر الغائب في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد اذ الانتقال من ذكر الضد الى نفي الضد الآخر ظاهر غاية الظهور

ترك العاطف هنا وفيما بعد ليشعر كون كل منها قسما ومحلا بالاستقلال

النصب * والكسرة جرا * اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة * جمع المؤنث السالم * وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم * بالضمة * رفعا والكسرة * نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات * غير المنصرف بالضمة * رفعا * والفتحة * نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد * اخوك وابوك وحموك * بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك * والهن الشيء المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية * وفوك وهو اجوف واوى لام هاء اذ اصله فوه * وذو مال * وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة * بالواو * رفعا والالف * نصبا * والياء * جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة و * مضافة * لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون

اى عن جمع المؤنث المكسر كحمر في جمع حمراء وانما لم يجعل اعرابه الجر على وتيرة الاصل لانه ليس في اخره حرف صالح لان يجعل اعرابا بخلاف جمع المذكر السالم لكن بسبب جعل اعرابه بالحركة مزية الفرع على الاصل عصمه

٤ يعني قد علم ان اعراب المكسر ليس كذلك والا فمجرد العلم لا يوجب الاحتراز عنه عصمه

وحاصله ان ما ترك جر لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما

١٢ حذف الهاء للتخفيف ثم تقلب الواو ياء اذا اضيف الى ياء المتكلم فيقال في وقد تستعمل بالميم ايضا فيقال فمي واذا اضيف الى غير ياء المتكلم فرد الميم الى الواو فتلفظ بها حال الرفع وتقلب الواو الفا حال النصب وياء حال الجر عصمه

وتلك الحروف الاربعة الاول لامات اذ هي اسماء منقوصة واوية وفي الخامس عين اذ اصله فوه وفي السادس كذلك اذ اصل ذو ذوو وهذا هو التحقيق والمصنف زعم ان هذه الحروف مبدلة عن الحروف الاصلية لوجود طريان الاعراب بالعامل ورد بان اعادة تلك الحروف بعد نسيانها في الاربعة الاول وابدالها ميما في الخامس تنزلها منزلة الطارئ فهان جعلها اصلا المحكمة اعرابا في ذو ايضا

١٩ اى يكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي

هذا يشعر بتقديم اعراب المثنى والمجموع واستعمالهما في كلام العرب على استعمال هذه الاحاد مع ان هذا غير ظاهر فالمراد لما ارادوا ان يجعلوا اعراب المثنى والمجموع بالحروف بسبب وجود حرف صالح للاعراب في اخرهما ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك عصمه

ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف بمنزلة حركتين فكذا هو اقوى فعلى المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى لارى

٣ وانما قدم كلا على اثنان مع ان منا سبته بالمثنى صورة ومعنى اما لكون اعراب كلا في بعض الاحوال بالحركة والاسم المعرب بالحركة مقدم على المعرب بالحروف لاصالة الاعراب بالحركة اولكونه مفردا صورة والمفرد مقدم على المثنى ولكونه اهم اذ في لحوقه بالمثنى خفاء بالنسبة الى اثنان اولكونه اخف بالنسبة الى اثنان والاخف بالتقديم اولى عصمه

٤ وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء وللزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال لان العلامة لا تتغير لارى

بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب * المثنى * وما يلحق به * و * هو * كلا * وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا * مضافا * اى حال كون كلا او كلتا مضافا * الى مضمر * وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعي جانب لفظه الذى هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعي جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر * واثنان * وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها * بالالف رفعا * والياء * المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء * جمع المذكر السالم * والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا وهو يجمع بالواو والنون * و * ما الحق به * وهو * اولو * جمع ذو لا عن لفظه * وعشرون واخواتها * اى نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لان ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع * بالواو * رفعا

٦ واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد بالتاكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء في ... رضى

٢٢ لا دخل لهذا القول في اثبات تقديرية الاعراب لان كون اخره الفا مستقل في كون اعرابه تقديريا بل لدفع توهم ان يقال ليس في اخره الف حال الاضافة الى المظهر عصمه

٨ لانه مؤنثه وشاع ذكر المذكر وترك المؤنث على المقايسة عليه في الاحوال المشتركة

١٢ كتب فيه الواو حملا على اولى لئلا يلتبس بالى الجارة عصام

٧ جمع اخت والتاء فيه بدل من اللام فلم يتمحض للتانيث بل فيه رائحة منه وهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب هاء في الوقف

١٧ في كونها اسماء للعقود التامة لما بين العشرة والمائة

٢٥ فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها ولا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث ملحقا به واما ذو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته ولفا وقد ما اولو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع لارى

٢ لا يخفى ان الشيخ الرضى جعلها الالف علامة للتثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ... بين مخصوص بالمثنى والمجموع واذا ثبت كون اعرابهما بالحروف ثبت كون اعراب ملحقاتهما بالحروف ايضا لذلك قا

٤ سواء جعل كل واحد من الحروف اعرابا واحدا فيهما او جعل كل واحد من الحروف فى كل واحد منهما اعرابا آخر فان قلت قد يحصل الالتباس فى التثنية والجمع فى حالتى النصب والجر ويرفع بقرينة العامل فليكن ههنا ايضا ويرفع بقرينة العامل قلت فرق بين التباس والتباس فان التباس حالة النصب للتثنية بحالة الجر بعد الجزم بكونه تثنية سهل يدفع بادنى شئ واما التباس التثنية بالجمع فهو امر عظيم مخل فى الافادة فان قلت يجوز رفع الالتباس بحركة ما قبل هذه الحروف قلت هذا لا يتصور فى اعرابهما بالالف فيحصل الالتباس فيه فان قلت فليفرق فى صورة الالف بحركة النون التى بعدها قلت النون غير باق دائما بل سقط فى حالة الاضافة فيتحقق الالتباس فى تلك الحال فان قلت يمكن دفع الالتباس بجعل الاعراب احدهما لفظيا والآخر تقديريا قلت لا يجوز جعل الاعراب تقديريا الا لتعذر ظهور الاعراب او استثقال بعد الظهور ولم يتحقق شئ من ذلك فى شئ منهما ورفع الالتباس لا يكون علة لتقدير الاعراب لمحرره

والياء * نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع الواحد وفى اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لان الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى الجمع لان الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظى ما عداه فقال * التقدير * اى تقدير الاعراب * فيما * اى فى الاسم المعرب الذى * تعذر * الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين * كعصا * بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة * و * كما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم * نحو * غلامى * فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل

اى فى موضع اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد لارى

اى فى ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى الاختلاف لفظا وتقديرا فان انقسام الاختلاف اليهما انما هو باعتبار انقسام الاختلاف اليهما

١٤ ما دامت الفا لان الالف اذا انقلبت همزة يقبل الحركة كما فى قائل وبائع

اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى للاضافة الى المبنى وخالفهم المصنف لان غلاما اى معرب لثبوت الالف فى حالة الرفع وقلبها ياء فى حالة النصب والجر فالاضافة الى ياء المتكلم لو كانت سببا للبناء مطلقا لما تخلف الحكم عنها ولان الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء الا اذا كانت الاضافة غير ظاهرة لان ظهور الاضافة يرجحها بالاسمية ولم يبدل من المضاف اليه شئ اذ لو ابدل منه شئ كما البدل فى كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يبن المضاف مبنيا لنا

٢٥ تفريع على المقدمة الاستثنائية التى تفهم من قوله لا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضى المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان تكون هى اياها

كالاضافة الى المحل اذ الاضافة فى الحقيقة الى المصادر كما للعطاف الى عوامل لارى

٢ يعنى ان قوله رفعا وجرا ظرف لاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره ولك ان تجعل مصدرا اى استثقال رفع وجر وحالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا لنا

٣ فان قلت فما فائدة زيادة لفظ نحو وترك العطف على قاض بدونه كما فى قوله كعصا وغلامى مطلقا مع انه اخصر قلت فائدة ما اشار اليه الشارح بقوله يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون بالحركة اه وهو انه نبه بعدم ادخالهما تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين واشتركا فى مجرد الاستثقال بخلاف عصا وغلامى فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جمعهما مدخول حرف واحد سيلكوتى

٤ وذلك الامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا لارى

٦ يريد بيان ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف لنا

٨ او كان الاعراب بالحرف واجتمع ذلك الحرف مع حرف آخر يوجب ثقل الكلمة على اللسان وانما قلنا ذلك ليصح التمثيل بنحو مسلمى عطف على قوله كقاض لنا

٩ الذى سبق فى بيان مواضع الاعراب بالحركات والاعراب بالحروف بقوله فالمفرد المنصرف الخ لنا

انما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما لمؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجئ فى تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثانى بان يمنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قال المولوى من ان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر انما الممنوع منه تنوين التمكن والكسرة المختصة بالجر او ان

هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى * مطلقا * اى فى الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها * او استثقل * عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين * كقاض * او غير محذوفة كالقاضى * رفعا وجرا * اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة * ونحو مسلمى * عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة * رفعا * يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا * واللفظى * اى الاعراب المتلفظ به * فيما عداه * يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال * غير المنصرف ما * اى اسم معرب * فيه علتان * تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجئ ذكره * من *

بحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم لنا

٢٢ العلة فى اللغة عارض غير طبيعى يستدعى حالة غير طبيعية وفى اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب لان الموجب لتغير آخر الكلمة ليس الا تلفظ المتكلم بل بمعنى ما ينبغى ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف فى الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل سمى التسع اسبابا فى تعريف غير المنصرف ولا يخفى ان المصنف سمى العلة هنا ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد منها حقيقة والمراد بالسبب والعلة ما له مدخل فى اختيار الحكم لنا

٢ خرجت عن التراخي واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في التركيب لارى
٣ فيه ما هل يجعل جزء العلة شرطا لها اذ العلة مجموع الالف والنون لارى ٤ او صفة محذوف منصوب بتقدير اعني والتقدير والنون اعني نونا زائدة ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون على ان يكون اللام للعهد الذهني او زائدة المحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بدل لحذف موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي هي زائدة ٥ ٢٤ الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة لارى

علل: تسع او ٨ علة * واحدة منها * اي من تلك التسع * تقوم * هذه العلة الواحدة * مقامهما * اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما * وهي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع * عدل ووصف وتانيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب * والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن * والنون زائدة من قبلها الف * ووزن فعل وهذا القول تقريب * فقوله زائدة منصوب على انه حال ذا المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره هو الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل التسع بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحد والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنتان وقال بعضهم احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل التسع المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال * مثل عمر * مثال للعدل * واحمر * مثال للوصف * وطلحة * مثال للتانيث * وزينب * مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي * وابرهيم * مثال للعجمة * ومساجد * مثال للجمع ومعدي كرب * مثال للتركيب * وعمران * مثال للالف والنون * واحمد * مثال لوزن الفعل * وحكمه * اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه

٧ فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقدير في نظم الكلام فيكون عامل الحال معنويا ولذا قال الشارح اذا المعنى ولم يقل اذ التقدير ٥ ٨ ولا يخفى لكن لا يفهم زيادة الالف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الالف والنون علة لمنع الصرف بل يفهم منه علية النون فقط مع ان العلة مجموع الالف والنون وكذا لا يفهم هذا من التوجيه الثاني ايضا ٥

٢٢ لعله اراد ضم النشر والانثى الى الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم فهو وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا تتناول نحو افكل علما فانه لا يمكن القول بالنقل من وزن الفعل لعدم مجيء افعل منه بل نحو اعلم ايضا اي ما هو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزنه غير منقول منه لكونه صيغة براسه ولو اريد بالحكاية من وزن الفعل لهذا الوزن لما كان في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد حكى ذلك الوزن على ما كان عليه حال كونه في الفعل لم يرد الاشكال بنحو اعلم لكنه يرد عليه يلزم ان يكون افكل قبل العلمية غير منصرف كما قيل وفيه انما يلزم ذلك لو لم يشترط في تاثيره اجتماع مع الوصف والعلمية واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف هو مثار تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل في عمر فانه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر ولا فقد خوفا من اللبس المعروف نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة الجمعين وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية نحو عمران او مع الوصفية كسكران وتركيب العجمة اما بتكريرها في العجمي والعربي او بتركبها مع العلمية ولا يخفى ما فيه من التكلفات ... لانه لما كان هذا الوزن بعينه وزن افعل في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في افكل قبل العلمية يلزم ان يحكى ذلك الوزن على ما كان عليه حال كونه في الفعل فيلزم ان يكون افكل قبلها غير منصرف ٥ اي ففي ذينك الموضعين من وزن الفعل مع الوصفية ومنع العلمية يعني ان الحكاية بهذا المعنى تتحقق في موضعين احدهما وزن الفعل مع الوصف كاعلم والآخر هو مع العلمية كيشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخلا عليهما بعد النقل سوكت
٦ وعند هذا القائل يمنع الاسم عن الصرف سبب واحد ما الحكاية واما التركيب ٣ ١٢ يعني ان ذينك القسمين معتبران في منع الصرف ٥

٢ ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم لارى ٣ ولم يمنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى التكلف وكذا اثباتها للفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي ولم تعتبر الا اذا اقامت مقام ثنتين ٤ اعلم ان اصل الاسم الاعراب لاعتوار المعاني عليه واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال بني عمل واذا شابهه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمل ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم ولو كان مرة في البناء لما خرج منه بسبب مشابهة بالاسم واذا شابهه بوجه بعيد ككونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه عن المعنى الفعلي بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسرة او ينزعان معا ٥

من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما * ان لا كسر * فيه ولا تنوين * وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي * ويجوز * اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري * صرفه * اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه * للضرورة * اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله * صبت على مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا * واما الثاني فكقوله * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله * سلام على خير الانام وسيد * حبيب اله العالمين محمد *

من المعنى الفعلي بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسرة او ينزعان معا ٥
٦ فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى ٥ ٧ فهو فرع له لفظا ولما كان ما نعرفه كان مجهولا لنا كان التعريف فرعا للتنكير معنى ٥ ٨ منهم من قال ان منعهما للصرف لمضارعتهما الالفي التانيث الممدودة في انتفاء التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولى الحرفين في كل منهما حرفا شبيها بحرف العلة فان الهمزة والنون كونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والاعلال كحرف العلة ولا يخفى انه لا بد من ثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به بان يقال المشبه به اصل المشبه فيما قصد من التشبيه ٥
٩ ولا يجوز عكسه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر ومد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس بشرط العلمية كقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ٥
١٢ وانما عبر عن جعله في حكم المنصرف بالصرف لان ما لا يترتب عليه غاية في حكم العدم ٥
١٣ غزلين كودك وسيل كشان رفتن شر مانده شد ٥
١٤ وهو كلام موزون مقصود به ذلك فما وقع موزونا اتفاقا من غير قصد من المتكلم لا يسمى شعرا ولا يسمى قائله شاعرا كقوله تعالى الذي انقض ظهرك ورفعنا لك ذكرك والوزن مساواة شيء لشيء في العدد والترتيب ٥
١٥ وهي عبارة عن الساكنين اللذين في آخر البيت مع ما بينهما من المتحرك حرفا كان او اكثر مع الحركة التي قبل الساكن الاول او المتحرك ٥
١٩ نحو الكسر فان وح يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض هو اللام وانما لم يمثل الضرورة لظهورها لارى

٢٠ فان قلت الساقط في البيت الاول ايضا التنوين فلم اوجب سقوطه هناك الانكسار وهنا الزحاف قلنا التنوين في البيت الاول مقابل لنون متفاعلن والتنوين هنا مقابل لنون مفاعيلن وسقوط نون متفاعلن ليس من الزحافات بل انكسار يوجب خروج الشعر عن الوزن بخلاف نون مفاعيلن فانها قد تسقط بالكف سوكت ٢٣ وانما قال عن بعض الزحافات لان بعض الزحافات لعدم اخراجها الوزن عن السلاسة لا يضطر الى الاحتراز عنه عند الشعراء وان امكن ٥
قوله ما كررته ظرف ليتضوع وهو خبر بعد خبر عن اسم ان وهو ذكره هو فالضمير راجع الى ذكره ٥ سوكت

٣ ماخوذ من الرواء بكسر الراء وهو لغة حبل يشد به الحمل على البعير واصطلاحا عبارة عن الحرف الذى يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فكان الشاعر شد ابيات قصيدته بحبل ٥ ٣ تعليل لصحة التمثيل بها والمكان اشارة الى قراءة اخرى بدون رعاية التناسب عصم

٤ قيد للعلة الواحدة او للعلتين او لكل منهما والاول هو الظاهر ٦ فان قلت لا يصح ان يقال العلة الواحدة هى العلتان لعدم الاتحاد الخارجى قلنا المراد كل واحدة منهما بناء على ماسبق فى تعريفنا للكلام ان التثنية اختصار العطف فكانه قال علة وعلة فكما ان العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك فى صيغة التثنية وليس المراد ان العلة الواحدة هى العلتان بشرط الاجتماع كما سبق الى الفهم من استفادتهما بلفظ واحد فان قلت بعد توصيف العلة الواحدة بقوله التى تقوم مقامهما لاحاجة الى توصيف العلتين بقوله قامت كل واحدة اه فهو مستدرك قلت القيام فى الاول مطلق وفى الثانى مقيد بالعلة فلا استدراك سوكت

بشير نذير هاشمى مكرم ❊ عطوف رؤف من يسمى باحمد ❊

فانه لو قال باحمد لايخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى فى سائر الابيات الدال المكسورة ❊ او للتناسب ❊ اى يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات لازمة عندهم وان لم تصل الى حد الضرورة ❊ مثل سلاسلا واغلالا ❊ حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه ❊ وما يقوم مقامهما ❊ اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احدهما ❊ الجمع ❊ البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل ببعض اقسامه ❊ و ❊ هو الف التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك لهما اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعى ❊ فالعدل ❊ مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا ❊ خروجه ❊ اى خروج الاسم اى كونه مخرجا ❊ عن صيغته الاصلية ❊ اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع فى الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتهما

١٣ والمراد بمنتهى الجموع جمع مفرده جمع كاكالب فانه جمع اكلب جمع كلب والمراد بالجموع ما فوق الواحد وانما سمى منتهى الجموع لان الجمع اذا صيغ عليه لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى فالمراد بالجموع جموع التكسير والا فيجمع جمع السلامة نحو صواحبات ٥

١٣ وانما زاد لفظ الصيغة ولم يقل الى منتهى الجموع لان المساجد ليس منتهى الجموع انما هو على صيغته ٥

١٥ فيه مسامحة والمراد التانيث الواقع بسبب احديهما ٥

٩ وانما فسر الخروج بكونه مخرجا اشعارا بان المراد بالخروج هنا الخروج المستند الى الاخراج وهو المخرجية وان كان المتبادر منه الخروج بنفسه وذلك ليصح تفسير العدل المبنى للمفعول فهذا التفسير من تتمة الجواب عن اعتراض الرضى سوكت

٢٢ انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وثالثها انه يمتنع من الجمع مرة اخرى ٥

٣١ اى المادة الاصلية فلا يرد نحو ثلث من ثلثة بحذف التاء ونحو عمر من عامر بحذف الالف ٥

قوله فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع واذا اتفق فى بعض الاسماء لزومها كالحجارة والتجارة لكن لما لم يكن فى نوعها تلك اللزوم لم يعتبر ٥

١ كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة نحو مذروان وعريب ومرتبس فان القياس... ٢ ...مثل سيقى فان القياس... حنفى ٥

٣ وانما كان شاذا لان العرب امتنعوا من افعل فى المعتل العين واويا كان او يائيا لاستثقال الضمة على حرف علة سوكت

٤ لان هذا الاعتبار فى جميع المعدول بسبب منع الصرف كما سيأتى ولا منع صرفها فيقال جمعهما ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما لارى عصم ٦ ولهذا ايضا فانا اليهما

٩ اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف ٥

لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه غير منع الصرف فعلى هذا قوله ❊ تحقيقا ❊ معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف ❊ كثلث ومثلث ❊ والدليل على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جاءنى القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء

١٢ كان وجه ان نظر النحاة فى تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهى العلمية او الوصفية فلم يجدوا الاخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففى بعض الامثلة لم يجدوا مايدل على ثبوت الاصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفى بعضها وجدوا دليلا آخر ٥

١٤ استدراك من قوله اعتبروه فيها وقع توهم نشا منه وهو ان اعتبار العدل فى تلك الامثلة لو كان لمنع الصرف لم يكن عدل تحقيقى اصلا سوكت

١٨ اى على وجود الاصل اى على العلم بوجوده فلا يلزم دور فافهم ٥

٢٢ صفة بعد صفة لخروجا او خبر محذوف اى ذلك الخروج كخروج ثلث لارى

٢١ والشيخ الرضى اثبت كون القياس فى ثلث التكرار لفظا بان فائدة ذكر تقسيم ذى اجزاء على هذا العدد والمطرد فى غير العدد اذا اريد هذا المعنى تكرار اللفظ بحروفات الحساب جزء جزء فكان القياس فى ثلث ايضا التكرار ولا شك ان طريقة الشارح اخصر من طريقته فان قلت يرد على طريقة الشارح انها تقتضى ان يكون اسماء العدد كلها معدولة فان حقيقة كل عدد وحدات مبلغها ذلك العدد قلت مفهوم كل عدد واحد مركب من الوحدات تركب الكل من الاجزاء وليس بمكرر بخلاف ثلث مثلا فانه تكرر فيه مفهوم ثلثة التى هى مركبة من الوحدات الثلثة فاين التكرار من التركيب سوكت قيل ان اعتبار العدل فى ثلث اضطرارى دعا اليه وجوده غير منصرف وذلك الداعى ليس بموجود فى اسماء العدد كلها سوكت

٢ حاصل الكلام راجع الى قياس على هيئة الشكل الاول بان يقال اخر اسم التفضيل وكل اسم تفضيل قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة ويرد عليه انه ان اريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة لان اخر موضوع للزيادة لكن لا نسلم الكبرى لان اسم التفضيل اذا لم يكن مستعملا في معنى الزيادة لا حاجة فيه الى ذكر الامور الثلثة واذا اريد ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلمة لكن الصغرى ممنوعة لان اخر مستعمل بمعنى الاغيار واجيب باختيار الشق الاول واثبات الكبرى بان المراد بقولنا قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة ان القياس بحسب الاصل اى بالنظر الى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال لكن يجب ان لا يعرض لكون اخر معدولا عن واحد بعينه اذ العدل انما كان بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضى الا احد الامور الثلثة مطلقا لا واحدا بعينه والمراد من الصيغة في تعريف العدل اعم من الصورة الحقيقية والحكمية التى هى الصورة الحاصلة بانضمام ما هو بمنزلة جزء الكلمة في اللزوم فظهر صدق التعريف على اخر على جميع التقادير ١٥

١٢ اى عن اسم تفضيل مستعمل باحدها كما يقتضيه قوله عما فيه اللام وقوله عما ذكر معه من وحمل هذا على ظاهره وتاويل ذينك القولين بعيد كما لا يخفى سوكند

٢٥ واعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع لارى

٢٩ ويرد عليه ان جمعاء لو كانت اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف والعلم ولذا ان يقول انه علم جنس فانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس ١٥

٣ اعلم ان ثلثة من اسماء العدد موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى يكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازى لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفى لارى

٨ اى في معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اى رجل آخر كحمار آخر وامراة اخرى لارى

١٣ يوجب لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل لكن يلزم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى ١٥

ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التى كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له * واخر * جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او بالاضافة او بكلمة من فحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اى عن آخر من وانما لم يذهبا الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدى وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين * وجمع * جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقى والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما او لا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول * او تقديرا * اى خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير * كعمر * وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر

١٩ قيل ان الوصفية فيه اما باعتبار انه افعل الصفة كاحمر او باعتبار انه افعل التفضيل كافضل فان كان الاول يلزم ان لا يصح جمعه على اجمعون لان افعل الصفة يجمع باعتبار اصله على فعل لا باعتبار معناه الاسمى على افاعل وان كان الثانى يلزم ان لا يكون مؤنثه على وزن فعلاء بل يجب ان يكون جمعى واجيب بان اسم التفضيل في الاصل جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كاخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء كحمراء في تحقق التجريد عن معنى الزيادة والعدول عن اللوازم الا انه معرفة واخر نكرة ١٥

٤ فان قلنا اعتبار العدل في الامثلة المذكورة بعد وجدانها غير منصرف يوجب الدور في جعل امثلة العدل غير منصرف اذ لا شك ان منع الصرف موقوف على علية العدل فاذا توقف اعتباره على منع الصرف يلزم الدور قلت منع الصرف موقوف على ذات العدل والعلم به موقوف على منع الصرف فتغاير جهتا التوقف ١٥ ٣ المراد بالعين المؤنث القائم بنفسه كالمرأة والناقة والارض والكواكب وفي مقابلته المعنى المؤنث وهو المعنى القائم بغيره كالكتابة والتجارة فان قلنا المناسب للعين المؤنث بالافراد لان كل فرد مما هو على وزن فعال علم لفرد من الاعيان المؤنثة قلت نعم لكن لما بنا قوله كل ما هو على فعال عن تعددها جمع المعنى الموضوع له ليقابل احاد الجمع باحاد تلك المتعدد عصمت

٤ حال من فاعل الظرف المستقر اعنى قوله على فعال ١٥ ٢١ وهو غير المنصرف وان كان فيه عدل عندهم ايضا ١٥

٦ صفة ذوات الراء انما قيد به لان ذات الراء غير الاعلام المؤنثة كفجار ليست نظائر لهذا الباب فلا يكون الحمل حملا على النظير قيد به قال الرضى فعال على اربعة اقسام اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راى النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق فقال المشابهة باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب فانه معرب وعلم للاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهة ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية للوزن والعدل المقدر كحضار وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في منع الصرف هنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لا انتهى ملخصا ١٥

الوصف يقال بمعنى النعت وبمعنى الامر القائم بالغير وبمعنى ما يقابل الاسم وهو المراد هنا ولذا فسر الشارح بقوله وهو كون الاسم ا ه ١٥

فان قلت فيلزم اتحاد الاسم والخبر قلت الاسم مطلق والخبر المقيد بقيد في الاصل ١٥

فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر * و * مثل باب قطام * المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء * في * لغة * بنى تميم * فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وبوار وظمار فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بنى تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بنى تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها * الوصف * وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التى هى من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفى عرض له في الاستعمال لا اصلى بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته فلذلك قال المص رحمه الله تعالى * شرطه * اى شرط الوصف في سببية منع الصرف * ان يكون * وصفا * في الاصل * الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية

٢ واعلم ان الوصف قد يطلق بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها وقد يطلق بمعنى الوصفية وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها وما هو علة منع الصرف هو الوصفية لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها عين الاسم الغير المنصرف لا علة فلذا اختار المعنى الثانى في تفسيره عصمت ٢ فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب لرفع الاصل وهو الصرف هنا لا يكون الا اذا كان راسخا ١٥

٢ والماصح هذا الفرع دون الفرع الاخر وهو ان لايكون الوصفية العارضة موثرة لان في هذا الفرع خلافا والبعض يصرف اسود وارقم عصا ١٣ اى معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراد فعلى الاول اللام في الغلبة للعهد وعلى الثاني للجنس لنا ٤ قال الرضى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذا لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا اى لايتبع الموصوف لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا علية لاعتبار في المفهوم وقال السيد ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة ولذلك استدل لمنع

اوزالت عنه * فلا يضره * بان تخرجه عن سببية منع الصرف * الغلبة * اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لايحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لايحتاج في الفهم عنه الى قرينة * فلذلك * المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة * صرف * لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع * وامتنع * من الصرف لعدم مضرة الغلبة * اسود وارقم * حيث صارا اسمين * للحية * الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض * وادهم * حيث صار اسما * للقيد * من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيهما الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل والوصف في الاصل والحال * وضعف منع افعى * اسماء للحية * على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث و * كذلك منع * اجدل * للصقر * على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة * واخيل للطائر * اى لطائر ذى خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف * التانيث * اللفظى الحاصل بالتاء * لا بالالف فانه لا شرط له * شرطه * في سببية منع الصرف * العلمية * اى علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة * و * التانيث * المعنوى كذلك * اى كالتانيث اللفظى بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوى شرط لجوازه

هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه في شرح قوله وخالف سيبويه الاخفش حيث قال ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها معنى انتهى فان عبارة هذه تنادى بان هذه الاسماء زال عنها معنى الوصفية بالكلية لكنه مخالف للغة تا لان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلا في مفهومه فلا يصح اجراؤه على غيره تا ٤ بخلاف سائر السود فانه لابد لكل منها اذا قصد من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندى اسود من الرجال رضى

١٩ قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شئ قال في الصراح ... لارى

٢٢ اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت في نفسها متصفة بتلك الاوصاف لارى

فان قلت اذا كان شرط الوصف ان يكون في الاصل تحقيقا فينبغى ان لايجوز منع افعى ونحوه وان كان شرطه ان يكون في الاصل ولو توهما فينبغى ان لايكون ضعيفا قلت الضعيف ما لايجوز عند البليغ ويصدر من طائفة لايعتد بهم فكانه قال ولم يجز عند من يعتد به لفوات الشرط عصام شرح الكافية

٧٠ يعنى ان اللام بدل عن المضاف اليه وهو الاسم المؤنث لا التانيث لفساده ٥

١٤ فاذا كان علما يصير التانيث لازما بخلاف ما اذا لم يكن علما فانها قد تزول لانها جيء بها للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما واما الالف فهي لازمة للكلمة وضعا فلا يحتاج الى اشتراط العلمية لتحصيل اللزوم لانه تحصيل الحاصل لنا

٣٣ ونبه بالتشبيه على انه دون التانيث بالتاء في هذا الشرط فانه لايجب به تاثيره ويجب للوجوب ضميمة اخرى شرح عصام ٣١ اى ما يكون تاؤه مقدرة وليس المراد بالتانيث المعنوى ما يكون اسما لمؤنث حقيقى بل ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان اسما لمؤنث حقيقى كهند وزينب او لمذكر حقيقى كقدم اذا سمى به مذكرا ولا تلك ولا ذات الحلب ومصر ٥ ٧٩ لا يخفى انه لا يحصل الفرق لان العلمية شرط لوجوب تاثير التانيث المعنوى ايضا لان كل ما هو شرط لجواز شرط للوجوب ايضا فالمراد بالشرط للوجوب الشرط المستلزم له لا بمعنى انه يتوقف عليه الوجوب ولا مجال لتقدير الالف لزومها ٥

٢ قدم الزيادة على الثلثة لان الزائد مناب مناب علامة التانيث والتحرك ناب عن الزيادة واخر العجمة لانها ليست نائبة مناب ولا مناب الزائد بل مقوية لامر منع الصرف ٥ ٣ قيد به لانه لاحاجة في الزيادة على الثلثة الى تحرك الاوسط ولا تحرك الاوسط الذى هو احد الامور اعم منه وكذا العجمة لايحتاج اليها في الزائد على الثلثة وفي تحرك الاوسط ولا فهو اعم من الثلاثى الساكن الاوسط ٤ اى بالفعل فذا لكهند في جواز الصرف وعدمه مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل لان اصلها دور ٥ ٦ هنا الجواز بمعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود بقرينة المقابلة بقوله ممتنع واذا قال الشئ ويجوز عدم صرفه ولو كان بمعنى الامكان الخاص لما احتيج الى هذا القول كما لايخفى سوك

ولابد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله * وشرط تحتم تاثيره * اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى في منع الصرف احد الامور الثلثة * زيادة على الثلثة * اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب * او تحرك * الحرف * الاوسط * من حروفها الثلثة مثل سقر * او العجمة * مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب * فهند يجوز صرفه * نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه * وزينب وسقر * علما لطبقة من طبقات النار * وماه وجور * علمين لبلدتين * ممتنع * صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة * فان سمى * اى بالمؤنث المعنوى * مذكر فشرطه * في سببية منع الصرف * الزيادة على الثلثة * لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها * فقدم * وهو مؤنث معنوى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل * منصرف * لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لاتمنع الصرف * وعقرب * وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل * ممتنع * صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى * المعرفة * اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة * شرطها * اى شرط تاثيرها في منع الصرف

فيناسبه منع الصرف المستلزم للخفة باسقاط الكسرة والتنوين ٥

٢٩ اى شرط التانيث لا التانيث المعنوى لانه قد زال ولا المؤنث وهو ظاهر سوك

٣٢ يعنى ان اسناد ممتنع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كان الظاهر ممتنعة بتاويل الجماعة لان الضمير الراجع الى المعطوفات لايجوز افراده واليه اشار الشارح بتانيث صرفها الا ان المصنف لم يمنع باعتبار كل واحد منها سالكوتي

١٤ ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامة فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمى ذلك الامر الضعيف الا اذا سد علامة حرف ولا انقاد الحركة القائمة مقام التاء ٥

٤٣ بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آلته ٥

٧ بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهي الحياة

١٢ لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وذات المعرفة هو نفس الاسم ٥ ٥٢ يجوز ان يكون المعرفة بمعنى الاسم المشتمل على التعريف ويقدر المضاف اى تعريف المعرفة وان تقييد الحيثية اى المعرفة من حيث انها معرفة لكن ما ذكره الشارح اولى لموافقته لسائر الاسباب ٥

٢ وما قيل انه على تقدير ان يكون الياء مصدرية لاحاجة الى قوله ان يكون بل الاولى ان يقال شرط العلمية وهم لان العلمية على ان تكون الياء مصدرية نوع من التعريف لا العلم فلو قيل شرط العلمية لكان المعنى شرط ان يكون ذلك التعريف علما وفساده بين فلا بد من ان يكون ه
٣ ولا يخفى ان بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الاسباب بها فرقا وهو ان المعرفة لا تحقق لها الا تحقق العلمية لان الجنس لا تحقق له الا بتحقق النوع بخلاف البواقى فان تحققها مغاير لتحقق العلمية المتباين بينها وبين العلمية ه ٤ لان الفرعية لمقابلة التنكير والتعريف يذكر فى مقابلة التنكير لا العلمية ه ٦ فيه انه بقى تعريف النداء فالمناسب التعرض له بانه لا يصلح بسببية منع الصرف لكونه غير لازم

ان تكون علمية * اى تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له ه * العجمة * وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها فى منع الصرف شرطان * شرطها الاول * ان تكون علمية * اى منسوبة الى العلم * فى * اللغة * العجمية * بان تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته فى العجمية * و * شرطها الثانى احد الامرين * تحرك الحرف * الاوسط او زيادة على الثلثة * اى على ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين * فنوح منصرف * وجوبا هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث المعنوى فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال * وشتر * وهو

يذكر فى مقابلة التنكير لا العلمية ه ٥
فانه يدل على قصد المتكلم ولان بعض انواع من المبنيات وبعضها مضاف ومثبتة فلا يصلحا بسببية منع الصرف لجام واما البعض الباد فى وهو المنادى المستغاث باللام فلم يعتبر لندرته ه
٧ هذا مبنى على ان السبب الاخر فى اجتماع النحو الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة او باللام المقدرة كما ذهب اليه جمع ه
٣٢ كما انها منسوبة الى العلم فى الحال فلا يلزم عدم صرف اعجمى فيه وزن فعل بعد التنكير لكون الفعل والعجمة لوجود الشرط وهو كونها علمية فى العجمية ه
٩ من الاضافة وادخال اللام والتنوين وغيرها ه
١٩ من الاضافة وادخال اللام والتنوين وغيرها فتصير كالاسماء العربية ه
٣٩ فان قلت قد مر ان فى العجمة ثقلا وبها يخرج الكلمة عن الخفة المعارضة لثقل احد السببين فلا يتحقق ههنا خفة حتى يعارض ثقل احد السببين قلت يعتبر ثقل العجمة مقاوما للخفة ومدافعا لها اذا كانت تلك الخفة معارضة لسبب آخر بانضمام العجمة الى ذلك السبب يتضاعف الثقل فيندفع الخفة واما ههنا كانت الخفة معارضة لنفس العجمة فلا يكون العجمة وحدها مقاوما لها ومدافعا لها بل لا بد من انضمام احد الامرين المذكورين الى العجمة التى هى السبب هنا حتى يتضاعف الثقل فيندفع الخفة المعارضة لها هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام سوكه
٢٥ لكن الاول متفرع على انتفائه والثانى على وجوده ه ١٧ اى الصرف وجوبا عند انتفاء الشرط الثانى ه
٢٧ وتحقيق الكلام ان فى اللفظ الاعجمى المستعمل فى كلام العرب وصفين العجمة ووقوعه فى كلام العرب والاول يقتضى ان لا يتصرف فيه بتصرف كلام العرب والثانى يقتضى ان يتصرف فيه بتصرف كلامهم فهما متنافيا الاقتضاء فاذا وجدنا فيما يرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمنعناه الجر والتنوين وان لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع فى كلام العرب ه ١٢ قدمه على الزيادة على الثلثة على عكس اسلوبه فى التانيث لانتفاء الداعى الى تقديم الزيادة فى التانيث وهو ان تحرك الاوسط ليس بشائع فى العجمة ووجود الداعى الى تقديم تحرك الاوسط وهو الرد على اكثر النحويين حيث لم يجعلوا شيئا فى منع الصرف وجعل ملك كعمر اسما لا الى نوح عليه السلام منصرفا وعلى الزمخشرى حيث لم يجعل شيئا من تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة شرطا فى التاثير بل فى عجمة فجعل نوحا كهند وعلى الزيادة على الثلثة فانه ليس فيها الا الرد على الزمخشرى ٢٢ اى لا علامة له فى اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية اذ لا علامة للعجم حتى يسد مسدها شئ ه

٢ وجه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذى هو الاشرف يكون مقدما على ما يتفرع على العدم الذى هو اخس ه ٣ منتهى مصدر ميمى مضاف الى الفاعل اى صيغة ينتهى بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هى من غير اعتبار خصوصية المادة غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير والجمع كحمار على حمير ه اى بسببها او محل الانتهاء هو الجمع الذى تحته لانه وقع التكسير فيه ولم يتجاوز الى ما فوقه فلا يجوز ان يكون منتهى اسم مكان ه ٤ ولم يفرع على الشرط الاول ايضا بان يقول فلجام منصرف ه

اسم حصن بديار بكر * وابرهيم ممتنع * صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى شتر تحرك الاوسط وفى ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح وجوبا ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح * الجمع * وهو سبب قائم مقام سببين * شرطه * اى شرط قيامه مقام سببين * صيغة منتهى الجموع * وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهى التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتؤثر * بغير هاء * منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة الجمعية فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المال وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها * كمساجد * مثال لما بعد الفه حرفان * ومصابيح مثال

٩ فان قلت ما فائدة هذا القول مع ذكرها يقوم مقامهما الجمع قلت فائدته الاشارة الى ان الجمع المذكور بعينه هو المذكور فى فتح وما يقوم مقامهما الجمع وليس قسما آخر من الجمع لم يكن قائما مقام العلتين كما فى التانيث فى قوله التانيث بالتاء شرط العلمية وانما ذكر شرطها لانه اراد ذكر شرائط العلل على الترتيب الذى ذكر العلل فتامل عصمه
٨ وما قيل الالف لا بد ان يكون مفتوحا ولذا لم يتعرض الى الثانى ه
٢٩ مع حفظ معنى الجمعية ليظهر قيام مقام السببين والا فالصيانة تحصل بالعلمية ايضا ه
١٢ بخلاف فرازنة فانه جمع فيحتاج فى اخراجه الى قوله بغير هاء ه
١٣ اى الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ه لارى
١٤ كلمة ما اما موصولة فالضمير المجرور راجع اليه والمرفوع الى تاء التانيث والمعنى باعتبار كونها ما يؤل ذلك التاء اليه او مصدرية فالضمير المجرور راجع الى ها والمرفوع كما سبق والمعنى باعتبار اول ذلك التاء اليها يعنى بعلاقة الاول سوكه
٢٤ بان يقال ان فواره لو وجد شرط الجمع فيه وهو كونه بلا هاء مع انه غير منصرف ه
٢٥ وهو مذهب البصريين من ان اصل الهاء التاء صار هاء فى الوقف واما عند الكوفيين فالهاء اصل التاء صار تاء فى الوصل وليس بشئ لان التاء فى الاصل والهاء فى الوقف والوصل هو الوصل لا الوقف ه
٢٦ وذلك الهاء لا تدخل الجموع الا على ما هو على هذه الصيغة مفرده اعجمى وتسمى امارة العجمة كجواربة جمع جورب ولا يلزم فيجوز جوارب او مفرده منسوب كما فى اشاعثة جمع اشعثى فهى عوض عن ياء النسبة لانه لا يجوز تركها فلا يقال اشاعث

١٥ اى من قوله بغير هاء لان السلب انما يتصور فيما يتصور فيه الايجاب ه ٤٤ التانيث باعتبار الصيغة او الضمير للجمعية كما هو اللائق لما سياتى لكن الاولى هنا الاسم الظاهر وفيما سياتى الضمير الا يخفى لنا ٩ قوله لا فى الحال ولا فى المال اما كونه مفردا فى الحال فلان المراد بالحال بعد لحوق الياء رجل منسوب الى مدائن وهو علم مدينة كسرى وتب بغداد وانه لم يرد الى الواحد عند النسبة مع ان القياس فى نسبة الجمع واما كونه مفردا فى المال او فى الاصل يعنى قبل دخول ياء النسبة فلما عرفت من انه علم مدينة كسرى سوكه ٩٢ لا يقال هذا لا يطرد فى مصابيح اذا لحقه التاء لانا نقول بين ياء الجمع وتاء التانيث منافرة فلا يقال زناديقة وفرازينة بل فرازنة او فرازين ولهذا يقال التاء فى فرازنة وزنادقة عوض من الياء تقديرا

لما بعد الفه ثلثة احرف وسطها ساكن * واما فرازنة * وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء * فنصرف * لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء * وحضاجر علما للضبع * هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس الضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع * غير منصرف * لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية * لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية * وسراويل * جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو * اذا لم يصرف * وهو الاكثر * في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت * فقد قيل * في التفصى عنه انه اسم اعجمى * ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه * حمل * في منع الصرف على موازنه اى على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما

تفريع على قوله ولا جمعية فيه ٥

بالنظر الى استفاد سائر الاسباب فيه ٥

١ جواب سؤال مقدر وهو انه وان انتفى فيه الجمعية لكنه على صيغة منتهى الجموع فليكن عدم انصرافه لذلك سوكت

٧ فلا بد من الجمعية ايضا اذ لا فائدة في وجود الشرط بدون المشروط سوكت

١١ اى وان لم تكن غير مؤثرة بل كانت مؤثرة مع التانيث لكان بعد التنكير منصرفا لانها اذا كانت مؤثرة مع التانيث كانت مؤثرة شرطية له فاذا نكر الاسم لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب لانه قد انتفى العلمية بتاتا والتانيث من حيث هو سبب سوكت

٢ وهو ما وضع للماهية الكلية الصادقة على الافراد من حيث انها ماهية معينة من الماهيات بخلاف اسم الجنس فانه موضوع للطبيعة من غير اعتبار التعيين فيه فعلم الجنس يدل بجوهره على تعين تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالالة ان كانت ٥

٣ ليس اطلاقه على الكثير كاطلاق الجمع بل على واحد واحد على سبيل البدل فاطلاقه على الكثير ايضا ينافي جمعيته ٥

١٠ هذا البحث وان كان غير مضر للمجيب لكنه يفهم من ظاهر الجواب ان المجيب مضطر في هذا التوجيه لمنع صرف حضاجر فاورد عليه انه لا حاجة اليه فانه يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث عصم

٢٩ فيه اشارة الى ان الجواب لسؤال لاح ومنشاؤه هذا السؤال فلو قدم حضاجر على سراويل ٥

٢٨ فان قلت كون صرف سراويل وعدم صرفه مختلفا فيه كيف يكون جوابا عن السؤال المقدم لسراويل بالتقرير المذكور من هذا الكلام جواب عن السؤال بسراويل ووجه اقول قد اختلف في صرفه ومنعه لتضعيف السؤال بان سراويل ليس مادة النقض بالاتفاق فانه اذا صرف سراويل لا يرد اشكال في السؤال نما يرد على استعماله غير منصرف كذا قيل بل هو تمهيد لقول المصنف اذا لم يصرف واذا صرف لا احتاج سوكت

١٤ يعني ان قول المصنف على الاكثر على حذف الجار والمجرور او منصوب الاكثر اجز في المضاف قد ٥

٥٥ فلا يسبب فيه اذ الجمعية ليس سببا بدون العلمية

٢ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتذر بانه سبب على سبيل الاحتمال لانه على تقدير كون سراويل اعجميا سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس بسبب

٣ اى قدر تقديرا والجملة صفة سروالة او استينافية وهو الظاهر وضمير قدر راجع الى السروالة على الاول والى كون سراويل جمع سروالة على الثاني سوكت

٣ ١ فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون تحقيقية او تقديرية ٥

٩ على اى في الحال وانما صدر التسمية بكل لان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل بمعنى قطعة الخرقة او القطعة مطلقا وصدر الجمع به ايضا لان السراويل اسم حينئذ لم يلاحظ فيه معنى الاقطاع فالمراد انه قدر جمعيته في الحال فان قلت فلم لم يقدر الجمعية في حضاجر حال كونه علما قلت هو في الاصل جمع تحقيقا فلا حاجة الى تقدير جمعيته في الحال بخلاف سراويل فانه لم يوجد في كلامهم بمعنى الجمع فقدر انه في الحال جمع سروالة هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام سوكت

حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون تحقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن * وقيل * هو اسم * عربي * ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه * جمع سروالة تقديرا * وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قد حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل * واذا صرف * اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الانصراف * فلا اشكال * بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه * ونحو جوار * اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعى * رفعا وجرا * اى في حالتي الرفع والجر * كقاض * اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جوارى فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم هو الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر وهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى

٦ يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون ذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسرة في غير المنصرف بمعناه فيكون ثقيلا على الياء كالكسرة فحذف للتخفيف فصار جوارى ثم عوض عن الكسرة المحذوفة التنوين ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين فان الياء المكسور ما قبلها في اثقل الجموع ثقيل جدا بعيد جدا لان الثقل انما هو بالكسرة الحقيقية لا في الفتحة التي في حكمها لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها واثبات الحركة ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين والجواب ان حصر القول بالتعويض عن الحركة عن المبرد لا ينفي كونه احتمالا عقليا على القول بتقدم الاعلال على منع الصرف ٥

حيث صرح بانه بعد الاعلال غير منصرف وبان المحذوف بمنزلة المقدر ٥

اذ لو كان عدم الانصراف مقدما على الاعلال لا حاجة في اثبات صيغة منتهى الجموع الى هذا القول بل لا معنى له اذ لا حذف قبل الاعلال سوكت

١٥ فان صيغة منتهى الجموع مفقود بحسب الظاهر فيما

٣٠ يعني لم يبق فيه صيغة منتهى الجموع وكان على وزن المفردات مثل فرازنة ٥

٣٢ فلولا ان المحذوف بمنزلة المقدر لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءني جوار بالرفع وليس كذلك قط

٧ خوفا من رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوضا ومعنى بالفرعية بخلاف نحو اعلى فانه قدم الاعلال فيه ايضا ووجد علة منع الصرف حاصلة بعد الاعلال لحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين عن الالف المحذوفة ولا من حركة اللام لان اعلى بالالف اخف منه بالتنوين فعاد الالف بحذف تنوين الصرف ٥ ٨ كما هو المشهور من ان سيبويه والخليل قالا ان التنوين عوض عن الياء ٥ ٢٢ كما هو الاولى والانسب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنافي للياء والعوض عن الشيء يجب ان يكون مناسبا له كذا في بعض الشروح ٥

هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في الحالتين كما عرفت * التركيب * وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية * ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيوثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة * لان الاضافة تخرج المضاف اليه الى الصرف او الى حكمه فكيف توثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف * ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا بحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا ولذلك احتاج الى اخراجها * مثل بعلبك * فانه علم البلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما * الالف والنون * المعدودتان من اسباب منع الصرف سميتا مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وسميتا مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما

مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما * ان كانا في اسم * يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة (فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة * فشرطه * اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف * العلمية * تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث * كعمران او * كانا في صفة فانتفاء فعلانة * اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة * وقيل * شرطه * وجود فعلى * لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها * ومن ثم * اي ومن اجل المخالفة في الشرط * اختلف في رحمن * في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف * دون سكران * فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة * و * دون * ندمان * فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة * وزن الفعل * وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل * شرطه * فيها احد الامرين اما * ان يختص * في اللغة العربية * بالفعل * بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل * كشمر * على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة

٦ وانما لم يجعله شرطا للسبب الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا سوكه

٧ قوله قياسا الادخال مثل اربع اذا سمي به وقوله بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لادخال مثل اسود عند غلبة الاسمية فقوله قياسا قيد القابل وقوله بالاعتبار قيد لحرفه

وجعل علما للفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل ا فعال
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما
لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في
ذلك الاختصاص ❊ و ❊ مثل ❊ ضرب ❊ على البناء للمفعول اذا جعل علما
لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء
للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة ❊ او يكون ❊ غير مختص به لكن يكون ❊ في اوله ❊ اي
في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل ❊ زيادة ❊ اي زيادة حرف
او حرف زائد من حروف اتين ❊ كزيادته ❊ اي مثل زيادة حرف وحرف
زائد في اول الفعل ❊ غير قابل ❊ اي حال كون وزن الفعل وما كان على
وزن الفعل غير قابل ❊ للتاء ❊ لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به
للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى
ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار
غلبة الاسمية العارضية ❊ ومن ثمه ❊ اي ومن اجل اشتراط عدم
قبول التاء ❊ امتنع احمر ❊ عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم
قبول التاء ❊ وانصرف يعمل ❊ لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل
والسير ❊ وما فيه علمية مؤثرة ❊ اي كل اسم غير منصرف يكون فيه
علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب اخر
واحترز بذلك عما يجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل
واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية ❊ اذا نكر ❊ بان يأول
العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه
اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به
نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق ❊ صرف لما تبين ❊
اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق ❊ من انها ❊
اي العلمية ❊ لا تجامع مؤثرة الا ما ❊ اي السبب الذي ❊ هي ❊ العلمية

ونوسه به اذا سمي كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة لانه اسم جنس سكه

١٣ اي في اختصاص وزن الفعل في اللغة العربية بالفعل لوجوده في الاسم العربي مثل تجر وبحر

٤ ما لم يقل بدله او يغلب هذا الوزن في الفعل كما قال النحاة لان فاعل اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل ولم يجر في الاسماء الا كلمات معدودة مثل خاتم وعالم وسامع ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة اذ هو يتوقف على تتبع جميع الاسماء والافعال ليعلم هل هو غالب في الاسماء او في الافعال وهو متعذر او متعسر بخلاف ما قاله المص فان مؤنته تتبع لفظ واحد هل هو قابل للتاء ام لا ولا تعسر فيه فضلا عن التعذر لا يقال في القسم الاول يلزم الزيادة ايضا فان العلم بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الاسماء والافعال كلها لانا نقول لعله لم يجد فيه كلمة يحترز به عن ذلك المحذور وراعى زيادة المؤنة فبالضرورة التزمها سوكه

٩ انحصار تاثير العلمية في السببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافا لجماعة فانهم ذهبوا الى تاثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا ان تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون المزيدتان ليس الا تحقق المشابهة بالالف الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال

١٣ تقرير الدليل ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد وكل ما بقي بلا سبب او على سبب واحد صرف اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان كل ما فيه علمية مؤثرة اما ان تكون العلمية فيه مجامعة لما هي شرط فيه واما ان تكون مجامعة للعدل ووزن الفعل وهما متضادان وما يكون العلمية فيه مجامعة لما هي شرط فيه اذا نكر بقي بلا سبب وما يكون العلمية فيه مجامعة للعدل ووزن الفعل وهما متضادان اذا نكر بقي على سبب واحد ينتج ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد سوكه

١١ لا العلمية المؤثرة والا فلا فائدة في تقييد لا تجامع بحال كونها مؤثرة سوكه

١٤ الاولى ان يقال او الجمع البالغ على صيغة منتهى الجموع فان السبب هو الجمع لا صيغة كما هو سوكه

١٠ مستثنى مفرغ مفعول لا تجامع اي لا تجامع سببا من الاسباب بحال كونها مؤثرة الا السبب الذي العلمية شرط فيه سوكه

وانما قال انه تبين ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا وهي شرط فيها الا ان تلك العلة ان كانت الوصف فانها لا تجامعه من جهة
بينهما التضاد لان الوصف يدل على الشيوع والعلمية على التعيين وان كانت التانيث بالتاء لفظا او معنى او العجمة او التركيب او الالف
والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا في الصفة فان العلمية لا تجامعهما لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف
فلانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالهما في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة للعدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل و
العلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليس بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير
العلمية في نحو ثلاث ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة

شرط فيه ❊ وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب
والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروطة بالعلمية ❊ الا العدل ووزن الفعل ❊ استثناء مما بقي من الاستثناء
الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر ❊ وهما
اي العدل ووزن الفعل ❊ متضادان ❊ لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف
❊ فلا يكون ❊ اي لا يوجد شيء معها من الامر الدائر بين مجموع هذين
الشيئين وبين احدهما فقط ❊ الا احدهما ❊ فقط لا مجموعهما
❊ فاذا نكر ❊ غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية ❊ بقي بلا سبب ❊
اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها
والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف هو سببيته فلم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب ❊ او على سبب واحد ❊ فيما هي ليست بشرط
فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه
فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه
معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان
او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل
محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه
واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين
في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء
مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله ❊ وخالف
سيبويه الاخفش ❊ المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان
قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند
المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك ❊ في

العلمية في نحو ثلاث ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة موسوط

٣ دفع لما يرد على الشرطية الاتية من ان العلم الجامع للعدل والوزن والعلمية اذا نكر لم يبق على سبب واحد بل على سببين والظاهر انما جمعه حالية ولما لم يضبط اوزان العدل ليتبين ان العدل ووزن الفعل متضادان فلذا قال وهما متضادان ولم يقل وانهما متضادان ليكون محلا للتبيين سوكه

وما قيل انه ظهر من مخالفة اوزان امثلة العدل لاوزان الفعل انهما متضادان وهم سوكه

٩ اوزان عدل ستة ثم اي صاحبها فعل وفعل فعال وفعل مفعل فعال

٨ يعني ان المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم اذ ليس مطلق السبب منحصرا في احدهما ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم بل مفهوما مرددا بين مجموع السببين واحدهما سوكه

كذا قيل وفيه انه يجوز ان يكون الحصر اضافيا بالاضافة الى كليهما ولا يخفى ان كليهما سبب لكل منهما فلا حجر في كون المستثنى منه سبب منع الصرف مطلقا سوكه

١٢ اي اعترض لان نقول اذا عدي بعلى يكون بمعنى الاعتراض سوكه

١٤ اذ في اوله زيادة كزيادته وليس من الاوزان المختصة بالفعل لوجود نحو اصبع بين الاوزان الغالبة فيه والغلبة ليست بمعتبرة عند المص سوكه

٢٢ الاخافش ثلثة ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد احد شيوخ سيبويه وهو الاخفش الاكبر والثاني ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وهو الاخفش الاوسط والثالث ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد هو الاخفش الاصغر وحيث يطلق الاخفش فهو الاوسط المشهور سوكه

٢٥ يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم جعل قول سيبويه اصلا مع انه مخالف للقاعدة المحققة عنده وامتناع نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد لا يرى

١٩ فيه نظر فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون فى الاسم او بعد زوال العلمية التى هى شرط زوال الالف والنون ايضا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط سوك

١٨ ولاضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف سوك

انصرافه ✽ نحو اجمع علما اذا نكر ✽ والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية ✽ اعتبارا للصفة الاصلية ✽ اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير ✽ فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ✽ ولا يلزمه اى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما ✽ باب حاتم ✽ اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية ✽ لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف ✽ من اعتبار المتضادين ✽ يعنى الوصفية

ماكان فيه الف ونون زائدتان وكان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى سوك

٣ لعدم ظهور معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل سوك

٦ وكون علامة الوصف اعنى من مذكر الوصفية الا انها غير زائدة بخلاف احمر لعربيتها الدالة على الوصف سوك

ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية اذ ليس معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان احمر او اسود او ابيض بل معنى اعتباره انه يجعل مع زواله كالثابت لكونها اصليا وزوال ما يضاده سوك

فان قلت كيف حكم سيبويه بان منع صرف احمر بعد التنكير للوصفية الاصلية وعهد العلمية الاصلية اقرب فهى بالاعتبار انسب قلت لان الصف الاصلى يعتبر دون العلمية الاصلية

٧ يعنى اعتبارها يوجب هذا المحذور وهو الذهاب الى خلاف الاصل وهو منع الصرف

٢٠ يعنى قاس سيبويه اعتبار الوصفية فى نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية فى كلا القسمين سوك

١٢ ويمكن ان يمنع كون الاسود اسما للحية السوداء والارقم اسما للحية التى فيها سواد وبياض بل انتزاعه طبقا المعنى الوصفى فى غلبة الاسمية ممنوع وان صرح به الرضى وظاهر كلام المص يقتضى على الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد فيما سبق بالصف لكن لم يلتفت اليه انه لمخالفته اللغة

١٢ ان قيل جاز اعتبار شمة من الوصفية فى العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم فى وضع الاعلام المنقولة غيرما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلى كزيد لاركى

٨ قال الرضى فان الاخفش فى كتاب الاوسط ان منلاف فى نحو احمر انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف فلا خلاف بينهما فى الحكم وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلى لكنه على خلاف القياس عند الاخفش وعلى القياس عند سيبويه سوك

٢٣ بمعنى الحاكم والقاضى من حتم كضرب الحكم وقضى ثم جعل اسما لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الذى يضرب به المثل فى الجود سوك

٢٢ علة لنفى اللزوم لا للمنفى وهو اللزوم فان عبث اعتبار الوصف الاصلى فى احمر سوك

فيه اشارة الى امرين احدهما اراد المص بالتضاد مطلق التقابل لان الخصوص والعموم ههنا بمعنى التعين وعدمه وهما ليسا وجوديين حتى يتصور التضاد بينهما وثانيهما انه لم يرد التقابل الذاتى لانه اثبت التضاد بين العلمية والوصفية باعتبار كون موصوفيهما اعنى العلم والوصف مستلزمين لتعين المدلول وعدم تعينه اللذين هما من صفات معانيهما فالتقابل بين العلمية والوصفية بالعرض سوك

٤ اى فى شان اثر واحد وتحصيله يعنى الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم حاصلا فى حالته سوك

٩ بل لعدم صدق الكلام بدونه اذ ليس الجر بسبب اللام والاضافة لتحققه بدونهما بل الجر بالكسر فظهر ان ما

والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم ✽ فى حكم واحد ✽ وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرنا الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن ✽ وجميع الباب ✽ اى باب غير المنصرف ✽ باللام ✽ اى بدخول لام التعريف عليه ✽ او الاضافة ✽ اى اضافته الى غيره ✽ ينجر ✽ اى يصير مجرورا بالكسر ✽ اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما فى ابرهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف ✽

المرفوعات ✽ جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع

بنحو قبل الكسر فالمراد انه كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر لانهما كانا سببين لانجراره مطلقا سوك

٧ فان لزوم اجتماعهما فى التصور حالة تاثيرهما فى امر شخصى بمنزلة اجتماعهما فى التحقق سوك

٩ يعنى ان اللام للعهد وليس المراد انه حذف حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام لان حذف المضاف اليه مشروط بالبناء على الضم او باضافة مثله او بالتنوين ويمكن ان يجعل اللام بدلا عن ضمير المضاف اليه فان البصريين والكوفيين اتفقوا على جواز حذف الضمير اذا لم يكن عائدا كما فى الصلة والصفة اذا كانتا جملة وتعويض اللام عنه وانما لم يجوز البصريون ذلك اذا كان عائدا لكن فى ارجاع الضمير الى غير المنصرف نوع خفاء فافهم سوك

١٢ وانما لم يقل ينصرف لانه خلاف فى انه هو غير ملائم لما عرف به غير المنصرف سوك

١٤ بل هو الاغلب فلو قيل ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليسا من اسباب البناء سوك

١٦ دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية فانها لا توجب ضعف المشابهة بالفعل قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقى سوك

٢٤ ويرد على هذا المذهب ان الحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين او احدهما بسبب اللام او الاضافة غير موجه ومناف لما ذكر من قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف سوك

٣ وهذا تقسيم للمعرب باعتبار اقسام الاعراب هكذ

٢٥ فان قلت قد يكون خبر المبتدا الذى هو من المرفوعات جملة فلم بين موصوفه الاسم فقط قلت الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما والخبر الجملة اسم حكما فلم يخرج الخبر الجملة من ان يكون اسما سوك

٢٩ وهذا اوفق بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين سوك

سر بالاسم لان الكلام في مرفوعات الاسماء وايضا لو بقي على عمومه لصدق تعريف المرفوع على الحروف الاواخر كالدال في زيد في جاء في زيد مثلا مع ان المرفوع هو زيد فان قيل تفسيره بالاسم يخرج الخبر الجملة عن التعريف مع انه من جملة المرفوعات اجيب بان الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما والمراد بالاسم الحكمي ما يصح لان يعبر عنه بالاسم المفرد كهذا او ذاك عصمه ولم يفسر بالمعرب لئلا يكون التعريف غير جامع لافراد المعرف مثل هؤلاء في جاء في هؤلاء سوكه

٢ لان التعريف قول يكتسب من تصوره تصور الشيء بكنهه او بوجه يميزه عما عداه فالمكتسب بالتعريف انما هو تصور مفهوم المعرف وتمييز الافراد من لوازم هذا التصور والمقصود بهذا الكلام رد من جعل الضمير راجعا الى المرفوعات على ان يكون جملة هو ما اشتمل خبرا عن المرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد ورعاية مطابقة الخبر لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع وقد رجحه المص في الايضاح على مطابقة المرجع لان الخبر

هذا الجمع يطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وبجمال سجلات اي ضخمات وكالايام الخاليات * هو * اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد * ما اشتمل * اي اسم اشتمل * على علم الفاعلية * اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء * فمنه * اي فمن المرفوع ومما اشتمل على علم الفاعلية * الفاعل * وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق * وهو * اي الفاعل * ما * اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم يعجبني ان ضربت زيدا * اسند اليه الفعل * بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها * او شبهه * اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف * وقدم * اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لا بالاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل * على جهة قيامه به * اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة

٢ ووجه الاحتراز به ان الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع الضرب على المسند اليه فان قلت الفعل يكون مبنيا للفاعل ويكون مبنيا للمفعول ولا شك ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعني زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا القيد مفعول ما لم يسم فاعله قلت هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول كذا في شرح العصام يعني ان المصدر المتعدي لم يوضع الا للمعنى المصدري والفعل المعروف وشبهه وضع لنسبته الى الفاعل من جهة القيام والفعل المجهول وشبهه لنسبته الى المفعول به من جهة الوقوع فعلى هذا يكون معنى قولنا كسر الزجاج انه وقع عليه التأثير القائم بالكاسر لا انه قام به كونه بحيث وقع عليه كسر الكاسر

قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به * مثل * زيد في * قام زيد * فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في * زيد قائم ابوه * فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل * والاصل * في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه اذا لم يمنع مانع * ان يلي الفعل * المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة * فلذلك * الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل * جاز ضرب غلامه زيد * لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز * وامتنع ضرب غلامه زيدا * لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر * جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء * واذا انتفى الاعراب * الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما * اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا او في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة * والقرينة * اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى * او كان الفاعل مضمرا متصلا * بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب

ظرف مستقر صفة لقوله مضمرا متصلا او حال عنه او عن اسم كان او ظرف لغو متعلق بالجزاء اعنى وجب سوكـ

٣ الجار والمجرور قيد للفظة الا بان يكون حالا منها او صفة لها يعنى ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بالفاعل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره الشارح من جواز تاخيرا الفاعل اذا قدم المفعول مع الا لعدم انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر فيمتنع التقديم فصلا عن ثبوته كذا قال المحشى اللارى اقول بل يلزم انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر وفوت المطلوب على الاحتمال الغير الظاهر اذ معنى ما ضرب زيد الا عمرا على الظاهر انحصار مضروبية عمرو فى زيد وعلى غيره ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وكلاهما خلاف الحق سوكـ

علامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت * او وقع مفعوله * اى مفعول الفاعل * بعد الا * بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او * بعد * معناها * نحو انما ضرب زيد عمرا * وجب تقديمه * اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر و المفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقدم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها وانما قلت الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر هنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا * واذا اتصل به * اى بالفاعل * ضمير مفعول * نحو ضرب زيدا غلامه * او وقع * اى الفاعل * بعد الا * المتوسط بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا * او * وقع الفاعل بعد * معناها * اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد * او اتصل مفعوله * بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل * وهو * اى الفاعل * غير * ضمير * متصل * به * نحو ضربك زيد * وجب تاخيره * اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور

٧ اى للزوم خلاف المفروض لان الدليل لوجوب التقديم فى الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض لا المنافاة الا ان الشارح اقام دليل الدليل مقامه اختصارا

٧٥ اى المخل بالمقصود اذ لو لم يخل بالمقصود لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوجهان كما فى قائم زيد

٨ لم يقل او انما لان الواقع فى انما ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل لا المفعول انما هو واقع بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما و الا ومعنى النفى ملحوظ فى صدر الكلام فالمفعول واقع بعد الا لا بعد انما سرح عصام

يعنى لو قدم المفعول على الفاعل المتصل يلزم انفصال الفاعل فان قلت انما يلزم انفصال الفاعل لو كان المفعول منفصلا واما اذا كان المفعول ايضا متصلا فلا نحو ضربتك كما لا يلزم الانفصال فى ضربتك قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل فصار ضمير المفعول على الفاعل مع اتصالهما فانه وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا ليس كالجزء بل فضلة فيكون الفاعل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله كذا فى الرضى سوكـ

٥٥ لان الصفة المقصورة على عمرو هى الضرب المسند الى زيد لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل ليتم تلك الصفة

٢٩ يعنى ان التقديم الممتنع مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل مع الا لم يلزم انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر فيجوز هنا التقديم والتاخير الثابت ايضا مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم المفعول على الفاعل بين اداة الاستثناء والمستثنى بالمفعول وذلك غير جائز فيمتنع التاخير فضلا عن ثبوته هنا على ما قرره اللارى وعندى يلزم خلاف المطلوب بحسب الظاهر على غيره اما بحسب الظاهر فلان المفهوم من قولنا ما ضرب الا عمرا زيد انحصار ضاربية زيد فى عمرو واما على غيره فمعناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وكلاهما خلاف الحق هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام سوكـ

١ لم يقل يجب تقديمه اى المفعول لانه ذكر احوال الفاعل سوكـ

قوله فى مثل متعلق بقوله يحذف لا بحذف جائز كما قيل اذ يأباه الذوق بل تعلقه بقوله يحذف ايضا يوجب اسناد ذلك قوله جوازا لان كلمة قد تفيد عدم الحذف فى مثله وعدم صحة قوله وجوبا لان الواجب لا يتخلف الا ان يجعل قد للتحقيق كما فى قد يعلم الله والتحقيق ان قوله فى مثل خبر مبتدأ محذوف اى هو فى مثل كما هو الشايع فى التمثيلات سرح عصام قوله لقيام قرينة اى وقت حصولها فاللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث فان الباعث على الحذف النكات التى ذكرها علماء المعانى من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث فى الظاهر وغير ذلك والقيام مجاز عن الحصول فلا حاجة الى تقدير مقام الفعل فى الدلالة على ما هو المرام كما قدره من حمل القيام على معناه الحقيقى وهو ايضا دون بناء على ان القرينة فى السؤال والفعل مقدر فى الجواب فلا تكون قائمة مقامه فى اللفظ سوكـ

اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو ضربتك * وقد يحذف الفعل) الرافع للفاعل (لقيام قرينة) دالة على تعيين المحذوف (جوازا) اى حذفا جائزا (فى مثل قولك زيد) اى فيما كان جوابا لسؤال محقق * لمن قال من قام * سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى (و) كذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر فى نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل (ليبك) على البناء للمفعول (يزيد) مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله (ضارع) اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه (لخصومة) متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت * ومختبط مما تطيح الطوائح * والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة (و) قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه (وجوبا) اى حذفا واجبا (فى مثل وان احد من المشركين استجارك) اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق مفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك احد

هو المرام كما قدره من حمل القيام على معناه الحقيقى وهو ايضا دون بناء على ان القرينة فى السؤال والفعل مقدر فى الجواب فلا تكون قائمة مقامه فى اللفظ سوكـ

يعنى ان اللام للعهد الخارجى النوعى اشارة الى الحصة المعينة من مفهوم مدخولها اى الفعل الرافع الفاعل وتلك الحصة علمت من تعريف الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه اذ يعلم من كون الفاعل من المرفوع ان له رافعا ويعلم من التعريف ان ذلك الرافع هو الفعل او شبهه فعلم ان له فعلا رافعا فتلك الحصة سبق ذكرها كناية ولو قال المسند الى الفاعل لكان سبق ذكرها بطريق الصراحة فهو اقرب بالعهد كما فى شرح العصام ثم فى توصيف الفعل بكونه رافعا للفاعل فوائد احدها الاشارة الى ان المراد من الفعل العامل ليتناول الحكم حذف شبه الفعل ايضا وذلك لان كل كلام فيه قيد فهو محط الفائدة فى ذلك الكلام كما تقرر فى محله والثانى الاشارة الى ان عامل الرفع يرفعه لفظا او تقديرا والثالث الاشارة الى ان الفاعل المرفوع بعمل الرفع هو مسنده لانه فيما سؤال الفعل مسند الى الفاعل ... بلفظ المبنى للمفعول فانه منشأ الالتباس الفاعل والتردد فيه وهو منشأ للسؤال فنزل المسبب وهو لفظ المبنى للمفعول منزلة المسبب وهو السؤال فى جعله قرينة على الفعل المقدر سوكـ

٦ والقرينة جملة قام لانه المشتمل على المسند الذى يدل على وجوده فى الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذى هو قام حلبى على المطول

وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل وليس متعلقا بيكفيه المقدر لان هذا البكاء المامور به بكاء فوته لا بكاء الخصومة فلا يصح تعليله بها مع ان الخصومة ليست سببا قريبا للبكاء بل انما كانت سببا للضراعة بخلاف الضراعة فان الخصومة سبب قريب له سوكـ اللام للتعليل ...

بالخصومة خصومة غيره لا الخصومة الغير موجبة للضراعة لا خصومته ويحتمل ان يكون للوقت ... ويحتمل خصومته وخصومة غيره سوكـ ... وما مصدرية لانها امكن فى الذهن من الموصولة بمعنى التى اهلكتها المطاوح من الاموال لا لسبب الاختباط لا هلاك وسببية الاموال انما هو ... اهلاكها الحوادث سوكـ ... فاعل الفعل المحذوف مع المانع من ذكره لانه يخل الشعر لكن الجواز لا ينقلب بالوجوب بل الحذف فى خصوص مادة بل الواجب ما لا يصح الذكر فى نوعه ... من الالقاح ... يقال رياح لواقح اى السحاب ولا يقال ملقحات لا ذكر

قوله دون الفاعل وحده يعني ان قول المص معا احتراز عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التنازع اتفاقا وفيه ايضا عندنا لا كثرين ولهذا يقول كالاصل لا يصح فاعله بانه مسند الى ... اى وقع الدور والتسلسل فان قلت حذف الفاعل وحده في ضرب زيد على بناء المجهول قلنا ... المجهول نائب الفعل المسند الى الفاعل كما ان المفعول نائب الفاعل وبعد فيه نظر لانه حذف الفاعل وحده في مثل ما ضربني واكرمني الا زيد بالاتفاق وفي قلما وطالما فانهما فعلان كفتا بما عن الفاعل فاستغنيا عنه حتى صح دخولهما على الفعل بل حذف الفاعل كثير شايع بحيث لا يمكن ان ينكره احد اطلع على ... تصريف

من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل * وقد يحذفان * اي الفعل والفاعل * معا * دون الفاعل وحده * في مثل نعم * جوابا * لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدرنا الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية * واذا تنازع الفعلان * بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان * ظاهرا * اي اسما ظاهرا واقعا * بعدهما * اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه نفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على

اضربني واضربا واضربوا القوم ولضربوا القوم واضرب القوم

٢٠ * وقد يحذفان وجوبا كما فيما ... والاضمار على شريطة التفسير والتحذير والحال ... ولا يخفى انه لو جعلت قد للتقليل وجعل نحو ... بعيد فان المفهم الجواز سوك

٢١ ذهب الاخفش الى جواز وقوع الجملة الاسمية بعد حرف الشرط بشرط كون الخبر فعلا كما في الرضي فاحد في الآية عنده يجوز كونه فاعل فعل محذوف كقول الجمهور ومبتدا خبره استجارك وذهب الكوفيين الى جواز تقديم الفاعل على عامله كما في شرح التسهيل فاحد على قولهم فاعل استجارك المذكور وعلى كلا التقدير بن ليس الآية مما نحن فيه سوك

٢٢ فلو ذكر لم يكن مفسرا فانما مقامه فان قلت ان وجوب الحذف فسبق بيانه بقوله فانه لو ذكر ... فيلزم استدراك قلت ما سبق بيان وجه الوجوب في نوع المثال وهنا بيان في شخصه فارقت قد علم من بيان وجه الوجوب في النوع وجهه في الشخص قلت نعم علم ضمنا لا صريحا فهذا تصريح بما علم ضمنا سوك

ولا يخفى جريان مطلق التنازع في غير الفعل لا يوجب ان يجعل العنوان شاملا له كما انه يجري في الضمير المنفصل لكن لما لم يكن طريق القطع فيه ما هو راى البصري والكوفي قال ظاهرا بعد ... لتخريج التنازع في الضمير سوك

٢٥ لانا نفهم حين الجواب بنعم نسبة تامة يصح السكوت عليها ونعم لكونها حرفا غير مستقل بالمفهومية غير صالحة لافادتها سوك

٢٦ من قبيل تجاذبنا الثوب فان بناء فاعل من كل واحد منهما كان متعديا الى مفعولين تقول نازعته الثوب وجاذبته الثوب فاذا بني منه تفاعل صار متعديا الى مفعول واحد على ما تقرر في الصرف فان فاعل اذا كان متعديا الى مفعول واحد يكون تفاعل منه لازما نحو تضارب زيد وعمرو فاذا كان متعديا الى مفعولين يكون تفاعل منه متعديا الى مفعول واحد سوك

نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت على ابرهيم وح يكون الاخير من الاكثر كالثاني من الاثنين في ان العامل والموافق من الاكثر كالاول من الاثنين في اضمار الفاعل وحذف المفعول واظهاره عند البصريين فالاول من الاكثر كالاول من الاثنين في الاعمال او المفعول وحذفه واظهاره سوك ٧٥ ولما كان يتجه على بيان امتناع حذف الفاعل وحده انه لا بد من حذفه وحده في صورة التنازع واعمال الثاني اذ لا سبيل الى الاضمار لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عقبه بمثال التنازع تنبيها على انه يعفى فيه الاضمار ويعتذر عن حذف الفاعل فقال واذا تنازع الفعلان آه سوك

مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت (فقد يكون) اى تنازع الفعلين (في الفاعلية) بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية (مثل ضربني واكرمني زيد و) قد يكون تنازعهما (في المفعولية) بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية (مثل ضربت واكرمت زيدا و) قد يكون تنازعهما (في الفاعلية والمفعولية) وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله (مختلفين) لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخير حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا (ويختار) النحاة (البصريون اعمال) الفعل (الثاني) لقربه مع تجويز اعمال الاول (و) يختار النحاة (الكوفيون الاول) اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر (فان اعملت) الفعل (الثاني) كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا (اضمرت الفاعل في) الفعل (الاول) اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف (على وفق) الاسم (الظاهر) الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا

كلمة قد للتحقيق مع التقليل لكن التقليل بالنسبة الى القسمين الاخيرين بان يكون الحكم قبل العطف فلا يلزم وجود قسم اخر وان كان الحكم بعد العطف فهو لمجرد التحقيق سوك

كون الشيء مفعول ما لم يسم فاعله داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح الغير او الارادة الفاعلية حقيقة او حكما وليس لك ان تدرجه في المفعولية لان مفعول ما لم يسم فاعله في سلك الفاعل في الاحكام الاتية لا في سلك المفعول ويعم المفعولية ايضا م الحقيقي والحكمي ليندرج فيه سرت الى كذا ورجعت راكبا لكن لا يجري فيه الاضمار على المختار في اعمال الاول شوك

قوله فاعلا له فان قلت الضمير اما ان يكون راجعا الى كل والى المضاف اليه المحذوف اعني واحد وعلى التقديرين يفسد المعنى اذ لا يقتضي كل من الفعلين كون الاسم الظاهر فاعلا لكل منهما ولا لواحد منهما غير معين قلت قد صرح الرضي في بحث المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة مخصصة بل يحكم من الاحكام معرفة لصيرورته معهودا به فيختار ان الضمير راجع الى واحد منهما والمعنى بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا لذلك الواحد الذي اعتبر اتصافه بالاقتضاء سوك

٤٢ وان اقتضى احدهما فاعلا حقيقيا والاخر مفعول ما لم يسم فاعله الذي هو فاعل حكمي سوك

فالمراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا القطع والجزم سوك

٤٢ وهذه ستة عشر وجها صرح الشارح باربعها من الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا وفي هذه الثمانية الفعل الاول اقتضى الفاعل والثاني المفعول وثمانية اخرى بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني للفاعل سوك

٤٢ الاولى الاول لان الاضمار في الفعل جعله مستترا فيه ولذا صح قولهم ولا يضمر الفاعل في المصدر والمراد منها ارادة ضميرا سواء كان مستترا كما في ضمير الواحد وبارزا كما في ضمير التثنية والجمع عصا اقول ولعله بنى على نكتة هي الاشارة الى ان المراد بالاضمار الايراد ضميرا على وجه الاتصال الذي هو بمنزلة الاستتار سوك

صله يخالف قول الاضمار قول الكسائى خلافا فالحذف الفعل مع الفاعل للايجاز واقيم المصدر مقامه وزيدت اللام فى المفعول لتقوية العمل فصار خلافا لقول الكسائى ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز ان يقال مخالفا للكسائى على صيغة الخطاب خلافا فانه ان تكون الجملة حالا من فاعل اضمرت سوكـ ٣ واما عند اقتضاء الاول المفعول فيجوز عنده اعمال الفعل الثانى لانه يجوز فيه حذف المفعول من الاول وهو جائز سوكـ ٤ واما نحو ضربنى واكرمنى زيد فلا يظهر لانه لا يعلم ان فاعل الفعل الاول محذوف او مضمر سوكـ ٧ فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم لارى

لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور دون الحذف * لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده * خلافا للكسائى * فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائى * وجاز * اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل * خلافا للفراء * فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اضمر وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمنى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمتهما الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين واضماره بعد الظاهر كما فى صورة تاخير الناصب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه * وحذفت المفعول * تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر * ان استغنى عنه * والا * اى وان لم يستغن عنه اظهرت * اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة * وان اعملت * الفعل * الاول * كما هو مختار الكوفيين * اضمرت الفاعل فى * الفعل * الثانى * لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيد اذ جعلت زيدا فاعل ضربنى واضمرت فى اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز * واضمرت المفعول * فى الفعل الثانى لو اقتضاه * على * المذهب * المختار * ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربنى واكرمته زيد * الا ان يمنع مانع * من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول

٩ لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد لارى

١٢ والجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء سوكـ

نحو ضربنى واكرمت زيدا هو فانه تعين عدم الاتيان بالضمير بعد المتنازع سوكـ

١٧ واما فى صورة تاخير الرفع فيحذف المفعول من الفعل الاول فافهم سوكـ

١٩ قوله اضمرت الفاعل فى الثانى المراد بالفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه نحو ضرب واكرم زيدا سوسط

٢٣ جئ بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر سوكـ

٩٢ واعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر هى امتناع حذفه وهو متحقق ههنا وفيه انه ليس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل مع كونه عمدة فانه يساق الذهن الى كونه مفسرا لما ذكر بعده لا لمحض التفسير كما يساق فى ضمير الشان وضمير ربه رجلا بسبب كون ما بعدهما لمحض التفسير سوكـ

٢٢ قوله ان استغنى عنه اى عن ذكر المفعول لا عن نفسه فلا يرد ان الاستغناء عن المفعول فى الفعل المتعدى غير مقصود سوكـ

٢٣ قوله ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه على راى البصريين واما عند الكوفيين فالمقدم هو الجزاء سوكـ

قوله ٢٤ وحذفت المفعول اعلم انه ليس حذف الفاعل او المفعول حذف نسيان كما يستفاد من بعض الحواشى اذ حذف الفاعل نسيانا ان ينزل ضرب منزلة وقع الضرب وتنزيل ضربت منزلة اوقعت الضرب بحيث لا يطلب الفعل فاعله او مفعوله فلا يتحقق التنازع بين الفعلين اذ لا معنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول عصام شرح

٣٢ اعلم ان ههنا احتمالات اربع جواز الاضمار والحذف والاظهار فيختار الاضمار كما فى ضربنى واكرمته زيد وتعين الاضمار كما فى حسبنى وحسبته اياه زيد منطلقا وتعين الحذف كما فى مررت ورجعت راكبا وكما فى الضروريات الشعرية وتعين الاظهار كما فى حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فافهم سوكـ

الغير المختار * فظهر * المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول فى حسبتهما واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيه وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس * ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفانى ولم اطلب قليل من المال * حيث قالوا قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال * وقول امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال * ليس منه * اى ليس من باب التنازع * لفساد المعنى * على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالى * وحينئذ يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له * مفعول ما لم يسم فاعله * اى مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال

قال الرضى جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم تلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد ففى كانت ارجاع ضمير المفرد الى الجمع فيجوز حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفى التفريع بحث للفرق البين بين الاصل والفرع فان فى الاصل اعنى الآية ارجاع الضمير المفرد الى الجمع ولا شك فى جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفى الفرع اعنى ما نحن فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد والمفرد لا يتضمن التثنية سوكـ

٤ ولو حذف فلزم حذف احد مفعولى باب حسبت وهو غير جائز كما مر وينبغى للشارح ان يذكره لكن تركه اكتفاء بما مر سوكـ

٦ قوله ولما استدل الكوفيون يعنى لما كان قول امرئ القيس من جملة استدلالهم لا انه منحصر فيه حتى يرد انهم استدلوا بسبق طلب الفعل الاول وعدم لزوم المحذور عند اعماله ايضا عصمه

٩ قوله لادنى معيشة المعيشة زندكانى وانجه بدان زندكانى كند والمراد هو هنا لارى

٢٢ اى اذا كان المعنى فاسدا على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال ينبغى الخ سوكـ

٢٦ المراد بشبه الفعل ما يشبه الفعل فى العمل فيشمل المنسوب وليس المراد ما يعمل عمله وهو من تركيبه اى يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه اذ هذا المعنى لا يشمله ولا بد منه سوكـ وهو بهذا المعنى يقابل معنى الفعل الذى يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور سوكـ

٩ صفة المنفى وحال عنه اعم من الشرط او الجزاء اذ المعطوف على احدهما سوكـ

عطف تفسير لقوله لم يفصله اشارة الى ان المراد بالفصل الفصل بقوله ومنه لا ترك العطف سوكـ لا فى اللفظ ولا فى التقدير

٧٥ فان الشان ان اللام فيه مشعرة بالعلية وهى باقية اذا اسند اليه فلا يفوت الاشعار بالعلية سوكه ١٢ ولابد فى اقامة المفعول مقام الفاعل من ان لا يخرج عن المفعولية بحسب المعنى سوكه

ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا ❊ كل مفعول حذف فاعله ❊ اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به ❊ واقيم هو ❊ اى المفعول ❊ مقامه ❊ اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه ❊ وشرطه ❊ اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ❊ ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ❊ اى الى الماضى المجهول ❊ او يُفعَل ❊ اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل أُفْعِل واستُفعِل ويُفعَل ويُستفعَل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ❊ ولا يقع ❊ موقع الفاعل المفعول الثانى من ❊ مفعولى ❊ باب علمت ❊ لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ❊ ولا ❊ المفعول ❊ الثالث من ❊ مفاعيل باب اعلمت ❊ اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له ❊ بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب ❊ والمفعول معه كذلك ❊ اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف اذ هى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه ❊ واذا وجد المفعول به ❊ فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل ❊ تعين ❊ اى المفعول به ❊ له ❊ اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة ❊ تقول ضرب زيد ❊ باقامة المفعول به مقام الفاعل ❊ يوم الجمعة ❊ ظرف زمان ❊ امام الامير ❊ ظرف مكان ❊ ضربا شديدا ❊ مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب

٧ بقرينة قوله ان تغير صيغة الفعل فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة فشرطه اذا كان شبه الفعل ان تغير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعول سوكه

الفرق بين المقام بالفتح والمقام بالضم انه اذا قيل اقيم الفلان وقام الفلان مقام الفلان مثلا نظر الى الفلان الثانى ان كان المقام له يقال المقام بالفتح سواء قرئ الفعل اقيم او قام وان كان المقام لغير الفلان الثانى فى نفس الامر يقال مقام بالضم سواء قرئ الفعل اقيم وقام كالباء فى حروف القسم فانها اصل فى القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو فاذا قيل التاء اقيم مقام الواو يقال مقام بالضم لان المقام ليس للواو بل للباء فى نفس الامر لان الواو بدل من الباء واذا قيل اقيم التاء مقام الباء يقال مقام بالفتح لان المقام للباء فى نفس الامر لانها اصل فى القسم وعلى هذا ظهر فساد ما قيل من ان الفعل اذا قرئ من ثلاثى يكون مقام بالفتح واذا قرئ من المزيدات يكون مقام بالضم سوكه

فيه ان المنظور فى التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظ كل فلعله اقحم للاشعار بالطرد لارى

وهو متناول لجميع المفاعيل فى قولنا ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره تاديبا مع ... ليس شئ منها سوى زيد من المحدود والمفعول فى قولنا اضربوا القوم واضرب القوم فاخرجها بقوله واقيم الخ سوكه

قوله ولا يقع اى لا يصح وقوعه لانه لا يقع فى الاستعمال ولا لكان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثانى منه ايضا لم يقع فى الاستعمال مقام الفاعل لارى

٩ لما استفيد من قوله بلا لام حكمان احدهما ان المفعول له بلا لام كذلك وثانيهما المفعول له مع اللام ليس كذلك اثبت الحكم الاول بقوله لان النصب آه والثانى بقوله بخلاف سوكه

٨ لان الثالث من باب اعلمت نفس الثانى من باب علمت لان همزة الافعال تزيد المفعول الاول الذى هو فاعل فى باب علمت سوكه

٣٠ ولا يقع موقع الفاعل التمييز والمستثنى ايضا لانهما ليسا من ضروريات الفعل واجاز الكسائى نيابة التمييز لكونه فى الاصل فاعلا فقال فى طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد وكذا لا يقع الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قد يمنعها فى نحو منعها من النيابة عن الفاعل الذى لا بد لكل فعل منه وكذا لا يقع خبر كان نحو ... للفراء مطلقا والكسائى فى غير الجملة ... ولكن المص استغنى عن التعرض لها بقوله فى التعريف كل مفعول سوكه

ينبغى ان يقيد الجميع بقولنا وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر للقيد والمفعول بالواسطة او بما يؤدى مؤداه كان يقال فالجميع سواء اذا كان الاسناد اليه مفيدا لفائدة متجددة او اذا صح نيابته سوكه ٢ ورجح البعض الجار والمجرور وبعض الظرفين وبعض المفعول المطلق سوكه ٤ فان قلت ينبغى ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع موقع الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعنى الرفع منعته ان يكون فى درجة المفعول بلا واسطة لارى ٦ اعترض عليه بان الدليل يفيد ما هو الاخص من المدعى فان المدعى اقامة المفعول الاول اولى فى كل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول وكون المفعول الاول عاطيا مخصوص بفعل اعطيت ويمكن ان يقال ان الدليل قوله لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى فحسب وهو متحقق فى كل فعل كذلك اذا تامل باحسن التامل وقوله عاط ليس من الدليل سوكه

٧ الفاء للتفريع على التمثيل المذكور لانه لا يقول كذا فتعين زيد فكانه قيل مثال لكن لانه تعين فيه زيد كما ترى هندى

اى مجروره شبيه بالمفاعيل بلا واسطة اقيم ذلك المجرور فى استعمال الفصحاء مقام الفاعل مثلها وانما قلنا اى مجروره فان المحققين ان القائم مقامه اسم والمجرور وليس باسم وانما قلنا بلا واسطة لان الظرف وان كان معه فى مفعول فيه عند المص فلا يظهر ح التشبيه لانه من جملة المفاعيل المفعولية فيلزم ان يكون الشئ شبيها لنفسه وانما قلنا فى استعمال الفصحاء لانه لم يقم مقام الفاعل فى هذا التركيب ثم الغرض من هذا القول دفع ما اورده الفاضل الهندى من ان قوله فى الدار مفعول به بالواسطة عند النحو ومفعول فيه عند المص فقد وقع التكرار فى مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع ان التمييز به باعتبار انه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل لا باعتبار انه مفعول فيه سوكه

٢٢ وفيه نظر لانه قيل اعطى زيدا عمرو لا يلزم الالتباس لان المقدم مفعول اول والمتاخر مفعول ثان سواء كانا على النصب او لا فالمثال الصحيح اعطى موسى عيسى فانه لا يعلم ما اقيم مقام الا بالتقدم ويجب فى هذه الصورة تقديم الاول فالاول متعين لكونه قائما مقام الفاعل سوكه

٢٥ واجيب بان خوف الالتباس باق لان الثانى وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو ان له بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الخبر والاشتباه بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية للتاخير

بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه ❊ فى داره ❊ جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها ❊ تعين زيد وان لم يكن ❊ اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به ❊ فالجميع ❊ اى جميع ما سوى المفعول به ❊ سواء ❊ فى جواز وقوعها موقع الفاعل ❊ و ❊ المفعول ❊ الاول من باب اعطيت ❊ اى الفعل المتعدى الى المفعولين ثانيهما غير الاول ❊ اولى ❊ بان يقوم مقام الفاعل من ❊ المفعول ❊ الثانى ❊ لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ❊ ومنها المبتدا والخبر ❊ وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى ❊ فالمبتدا هو الاسم ❊ لفظا او تقديرا نحو وان تصوموا خير لكم ❊ المجرد عن العوامل اللفظية ❊ اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم ❊ مسندا اليه ❊ واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين ❊ او الصفة ❊ سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشى ❊ الواقعة بعد حرف النفى ❊ كما ولا ❊ والف الاستفهام ❊ ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ❊ فخير نحن عند الناس منكم ❊ فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خيرا خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكم باجنبى بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء ❊ رافعة لظاهر ❊ او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن الهتى يا ابرهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا

٢٢ فان قلت يجب ان يقال اراغب بدون انت اذ لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قلت يلزم من الاستتار الالتباس والالتباس من مواضع الانفصال سوكه ٣٢ بيان لحاصل المعنى لان من ابتدائية اتصالية قصد بها بيان كون المجرور بها موضعا انفصل الشئ لان من للتبعيض لانه يستلزم ان يكون المبتدا والخبر جزئين من المرفوع وليس كذلك سوكه ٢٩ لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما تقتضيه مقابلته بالصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدا صفة مثل ضارب فى زيد ضارب محمول على زيد فانه لم يرد افضى ضارب حتى يقال انه اسم لكونه علما لنفسه لا لمحمول على زيد ضارب بحيث دلالته على معناه الوصفى فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسندا اليه وانما وقع المبتدا نكرة لتخصصه بالصفة سوكه

لهذا الظاهر لم يجز تثنيته * مثل زيد قائم * مثال للقسم الاول من المبتدا * وما قائم الزيدان * مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي * واقائم الزيدان * مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام * فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسماً * مفردا * مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا * جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان مبتدا وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت * والخبر هو المجرد * اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد ان المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم * المسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به * المغاير للصفة المذكورة * في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدا وتجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور في به راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية * واصل المبتدا * اى ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه واذا لم يمنع مانع * التقديم * على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها * ومن ثمة * اى ومن اجل ان الاصل في المبتدء التقديم لفظا * جاز * قولهم * في داره زيد * مع كون الضمير

٢ على اللغة المشهورة لان تثنية اسم الفاعل وجمعه كتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنية وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التاويل البعيد وهو جعل ما في تثنية وجمع حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا فاعلا او جعل المظهر بدلا من المضمر كذلك لا يجوز اسناد تثنية اسم الفاعل وجمعه اليه وان لم يلزم ما لزم في تثنية الفعل وجمعه للمشابهة المذكوره سوكم

٣ بان يكون قولنا الى المبتدا مقدرا في نظم الكلام بقرينة انهما كانا متلازمين ويكون المراد من المسند به ما يوقع به الاسناد سوك

٧ هذا الوجه قوى عند الرضي وهناك قولان اخران قال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال الخلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدا الاول بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا سوك

٨ المراد بالانبغاء الاولوية الغير الواصلة الى حد الوجوب سوكم

فان قيل التجريد عدمي لدخول السلب في مفهومه فلا يوثر في الوجودي الذي هو الاعراب اذ الوجودي لا يكون اثر العدمي قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا موثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة لشيء مخصوص اعني عدم الشيء المعين (رض) سوكم

٩ يعني ان المراد بالاصالة الاولوية بالنظر الى نفسه لا الى عارض فباحث وجوب تقديمه خارج عن الاصل كمباحث وجوب تاخيره سوك

اشارة الكلمة ثمه الموضوعة للمكان الى المشار اليه الى الحكم السابق وهو ان الاصل في المبتدا التقديم باعتبار تشبيهه بالمكان باعتبار استخراج شيء منه كما يستخرج الشيء من المكان سوكم

عائد الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم * وامتنع * قولهم * صاحبها في الدار * لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز * وقد يكون المبتدا نكرة * وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل * اذا تخصصت * تلك النكرة * بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة * مثل قوله تعالى * ولعبد مؤمن خير من مشرك * فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره * و * مثل قولك * ارجل في الدار ام امراة * فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامر المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره * و * مثل قولك * ما احد خير منك * فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة * و * مثل قولهم * شر اهر ذا ناب * لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لانه بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام * واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشام به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز في حادثة * و * مثل قولك * في الدار رجل * لتخصصه بتقديم الخبر

٢ اى احتمالا لهما اذ لا اشتراك فيهما لا لفظيا ولا معنويا بل لكونها موضوعا لمطلق وكلما تحتمل على سبيل التبدل لكل واحد من الافراد

٣ والمراد به ما تخصص بقيد صفة كانت او مضافا اليه نحو صوت بلبل شعلي او غيرها نحو افضل منك افضل مني

٤ اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم زائدة فتكون حرفا وفائدتها اما التحقير نحو هل عطيت الا عطية ما والتعظيم نحو لامر ما والتنويع نحو ضربت ضربا ما اى نوعا من انواعه اى نوع كان وتجمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اى عطية لا تعرف من حقارتها وامر مجهول لعظمته وضربا مجهولا غير معين وفائدتها هنا التنويع

٥ لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم باصل الحكم

٦ ولو لم يعلم كون احدهما في الدار لما استفهم بهذا الوجه بل يقول افي الدار احد

٧ ولا ريب في ان المتكلم اذا قال هكذا يكون تخصيصا عند المخاطب فكذا ما يستفاد منه ذلك فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد اخر من جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل اولان العبارة لما لم تعرف على خصوصية فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في الاستغراق في المقام الخطابي لا ر

٩ يعني ان هذا القول مستعمل في مقام الحصر فان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي يفيد الحصر فيكون فاعلا في المعنى كانه قيل ما اهر ذا ناب الا شر

١٢ المثل في الاصل بمعنى المثل اى النظير ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده كقولهم بعد خراب البصرة

٢٨ قصرا اضافيا فيا رد الاعتقاد المخاطب ان المهر يكون خيرا

والاصل في الخبران يكون نكرة لان المطلوب به في الاغلب ثبوت الوصف الذي مبدا الخبر نحو زيد قائم فان المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القائم لا يؤثر في تعريف القيام وقد يكون معرفة بشرط تعريف المبتدا عند غير سيبويه او بشرط احد الامور الثلثة عند سيبويه تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من عنده مبتدا جملة هي صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدا خلافا لغيره ولغة الفارسي نيا عد غيره حيث يجيء فيها كيست بدرتو وبهترست از وپدر او شرح عصام ٣ ولا يخفى عليك انه اذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك يكون التقدير قولي سلام عليك عليك الا ان يقال انه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم فان معنى قولي سلام عليك عليك ان هذا الدعاء من قبلي عليك

٤ فيجري هذا الوجه في مثل ويل لك ايضا اذ اصله هلكت ويلا اي هلاكا فتخصص بالنسبة الى المخاطب الذي هو فاعل الفعل المقدر

١٢ وانما اخر الجار والمجرور مع ان الظاهر تقديمه لكونه ظرفا والمبتدا نكرة كقولك في الدار رجل لتقديم الاهم لدلالته على معنى السلام وان كان كل منهما ركنا وللتبادر الى المراد فيظن ان المراد عليك اللعنة

٩ الضابط في تجويز الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة اي بنسبة الخبر الى المبتدا ونسبة الفعل الى الفاعل

٦ لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث لدلالته على الزمان المقتضي لحدوث ما يقارنه

١٨ الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان ما اما موصولة بفعل او موصوفة

١٠ ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو بالآخرة

٢٤ وفي ان الظرف كيفية رائحة الفعل ولا يستدعي عاملا قويا فلا حظه كونه خبرا اولى

٣٢ ولا يخفى ان عدم افادة الظرف الواقع خبرا للزمان وعدم افادته تقوي الحكم يقوي كون متعلقه مفردا

لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة * و * مثل * قولك سلام عليك * لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة * وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال

والخبر قد يكون جملة * اسمية * مثل زيد ابوه قائم * و * فعلية مثل زيد قام ابوه * ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها * فلا بد * في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا * من عائد * يربطها به * وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد * وقد يحذف * العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما * وما وقع ظرفا * اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او ظرف مكان او جارا ومجرورا * فالاكثر * من النحاة وهم البصريون على * انه * اي الخبر الواقع ظرفا * مقدر * اي مأول * بجملة * بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه

اذ لو كان متعلقه الفعل لافاد الزمان بسبب صيغة الفعل المقدر ولافاد التقوي باعتبار تكرر الاسناد الحاصل من اسناده الى الضمير المستتر الراجع الى المبتدا ٢٢ ولا قياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار فان المتعلق ههنا فعل بالاتفاق لان الصلة لا تكون الا جملة وكذا المبتدا النكرة المصدرة بكل اذا دخل الفاء في خبرها يكون صفة الا جملة اذ قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل اذ المتبادر محل تردد فان المتبادر من الظرف الواقع خبرا معنى مفرد لانه اسهل ارتباطا بالمبتدا

٢ استعمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو ازيد قائم او امر متاخر عنه نحو غلام من جاءك ٣ اعصدره داله اوصدره نفسه مسامحة اجراء لصفة الدال على المدلول ٤ للاشارة الى ان المختار لم يمثل المصرحا بمثال المتفق عليه نحو من جاءك فان فيه مبتدا بالاتفاق ٥ ٦ بخلاف ما اذا كان احدهما معرفة فانه يتعين المعرفة في الابتداء اذ لا يجوز تعريف الخبر مع تنكير المبتدا الا في الصورتين عند سيبويه ٧ المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارات ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ٨ فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعابه الافاعي القاتلات لعابه فان المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء

٩ والضابط في جعل احدهما مبتدا والآخر خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للآخر اي حرفا قائما بالآخر تجعله خبرا مثلا لو عرف السامع زيدا بعينه وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا لتعيين ذلك المنطلق ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا البيان ظهر انكونهما معرفتين اي معلومين للسامع لا ينافي كون الكلام المركب منهما مفيدا لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع كونهما متعددين في الخارج فيفيد للسامع الحكم باتحادهما في الخارج

١٢ فان قلت ينبغي ان يقيد المبتدا بالمفرد ايضا فان المبتدا الذي هو جملة اذا اشتمل على ما له صدر الكلام لا يجب تقديمه كما في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فان الجملة في موضع الرفع فاعل لسواء او مبتدا مؤخر قلت قد انسلخ الهمزة وام عن معنى الاستفهام وقصد بهما مجرد الاستواء

١٣ فان قلت كيف جاز تقديم الخبر في اين زيد والمبتدا يلتبس بالفاعل قلت الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة في التقديم في زيد قام

١٦ اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو علام زيد راكب فان الجار والمجرور متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام واجب تقديمه على المبتدا دون تقديم الخبر

قوله * واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام * اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته * مثل من ابوك * فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام هو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره واجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام * او كانا * اي المبتدا والخبر معرفتين * متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق * او * كانا متساويين * في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا * مثل افضل منك افضل مني * دفعا للاشتباه * او كان الخبر فعلا له * اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا على الخبر لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس * مثل زيد قام وجب تقديمه * اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرناه واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل وبالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى ومجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند * واذا تضمن الخبر المفرد * اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة * ما له صدر الكلام * اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام * مثل اين زيد * فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته * او كان * الخبر * مصححا له * ...

٢٥ وفيه نظر لانه يقتضي ان لا يصح زيد قام فانه مفرد صورة لان الضمير المستتر اعتباري الا ان يقال المراد بالجملة صورة ما كانت جملة بلا تاويل فقام في هذا المثال جملة صورة بقي انه يشكل بقولنا زيد اين ابوه فانه تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام الا ان يقال انه على تقدير اسم الفاعل وان كان مفردا لكنه في صورة الجملة

٢٣ فان المشركين لما جهلوا معطى النعم ولم يشكروه صار ذلك سببا للاخبار بصدورها منه تعالى ‹‹ ٧٧ هذا ماذكره جار الله واما ما افاده الرضى فهو انه مع القصد ان شئت ادخلت الفآء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء ‹‹

مصححا له ٭ اى للمبتدا من حيث انه مبتدا فبتقديمه يصح وقوعه مبتدا ٭ مثل فى الدار رجل ٭ فان فى الدار خبر تخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتدا نكرة غير مخصصة ٭ او ٭ كان ٭ لمتعلقه ٭ بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد على عبدك متوكل ضمير ٭ كائن ٭ فى ٭ جانب ٭ المبتدا ٭ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ٭ مثل على التمرة مثلها زبدا ٭ فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل ٭ او ٭ كان الخبر ٭ خبرا عن ان ٭ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى اللفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة ٭ مثل عندى انك قائم وجب تقديمه ٭ اى تقديم الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر ٭ من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا ٭ وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف ٭ مثل زيد عالم عاقل ٭ واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدا ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك ٭ وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط ٭ وهو سببية الاول للثانى والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله ٢٣ فيشبه المبتدا الشرط فى سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء ٭ فيصح دخول الفاء فى الخبر ٭ ويصح عدم دخوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه ٭ وذلك

ولا يصح وقوعها مبتدا فلو اخر لا يصح وقوع المبتدا فبتقديمه يصح وقوعه مبتدا ‹‹

٢ اى لا من حيث ذاته اذ لا معنى لكون الخبر مصححا لذات المبتدا بل هو مصحح لوصف كونه مبتدا فقيد الحيثية للتقييد وان كان عين البحث سوكى

١٠ اى فاحكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشئ على نفسه فان الخبر فى المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور لارى

٧ اى فى المبتدا نفسه اما اذا كان فى صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تاخير الخبر بان يتوسط بين المبتدا وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف لارى

٩ دون تقديم فانه متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما فى حيز ان المكسورة لمنع تصدارتها ولا مما فى حيز ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما فى حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها ولان المكسورة معهما والثانى باطل لانها جملة تامة غير مؤولة بمفرد فتعين الاول لارى

المز الجامع بين الحلاوة والحموضة ٭

٢٥ واعلم ايضا ان ذلك التعدد قد يكون واجبا لكونه خبرا عن متعدد معنى نحو هما فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدا لان ضميره لا يرجع الى المبتدا بل يرجع ضمير كل الى الموصوف او لكون المجموع حالا واحدا للمبتدا الذى هو امر واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل منهما بجزء من المبتدا لتنافيهما نحو هذا اسود وابيض وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع نحو هذا حلو حامض ويجوز فى هذين القسمين العطف وتركه وقد يكون جائزا نحو زيد عالم فاضل ويصح فيه العطف ‹‹

٧٠ اما للتقليل مع التحقيق والقلة بالنسبة الى عدم التعدد او لمجرد التحقيق نظرا الى الكثرة الذاتية ‹‹ ٨ ولا يرد مجئ خبر المبتدا بعد خبر ان للبس اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او ظرف لخبرها ‹‹ ١٢ ان كان المراد بالشرط المعنى المصدرى اعنى الاشتراط يكون الاضافة بيانية وان اريد به حرف الشرط يكون لامية ‹‹

من قبيل ذكر الجزء وارادة الكل

المبتدا المتضمن معنى الشرط اما ٭ الاسم الموصول بفعل او ظرف ٭ اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به ٭ او النكرة الموصوفة بهما ٭ اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها ٭ مثل الذى يأتينى ٭ هذا مثال للاسم الموصول بفعل او ٭ الذى ٭ فى الدار ٭ هذا مثال للاسم الموصول بظرف ٭ فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ٭ و ٭ مثل ٭ كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل ٭ او ٭ كل رجل ٭ فى الدار ٭ هذا مثال للاسم الموصوف بظرف ٭ فله درهم ٭ واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل ٭ من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذى يصح دخول الفاء على خبره ٭ مانعان ٭ عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو ٭ بالاتفاق ٭ من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها ٭ والحق بعضهم ٭ قيل هو سيبويه ٭ ان ٭ المكسورة ٭ بهما ٭ اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمتنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل الآية فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره

٢ لانهما فى حكم لفظ واحد وكذا المضاف الى الاسم الموصول المذكور فى حكمه لكونهما فى حكم لفظ واحد لنا

٧ ونحو الرجل الذى فى الدار فهو ضيفك ٥

١ اى لا من بين دواخل المبتدا والخبر مطلقا لنا

ولان ابدان يدعيان ليس فيها مانع آخر ٥

لكونه من لتا بعين وراجلا فى هذا التحقيق لنا

مع ان كلا القولين لايساعدهما القران وكلام الفصحاء فمايدل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق ومايدل على عدم منع ان
المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان
لله خمسه وقول الشاعر * فوالله مافارقتكم قاليا لكم ولكن مايقضى فسوف
يكون * وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة * لفظية او عقلية * جوازا * اى حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد
اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد * كقول المستهل * اى
المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال
الرافع صوته عند ابصاره * الهلال والله * اى هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون
ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف * و * قد يحذف * الخبر جوازا * اى حذفا جائزا
لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه * مثل * الخبر المحذوف جوازا فى قولك
خرجت فاذا السبع * فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب
اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر
المحذوف غير ساد مسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف
* و * قد يحذف الخبر لقيام قرينة * وجوبا * اى حذفا واجبا
فيما التزم * اى فى تركيب التزم * فى موضعه * اى فى موضع
الخبر * غيره * اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره
المص اولها المبتدا الذى بعد لولا * مثل لولا زيد لكان كذا * اى
لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فتدل على الوجود
وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام
قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه
كما فى قوله * ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم اشعر من لبيد *

اللام للوقت لا اجل لانه مصحح لا مقتضى والدواعى مذكورة فى علم البلاغة كتعينه او ادعاء تعينه او تأتى الانكار لدى الحاجة او غير ذلك ٥

٧ يعنى اذا حذف المبتدا يكون الخبر فى صورة الوصف كما هو وصف لما قبله والمعنى فيعلم انه وصف فى الاصل ثم غير وقطع عما قبله بجعل اعرابه مخالفا لاعراب المتبوع ولابد من نكتة التغيير ولو ذكر المبتدا لم يبق فى صورة الوصف فلم يتبين انه فى الاصل وصف ثم غير فلا يطلب نكتة التغيير ٥

٦ الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم لجمع الشارح المخبر اشارة الى بيان المعنى اللغوى وان كل واحد منهما يصح ارادته لا بيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك فى المعنيين ٥

٤ يعنى بعد اذا المفاجاة وينبغى ان يراد باذا المفاجاة مالم يقع موقع الفاء الجزائية لانه كالفاء فكما لاحذف بعد الفاء لاحذف بعده ٥

١٨ اى منه اى من هذا التركيب فهذا التركيب من قبيل البراكر بستين وتقدير منه اقتبس منه تقديرفيه ٥

٦٢ لعدم دلالة لولا عليه ولو كان عليه بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب ٥

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل
مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها
وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل
او المفعول وكليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك
المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به
* و * مثل * ضربى زيدا قائما * او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر
شربى السويق ملتوتا واخطب مايكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه
العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر
قال الرضى هذا ماقيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى كان التامة والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى
زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى
قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو
ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال
مع قيام القرينة تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف
يلابس الذى هو خبر المبتدا والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول
راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك
التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل
بجعل قائما من متعلقات المبتدا والزمهم حذف الخبر من غير سد شئ
مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع * و *

ذهب الى كون او لا مركبة من لو الشرطية ولا النافية ولذا اوجب تقدير الفعل بعدها ٥

قوله منسوبا الى الفاعل اه لم يقل مضافا الى الفاعل والمفعول وكليهما مثل تضاربنا كما قال الرضى لان الشارح اعتبر ههنا المصدر ولا يمكن اضافته على ان المصدر صورة ايضا لا يمكن اضافته الى الفاعل والمفعول معا مثل تضاربنا مضاف الى الفاعل فقط لان التضارب لازم لما تقرر ان تفاعل اذا بنى من متعد الى مفعول لم يتعد سوك

٤ مفردة كانت الجملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح لارى

٦ قيده لئلا يتوهم كون زيد فاعلا ويكون المثال مكررا ٥

٩ لت السويق لتا بله مصباح

٧ والقرينة الدالة على الخبر المحذوف عقلية وهى ان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد ٥

٨ لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر فى معنى انه قصة ٥

١١ ومن قيام الحال مقام الظرف معه ولا نظير له وان كان الحال مؤديا لمعنى الظرف ٥

١٢ لانه اذا كان قائما من متعلقات المبتدا كان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده لفظا ٥

٢٩ اى ما ضربى اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربى السويق شربه ملتوتا ٥

٢٨ اتفاقا لان كلهم متفقون على ان معنى ضربى زيدا قائما ما ضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى لا يستفاد من تقدير الكوفية لان الجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربى زيدا المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق بمعنى المتفق عليه ٥

ذلك مثل * كل رجل وضيعته * اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر
ولجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى
موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم * وذلك
مثل لعمرك لافعلن كذا * اى لعمرك وبقاؤك قسمى اى ما اقسم به فلا
شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه
فيجب حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله * خبران واخواتها *
اى من المرفوعات خبران واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمسة
الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهى مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجى
عملت نصبا ورفعا مثله * هو * اى خبران واخواتها * المسند * الى شئ
آخر * بعد دخول * احد * هذه الحروف * عليهما فقوله المسند شامل
لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد
دخول هذه الحروف فخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما ورودها عليهما لايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة
يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة
بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم فانه مأول بقائم
مثل * قائم فى * ان زيدا قائم * فانه المسند بعد دخول هذه الحروف
وامره كامر خبر المبتدا * اى حكمه كحكم خبر المبتدا فى اقسامه من كونه
مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا
ومثبتا ومحذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد
ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا بوجود
شرائطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا

وضيعته مقرونة معه فخبر المعطوف محذوف ايضا ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد شئ مسده الا ان يقال اجرى المعطوف مجرى المعطوف عليه فى لزوم وجوب حذف خبره ١٥

٣ وقد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال اى فى قسم يكون جوابه امرا او نهيا او استفهاما نحو لعمرك افعل فجعل المثال منه مجاز فتامل ونقول الضوابط المشار اليها اربعة وخامس وهو ما اتى الاسماء ونظائره لم يذكره لاعتياد بالبحث عنه فى المفعول المطلق وسادس وهو يرد الخبر الكل بنصب الخبر ولم يذكره لشمل ما عرفت وسابع استفيد من بيان الخبر الظرف ولم يلتفت المصنف اليه لان تقدير الخبر لامر لفظى لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا وقد يحذف معا جوازا كقولك نعم فى جواب ازيد قائم وقد يحذف المبتدا وجوبا والخبر جوازا كقولك نعم العبد فانه فى تقدير هو زيد ولم يذكر الاول لاستفادته من حذف الفعل والفاعل معا والثانى لشيوع بيانه فى بحث افعال المدح والذم ١٥

٩ اما لفظا فالعمل فيهما بالنصب والرفع لفظا او تقديرا ومحلا واما معنى فلاحداث معانيها الى معانيهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف ١٥

٤ كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين والجواب ان عملها لمشابهة الفعل المتعدى فتعمل عمل ما اشبهه ولان اقتضائها للجزئين على السواء فالان تعمل فيهما ١٥

٢٥ ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون الاسم ضميرا متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه على الاسم فلا يصح فى ذلك فى الدار ان فى الدار اياك لان اتصال المنصوب لعامل الحرف واجب ولا يجوز انفصاله ١٥

للمبتدا يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ابن زيد
ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا وان من اباك * الا فى تقديمه
اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على
الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما يتصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل * الا اذا
كان * الخبر * ظرفا * اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى التقديم الا
اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم * وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة
نحو ان من البيان لسحرا * وان من الشعر لحكمة * وذلك لتوسعهم فى الظروف
ما لا يتوسع فى غيرها * خبر لا * الكائنة * لنفى الجنس * اى لنفى
صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه * هو المسند
الى شئ آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها * بعد دخولها
اى دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان
فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه * نحو لا غلام رجل ظريف *
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر
وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر * فيها * اى فى الدار خبر بعد
خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما
اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا
لنوعى خبرها الظرف وغيره * ويحذف * خبر لا هذه * حذفا * كثيرا *
اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله
اى لا اله موجود الا الله * وبنو تميم لا يثبتونه * اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ
لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا
فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير

لان الاستفهام ينافى التحقيق ولاستلزام رعاية صدارة احدهما بطلان صدارة الآخر ١٥

٣ مستثنى عن محذوف اى شابه مثل شأن خبر المبتدا فى جميع ما يتعلق به الا فى تقديمه فان شأن تقديم الخبر الجواز والوجوب وشأن تقديمه الامتناع ١٥

٤ كما فى قوله والاصل ان يلى الفعل لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ١٥

٦ استثناء مفرغ والتقدير لا فى تقديمه فى كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدا فى جواز التقديم فى الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا لاري

بان يؤول قوله الا فى تقديمه بجملة مستقلة اى يخالف امره امر خبر المبتدا فى التقديم فى جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا ١٥

٧ وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون فى زمان او مكان فصار الظرف مع الشئ كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبى واجرى الجار والمجرور مجراها لمناسبة الظرف فى التوسع اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور ١٥

٩ وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان فى افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفى وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لانه نقيضان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض ١٥

فان لا للنفى على وجه المبالغة وان للاثبات على وجه المبالغة ووجه ضعفه ظاهر لانه اذا كان حمل النظير على النظير ممكنا لا يصار الى حمل النقيض على النقيض ١٥

١٢ وفيه ان الظرافة بمعنى الملكة لا تتقيد واما الظرافة بمعنى اثر الملكة فتتقيد ١٥

٢٥ وانما قال لم يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هنا ابيض اسود والحاصل نفى كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه فى الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها قلنا امتناع الاقتصار ههنا على فيها كاف فى ذلك لاري

اقا مل اذ يقول ٢٢ ــ هب ان لا ليست لنفي الجنس لكن لا يجوز ان يكون براح مبتدا لانه يلزم عدم تخصيص المبتدا النكرة ولا حاجة لانه
الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فانه لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولانه يحمل
ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما
او ليس او مع الاستفهام او النفي ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا
لم ينتصب به اسم اما اذا انتصب او تفتح فانه نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان لادى

الخبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر * اسم ما ولا المشبهتين بليس * في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا تعملان عملها * هو المسند اليه * هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه * بعد دخولهما * خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم * مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك * وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرات بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا * وهو * اى عمل ليس * في لا * دون ما * شاذ * قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله * من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح * اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال *

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية * قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والياء والالف نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين * فمنه * اى من المنصوب ومما اشتمل على علم المفعولية * المفعول المطلق * سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له * وهو * اى المفعول المطلق * اسم ما فعله فاعل فعل * والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا

يعني ان اسم ليس لشبهه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة فكذا اسم لا

تاييد لافادة لا بمعنى ليس العموم ردا على من زعم ان العموم مختص بلا التي لنفي الجنس لتضمنها من الاستغراقية

٣ لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق وللنفي الاستقبال

٨ اى ما يقال له الاسم والخبر على لغة اهل الحجاز

١٤ اى بنو تميم لكن ذلك القول انما هو من وظيفة النحاة فاسناد القول اليهم مجاز عقلي من قبيل بنى الامير المدينة يعني انهم يتلفظون الاسم والخبر بحيث يكون مناسبا لقول النحاة ذلك سوكت

٩٢ ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امراة

١٢ واذا عمل في الثاني عمل في الاول اقتضاهما على السوية فتعمل فيهما على السوية

٧٥ قد جرت عادة الشارحين على ايراد هذه القضية الاتفاقية بعد الفراغ عن مبحث والشروع في اخر تنشيطا للمتعلم وتجديدا للطلبة فيما سياتي حيث حصر قصدا معتدا من العلم وتنبيها على ان وقع مسئلة مما تقدم فيما تاخر فهو بطريق الاستطراد

١٨ كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشيء ملحق به ومن عداده

٢٤ يرجح ورود التصريح على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق الضميرين البارزين في المرجع

٣٣ اى على تقدير كونه مثبتا او سواء كان بطريق النفي والاثبات فلا يرد مثل ما ضربت ضربا شديدا

٣٦ لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها محمولا على هذه عليها في عدم العمل الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها لان لا هذه ظاهرة في العموم ولا لنفي الجنس نص فيه فتحمل الاولى على العموم ما لم يصرف قرينة نحو وقوع نكرة لانها موصوفة بالوصف ولا يمكن حمل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجل بالفتح بل رجلان
صرف منا قضا الفلاح

قوله اسما فيه معنى الفعل عطف على مقدر فيكون داخلا تحت قوله حكما اى الفعل الاصطلاحي المذكور حكما نوعان ما يكون مذكورا حكما وهو المقدر وما يكون فعلا حكما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل وتحقيق هذا العطف انه يقدر قبل قوله مذكورا حقيقة او حكما لفظة فعلا ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او فعلا مذكورا حكما ويكون حقيقة متعلقا بالمقيد والقيد معا ولذا قال كما اذا كان اى الفعل الاصطلاحي المذكور مذكورا لا مقدرا بعينه اى بشخصه وصورته لا بصورة الاسم ويكون حكما متعلقا بالمقيد او القيد او كليهما فقوله كما اذا كان اى الفعل الاصطلاحي مقدرا اى فعلا حقيقيا مقدرا ناظرا الى تعلق حكما بالقيد وقوله او اسما اى كما اذا كان الفعل الاصطلاحي اسما فيه معنى الفعل مذكورا ناظرا الى تعلقه بالمقيد واما كونه فعلا حكما ومذكورا حكما فبان يكون اسما فيه معنى الفعل مقدرا لكن لظهوره واستفادته مما ذكره ترك هذا الاحتمال سوكت

فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها * مذكورا * صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد * بمعناه * صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول له لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا * ويكون المفعول المطلق للتاكيد * ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل * والنوع * ان دل على بعض نواعه * والعدد * ان دل على عدده * مثل جلست جلوسا * للتاكيد * وجلسة * بكسر الجيم للنوع * وجلسة * بفتحها للعدد * فالاول * اى الذي للتاكيد * لا يثنى ولا يجمع * لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد * بخلاف اخويه * اللذين هما للنوع او العدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها * وقد يكون * المفعول المطلق * بغير لفظه * اى

الاصطلاحي اسما فيه معنى الفعل مذكورا ناظرا الى تعلقه بالمقيد واما كونه فعلا حكما ومذكورا حكما فبان يكون اسما فيه معنى الفعل مقدرا لكن لظهوره واستفادته مما ذكره ترك هذا الاحتمال سوكت

اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل اى يكون له فعل يصح ان يكون جاريا عليه ومذكورا بعده وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه نحو ضربته انواعا ورايته الفا ٥

٣ اى الفعل الاصطلاحي المذكور وتعميم هذا المقيد اما بتعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه في حكم المذكور واما بتعميم الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله وليس الضمير راجعا الى المذكور فقط لان تعميمه لا ينفع في ادخال الاسم الذي بمعنى الفعل ٥

٧ ويظهر الفرق من قولنا كراهت داشتم كراهت داشتن وقولنا كراهت داشتم كراهت داشتن خود ستد

لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا لان الوحدة عند العامة ٥

١٩٩ الحق وحدته او كثرته بعمومها نحو ضربة ضربات او بخصوصها نحو ضربة ضربتين سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او سواطا اى ضربت ضربتين او ضربا بسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الالية ولا يخفى ان للنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كبيرا

او من العدد الصريح مع ذكر مميزه نحو ثلث ضربات او بدونه نحو رايته الفا اى الف روية وذلك ان تقول صفة مصدر محذوف اى رايته روية الف ٥ ٢٦ وكذا لا يتقدم على الفعل اذ لا يتقدم المؤكد على المؤكد بخلاف اخويه ٥ ١٢ ولا يكون للتاكيد والنوع لان التاكيد والعدد اذ ما هو للتاكيد لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوعية لم تفهم من الفعل وما هو للعدد يدل على عدد كذلك ٥

يعني المراد بالمغايرة المغايرة بحسب المادة او بحسب الباب فلا يتجه ان المراد بالمغايرة بوجه ما فيلزم ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل ويجاب ايضا بان المراد بغير لفظ مصدره ٢٦ وح يكون خبرا والمقصود منه اظهار السرور ويقدره لا الاخبار لعلم القادم بذلك او دعاء بان يجعل الله قدومك مباركا وكذا اذا قيل لمن يقصد السفر وح يكون دعاء فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام

وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه لكونه ادل على دفع توهم السهو والتجوز لان تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى ادل على عدم السهو والتجوز ٢٧ لم يقل هي كما وكذا لان المواضع لا تنحصر فيما ذكر

مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة ٣ نحو قعدت جلوسا ، واما بحسب الباب مثل انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا ، وقد يحذف الفعل ، الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره ، خير مقدم ، اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ، ووجوبا ، اي حذفا واجبا ، سماعا ، اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا ، اي سقاك الله سقيا ، ورعيا ، اي رعاك الله رعيا ، وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه ، وجدعا ، اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد ، وحمدا ، اي حمدت حمدا وشكرا ، اي شكرت شكرا ، وعجبا ، اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له ، وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا ، قياسا ، اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما ، في مواضع متعددة ، منها ، اي من هذه المواضع موضع ، ما وقع ، اي مفعول مطلق وقع ، مثبتا ، اي اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سير الا يجب حذفه ، بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه ، اي بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون ، المفعول المطلق ، خبرا عنه ، اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية ، او وقع ، المفعول المطلق ، مكررا ، اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه

ولزومه ووضع الفعل على التجدد ينافيه وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير سير ليخلي عن الكلام معنى الحدث راسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك
٩٢ لم يكتف بنفي مع انه يشمل النفي المستفاد صريحا ومعنى لانه المتبادر الاول ١٢ لفوات الحصر الذي قصد به ايجاب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي

٩ اي بقوله بمعناه وخرج بقوله على اسم نحو مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار لان العامل فيه ذلك الفعل دون المحذوف واذا كان معنى بمعناه مطلق بمعناه خرج نحو مررت بزيد فاذا هو مصوت صوت حمار فان العامل فيه شبه الفعل المذكور
٧٠ كما هنا فان والفداء غرض من شد الوثاق كما ثنا من كان اشاد

نحو ما انت الا سيرا ، اي تسير سيرا ، وما انت الا سير البريد ، اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف ، وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي ، وزيد سيرا سيرا ، اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ، ومنها ، اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ، ما وقع ، اي موضع مفعول مطلق وقع ، تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة ، والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة ، نحو قوله تعالى ، فشدوا الوثاق فاما منا بعد ، اي بعد شد الوثاق ، واما فداء ، فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ، ومنها ، اي من تلك المواضع ، ما وقع ، اي موضع مفعول مطلق وقع ، للتشبيه ، اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه ، علاجا ، اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح ، بعد جملة ، احترز به عن صوت زيد صوت حمار ، مشتملة ، تلك الجملة ، على اسم ، كائن بمعناه ، اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار ، و ، على صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار ، نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار ، اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ، و ، نحو مررت به فاذا له ، صراخ صراخ الثكلى ، اي يصرخ صراخ الثكلى

قال الرضي الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة ليست مما لا بد للفعل منه وقد اجاز والنصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل

٩٢ وقيل هو صفة مصدر محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا لكم وقيل هو خبر يكن المقدر اي انتهوا يكن خيرا لكم وفيهما نظر لعدم اطراد الاول في نحو انته امرا قاصدا وكون حذف كان بلا حرف شرط شاذ

سم ما وقع عليه * فعل الفاعل * ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر * نحو ضربت زيدا * فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم * وقد يتقدم * المفعول به * على الفعل * العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما يتضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك وهذا اذا لم يكن مانع من التقديم ككونه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك * وقد يحذف الفعل * العامل في المفعول به * لقيام قرينة مقالية او حالية * جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب * اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية * ووجوبا في اربعة مواضع * تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب * الاول * من تلك المواضع الاربعة * سماعي * اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى * نحو امرا ونفسه * اي اترك امرا ونفسه * وانتهوا خيرا لكم * اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد * واهلا وسهلا

لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق

٣ وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام

وكذا المفعول اذا كان معمولا فيما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر لئلا يلزم اتصال اما مع الفاء الجزائية

اذ لو كان له منصوب سواه لم يجب تقديمه نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا

٦ لكونه حرف موصول ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول لان ذلك المعمول جزؤها وقد تقرر ان جزء منها لا يتقدم على الموصول ولا يفصل بينهما ايضا لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتاويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر بخلاف اسم الموصول فانه قد يفصل بينه وبين صلتها بمعمولها نحو الذي اياه ضربت

٧ خص المفعول به ببيان التقدم مع ان سائر المفاعيل يشاركه ايضا سوى المفعول معه لان المفعول به لاجل مشاركته الفاعل في شدة اقتضاء الفعل اياها وامتناع تقديم الفاعل يتوهم امتناع تقديمه ايضا فلدفع هذا التوهم خص البيان

٨ مما انتم فيه والاشتراك في اصل الفعل اما بالفرض او بالنظر الى اعتقاد المخاطب ويجوز ان يكون خيرا مخفف خير فلا يحتاج الى التقدير

٩ عطف على مثال فيكون الواو من الحكاية او من المحكي ويكون ايضا مثالين لكون المحذوف فيه فعلين وليس من قبيل امرا ونفسه فانه مثال واحد لكون المحذوف فيه فعلا واحدا

١٠ والقرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شئ ثم جئ بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به اضاف الذهن الى نحو اقصد او ائت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمال لان التزامهم الترك دليل على عدم جواز الاظهار فيكون الحذف واجبا اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر اذ يبتني الاستعمال وجوب الحذف في جميع الموارد وليس للآية الكريمة موارد في كلامهم لكون الخاطب بها معينا

وهي امراة مات ولدها * ومنها * اي من تلك المواضع * ما وقع * اي موضع مفعول مطلق وقع * مضمون جملة لا محتمل لها * اي لهذه الجملة * غيره * من المصادر اي غير المفعول المطلق * نحو له علي الف درهم اعترافا * اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه * ويسمى * هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه * اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار * ومنها ما وقع مضمون جملة لها * اي لهذه الجملة * محتمل غيره * اي غير المفعول المطلق * نحو زيد قائم حقا * اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل * ويسمى * هذا النوع من المفعول المطلق * تاكيدا لغيره * لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل * ومنها ما وقع مثنى * اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف * مثل لبيك * اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد * و * على هذا القياس * سعديك * اي اسعد اسعادا بعد اسعاد بمعنى عينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام * المفعول به * هو ما وقع * اي

٣ والمراد بالغير المنافي والا فمن جملة الا ويحتمل كونه حقا وباطلا فكيف يكون له مضمون لا يحتمل غيره ه‍ ٢٢ واحترز بقوله مضمون الجملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا مما لا يحتمل غيره ونحو رجع القهقرى مما يحتمله وبقوله لا محتمل لها غيره عن قسيمه ه‍

٦ له خبر وعلي متعلق به او بالعكس فالاحتمال الاول له وجه لفظي مؤيد له وهو قلة لزوم خلاف الاصل فان فيه تقديم الخبر على المبتدا بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه تقديم المعمول على العامل ايضا والاحتمال الثاني له وجه معنوي وهو دلالته صح على لزوم الالف على المتكلم قصدا فيكون مؤديا لمعنى عامل المفعول المطلق قصدا فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائبا منابه بخلاف الاحتمال الاول فان مدلوله ثبوت الالف للمقر له مقيدا بكونه على المتكلم فيكون دلالته على معنى اعترفت تبعا ه‍

٧ لان الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناش من كون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها ه‍

٨ وهو الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل واما الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة ويقابله الكذب وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته الواقع ومعنى حقيته مطابقة الواقع اياه ه‍

ومنها كل مصدر كان صوتا نحو آها اي توجعا ومنها كل ما كان توبيخا نحو اقياما والناس قاعدون ومنها كل مصدر عطف بالواو على جملة تاكيدا للمعطوف عليه وتبيينا له كقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل وانعم عينك انعاما فحذف الزوائد واضيف الى المفعول ه‍

٩ مبتدا خبره محذوف اي ومنه بقرينة قوله فمنه المفعول المطلق فالجملة الاسمية عطف على جملة فمنه المفعول المطلق او مبتدا خبره قوله الآتي هو ما او مبتدا خبره محذوف اي بحث المفعول به ما سياتي او خبر مبتدا محذوف اي ما سياتي بحث المفعول به بتقدير المضاف وعلى هذه التقادير الثلثة فالجملة الاسمية لا محل لها استيناف ه‍

اى ابيت اهلا اى مكانا ما هولا اى معمورًا لاخرابًا او اهلا لا اجانب وو طئت
سهلا من البلاد لاحزنا والموضع "الثانى" من تلك المواضع الاربعة
المنادى وهو المطلوب اقباله * اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه
كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيدا وحكما مثل يا سماء
ويا جبال ويا ارض فانها نزلت ولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف
المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا
افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما
قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد
فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه
ايضا انه داخل فى المنادى * بحرف نائب مناب ادعو * من الحروف الخمسة
وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد * لفظا او تقديرا
تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد
او تقديريا بان تكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة
اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد
والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند
سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه
وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على
فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة
فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعنده

اى كما جاز ان يكون صفة مكانا جاز ان يكون المراد اهل لشخص فى مقابلة الا جانب جمع الاجنبى فكانك قلت ابيت اهلك واقاربك لمحه

٤ اى فى اخراج المندوب وادخال مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض ١٥

٨ وكذا قولك لزيد اقبل فانه فيهما مطلوب اقباله لكن لا بحرف نائب مناب ادعو بل بصيغة الامر لمحه

٧ الانشائى لان الجملة المنادئية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى لارى

٢١ لو نقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر فى الاخبار وان جاز استعماله بمعنى انشاء الطلب فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله ١٥

٢٢ تخفيف على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للفعل المضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب ١٥

٩ اى مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فخففوه بحذف فعله الناصب وجوبا ١٥

١٠ وهو نصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه

٢ لا يقال اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع التى التعريف كالنداء والالف واللام لحصول الاستغناء باحدهما لا يقال يلزم ذلك الاجتماع اى اجتماع الالتين الاضافة وحرف النداء فى المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا فى التعريف بل قد تكون للتخصيص كما فى الاضافة الى النكرة فافادة الاضافة الى المعرفة بالتعريف بسبب كون المضاف اليه معرفة لا بسبب صورة الاضافة فلا تكون الاضافة آلة التعريف لعدم كونها موضوعة له فلا يلزم اجتماع الالتين بل اجتماع التعريفين مع ان محل الدخول مختلف فلا يتحقق الاجتماع ٣ ولا يخفى ان المجرور باللام والمفتوح بالالف داخلان فى المفرد المعرفة فينبغى اخراجهما باعتبار قيد ولا يكون مستغاثا بقرينة ذكره فيما بعد واما اخراجهما بارادة الفرد الكامل من المفرد بان لا يكون فيه تركيبا اصلا فبعيد لان الفرد الكامل بمعنى ما يقابل المضاف ما لا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب

الى على احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه * ويبنى * اى المنادى
قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما * على ما
يرفع به * اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة
النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير
الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام * ان كان * المنادى * مفردا * اى لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه
معرفة * قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف والفعل
ولا يبنى لمشابهته الاسم المبنى * مثل يا زيد ويا رجل * مثالان لما هو مبنى على
الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء * ويا زيدان
مثال المبنى على الالف * ويا زيدون * مثال المبنى على الواو * ويخفض * اى
يجر المنادى * بلام الاستغاثة * اى بلام تدخله وقت الاستغاثة
وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين
امثاله بالدعاء * نحو يا لزيد * وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة
لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر
لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على
المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق
بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا
فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب
على ما هو الاصل فيه * قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد

٤ اما قبل النداء فيكون الاسناد باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه باعتبار ما كان

٦ والمراد به ما يقابل المضاف لكن اريد الفرد الكامل منه وهو ما لا يكون مضافا ولا مشابها به

٧ اى الى المجرور بواسطة الجار ففى العبارة مسامحة على ما هو التحقيق من ان القائم مقام الفاعل هو المجرور وانما الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو من قبيل المعمول ويؤيده ان القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم وظاهر كلام الكشاف حيث قال عليهم فى محل الرفع وكلام ابن مالك فى التسهيل ان القائم مقام الفاعل هو المجموع

٨ هذه الدلالة لا بد ان يكون لامر يعتنى به وذلك المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة لارى

٩ الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص الحاق بحال دخولها فى المضمر لانها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه رضى

٢٩ لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذى فى رجع الضمير الى المنادى ٢٢ وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرقا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل رضى ١٤ معدية لا ادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او تضمنه النائب منابه رضى

٢ يستعمل في العبور على ماء عظيم في موضع لا يطمئن فيه وجوده ٣ فان قلت لا يلزم فتح المنادى لالحاق الالف بل يجوز ان يلحق المنادى المبني على ما يرفع به الالف نحو يا زيداناه ويا زيدوناه الا ان يقال لا يلحق الالف المنادى في التثنية بل النون والنون مقارن للتثنية وليس منها والا لم يكن الاعراب في آخر الكلمة ولا يختلف آخر المثنى به وذلك ان تقول فاعل بفتح نحو يا زيداه فيخرج عن احكم المثنى والمجموع وان قلت اذا جعل منه علما ومثله بكسر الكاف علما يقال يا منهوه ويا منكيه اذ حكم الالف الاستغاثة حكم البدية فلا يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما قلت هذا داخل في المنادى المعرفة اذ الحاق علامة الاستغاثة لا ينافي البناء على الضم

ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كأن المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام تقتضي الجر والالف تقتضي الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه ٧ بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله القسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا و القسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه

المحلي على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى المفرد المعرفة ومطلق المستغاث لا المستغاث المذكور فان قلت كيف يلحق الالف اخر ما فيه الف قلت يحذف الالف الاول عند النحاة والمصنف يكتفي بالالف الذي في الاخر ولا يلحق الف الاستغاثة ولا يخفى ان القياس كان يقتضي قلبها واوا او ياء كما هو الحاق الف التثنية

٦ وقال الخليل ان الاصل الالف واللام نائب عنه فلا يجتمعان

في شرح المفصل

٤ من جهة الحركة ومن جهة الاعراب والبناء

٧ اذ يجوز الحاقها حين الحاق الف الاستغاثة للوقف

٩ وان كان مبنيا قبل دخوله فهو مبني على ما كان وينصب محلا كالاول

١٢ يقال طلع الجبل اذا علاه من الباب الاول او الرابع

١٣ يعني ان الجار والمجرور وقع حالا من يا رجلا مقدر مقولا مبين لهيئة رجلا مع قطع النظر عن النصب اي حال كون رجل لغير معين فيفيد توقيت نصب رجلا وليس مبينا لهيئته مع ملاحظة النصب معه اي حال كون رجلا لغير معين حتى يشعر بان رجلا مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من التقييد

قوله يا طالعا جبلا قال الفاضل اللاري فيه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله لان الاعتماد شرط في عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على الموصوف المقدر والمفروض انه لم يعتبر وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اي اذا اعتبر اعتماده على موصوف مقدر بان يقال تقديره يا رجلا طالعا جبلا لم يكن المنادى في هذا التركيب مضارعا للمضاف لان المنادى ح هو الموصوف المقدر وهو موصوف بمفرد لا بجملة ولا ظرف وهو طالعا فلا يكون شبه مضاف وانما يكون الموصوف شبه مضاف اذا كان موصوفا بجملة او ظرف كما عرفت فيما سبق بل يكون مفردا نكرة بقرينة تنكير طالعا فيكون من القسم الثالث اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر ويقال ان المنعوت اذا كان مذكورا نحو يا رجلا طالعا جبلا يكون المنادى مفرد النكرة اما كونه مفردا فلعدم كونه موصوفا بجملة ولا ظرف بل بمفرد واما كونه نكرة فلتنكير طالعا واذا كان المنادى مقدرا يكون المنادى شبه مضاف لانه يكون طالعا جبلا ح منادى صورة ٩٠

العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لا وعمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف وحكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق توابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ومثل يا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد

٢ هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا

٣ والحاصل ان لهما شبهين شبها بالمضاف وشبها بالمفرد فعمل بالاول لما كانا منادين وبالثاني اذا كانا تابعين للمنادى المبني فيجوز العمل بالشبهين كما هو القاعدة المستحسنة ولم يعكس الامر لان حكم المفرد فيما اذا كان منادى هو البناء على ما يرفع به ولما انتفى سبب البناء فيهما لم يمكن اعتبار هذا الحكم فيهما بل اعتبر حكم المضاف فجعلوا نحكم المفرد فيما اذا كان تابعا وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على محله فانه يمكن اعتبار هذا الحكم فيهما كما امكن اعتبار حكم المضاف اعني النصب لكن لما اعتبر فيهما حكم المضاف اذا كان منادى اعتبر حكم المفرد اذا كانا تابعين ليتحقق العمل بالشبهين وما قيل لم يعكس الامر لان اعتبار حكم المفرد فيما اذا كان منادى بان يكون مرفوعا يقتضي رفعهما حال كونهما تابعين بالطريق الاولى لانه اذا لم ينصب حال مباشرة حرف النداء كيف ينصبا حال كونهما تابعين فيلزم ترك العمل بالشبه بالاضافة ليس بشيء لان عدم كونه منصوبا لمباشرة حرف النداء واذا لم يباشر يجوز نصبه الا ترى ان المفرد المعرفة اذا باشره حرف النداء لا يجوز نصبه واذا كان تابعا يجوز على ان اعتبار حكم المفرد يتحقق بان يكون مبنيا على ما يرفع به لا بان يكون مرفوعا سوكم

٤ حال مما في قوله فيما هو جار فيه او مفعول مطلق مجازي لقوله لم يجر لنا

و وما يمتنع عليه دخول يا يمتنع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فاختار يا على حرف النداء للاختصار على انه ربما يدخل في الممتنع دخول حرف النداء عليه لفظة الله فانه يمتنع دخول ما سوى يا عليه شرح عصام

٧ ولا يبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون البناء لارع

٢ هذا الواو وليس من المثال بل هو لعطف المثال على المثال لكن مع تقدير يا زيد وهذا اذا كان الواو واحدا كما وجدنا في النسخ التي رايناها ولو كان اثنين فالمقدر حينئذ يا زيد فقط بدون الواو سوكب

٣ متعلق بقوله يختار والتقديم للحصر اي يختار في المعطوف دون غيره من التوابع بل النصب مختار فيها بالاتفاق اذ جهة ترجيح الرفع فيه وهو كونه منادى في الحقيقة منتف وجهة ترجيح النصب وهو كونه تابع المبني تابعا للمحل قائمة

قوله لان المعطوف بحرف آه نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال

والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ✽ والخليل ابن احمد وهو استاذ سيبويه ✽ في المعطوف ✽ الممتنع دخول يا عليه ✽ يختار الرفع ✽ مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة له اعرابا فصارت رفعا ✽ وابو عمرو ✽ ابن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه ✽ النصب ✽ مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب ✽ وابو العباس المبرد ان كان ✽ المعطوف المذكور ✽ كالحسن ✽ اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه ✽ فكالخليل ✽ اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه ✽ والا ✽ اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق ✽ فكابي عمرو ✽ اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا ✽ والمضافة ✽ عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية ✽ تنصب ✽ لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا بالاضافة الحقيقية لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية ✽ والبدل والمعطوف غير ما ذكر ✽ اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه ✽ حكمه ✽ اي حكم كل واحد منهما ✽ حكم المنادى ✽ المستقل ✽ الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه ✽ مطلقا ✽ اي حال كون كل منهما في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين

٤ فان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم بهذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي يعني ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال بل مع رعاية الاتباع اللفظي وهي لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما

٥ المناسب للسياق ان يقدم فيختار الرفع كالخليل والا فيختار النصب كابي عمرو لكن لاختصاره اختاره

نظرا الى ان تميم في نفسه غائب ويجوز كلكم نظرا الى الخطاب بالعارض

١١ صفة او بدل وكونه صفة اما باعتبار جعل التعريف في المعطوف للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة واما باعتبار كونه غير معرفة لكونه مقابل ما اضيف اليه امرا واحدا كما في عليك بالحركة غير السكون

٢٥ قيل ههنا اشكالان قويان اخفيا عن كل نظر احدهما انه كيف جعل البدل والمعطوف هنا من توابع المنادى وهما ليسا باعراب المنادى ولا بما هو بمنزلة الاعراب له فهل التابع في باب المنادى معنى آخر وثانيهما انه كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف حيث جعل البدل مطلقا في حكم المستقل دون المعطوف بالحرف والبدل المعرف باللام ايضا مما يمتنع دخول حرف النداء عليه انتهى والجواب عن الاول ان من حق التوابع ان تكون تابعة لاعراب متبوعه وهما تابعان لاعراب متبوعه لفظا اذا كان معربا نحو يا غلام زيد وعمرو فان المعطوف فيه لكونه منصوبا محلا تابع لاعراب غلام زيد اللفظي وكونه مبنيا على الضم لا ينافي التبعية او محلا ان كان مبنيا نحو يا زيد واخا عمرو وعن الثاني ان البدل وان كان معرفا باللام منادى مستقل باشره حرف النداء لكونه مقصودا بالذكر وكون الاول كالتوطئة فمباشرة حرف النداء الاول كمباشرة اياه بخلاف المعطوف فان المعطوف عليه ليس توطئة فمباشرة حرف النداء اياه ليس مباشرة للمعطوف فلا بد من ان لا يكون معرفا باللام حتى يباشره حرف النداء ويكون في حكم المستقل سوكب

او مضافين او مضادعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا ✽ والعلم ✽ اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضمة ✽ الموصوف بابن ✽ مجردا عن التاء او ملحوقا بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو ✽ مضافا ✽ اي حال كون ذلك الابن مضافا ✽ الى علم آخر ✽ فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرف من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن ✽ يختار فتحه ✽ لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا ✽ واذا نودي المعرف باللام ✽ اي اذا اريد نداؤه ✽ قيل ✽ مثلا ✽ يا ايها الرجل ✽ بتوسيط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ✽ ويا هذا الرجل ✽ بتوسيط هذا ✽ ويا ايهذا الرجل ✽ بتوسيط الامرين معا ✽ والتزموا ✽ يعني العرب ✽ رفع الرجل ✽ مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر ✽ لانه ✽ اي الرجل مثلا هو ✽ المقصود بالنداء ✽ فالتزموا رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكره هناك مما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة ✽ وتوابعه ✽ بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال ✽ لانها توابع ✽ منادى ✽ معرب ✽ وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني ✽ وقالوا ✽ بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة ✽ يا الله ✽ لان اصله الاله حذفت الهمزة

٧ بدل الكل من الكل على تقدير ان يكونا اسمين لشخص واحد والا فبدل الغلط وانما اتى بالوصف لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب

وصف هنا تنصيصا على كون المعطوف نكرة

٤ فخرج بقيد المبني عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون اذا جعلتهما علما اذ لو لم يجعلا علما لخرجا بقيد العلم ان المثنى والمجموع ليس بعلم الا الفاظا مخصوصة كابانين وعمايتين وعرفات

٥ فانه لا يفتح المنادى في مثاله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهي مقتضية للتخفيف

٧ يخرج بظاهره يا محمد بن محمد الا ان يقال اكتفى فيه بالمغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع

ويحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا لا ادي

٩ اي نفصل بينهما بايها وذا فيجعل ذا صفة لاي والمقصود بالنداء صفة لذا وانما وصفا ولا باسم الاشارة لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق

١٣ بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر لبدل على معين في المتبوع

٢ فهنا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله شعر معاذ الاله ان تكون كظبية ، ٣ اى بلا ضرورة شعرية واما عندها فيقال نحو يسميها لاهه الجبار ونم الكافى الكبير ، ٤ لان اللام مشعر بالجواز كما ان على مشعر للوجوب ، ٦ اى لا يمتنع فالجواز بمعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود بقرينة قوله وفى الثانى النصب فحسب فانه يابى عن الحمل على الامكان الخاص كما لا يخفى واما كون الضم فى الاول ممكنا بالامكان الخاص فيستفاد من عطف والنصب سوكى

وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة * واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قوله * من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قوله فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك * اى وجاز لك * فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول * الضم والنصب * وفى الثانى النصب فحسب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى جاز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت * يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سواة عمر * والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم لا تتركوا عمر اذ يهجونى فيلقينكم فى سواة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم * و * المنادى * المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه * وجوه اربعة فتح الياء مثل * يا غلامى * و * سكونها مثل * يا غلامى * و * اسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن مثل يا فتاى مثل * يا غلام * و * قلبها الفا مثل * يا غلاما * وهذان الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام

٧ لان تقدير المضاف اليه او اعتبار اضافته الى عدى المذكور تكلف ،

١ التيم العبد ويسمى بتيم اللات كما يسمى بعبد الله وفى العرب قبائل يسمى كل منها بتيم وهنا التيم تيم بن عبد مناف اخو عدى خاطب القبيلة سرح عصام

٩ متعلق بالمفرد قيد الافراد به اذ فى الحقيقة كلاهما مضاف او الاول مضاف والثانى مضاف لكن كلاهما مفرد صورة اما افراد الاول صورة فظاهر لعدم ذكر ما تصلح الاضافة اليه بعده واما كون الثانى مفردا صورة فلانه تكرار الاول بعينه فلا مغايرة بالافراد والاضافة واما ذكر عدى بعده مجرورا لا يعين كون الثانى مضافا لان حاله مجهول لا يدرى يقينا اهو مجرور باضافة الاول ام باضافة الثانى وعدم لزوم الفصل كان مؤيدا اضافة الثانى فكونه تكرار الاول يؤيد عدم اضافته واذا لم تتعين اضافة الثانى كان مفردا صورة ،

١٢ قيل نصب الثانى ح ليس على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثانى بدلا واذا كان ظرفا كان الثانى عطف بيان لاری

٢٢ لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل يعنى القول باضافة الاول الى عدى يستلزم القول بان تيم الثانى مؤخر والاصل قدم وبالفصل بين المضاف والمضاف اليه ،

٧٥ الظاهر انه بصيغة المصدر لنكتة معنوية ولفظية اما المعنوية فلان المقصود بالافادة ان تعين النصب فى الثانى لاى سبب لان النصب متعين فى الثانى لانه معلوم مما سبق اعنى قوله وفى الثانى النصب فحسب واما اللفظية فلانه عطف على قوله اما الضم فى الاول فلانه الخ فاذا كان التعين بصيغة المصدر لكانت الجملة المعطوفة اسمية ايضا فيحصل التناسب بين الجملتين فى الاسمية وهو من محسنات العطف سوكى ١٣ وانما جيء بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثانى كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال قدر الله لا يلقى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واما اذا قدم فيبقى صورة الاضافة بحالها ،

فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم * بالهاء * فى هذه الوجوه كلها * وقفا * اى فى حالة الوقف تقول يا غلامية ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل * وقالوا * اى العرب فى محاوراتهم * يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله * ويا ابت ويا امت * اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء * فتحا وكسرا * حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته * و * قالوا يا ابتا ويا امتا * بالالف * بعد التاء جمعا بين العوضين * دون الياء * فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين المعوض والمعوض عنه فانه غير جائز * و * قالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة * هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة * مثل باب يا غلامى * فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا * وقالوا * بزيادة وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم * يا ابن ام ويا ابن عم * بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال * وترخيم المنادى جائز * اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى * و * هو * فى غيره * اى غير

٢ يعنى ان قوله فتحا وكسرا حال مؤول بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الش وهو بابدال التاء بالياء او مذكور وهو قوله يا ابت ويا امت اى مفتوحا تاؤه ومكسورا ،

٣ لانه اذا ابدل التاء بالياء صار كانه لم يضف فجرى مجرى المنادى المعرفة ،

٤ بانه بذكرهما على ان الحذف فيهما اكثر من الاثبات لمزيد ثقل فيهما ،

٦ وانما وقع ترخيم المنادى فى السعة لكون المقصود فى النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود فيحذف فى آخره اعتباطا تحصيلا للسرعة مع ندرة الالتباس لان الانسان فى حال ندائه اكثر انتباها لاسمه منه فى غير حالة النداء فجاز الترخيم فى حالة النداء لانه يفهم لكثرة انتباهه اسمه وان حذف منه بخلاف غير حالة النداء فانه يلزم الالتباس ،

٧ عند وجود الشرائط واما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم الا اذا صار الترخيم ضروريا سرح عصام

٣ فخرج حذف ياء يا غلامى لانه ليس اخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها ٣ الحذف للتخفيف اصطلاح فى هذا المعنى كالحذف اعتباطا ٤ لان ترخيم غير المنادى لا شرط له لكونه ضروريا وكذا ترخيم المنادى فى الضرورة لا شرط له وانما الشرط فى سعة الكلام ٦ الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لان الحكم على الشئ بعد معرفته بالمعنى المصطلح اولى لكن قدم لكونه المقصود بالذات والتعريف من مبادى الاحكام

المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى اخره اى فى اخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية و ان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف و ان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير و الشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لان العلمية ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبال لو ابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف اذ التاء

٧ خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا اى ال عكرمة وهو عند البصريين ضرورة فى غير المنادى

١٥ هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافى علما لان كل واحد من جزئيه دال على معناه بالاستقلال اما اذا كان علما فلان المركب الاضافى تراعى حال الجزئية قبل العلمية فى استقلال كل من الجزئين باعرابه فيكون كل واحد منهما منفصلا عن الاخر بالنظر الى اللفظ

٩ او ورد ان الحذف لضرورة الشعر لو كان للتخفيف فليس لمجرد التخفيف بل له علة وسبب اخرى من رعاية وزن او قافية فكيف يكون ترخيما ويمكن ان يجاب المراد لا لعلة اخرى من نفس الكلمة كالاعلال كما قيل والاوجه فى الجواب ان المراد بالعلة الاخرى قاعدة تصريفية اقتضى ذلك التخفيف او سماع لغوى اقتضاه والحذف للتخفيف اصطلاح فى هذا المعنى اى لمجرد التخفيف من غير اقتضاء قاعدة صرفية ومن غير اقتضاء سماع لغوى

٨ هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافى علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زيد واما اذا لم يكن علما فلان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه لان المنادى فى يا غلام زيد مثلا الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد

٢٠ اى نفى الترخيم فى الجزئين انتفاء كليا بمعنى انه ليس يصح ان يوجد الترخيم فى شئ منهما

١٩ لان الغرض من التسمية بالجملة اشتهار اتصاف المسمى بما ينبئ عنه الجملة وهى انما يدل على معناها بمفرداتها وهيئتها المخصوصة فلا بد من الحكاية بحالها

١٠ ويجيء استثناء يسلمون من الجملة فانه صرح الرضى بانه يحذف منه فى الترخيم حرفان

٢٠ وهو ثلثة احرف لان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدأ به والى حرف اخر يوقف عليه والى حرف اخر يفصل بينهما

٢٠ قد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل مع اخر غير المرخم منه فى بعض معاملة المرخم اعنى فتح التاء وهو حكم انما هو فى النداء وان لم يكن ذلك حكمه فى التوابع

كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغيره ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان فى اخره اى فى اخر المنادى زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذ جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان فى اخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما فى اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرائط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون كل واحد منهما كلمة على حدة صار بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة

١٢ اى فى جانب اخره فلا يلزم ظرفية الاقل للاكثر ولا ظرفية الشئ لنفسه

٣ صفة لزيادتان فان قيل ان حكم الواحدة فى الزيادتين وليستا الزيادتان فى حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قلنا ان الظرفية فيه مجازية شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف على المظروف كما فى فلان فى السعادة

٤ وهو ثلثة اقسام حرفان او كلمة براسها او حرف واحد

٦ وعلى مذهب سيبويه اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالف التانيث وعند غيره ينصرف لكونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا

٧ وانما علم ان ترخيم مثل مدعو ومرمى بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة

٩ فان قلت فى جانب اخر مرجانة زيادتان فى حكم الواحد وهما الالف والنون ولا يحذف منهما الا التاء قلت هما فيهما فى الوسط فان كونهما فى جانب الاخر لو لم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا

١٢ بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل ويحتمل الكسر بان يكون تثنية مرد فهو مثال للزيادة التثنية

١٤ وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها

تعنى ان الجملة حال من الضمير المجرور فى اخره

١٥ جمع قلة وهى الخشبة الصغيرة التى يضربها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يعنى جلك والمقل نحو ماق

١٦ وما فى حكمه فيشمل سيبويه او الصوت المسمى باسم لكنه فى حكمه ولهذا اورد الاصوات فى قسم الاسم المبنى

١٧ وفى الوقف تقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين ورحمت ووقفته قلت يا مسلمه بالهاء لا رى

بحرف واحد ۞ اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو ياحار ويا مال فى ياحارث ويامالك ۞ وهو ۞ اى المنادى المرخم ۞ فى حكم ۞ المنادى ۞ الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله ۞ على ۞ الاستعمال الاكثر فيقال ۞ فى ياحارث ۞ ياحار ۞ بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم و ۞ فى يا ثمود ۞ يا ثمو ۞ بواو متطرفة بعد ضمة ۞ وفى يا كروان ۞ ياكرو ۞ بواو متحركة بعد فتحة ۞ وقد يجعل ۞ قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل ۞ فيقال ياحار ۞ بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ۞ ويا ثمى ۞ لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو ۞ ويا كرا ۞ لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ۞ وقد استعملوا ۞ يعنى العرب صيغة النداء ۞ يعنى يا خاصة ۞ فى المندوب ۞ لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع ۞ و ۞ فى الاصطلاح ۞ هو المتفجع عليه ۞ وجودا او عدما ۞ بيا او وا ۞ فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يازيداه وياعمراه ومثل ياحسرتاه ويامصيبتاه ۞ واختص ۞ المندوب ۞ بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما ۞ وحكمه ۞ اى حكم المندوب ۞ فى الاعراب والبناء حكم المنادى ۞ اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى

١ مثل ثلثة امثلة لان التغيير فى الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما فايراد الامثلة الثلثة هنا توطئة للتغييرات الثلثة الاتية فيها عند جعله اسما براسه ۞

٢ فاستعير من طلب الاقبال للتفجع لاشتراكهما فى الاختصاص فاجرى مجرى المنادى وان لم يكن منادى والمتفجع عليه بوا محمول على المتفجع عليه بيا طرد الباب المندوب على طريقة واحدة ۞

٣ اختاره على يا مع ان صيغته احصر واوضع تنبيها على ان المندوب يلحق بالمنادى ومن فروعه فلذا جعل مواضع حذف عامل المفعول به خمسا ۞

٤ الباء للالصاق صفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة ۞

التفجع دردمند شدن صلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال فى المحمود عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا لان المبكى عليه هو المفقود لا الموجود ۞

٦ لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح اطلاق مطلق صيغة النداء اليها وفى هذا التعبير اشعار بان يا اصل فى هذا الباب ۞

٩ وكذا حكم توابعه كحكم توابع المنادى

١٢ اذا لم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا مضافا بابن الى علم آخر اذ يفتح وجوبا اذا لحقه الالف واختيارا اذا وصف هذا الوصف ۞

لير دانه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ۞ و ۞ جاز لك زيادة الالف فى آخره ۞ اى آخر المندوب ليمد الصوت المطلوب فى الندبة ۞ فان خفت اللبس ۞ اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره ۞ عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه ۞ لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت ۞ واغلامكموه ۞ اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين ۞ و ۞ جاز ۞ لك الهاء ۞ اى الحاقها بهذه المدات ۞ فى ۞ حال ۞ الوقف ۞ لبيانها ۞ ولا يندب ۞ من قسمى المندوب بالمتفجع عليه عدما ۞ الا ۞ الاسم المعروف ۞ الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه ۞ فلا يقال وارجلاه ۞ اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه ۞ وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه ۞ خلافا ليونس ۞ فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح ۞ ويجوز ۞ لقيام قرينة ۞ حذف حرف النداء الا ۞ اذا كان مقارنا ۞ مع اسم الجنس ۞ ويعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى ۞ والاشارة ۞ اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام ۞ والمستغاث والمندوب ۞ لان المطلوب فيهما مد الصوت

٢ حقيقة او حكما لجعل آخر المضاف اليه فى حكم آخره يرشدك اليه بقوله واغلامكيه ۞

٣ لاسيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بها ساكنة تبينت وهذه الهاء تحذف وصلا ۞

٤ وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحو وا من قلع باب خيبراه ۞

مصدر مضاف الى الفاعل والمفعول ۞

٩ اى فى الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية متحدان ۞

عطف على لا يندب الا المعروف

والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل ✽ نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ✽ ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ✽ ايها الرجل ✽ اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام ✽ والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك ✽ ويشذ ✽ حذف حرف النداء من اسم الجنس في ✽ اصبح ليل ✽ اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته ✽ و ✽ في ✽ افتد مخنوق ✽ اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا ✽ و ✽ في اطرق كرا ✽ اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هى رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى نفسا ✽ وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز انحو الا يا اسجدوا ✽ بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب ✽ الثالث ✽ من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما ✽ اى مفعول ✽ اضمر ✽ اى قدر ✽ عامله ✽ الناصب له ✽ على شريطة التفسير ✽ الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر ✽ وهو ✽ اى ما اضمر

فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه ✽

٦ وتمامه لم سليك الليل طويل وانت مقرا انت امن من ان اعتالك فتيم استيما لك الا ثم ضغط سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى ✽

٨ اذا سمع التلبيد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد ✽

٢٢ بحسب المفهوم وهو ما يتوقف عليه وجود الشئ ولا يدخل فيه ولا يكون مفضيا اليه ولا مؤثرا فيه لكن ههنا بمعنى العلة بطريق الاستعارة او بطريق المجاز المرسل بمرتبتين سوكم

٣٢ اى الموضع الثالث بحذف الموصوف لان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف وجملة فان وصف باحدهما فانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر ✽

صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وليس صفة فعل بدليل افراد الضمير كما قيل لان شرط الاشتغال معتبر في كل من الفعل وشبهه وحاصل ما في الرضى ان افراد الضمير وتثنيته في المعطوف باو موكول الى قصد المتكلم فان قصد احدهما افرد وان قصد كلاهما ثنى نحو زيدا وعمرو جاءنى وقد دعوتهما وههنا قصد المتكلم متعلق باحدهما ✽ ولا اجتماع بينهما في اسم واحد فكانه قيل كل اسم بعده احد من الامرين مشتغل فان قلت احد الامرين معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة قلت الاضافة للعهد الذهنى تأمل ✽ بحرير ٤

٣ وهو ما يشبه الفعل في العمل فيشمل جميع افراده لكن بقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد الاشتغال سوى اسمى الفاعل والمفعول الذين اعتمدا على الموصوف او على حرف الاستفهام او النفى اما المصدر فلا يصح ان يعمل فيما قبله لان منصوبه لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وكذا افعل التفضيل واسماء الافعال وكذا اسم الفاعل والمفعول بدون الاعتماد فاذا اعتمدا انتصباه وسلطا عليه سواء كان ما اعتمدا عليه قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا ضاربها او زيدا ضاربه الغلمان او بعده نحو زيدا انت ضاربه ومثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبر له قال الرضى شبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلو يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته وفيه نظر لان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان يمنع ما وجب تقدير الفعل تسليطه على الاسم لا يمنع تسليط ما يناسبه من الفعل فلا مانع فى ان زيدا انا ضاربه قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير ان ضربت زيدا لان ضربت يناسب انا ضاربه قبل هذا الزمان ونصبه لو سلط عليه ✽

لشرح في اكثر النسخ بل ليس في شئ من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل في الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعنى بتسليطه تسليطه بعينه او بلازم فلا حاجة في دخولها الى الالحاق لاذى

٩ اى لتصور ثلث صور في اشتغال الفعل بالضمير وتصور صورة واحدة في اشتغاله بالمتعلق

٨ اى حين كون ثلثة منها للمشتغل بالضمير وواحد للمشتغل بالمتعلق

٧ مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم ولم يذكره الشارح لانه لا يتصور غيرها

عامله على شريطة التفسير ✽ كل اسم بعده فعل او شبهه ✽ احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه ✽ مشتغل ✽ ذلك الفعل او شبهه ✽ عنه ✽ اى عن العمل فى ذلك الاسم ✽ بضميره ✽ اى بالعمل في ضميره ✽ او ✽ في ✽ متعلقه ✽ اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث ✽ لو سلط ✽ بمجرد رفع ذلك الاشتغال ✽ عليه ✽ اى على ذلك الاسم ✽ هو ✽ اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه ✽ او مناسبه ✽ اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم ✽ لنصبه ✽ اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه ✽ نحو زيدا ضربته ✽ مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه ✽ وزيدا مررت به ✽ مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت ✽ وزيدا ضربت غلامه ✽ مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه ✽ مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ يلزمه ملابسته للمحبوس

في صورة الاشتغال بالمتعلق فهو متعين ههنا فلا يخاف من الاشتباه سوكم

٢٢ جوز الشيخ الرضى فى هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول فى زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق فى زيدا مررت بغلامه ويجوز ايضا فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة عند المقصود ٢٥ ولو بواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته لان ضرب الغلام يستلزم اهانة مولاه اعنى اخا زيد وذلك يستلزم ملابسة زيد ✽

عليه » ينصب » زيد فى هذه الامثلة » بفعل » مضمر » يفسره ما بعده
اى ضربت » يعنى الفعل المفسر ناصب لزيد فى زيدا ضربته ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود
مفسره اعنى ضربت الثانى » و » على هذا القياس » جاوزت » فانه مفسر
بما يرادفه اعنى مررت به » واهنت » فانه مفسر بما يستلزمه اعنى
ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده » ولابست
فانه مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع فى مظان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب
او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال
ويختار » فى الاسم المذكور » الرفع بالابتداء » اى بكونه مبتدأ لان تجرده
عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء » ويرجح » عند عدم قرينة
خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة فيهما
متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته » او عند وجود » القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع » اقوى منها » اى من القرينة
المرجحة للنصب » كاما » الداخلة على ذلك الاسم » مع غير الطلب
اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى
والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهى اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع فى
كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ
هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل
و » مثل اما مع غير الطلب » اذا » الواقع على الاسم المذكور » للمفاجاة
فى كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا يضربه عمرو فان المختار
فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وثم

٢ عطف بيان للفصل وقيل بدل الكل منه وقيل عطف تفسيرى على ان يكون اى من الحروف العاطفة كما هو مذهب السكاكى ومن تبعه »

٣ علة الصحة المستفادة من الاختيار لان الاختيار عبارة عن الصحة مع الرجحان

٤ اشارة الى ان قوله عند عدم اه متعلق بيختار باعتبار الرجحان اذ لا يصح تقييد الصحة بعدم قرينة خلافه لان الصحة موجودة عند وجودها ايضا

٦ لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر واما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه

١٢ ومع عطف الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا بجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته فى جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب هى التناسب والتطابق المذكوران »

فاما مع هاتين القرينتين غالب ومع الطلب مغلوب فهى تجامع ثلث قرائن »

٢٢ هذه الكاف ككاف اما فى المتن فان غير الامر والنهى والدعاء كالاستفهام مثلا لا يكون اما معها من باب الاضمار على شريطة التفسير لامتناع التسلط على الاسم »

فى الحقيقة داخل على المقدر لانه جواب اما فلما حذف الفعل ادخل الفاء على المفسر بالكسر

٢٣ لانها تضمنت معنى الابتداء لوقوعها موقع مهما الذى هو مبتدأ وانما قال غالبا لانها قد لا يقع بعدها مبتدأ مثل اما بعد فاقول واما يوم الجمعة فضربت »

٢٧ واذا نصب يقدر الفعل مؤخرا لان الفعل لا يلى اما فالفاء »

لكن يقال الصوق الاسم باما اكثر لقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الاية وتقدير فاما المتوفى ان كان مستغن عنه ولا دليل عليه الا اطراد الحكم »

٩ اى كما كانت اقوى من جهة انه لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ »

٢٩ والقرينة المرجحة للنصب هى العطف على الفعلية فاذا لا يجامع من قرائن النصب الا واحدة » ط حيث قال المصنف وقد تكون اى اذا للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها

٧ فان العامل المعنوى لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال بحذف واما اذا كان العامل فى كل من المبتدأ والخبر الاخر فالعامل ظاهر »

ای بين لزوم الاسمية بعدها المستلزم لوجوب الرفع وبين اختيار الرفع المستلزم لعدم وجوبه ١ ظرف ليختار النصب المقدر وجملته عطف على جملة يختار المذكور او قوله بعد عطف على قوله بالعطف بحسب المعنى كانه قيل ويختار النصب عند العطف » ٤ او من حروف النفى التى يختار نصب الاسم المذكور بعدها » ٧ فلا يقع الاسم المذكور بعد لم ولما ولن لانها لم تذكر بدون معمولها » ٦ اذا كان هو الاسم المحدود اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو من زيدا ضربته كان حكمه حكم هل فى ان الرفع والنصب فى ذلك الاسم قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين لوجود الدخول على الفعل تقديرا

وقع فى بحث الظروف من اذا المفاجاة يلزمه بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض » ويختار النصب » فى الاسم المذكور » بالعطف »
اى بسبب عطف الجملة التى هو فيها » على جملة فعلية » متقدمة » للتناسب » اى لرعاية
التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما فعليتين نحو
خرجت فزيدا لقيته » وبعد حرف النفى » يعنى ما ولا وان وليس لم ولما
ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها
فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا
وبعد » حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه
يختار الرفع فى اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام
ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ
الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل » و » بعد » اذا الشرطية
الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه » و » بعد » حيث
الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه » وفى » ما قبل » الامر
والنهى » يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى بعد حرف النفى
والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى النصب فى الاسم
المذكور » اذ هى » اى هذه المواضع » مواقع الفعل » اى مواضع وقوع الفعل
فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا » و » بعد
كذلك يختار النصب فى الاسم المذكور » عند خوف لبس المفسر » اى التباس ما
هو مفسر فى حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر فى هذه الحال بل من حيث
هو خبر فى حال الرفع » بالصفة » فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى
حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى
المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب
لا يحتملهما معا » مثل » قوله تعالى » انا كل شئ خلقناه بقدر » بنصب كل
على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له
كان موافقا للنصب فى اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال

٩ عطفا على مدخول بعد ولم يقل فى الاستفهام عطفا على بعد حرف النفى اى فى موضع الاستفهام ان كان حرفا وفى نفسه ان كان اسما فيشملهما لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام وليس مراده انما قال وحرف الاستفهام ولم يقل وكلمة الاستفهام عطفا على حرف النفى لانه يخرج المثال المذكور ايضا لانه ليس بعد كلمة الاستفهام سوكى

١٢ واصله اهل كما قيل اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات فعلا فى حيزها تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة »

١٣ فانه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال فى اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك »

١٤ وفيه بحث لان فى النصب فى ازيدا لا يقع الفعل بعد الهمزة بل الاسم فانه فى تقدير اضارب زيدا انت ضاربه الا ان يقال اسم الفاعل فى حكم الفعل »

١٥ علة يختار بواسطة العطف وهل هو حرف لام التعليل او ظرف كحين والتعليل مستفاد من المقام فيه مذهبان كما فى مغنى اللبيب »

١٦ لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة »

فان قلت مراده من التباس المفسر بالصفة اما الالتباس فى حال النصب او فى حال الرفع والاول باطل لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثانى اذ فى حال الرفع لا يتحقق المفسر اصلا لانه خبر او صفة قلت المراد ما هو المفسر حال النصب يلتبس بالصفة حال الرفع محمد

كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على
كل شىء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شىء مخلوق لنا انه بقدر فانه
يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب
المعتزلة فى الافعال الاختيارية للعباد ❊ ويستوى الامران ❊ اى الرفع
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت ❊ فى مثل زيد قام
وعمرا اكرمته ❊ اى عنده او فى داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على
الصغرى لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا عطف الجملة التى
وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها
جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة
الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى
وهى فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هى معارضة
بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى
ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هنا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبدا فالصغرى اقرب ❊ ويجب النصب ❊ اى نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط ❊ والمراد به ههنا ان ولو فانهما وان كانت من
حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب ❊ و ❊ كذا يجب نصبه بعد ❊ حرف التحضيض ❊ وهو هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل
لفظا او تقديرا ❊ نحو ان زيدا ضربته ضربك ❊ مثال حرف الشرط ❊ والا
زيدا ضربته ❊ مثال حرف التحضيض ❊ وليس مثل ازيد ذهب به منه
اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن
فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد التعمق
النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به
لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب

ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا
عن مستفهم بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت
احدا فتقول زيدا رايته وانما كان
النصب اولى ليطابق الجواب السؤال
فى كونهما فعليتين

٢ اى فى الاختيار فان فى الجواز يستوى
الامران فى صورة اختيار النصب ايضا

٣ معناه اذا دخلت على الماضى التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناه فى
المضارع الحض على الفعل والطلب له
فهى فى المضارع بمعنى الامر

فى ذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس فى زيد ذهب على صيغة
المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب او يلابس احدا لذهاب
او اذهب احدا قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع
اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك
فالرفع ❊ اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز
بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما
يختار فيه النصب ❊ وكذلك ❊ اى ومثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شىء
فعلوه فى الزبر ❊ اى فى صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شىء فى الزبر فقوله
فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا
لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم وان كان صفة لشىء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
اذ المعنى المقصود ان كل شىء هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر ❊ لا ان كل شىء كائن
فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شىء مبتدا
والجملة الفعلية صفة لشىء والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدا
تقديره كل شىء هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره و
متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع
ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة
الى ان يتحملوا لاخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء
على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوه لاخراجه عنها فقال ❊ ونحو
الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الفاء ❊ فيه مرتبط ❊ بمعنى الشرط عند
المبرد ❊ لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتدا موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط لخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة
عليه ترتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل

خبر مقدم او مبتدا لكن فيه بحث لانه يكون
الكاف حينئذ اسما ولا يقول سيبويه باسميته
الا عند الضرورة وان جاز عند الاخفش
من غير ضرورة

٢ لانه لو كان صفة لقدم على فعلوه فلما
اخر كان الظاهر ان يكون خبرا

ان كان المراد بالشرط المعنى المصدرى اعنى
الاشتراط يكون الاضافة بيانية وان اريد به
حرف الشرط يكون لامية

والتحقيق ان حرف الشرط سببية الجملة الاولى
للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ما قبلها
لما بعدها فهو بمعنى الشرط يؤكد بها معنى الشرط

٣ وهو سببية الاول للثانى فى الحكم

مافي حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه
الرفع * و * الاية * جملتان * مستقلتان * عند سيبويه * اذ الزانية مبتدا
محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان
الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان يثبت زناهما فاجلدوا
وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع
التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع * والا * اي وان لم يكن
الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت
الضابطة * فالمختار * حينئذ فيها * النصب * واختيار النصب
باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط
او جعل الاية جملتين ليتعين الرفع * الرابع * من تلك
المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها * التحذير * وانما وجب
حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره * وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء
وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة * معمول * اي اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية * بتقدير اتق تحذيرا * اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له * مما بعده * اي مما
بعد ذلك المعمول * او ذكر المحذر منه مكررا * على صيغة المجهول عطف
على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع
المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع
المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه
لا محذر * مثل اياك والاسد واياك وان تحذف * هذان مثالان للاول نوعي
التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك و
على التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
الاسد او الحذف عن نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها * والطريق
الطريق * مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك

٢ او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب

٤ توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا وهو مما اختلف فيه والحق تاويله بمقول فحقه فلا ترجيح لقول المبرد

٦ وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور رجحان السببية بعيد

لان اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم

٩ يعني ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهنا ما ذهب اليه المبرد او سيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمله لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به لا ارى

٨ قدره بالحذف في قوله من الاسد اتق نفسك

تحذف الرمي بالعصا كما ان الحذف بالحاء والذال المعجمتين الرمي بالحصا هدى

٢ يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك ٣ لان معنى الاتقاء پرهيز بيدن
لا پرهيزانيدن ٤ عطف على ما قبلها من حيث المعنى كانه قيل تقول هكذا وتقول ٥/٦
لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ٧ فلا يلزم من امتناع تقدير من امتناع هذا التركيب ٨ اي بعد
نفسك من الاسد فالجار والمجرور متعلق بالفعل المقدر

ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد
فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الابقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
ان يقال بتقدير بعد واتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع
الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على
بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال
المذكور قبل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان
لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير
والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد * وتقول * في قسمي
النوع الاول * اياك من الاسد * كما كنت تقول اياك والاسد * ومن ان
تحذف * كما كنت تقول اياك وان تحذف * و * تقول في المثال
الاخير * اياك ان تحذف بتقدير من * اي اياك من ان تحذف لان حذف
حرف الجر عن ان وان قياس * ولا تقول في المثال الاول * اياك الاسد
لامتناع تقدير من * وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير
العاطف قلنا حذف حرف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع
ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل * اي حدث مذكور تضمنا في ضمن
الفعل الملفوظ والمقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا
فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخ
زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة
داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل
مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو
اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل
مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال عنه
فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل

٩ الضمير مفعول ما لم يسم فاعله وراجع الى الالف واللام فلا ضمير في المفعول فان قلنا اذا نكر المفعول فالى شيء يرجع الضمير قلت الى موصوف مقدر اي شيء مفعول فيه ولك ان تجعله راجعا اليه على تقدير كونه معرفا باللام ايضا على ان يكون اللام حرف تعريف لعدم قصد الحدوث بالصفة اي الشيء المفعول فيه

١٢ اي اسم ما فعل فيه اه فان ما فعل فيه فعل مذكور هو المعنى والمفعول فيه من اقسام اللفظ فذكر المصنف الاسم في تعريف المفعول المطلق وتركه في تعاريف اخواته من قبيل الاكتفاء ويجوز ان لا يقدر الاسم ويجعل من قبيل اجراء صفات المدلولات المطابقية على دوالها فذكر المصنف الاسم في تعريف المفعول وتركه في تعاريف اخواته من قبيل التفنن في البيان سوكب

والشارح ايضا اكتفى بذكره في تعريف المفعول به

ويجوز ان يجعل ما عبارة عن الاسم فيقدر في قوله فيه مضاف اي في مسماه او لا يقدر فيه مسامحة باقامة الدال مقام المدلول او يجعله كاسم المصدر

٢٥ اما مبتدا محذوف الخبر اي منه المفعول فيه على طبق قوله فمنه المفعول المطلق وخبر محذوف المبتدا اي هنا باب المفعول فيه ومبتدا خبره جملة هو ما فعل فيه على ان يكون هو مبتدا ثانيا وعلى التقديرين الاولين يكون جملة هو ما فعل فيه استئنافا لا محل لها من الاعراب ولا يجوز ان يكون المفعول فيه مبتدا خبره ما فعل فيه على ان يكون هو ضمير فصل لشرط ان يكون الخبر معرفة او افعل من

٢٦ اي مؤدى فان الفعل اللغوي الذي هو الحدث من قبيل المعنى والمذكور هو اللفظ لكن الذكر سبب للتادية فاريد به مسببه

٢٢ لغوي ليس المراد الفعل الاصطلاحي المقابل للاسم والحرف

لا تكرم اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مفهومه فعلته امس فامس فعل فيه الضرب لا ضربت

٢٧ كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها اي الدلالة تبعا فيشمل الالتزام وما يكون بطريق اللمح نحو زيد اسد في بيته

قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة الظرفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم فالزمان والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين ٣ احترازا عما هو ظرفية او الباء بمعنى في نحو جلست بالمسجد فانه نصح تقدير في مع هذا الذكر لاعما قدر فيه الباء بمعنى في فانه ايضا منصوب فالمراد في وما هو بمنزلته وربما يقال لا يقدر الا ما هو الشائع والشائع في الظرفية في ٤ قال الفاضل الهندي الاضافة من باب ابواب الساج واسورة الذهب يعني بيانية ولا نحو

فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله ؛ من زمان او مكان ؛ بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو المفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال ؛ وشرط نصبه ؛ اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في ؛ اذ التلفظ بها يوجب الجر ؛ وظروف الزمان كلها ؛ مبهما كان الزمان او محدودا ؛ تقبل ذلك ؛ اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان ؛ المكان ؛ مبهما قبل ؛ ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك ؛ والا ؛ اي وان لم يكن مبهما بل محدودا ؛ فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد ؛ وفسر المبهم ؛ من المكان ؛ بالجهات الست ؛ وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال ؛ وحمل عليه ؛ اي على المبهم المفسر بالجهات الست ؛ عند ولدى وشبههما ؛ نحو دون وسوى لابهامهما ؛ اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر ؛ و ؛ كذا حمل على المبهم من المكان ؛ لفظ مكان ؛ وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته ؛ في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه ؛ و ؛ كذا حمل عليه ما بعد دخلت ؛ وان كان معينا ؛ نحو دخلت الدار ؛ لكثرته

ان الظرف ههنا بمعنى المفعول فيه فهو من اقسام اللفظ والزمان مدلوله فالاضافة لامية من قبيل اضافة الدال على المدلول الا ان يراد بالزمان ما يدل عليه فبينه وبين الظرف عموم من وجه فتكون بيانية الا انه تكلف سوكم

٤٥ بقرينة تقسيم ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه

٢٤ او محمولا عليها او زاد قبل اصالة لا بالحمل على الغير وعلى التقديرين لا يخفى عليك قوله والا فلا

٣٢ اشار بالاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر المتقدمين الى ضعفه لان اللائق ان يفسر المبهم بما يتناول الكل ويستغني عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض والمرضي عنده تفسيره بما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه والمحدود على هذا ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه لكنه ينبغي ان يستثنى من المبهم بهذا التفسير نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكل مفعل للمكان الا ما فيه معنى الاستقرار حين انتصابه بما في معنى الاستقرار فان هذه المذكورات لا تقبل تقدير في وكان المص ترك تفسيره المرضي لان ما ذكره اقرب الى فهم المبتدي ويدخل في المبهم على رأي المص نحو الميل والفرسخ لان اسم له بالقياس الى المساحي فلا حاجة الى ان يقال ان كان مبهما او معدودا كما قاله من ظنه خارجا عن هذا التفسير

وبشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكانك

قال وحمل عليه عند ينبغي ان يذكر اسماء المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا ... ويمكن ان يقال لوجود الاختلاف في هذا النوع لم يتعرض المص لبيانه

٢٢ اي مكان هو مدخول الدخول لانه لا بد من اظهار في في غير نحو دخلت في الامر او في مذهب فلان

٢ يريد ان تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كما في الافعال المتعدية فينبغي ان يكون ما بعده مفعولا به بواسطة حرف الجر اعني في ثم حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما ان ما بعد ضد الذي هو الخروج مفعول به بواسطة حرف الجر اعني عن ولا ينبغي ان يكون ظرفا اذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده فظهر ان كل مجرور بفي لا يلزم ان يكون ظرفا بل اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل واما اذا توقف وكان متمما له فهو مفعول به بواسطة حرف الجر كسائر المجرورات بما هو صلة الفعل وهذا هو الحق الحقيق بالقبول وليس مراده انه متعد بنفسه حتى يتجه عليه ما قيل ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان مثل دخلت في البلد

في الاستعمال لا لابهامه ؛ على الاصح ؛ اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيده ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ ؛ وينصب ؛ اي المفعول فيه ؛ بعامل مضمر ؛ بلا شريطة التفسير ؛ نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة ؛ و ؛ بعامل مضمر ؛ على شريطة التفسير ؛ نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به ؛ المفعول له هو ما فعل لاجله ؛ اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه ؛ فعل ؛ اي حدث ؛ مذكور ؛ اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به عن مثل اعجبني التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه ؛ مثل ضربته تأديبا

وبكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم

٤ ضرورة ان ظرفية الجزء للشيء يستلزم ظرفية الكل لذلك الشيء

٦ اي كنسبة الضرب الى الدار في ان يصح نسبته الى مكان شامل له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم

٨ لانه لم يوجد منه دخول البلد لان الدخول انما يكون لو كان خارج البلد والمفروض انه كائن في البلد الان

٩ اي المفعول فيه الذي اضمر عامله على شريطة التفسير

١١ ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال الخبر المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف فان المقصود صمت كل يوم في الصيف ولو رفع التبس بالصفة وافاد كل يوم صمت فيه كائن في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه

١٤ اي ما هو حامل على الفعل وهو اما مقدم بحسب التصور او بحسب التحقق

١٦ قدم لكونه اهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه عليته ان المفعول له معلول لعامله ووجه عليته ان تصوره علة الاقدام على عامله الذي يترتب هو عليه

٢٥ اعلم ان الظاهر ان معنى قوله ما فعل لاجله اي بحسب دلالة اللفظ وبه تم الحد وقوله فعل مذكور اتمام لبيان معنى المفعول له وعلى هذا لا يرد من الايرادات فافهم

٢٨ فانه فعل له الضرب الا انه لم تذكره لا حقيقة ولا حكما ٧٧ لا يقال يخرج المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لانا نقول الفعل عامل في محل المجرور فهو منصوب محلا بالفعل ٧٥ وحاصل الجواب ان قيد معه في التركيب الذي هو فيه مراد بقرينة ان التقييد بذكره معه في الجملة لا فائدة فيه ولما كان البحث في المنصوبات يفهم منه ان ذكره للعمل فيه الا ان هذه الدلالة لما كانت التزامية وهي مهجورة في التعريفات اشار الى منعه بقوله اللهم

مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما
يحصل بالضرب ويترتب عليه ❊ وقعدت عن الحرب جبنا ❊ مثال لما فعل
لسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن القائم
بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف
❊ خلافا ❊ ظاهرا ❊ للزجاج فانه ❊ اى المفعول له ❊ عنده ❊ اى عند الزجاج
مصدر ❊ من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب
تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع
لا تدخله في حقيقته الا يرى المصحح تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى
جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه ❊ اى شرط نصبا بالمفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا
له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر
عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط
نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم ❊ تقدير اللام ❊ لانها
اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالبة في تعليلات الافعال
فلا يقدر غيرها من من والباء وفي مع انها من دواخل المفعول له كقوله
تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله ❊ وقوله تعالى ❊ فبظلم من الذين
هادوا حرمنا ❊ وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ❊ ان امراة دخلت النار
في هرة ❊ اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقائها في النية وكان الاصل بقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال
❊ وانما يجوز حذفها ❊ ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام ❊
فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها ❊ اذا كان المفعول له ❊ فعلا ❊ احترازا عما
اذا كان عينا نحو جئتك للسمن ❊ لفاعل الفعل المعلل به ❊ اى يتحد فاعله
وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى
ومقارنا له ❊ اى للفعل المذكور ❊ في الوجود بان يتحد زمان وجودهما
نحو ضربت زيدا تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما

٢ بتقدير مصدر من جنس الفعل المذكور مضاف ❊

٣ وانما لم يقل وانما يقبل ذلك كما قال سابقا التفاوت المقامين فان القبول اعم من الجواز والوجوب والسابق كان مقام الاعم وهنا ليس الحذف الا جوازا ❊

٣ بتقدير الفعل من جنسه وجعل الفعل المذكور متعلقا بذلك الفعل ❊

٧ فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه عدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاقدام المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقتال ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر ❊

٤ الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اى ضرب سوط فالقول بان على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو من شيء اللهم الا ان يقال المراد بالتاديب ضرب تاديب وبالجبن قعود جبن من غير تقدير مضاف لك

الظاهر ان يقال المراد من القعود سببه اى الجبن كما هو الملائم لقوله وجبنت في القعود آه لك

١٨ والمراد تقديره غير مراد من حيث العمل كما في الامر والا لم يصح نصبه ❊

٨ علة حرمنا اى حرمنا على بني اسرائيل طيبات احلت لهم لاجل ظلم صدر عنهم ❊

٢٨ لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط

٩ اى لكون تقدير اللام عبارة عن مجموع حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكون الاحتياج الى الشرط في حذفها من اللفظ فقط ❊

٢٥ وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو المختار عند الرضى ❊

الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر
نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان
المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا
اختل شيء منها ❊ المفعول معه ❊ اى الذى فعل بصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل
عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى
الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه
منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشى ان هذا الراى شريف
جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل ❊ وقد حيل بين العير والنزوان
فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة
لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذى
فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول ❊ هو مذكور بعد الواو ❊ احتراز
عن المذكور بعد غيره كالفاء ❊ لمصاحبة معمول فعل ❊ اللام متعلق
بمذكورا اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل ❊ لفظا ❊ اى لفظيا كالمثالين
المذكورين ❊ او معنى ❊ اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع وزيدا والمراد
بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو
سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو

٢ فان المعنى المخصوص الذى يعبر عنه بزدن من حيث انه مولم يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال له التاديب ❊

وانما قال في الاكثر لانه قد يجيء مجرورا اذا اضيف الى ياء المتكلم ~

اوله اهم بامر الحزم لو استطيعه
قال صخر بن عمرو وقد سئلت امراته كيف زوجها فقالت لا حى فيرجى ولا ميت فينعى فاستدعى بالسيف وهم بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال هذا البيت ❊

٧ اى تساوى الماء والخشبة في العلو اى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ادفع من الماء والخشبة هنا مقياس يعرف به ارتفاع الماء ووقت زيادته ❊

٢ بچه شتر از شير باز كرده رضع الصبى شير خورد كودك ❊

فانها لاتدل الاعلى المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو
التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو
العطف التى هى بمعنى الجمع فناسب معنى المعية ؛ فان كان ؛ اى وجد ؛ الفعل
اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها ؛ لفظا وجاز ؛ اى لم يجب العطف ؛ ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه ؛ فالوجهان ؛ اى العطف
والنصب على المفعولية جائزان ؛ نحو جئت انا وزيد ؛ بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية ؛ وان لم يجز العطف ؛ بل يمتنع ؛ تعين
النصب مثل جئت وزيدا ؛ فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة
لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره ؛ وان كان ؛ الفعل ؛ معنى
اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ؛ وجاز ؛ اى لم يمتنع ؛ العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو
العطف ؛ نحو ما لزيد وعمرو ؛ والا ؛ اى وان لم يجز العطف بل امتنع
تعين النصب ؛ حيث لا وجه سواه ؛ نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا
فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن
شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة
لان المعنى ما تصنع ؛ وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى ما لك وزيدا ايضا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع
زيد وعمرو ؛ الحال ؛ لما فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو
؛ ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به ؛ اى من حيث هو فاعل او مفعول به
كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها
الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة
المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول به
فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او
مفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب

٢ ويجوز ان يكون كان ناقصة لكن الاولى كونها تامة لان مناط الفائدة وجود الفعل اللفظى والمعنوى لا اتصاف الفعل بكونه لفظا او مستنبطا من اللفظ

٣ قال الرضى الحاجة ثابتة وهى التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع جواز العطف

٩ المشعر بالمعنى الفعلى فى المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفى الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشان الذى بمعنى الفعل والصفة

٨ خلافا للكوفيين فانه عندهم جائز وقال الاندلسى يجوز العطف على ضعف انه لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لما قال المصـ لوروده فى القران كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر فى قراءة حمزة

١٥ فقيد شرطية اتفاقية فائدتها التنشيط للمتعلم فيما سياتى حيث حصل قدر معتد من العلم والتنبيه على انه اذا وقع مسئلة مما تقدم فيما تاخر فهو بطريق الاستطراد

١٦ اى شيء او ايما كان اوجملة والحملت الجملة اسما حكما وفسرت ما بالاسم لم يبعد

٤ وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه

زيد عمرا راكبين ؛ لفظا او معنى ؛ اى سواء كان الفاعل والمفعول الذى
وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى
الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او
المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان
المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه
الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا
فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل
اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان
لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه
فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن
فى المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على
صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل ويبين على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال
من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه ؛ مثل ضربت زيدا قائما ؛
مثال للفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما
هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما
ملفوظان حقيقة ؛ وزيد فى الدار قائما ؛ مثال للفظى الملفوظ حكما
فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ

٢ فلفظا خبر لكان المقدر والجملة استينافية

٣ سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما

٤ لمصاحبته اياه فى صدور الفعل عنه او وقوع الفعل عليه

٦ بينه وبين ما تقدم عموم من وجه كما لا يخفى ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين شوكت

٧ هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه والمفعول له

٨ حال من التاء او زيدا كما فى شرح المصـ وقال الرضى الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول انتهى ولا يخفى ان ما قاله المصـ مخالف لهذا الا ان يقال مراد المصنف بيان الاحتمال مع قطع النظر عن وجود قرينة وعدمها لا

حكما * وهذا زيد قائما * مثال للمعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين
من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه
حتى يقدر فى نظم الكلام اشير وانبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا
بل مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشيرا وانبه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهى معنوية لا لفظية * وعاملها * اى
عامل الحال اما * الفعل * الملفوظ والمقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد
فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل * وشبهه * وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد
فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو
زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا * او معناه *
المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
فى نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد
قائما وليتك عندنا مقيما ولعله فى الدار قائما وكأنه اسد صائلا * وشرطها *
اى شرط الحال * ان تكون نكرة * لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض
و * ان تكون * صاحبها معرفة * لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل
فيه التعريف غالبا * اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع
موادها بل فى غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال
على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءنى
رجل من بنى تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او
واقعة فى حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد الا نقضا
للنفى نحو ما جاءنى رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءنى راكبا
رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع
الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون
صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة

٢ فان قلت لا يجوز ان يكون زيد ذا الحال والا لزم اختلاف العامل فى الحال وصاحبها لان العامل فى زيد هو الابتداء وفى الحال معنى التنبيه او الاشارة وهو غير جائز فى كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال الضمير الذى فى اشير اليه وانبه عليه قلت اطلاق ذى الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشئ باسم العائد اليه وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ واطلق عليه لكونه اياه فى المعنى

٦ للمعرفة لفظا ومعنى اما لفظا فلانك تقول رجل ثم الرجل واما معنى فلانها تعرف كان مجهولا لنا فالمعرفة فرع للنكرة لفظا ومعنى

٧ اى لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لا يشذ فرد منها فتكون فى حكم المعرفة

٨ وانما قال نقضا للنفى لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا نادرا فقوله نقضا للنفى بيان الواقع وليس قيدا احترازيا

لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المنبئة عن تخلفه فى بعض المواد تنافى الشرطية ويحتاج الى ان يصرف
الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا
على قوله وشرطها ان تكون نكرة * وارسلها العراك * ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال * البيت للبيد يصف الحمار الوحشى
والاتن فيقول ارسل الحمار الوحشى الاتن وكان المراد بالارسال البعث
او التخلية بين المرسل وما يريد ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها
اى لم يمنعها عن الاراك ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى
على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم
يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب
منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها
فى بعض اخر والمعنى على نغص مثل نغص الدخال * ومررت به وحده
ونحوه * مثل فعلته جهدك * متأول * بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة
اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده
وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات
اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير
نكرة كما ان احسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة * فان كان
صاحبها * اى صاحب الحال * نكرة * محضة لم يكن فيها شائبة
تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو
جاءنى زيد وزيد راكبين * وجب تقديمها * اى تقديم الحال على صاحبها
ليتخصص النكرة بتقديمها لانها فى المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس
بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر
المواضع وان لم يلتبس طردا للباب * ولا يتقدم * اى الحال فيما عدا مثل
زيد قائما كعمرو قاعدا * على العامل المعنوى * قد عرفت فيما قبل العامل
المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه

٢ وح يكون قوله غالبا للنسبة بين المبتداء والخبر ولمعنى فعل مستفاد من قوله معرفة اى يتعرف غالبا

٣ اى الاجتماع مع ان الاجتماع لوجب النقص اى عدم تمام الشرب فقوله ولم يشفق بيان لوجه عدم الذود

٤ اما لان حفظ الصيادهم من الحفظ عن النغص واما لانه قادر على ضبطهن او حفظهن بحيث عنعن الدخال خوفا من تاديبه اياهن

٦ اى البعير والضمير المنصوب واقع موقع المرفوع عند الاخفش وعيسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فالاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل كما سيجئ فى المضمرات

٧ اى نحو كل منهما من الحال معنى اللام والاضافة الى المعرفة

٨ والحذف غير واجب فى المثال الاول واجب فى الثانى على قاعدة الشيخ واخر وهو كون المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول مع عدم كونه للنوع

٩ فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص اخر اللهم الا ان يقال الحال حكم اخر فلا يجرى التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم اخر

اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل وشبهه فعلى هذا معنى
الكلام ان الحال لايتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف
اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه
لايجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظروف فى العمل ويجوزه الاخفش
بشرط تقديم المبتدا على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تاخير المبتدا
عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما
فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها
للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى
لتوسعهم فى الظروف والحال لايتقدم عليه هنا اذا لم يكن الظرف
داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعلته داخلا فى العامل المعنوى كما
هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير * و * كما
لايتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك * لا * تتقدم * على *
ذى الحال * المجرور * سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان
كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتنى مجردا عن
الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف
اليه لايتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف
الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة
المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال * على الاصح * ونقل
عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى * وما ارسلناك الا كافة
للناس * ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد
للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه
فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا
فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة
المصدر اى رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف * وكل ما دل على هيئة * اى صفة سواء كان
الدال مشتقا وجامدا * صح ان يقع حالا * من غير ان يؤول الجامد بالمشتق

٢ وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن
قوله على العامل المعنوى كما انه حال عن
ضميره لايتقدم على الاحتمال الثانى ويحتمل
ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدا

٣ اى فى تقدم الحال على العامل الذى
هو ظرف وشبهه

٤ وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى
اى فى الجملة اذا كان العامل المعنوى
ظرفا وشبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم
يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا

٩ والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس
عما يضرهم انه عليه السلام كان ارسل
مانعا ناهيا ارسالا امرا فكيف يصح الحصر
قلنا الحصر اضافى لا حقيقى اى لا امرا
بما يضرهم فلا ينافى كونه امرا بما ينفعهم
كما اذا جعلته حالا من الناس فان الحصر اضافى
ايضا اى لا لبعض الناس كما نعت اليهود
مبعوثا الى العرب خاصة لا حقيقى لانه صلى الله
عليه وسلم مبعوث الى الثقلين ان قلت الحال
قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف وقت
الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا
الحال مقدرة والتقدير لايلزم ان
يكون من صاحب الحال بل يجوز ان يكون
من المتكلم

لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به * وهذا رد على جمهور
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق
ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق * مثل * بسرا ورطبا
فى قولهم * هذا بسرا * وهو ما بقى فيه حموضة * اطيب منه رطبا * وهو
ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب
من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب النخل اذا صار ما عليه رطبا
والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم
وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشىء واحد
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية
تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن
معتبرة فيه الا بعد اضماره فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من
حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما الضمير
المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه
قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه
بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا
يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة
اسم لا يصح اعماله فيه نحو ثمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا * ويكون
اى الحال * جملة * لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان تقع حالا
مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية * خبرية * محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم بها عليه
والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شىء ولما كانت الجملة مستقلة
فى الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا

فى اصلها واما فى حال الحالية فقد اخرجت
من قبول التصديق والتكذيب

اما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع واما
الواو فلكونه موضوعا لربط ما بعده
بما قبلها

غلامه * اومقدرة * منوية نحو قوله تعالى وجاؤكم حصرت صدورهم
اى قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لايجوزان
حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد
يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط * ذلك في المنفى لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل
زمان الفعل * ويجوز حذف العامل * في الحال * لقيام قرينة حالية * كقولك
للمسافر * اى الشارع في السفر والمتهيئ له * راشدا مهديا * اى سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال
او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها
قادرين * ويجب * حذف العامل * في * بعض الاحوال المؤكدة *
وهي اى الحال المؤكدة مطلقا هي التى لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة * مثل زيد
ابوك عطوفا * فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر * اى احقه
بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين
ومن احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققنا بوته ذلك
وصرت منها على يقين واثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احو
التقديرات عندى ان يقدر يحقق عطوفا * وشرطها * اى شرط وجوب
حذف عاملها * ان تكون مقررة * اى مؤكدة * لمضمون جملة
احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كما تعامل في قوله تعالى انا ارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه * اسمية * احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال
مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هيهنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك
الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
نحو هو شاهد قائما بالقسط وكان المص اكتفى عن هذا القيد بالمثال * التميز ما * اى الاسم
الذى * يرفع الابهام * واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس
برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين * المستقر * اى الثابت الراسخ في المعنى

ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون
سواء فلا تتخذوا منهم اولياء حتى يهاجروا
في سبيل الله فان تولوا فخذوهم واقتلوهم
حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا
ولا نصيرا الا الذين يصلون الى قوم
بينكم وبينهم ميثاق او جاؤكم حصرت
صدورهم ان يقاتلوكم او يقاتلوا
قومهم

٣ ورد بان الموصوف المذكور اذا
قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطئة
ايضا اذا كان ماضيا يجب تقديرها
بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فان يكون
في صورة الحال القائمة مقامه

٤ وهو الايجاب المنافى لذلك النفي كما في قولنا
لم يضرب زيدا امس لكن ضرب اليوم ووجه
كون النفي مستمرا بخلاف الاثبات ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار
الوجود فانه يحتاج الى سبب موجود في
وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث
من السبب واما استمرار العدم فليس
كذلك فانه عدم فلا يحتاج الى سبب موجود
بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل
في الحوادث العدم فيكون الانتفاء في
سبب الوجود اصلا

قان ٩ التمييز ويقال له التبيين والتفسير
والمميز بكسر الياء وقيل وقد يقال بفتحها
لان المتكلم يميزه بين الاجناس برفع
الابهام عف

٢١ فانها ليست قيدا مخصصا للعامل
فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل
غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب
العبارة والتصور

٦ والمراد بالانسان الجنس والاسناد الى
الكل بحسب البعض كثير والهمزة لانكار الوقوع
واستقباحه وان مخففة من الثقيلة

١٥ معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون احقق
مشتركا معنيا ان التحقق والاثبات ولا تحقق
معنى وهو التحقق

٦٢ فسر كلمة ما بالمعرفة تفننا
بمعنى الازالة من التبيين لكنه هنا بمعنى اسم المفعول

مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
فالاسمية * اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة * بالواو والضمير * معا لقوة
الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو
جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب * او بالواو
وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله صلى الله
تعالى عليه وسلم كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى الربط
بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال
المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما * او بالضمير * وحده
على ضعف * لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط
في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح * والمضارع
المثبت * اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة
بالضمير وحده * لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو
نحو جاءنى زيد يسرع * وما سواهما * اى سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي والماضي
المثبت والمنفي * بالواو والضمير * معا * او باحدهما * وحده من غير ضعف
عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي
نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما يتكلم
عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه او جاءنى زيد قد خرج غلامه
او جاءنى زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفي نحو جاءنى زيد وما خرج
غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه وجاءنى زيد وما خرج عمرو * ولا بد
في الماضى المثبت * لا المنفي * من * دخول لفظة * قد * المقربة زمان الماضى
الى الحال لغة على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى
زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من
الماضى المثبت الواقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان التكلم
فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت * ظاهرة في اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب

٦ لتركبها من اسمين ولكونها خارجة عن اصل الحال
وهو الانتقال وعدم التقرر

٤ اى في ابتداء الكلام بل قد يكون في الآخر
نحو جئت راكبا انا وفي الوسط نحو ضربته
بيده مغلول

٦ ويشترط في المضارع الواقع حالا الخلو
عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما
لبشاعة اجتماع الحال والاستقبال واذ
كان الحال الذى نحن فيه غير ما قصر
للاستقبال

ونحو قمت واصك وجهه فقيل المبتدا
محذوف اى وانا اصك وقيل شاذ وقال
عبد القاهر الواو للعطف والاصل
قمت وصككت عدل الى المضارع حكاية
للحال الماضية وقال العصام لو جعلوا
الحكم اكثريا لكان اقرب الى
المصلحة

اذا لم يكن تاليا لالا او متلوا باو نحو
ما تاتيهم من آية الا كانوا به يستهزؤن
وكقوله كن للخليل نصيرا جار او عدا
ولا تشح عليه جاد او بخلا

الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعى ولحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشا فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى منه ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد من جزئياته بل الابهام انما نشا له من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفا الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى ❊ عن ذات ❊ لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف ❊ مذكورة او مقدرة ❊ صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه ❊ فالاول ❊ اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة ❊ يرفعه ❊ عن مفرد ❊ يعنى به ما يقابل

١ دفع لما ذكره الشيخ الرضى من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق

٣ حيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك

٨ والابهام من حيث الوصف يتصف به الوزن بذاته والموزون بواسطته كما ان الابهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطته

اى معتبرة فى نظم التركيب سواء كانت ملفوظة ولا ٧ اى غير معتبرة فى نظم التركيب لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب

٢ جمل عن صلة مرفع كما يشار الى الفهم فالظرف لغو ويجوز ان يكون كلمة عن للتعليل كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك والتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب فالظرف مستقر خبر بعد ويجوز ان يقال ان عن بمعنى بعد

الجملة وشبهها والمضاف ❊ مقدار ❊ صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويتبين ❊ غالبا ❊ اى فى غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار ❊ اما ❊ محقق ❊ فى ❊ ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتى ❊ ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد ❊ واما فى ضمن غيره ❊ اى غير العدد كالوزن ❊ نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ❊ و ❊ نحو ❊ منوان سمنا ❊ وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا ❊ و ❊ كالمقياس نحو ❊ على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما فى رطل زيتا والنون كما فى منوان سمنا والاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف مرة ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار كلاما تاما فيشابه التمييز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فى اخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا ❊ فيفرد ❊ اى التمييز وان كان الاسم التام مثنى ومجموعا ❊ ان كان ❊ اى التمييز ❊ جنسا ❊ وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس ❊ الا ان يقصد الانواع ❊ اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس

٢ يعنى ان تقييد الرفع بقوله غالبا بالنسبة الى قيده اعنى قوله عن مفرد مقدار لانه قيد للرفع مطلقا والا فيفيد الكلام ان القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة قد لا يرفع الابهام وهو هنا الا مناقض لك

٣ وقد لا يتحقق فى ضمنه بل فى ضمن الرفع عن مفرد غير مقدار نحو خاتم حديدا كما سيجئ

٤ يعنى ان الظرف مستقر خبر مبتدا محذوف ويجوز ان يكون حالا عن مفرد مقدار او صفة له

٦ يعنى ان ضمير سياتى راجع الى العدد بتقدير مضاف فيه

٣ وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس هندو

٧ سواء كان فى التثنية او شبه الجمع نحو عشرون لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة لارى

٨ ضمير يفرد ويجمع راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجرى فى العدد مثلا تمييز عشرون مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء كان قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضى اذا قصد به الانواع وجب تجرد التمييز عن التاء نحو عشرون تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء لارى

٩ فتثنى ان اردت المثنى وتجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندى مثله تمرا او تمرين او تمورا فيجب المطابقة للمقصود

برهان تشابه اجزاؤه

١٠ الجملة الشرطية خبر ان والواو زائدة لزيادة الربط

٢٥ فى لا يجب الافراد بل يجب المطابقة تمق

لك

مفردا عليها فلا بد من ان يثنى ويجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع
بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا
ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية * ويجمع
اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد * في غيره
اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا * ثم ان كان * اي
المفرد المقدار تاما * بتنوين وبنون التثنية * او المعنى ان وجد التمييز
ملتبسا بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز
* جازت الاضافة * اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن * والا
اي وان لم يكن بتنوين وبنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا * يجوز الاضافة الابقلة في نون الجمع نحو عندي عشرون درهم واما
في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز اضافته
الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه
فلو اضيف الى التمييز ايضا لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم
العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على
قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد * وعن غير مقدار * عطف على عن
مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع
عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل
ولا مقياس * نحو خاتم حديدا * فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى تمييزا * والخفض * اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه
اكثر * استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار
عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثاني * اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
يرفعه * عن نسبة * كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة

٢ اي وجوبا حيث قيد بقوله حيث لم يقصد الواحد فالمراد بالجواز عدم الامتناع * هذا اذا اخذ بمعنى بل قصد المثنى والمجموع واما اذا بقي على اطلاقه بمعنى سواء قصد المثنى او المجموع او لم يقصد ايضا كان الامكان العام باقيا على عمومه كذا

٣٢ اي لا يمتنع سواء كان واجبا كما في ثلثة رجال ومائتا درهم واما وجب الاضافة طلبا للتخفيف بترك التنوين ونون التثنية لكثرة استعمال العدد او لم تكن واجبا كما في رطل زيت ومنوا سمن *

٢ وانما قيد الجواز بالشيوع والكثرة ليصح قول المص والا فلا اذ لا يصح في الشق الثاني نفي الجواز بمعنى الامكان المقيد بجانب الوجود مطلقا لان ما يكون بنون الجمع يجوز الاضافة فيه ولا يمتنع واما اذا قيد الجواز بذلك يتوجه النفي الى المقيد من حيث انه مقيد ويكون انتفاؤه تارة بانتفاء اصل الجواز وتارة بانتفاء القيد الذي هو الشيوع فافهم سوك

٩ واعلم ان العامل في هذا القسم من التمييز منسوب جنبة برفع التمييز الابهام عنها والمنسوب اليه يسمى منتصبا عنه كما ان العامل في القسم الاول الاسم المبهم التام *

١٤ لان التمييز انما يرفع الابهام عن الذات مذكورة او مقدرة *

٨ واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز لانه يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب التمييز *

لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة
ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة
لا غير * في جملة * اي نسبة كائنة في جملة * او ما ضاهاها * اي ما شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم
التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذلك
كل ما كان فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا * نحو طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه * وزيد طيب ابا * مثال ما يشبه
الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في
التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال
طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله * وابوة ودارا وعلما * عطف على نفسا
وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير
فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين
غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما
والابوة عرض اضافي والعلم غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب
عنه * او في اضافة * عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل اعجبني طيبه * نفسا وترك لانه اظهر التمييزات ولا خفاء فيه * وابا وابوة
ودارا وعلما * اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله * ولله دره فارسا
اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل
مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون
فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان
يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل
اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم
فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فهي التفرس * ثم ان كان * اي التمييز بعد ما لم يكن

١ لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم *

٢ وهو الذات المقدرة لانها الطرف في الحقيقة *

٤ بيان للنكتة المرجحة يعني ان النكتة في التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هنا الا نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق الا ترى ان نعم رجلا صحيح في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هنا حاصل كلامه وقيل ان المقدر في نعم رجلا ليس كالمقدر في هذا المقام لانه معتبر في نظم الكلام بحيث يجري عليه حكم لفظي وهو الاعراب فهو في حكم الملفوظ والمقدر في هذا القسم ليس كذلك فيحصل المقابلة باعتبار ذكر الذات وعدمه ايضا فالاولى ان يقول تنبيها على ان المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الابهام عن النسبة وان لزم منه دفع الابهام عن الذات المقدرة *

٦ اي مثل ما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما كل ما فيه معنى الفعل في كونه شبه جملة *

اي كانه مثل بفعل وشبه فعل تنازعا في نفسا وابا وكذا فيما عطف عليه اعني ابوة الخ

٨ فيه مسامحة والمراد باسم الفاعل مع فاعله وهكذا *

٩ اي كاملا في الرجولية فهو مؤول بالصفة تبع الشارح الشيخ الرضي في ادخاله في التمييز رعاية لما هو الحق فلا حاجة الى قوله او ما ضاهاها لكن المص جعله مقابلا للشبيه ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك *

١٥ ونعني بما انتصب عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب ذلك الاسم مقام فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد *

لان معناه حيوان خلق من مائه حيوان آخر *

١٨ لكونه عينا غير اضافي خاصا بالمنتصب عنه *

١٩ اما مجازا لغويا او منقولا لغويا فيكون لغة طارية *

نصا فى المنتصب عنه * اسما * لا صفة * يصح جعله لما انتصب عنه *
والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه * جاز ان يكون * ذلك التمييز
تارة * له * اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه * و * تارة
لمتعلقه * بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن
والاحوال مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز
ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو
وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه * والا * اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه * فهو لمتعلقه * خاصة نحو طاب زيد
ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح
جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشىء
المنسوب الى زيد * فيطابق التمييز * فيهما * اى فيما جاز ان يكون لما
انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه
ما قصد * من وحدة التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كانت لموافقة ما
انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او المعنى فى نفسه
مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا
وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا
قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان * التمييز * جنسا * يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته
او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفى ان يؤتى به مفردا
لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته او جمعيته نحو
طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما * الا ان يقصد * بالتمييز الذى
هو الجنس الانواع * من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته
او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد
لا تفيد ذلك المعنى * وان كان * اى التمييز * صفة * مشتقة مثل دره فارسا

٢ يعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود

٣ فيه مسامحة اذ لا ابهام فيما انتصب عنه بل فى الذات المقدرة فالمراد عن ذات مقدرة هى نفسه

٩ المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشىء المنسوب الى زيد

٤ اى الكون تارة له وتارة لمتعلقه بعلم

٦ اى عن ذات مقدرة هى عين زيد

٧ اى فى صورة جاز فيها ان يكون التمييز له واياه وان تجعل ما عبارة عن التمييز وان كان مستغنيا عن التقدير لانه يوجب القلق فى المعنى كما لا يخفى على اولى النهى لك

١٤ التمييز هنا لما انتصب عنه والامر الوحدة والتثنية والجمعية للموافقة بل لمعنى فى نفسه لك

٢٥ اى لا يطابق التمييز ما قصد اذا كان جنسا فى جميع الاوقات الا وقت ان يقصد

٢٢ الظاهر انه لا حاجة الى هذا القيد لان الانواع انما هو المقيد بهذا القيد الا انه لما حمل الانواع فيما سبق على ما يشمل الافراد احتاج الى التقييد هنا بهذا القيد ليخرج عن الافراد فانه هنا حين قصد الافراد لا يجب تثنيته وجمعه بل فيما سبق ايضا وانما حمل الانواع فيما سبق على ما يشمل الافراد على سبيل التنزل سوكب

١٧ اى فى صورة تعين فيها التمييز له

١٥ وكذا طاب زيد ابا وابوين وآباء

او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كامل فى الرجولية * كانت
الصفة صفة * له * اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى
موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا * وطبقه * الواو بمعنى مع
والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه
او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت
اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره * واحتملت * اى الصفة
المذكورة * الحال * ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا
اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره
من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال
وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال
الفروسية بغيرها من الصفات * ولا يتقدم * التمييز * على عامله * اذا كان
اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
حينئذ اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله * والاصح * اى اصح المذاهب * ان لا يتقدم
التمييز * على * ما هو عامل فيه من * الفعل * الصريح او الغير الصريح لكونه
من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا
له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا
جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم
امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى
جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله
ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شىء منسوب الى زيد وهو
التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه

٢ يتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال فى العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل لارى

٢ يعنى ان المراد بالعامل الاسم التام لا ما يشمل والا ففى قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل تطويل والعبارة المنقحة والاصح ان لا يتقدم التمييز على عامله

٣ ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيانية البيانية لا يمنع من التقديم كما فى قوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم لارى

٩ انما اتى بالجمع لان المتفجر متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى ماء وقار وغير ذلك يعنى ان التمييز اسم جنس قصد به الانواع

حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع مايورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز عن النسبة اما فاعل فى المعنى ومفعول من ان التميز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة * خلافا للمازنى والمبرد * فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر * اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب * على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه حينئذ يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك * المستثنى * اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال * متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج * اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع * عن متعدد * جزئياته نحو ما جاءنى احد الا زيد او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان المتعدد لفظا * اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا * او تقديرا * اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيد * بالا * غير الصفة * واخواتها * واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيدا جاء * و * المستثنى * المنقطع * هو * المذكور بعدها * اى بعد الا واخواتها * غير مخرج * عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل

٢ المازنى كصاحب ابو عثمان كما فى القاموس
٣ استاذ المبرد وتلميذ الاخفش
٤ قال سيبويه جوابا لا اسند لا لهم كلام العرب استقراء لا قياس

٥ قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسر التطيب المقدر قبل نفسا

٦ اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذى يقبله الطبع السليم

٧ اى فى عدد وكثرة وليس المراد التعدد فى اللفظ

٨ بيان للواقع لئلا يذهل وليس للاحتراز اذ لا خاج بالا الصفتية ولا احتياج الى هذا القيد مع قوله هنا المخرج عن متعدد

١٢ اراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيدا والمستثنى منهم زيد مستثنى ولا اصطلاحى ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال لم يلزم ذلك اى كون ما ذكر مستثنى لعدم كون معناه بمعنى الا للفرق بينهما بالاستقلال واندفع ايضا ما قيل على ما قال الشيخ الرضى فى دفع شبهة الاستثناء

١٣ قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا بل مخالفة للحكمين اثباتا ونفيا ولهذا تستعملان فى صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد

نوع

الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاء فى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاء فى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم او لا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا او اخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار * منصوب * وجوبا * اذا كان * واقعا * بعد الا * لا بعد غير وسوى وغيرها غير الصفة * قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يذهل عنه * فى كلام موجب * اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاء فى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين اما الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول * او مقدما * عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما * على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب وغيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه * او منقطعا * اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا * فى الاكثر * اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقصد الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يقصد بطريق الروية

٢ رد للفاضل الهندى حيث قال والمراد موجب تام لئلا يرد قرات الا يوم كذا

لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فيمتنع ان يكون داخلا فى الاول وليس مقصوده انه منصوب على الظرفية والكلام فى المنصوب على الاستثناء حتى يرد ما ذكره الشارح

٤ لان الواقع بعدها منصوب على المفعولية لا على الاستثناء

٦ بل يجوز النصب ويختار البدل ويعرب على حسب العوامل

٧ لا على غيره كالمفعولية والخبرية فان عامله

٨ اما نسبته فى المتصل فظاهر لانه جزؤه واما فى المنقطع فكذلك لان فيه ايهام الجزئية والانطلاق المالكية وغيرها

٩ هذا مبنى على ان قوله بعد الا خبر وقوله فى كلام موجب حال

١٢ واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخيره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقديمه عليهما معا فى الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وجوزه الكوفيون لكن الاول مذهب البصريين كما فى الرضى واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم الا زيدا اخوتك هنا عند من جعل العامل فى المبتدا الابتداء لا الخبر

ظرف لمنصوب الملحوظ بطريق الاستصحاب او ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدا محذوف اى هو

والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهمهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا * او كان بعد خلا وعدا * اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو * خلت الدار من الانيس * وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر * اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر * وما خلا وما عدا * اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاء في القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ولم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر * و * كذا المستثنى

٢ متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا *

ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصم بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى وغير ذلك *

٢٧ لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعمل في الاستثناء بضرب من المناسبة

من حيث انه بدل اى كونه بدلا لان البدل نفس المستثنى لا اختيار فيه والاوضح الابدال * ٣ اراد به بدل البعض من الكل وانما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه فان قلت كيف يكون بدلا والا لف مخالف للثاني في النفي والايجاب قلت لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم كذا في الرضي وبهذا يحل الاشكال الذي اوردوه من انه لا يصدق تعريف البدل عليه لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه وكلا النسبتين هنا مقصودتان * يعني لا منع من ذلك مع الحرف المقتضي لذلك لكن التحقيق ان المفرغ وما في حكمه ما يكون المستثنى جزئيا من المستثنى منه المقصود في الاثبات الذي يستفاد من المستثنى وانما ذكر النفي تاكيد اله مطول اسالكوتي ٣٦

منصوب بعد ليس * نحو جاءني القوم ليس زيدا * و * بعد * لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل لغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها * ويجوز فيه * اى في المستثنى * النصب على الاستثناء * ويختار البدل * عن المستثنى منه * فيما بعد الا * حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما * في كلام غير موجب * احترازا عما اذا كان في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر * و * الحال انه قد * ذكر المستثنى منه * احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك * نحو ما فعلوه الا قليل * بالرفع على البدلية * والا قليلا * بالنصب على الاستثنائية ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة * ويعرب * اى المستثنى * على حسب العوامل * اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور * ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه * وهو * اى والحال ان المستثنى واقع * في غير الكلام * الموجب * واشترط ذلك * ليفيد * فائدة صحيحة * مثل ما ضربني الا زيد

٤ قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل وقدم في التمثيل البدل تقديما للقراءة الراجحة *

٦ وهي ما فعلوه الا قليل والا قليلا وما مررت وما رايت فالجمع باعتبار المواد ١٥

٧ وانما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل من دون النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو في الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو واما في الثاني فلان البدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفيد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه واجيب عن النظر الاول بان البدل في حكم تكرير العامل من حيث انه المقصود بالنسبة فلا بد فيه من حيث الايجاب والسلب بخلاف العطف بلا فانه في قوة تكرير العامل من جهة الصرف فقط فيه تكرير مع قطع النظر عن الايجاب والسلب وفيه نظر لان مراده لا يلزم من كون البدل مقصودا بالنسبة تكرير العامل من حيث الايجاب والسلب اذ لا منع من الاختلاف مع الحرف المقتضي لذلك واجيب عن الثاني بان مراد المستدل انه في حكم المفرغ باعتبار عدم كون النسبة في كل منهما مقصودة اصالة والمفرغ يمتنع في الايجاب فكذا ما في حكمه فلم يدع فساد المعنى فيه حتى يرد ما ذكر *

٩ انما اعرب ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعربها النصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول *

اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد * الا ان يستقيم المعنى * بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى وضعا * مثل قرات الا يوم كذا * اى وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو مامات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك فمما يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى * ومن ثمة * اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى * لم يجز * مثل * مازال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفى النفى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على

٢ فالمراد بغير الموجب غير الموجب فى التحقيق ولا ينفع النفى الظاهر كما لا يضر صورة الايجاب المؤول بالنفى ٭

جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت ما مكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى هذين التقديرين يندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع مواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة فى غلو المجتمعين على ضربك * واذا تعذر البدل * من حيث حمله * على اللفظ * اى لفظ المستثنى منه * فعلى الموضع * اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان * مثل ما جاءنى من احد الا زيد * فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه * و * مثل * لا احد فيها * اى فى الدار * الا عمرو * فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه * و * مثل * ما زيد شيئا الا شئ لا يعبا به * اى لا يعتد به فشئ مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبا به ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى * لان من * الاستغراقية * لا تزاد * اتفاقا * بعد الاثبات * اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لا انها لتاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءنى من احد الا زيد بالجر كان فى قوة قولنا جاءنى من زيد فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد حينئذ من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل

٢ ويمكن ان يقال المراد عدم الجواز من غير جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على الظهور او قصد المبالغة ٭

٣ فيه اشارة الى انه لا يبدل من المحل فى البدل الغير المختار نحو ما جاءنى من احد الا زيدا فالمراد بالبدل البدل المختار بان يكون اللام للعهد ٭

٤ اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ فى اربعة مواضع فى المجرور بمن الاستغراقية و المجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيد وهل زيد بشئ وفى اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفى الخبر المنصوب بما الحجازية فلو مثل المصنف بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب ايضا لاستيفاء الصور الاربع لكان اولى ٭

٦ اى نفى مجرورها سواء باشرته اولا نحو ما جاءنى من رجل وامراة ٭

٧ اى وانما ابدل المستثنى على اللفظ مع ان لفظه مبنى والحمل على الحركة البنائية لا يجوز ٭

٨ فكما يحمل على ذلك النصب يحمل على هذه الفتحة ٭

المستثنى على لفظ المستثنى منه لابد حينئذ من تقدير ما كذلك لتعمل فيه
وما ولا لا تقدران * حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل وحكما
اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير
حال كونهما * عاملتين * في المستثنى المحمول على البدل * بعد
اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانهما * اى ما ولا * عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا * وحيث تعذر
في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فغير مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء، وشيء مرفوع على انه محمول
على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه
بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله
القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف
محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه * بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا * مع انه
انتقض النفي فيه ايضا بالا * لانها * اى ليس * عملت للفعلية * لا للنفي
فلا اثر لنقض معنى النفي * في عملها * لبقاء الامر العاملة هي * اى ليس
لاجله * اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية * ومن ثمه * اى ومن اجل
ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس * جاز ليس زيد الا قائما *
باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها * وامتنع ما زيد
الا قائما * باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا * و
المستثنى مخفوض * اى مجرور * بعد غير وسوى * مع كسر السين او ضمها
مع القصر * وسواء * بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه * و
بعد حاشا في الاكثر * لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم
النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه الله عن
ضرب عمرو * واعراب غير فيه * اى في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ
باعراب موصوفه * كاعراب المستثنى بالا على التفصيل * المذكور فيما سبق
فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه * وغير * اى كلمة غير

يعنى ان علة عملهما على ليس وان اوجبت
العملية وعلى التقديرين بانتفاء تنتفى
العلة

٦ متعلق بالتمثيل لا بقوله لانهما عملتا
للنفي والا لاكتفى بقوله بخلاف ليس

٧ اى لكونها على صورة الفعل ومتصرفا
بعض تصاريفه لا لان فيها معنى الفعل
لانها لمعنى ما كان فبعد الاثبات تبقى على ما كان
حتى يرد ان ليس كما لنفي مضمون الجزء ونفى
مضمون الشيء ليس الا نفي كونه فجعل ليس
متضمنا لمعنى الكون دون ما تحكم

٩ ومن ثمه ايضا لم يجز ليس زيد الا قائم وجاز
ما زيد الا قائم فان قلت قد جاء
ليس الطيب الا المسك بالرفع قلت هذه
لغة تميمية لتنزيل ليس منزلة ما

٨ قال الرضى كسر السين مع القصر وفتحها
مع المد مشهور وكسرها مع المد وضمها مع
القصر لغتان غير مشهورتان

٢٥ يعنى ضمير حاشا راجع الى الله تعالى
من غير سبق ذكره صراحة لتعينه

١٢ متعلق بالمستثنى ان اريد به المعنى اللغوى
او وصف له ان اريد به معناه الاصطلاحى

١٧ من وجوب النصب في المستثنى من الموجب
والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار
البدل في غير الموجب التام والاعراب على
حسب العوامل في الناقص نحو جاءني القوم
غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني
القوم غير حمار بالنصب وما جاءني احد غير زيد
بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
وما جاءني غير زيد على التفريغ هدى

٢٩ وانما لم يبن غير مع انه بمعنى الحرف فلان
ذلك فيه عارض والمعتبر في البناء تضمن معنى
الحرف وضعا ليفيد قوة المشابهة

٥ جعل حمل الا عليها مشبها به مع ان كون عمل غير على الا ثانيا بالنسبة الى حمل الا عليها مستدعى جعله مشبها لطلوع لزم الفصل
الكثير بين المشبه والمشبه به اذا ولى قوله اذا كانت متعلقه او توهم تعلقه بحمل غير على الا اذ لم يحمل
سواء بحسب الذات نحو مررت برجل غير زيد او بحسب الوصف نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به فان الوجه الذى تبين سوكم
فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه كذلك لكن قال الشيخ الرضى ان استعمال غير بالاعتبار الثانى مجاز فان الوجه
الذى تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى
لا يكون فيه ذلك بالذات

في الاصل صفة * لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام المعنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها * حملت على الا * واستعملت
مثلها في الاستثناء * على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في
مغايرة ما بعده لما قبله * كما حملت الا عليها * اى على كلمة غير * في الصفة
لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا * اذا كانت * اى الا * تابعة
لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا
كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون
متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم
من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل
فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد * منكور * اى منكر لا يعرف باللام حيث
يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد
منهم فلا يتعذر المنقطع * غير محصور * والمحصور نوعان اما الجنس
المستغرق نحو ما جاءني رجل ورجال واما بعض منه معلوم العدد
نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يطرد
عند وجود هذه الشرائط الحمل الا على غير * لتعذر الاستثناء * عند
وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر
الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر
في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن
لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة * نحو
لو كان فيهما * اى في السماء والارض * آلهة * جمع اله ولا دلالة

يعنى انه استعير غير بمعنى الا لاشتراك كل
كل منهما في معنى المغايرة فان غيرا يدل على
مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا
والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في
الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر
بعلاقة المشابهة

٦ انما اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها
صفة لان الاصل في الصفة ذكر الموصوف

٧ والمراد به هنا ما لم يكن له مفرد من لفظه
ويستعمل في معنى الجمع

٨ متعلق بالحمل وحال عن الا للاحتراز
عن الا في الصفة فانه المحمول لا المحمول عليه

٩ فيكون ما بعدها صفة في الظاهر واللفظ
والا فالصفة في التحقيق والمعنى هي الا بسوى
الا لانها لما كانت حرفا في الاصل والصورة
اجرى اعرابها الذى كاعراب الموصوف
فيما بعدها لعدم المانع فيه

يعنى ان اللام في قوله لتعذر متعلق بحملت وليس
مراده انه متعلق لمفهوم الكلام

١٣ هذه الزيادة لدفع شبهة وهى ان مناط
حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره
من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه
لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط
مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول لجمع غير
معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف
بان المراد بغير المحصور غير المعلوم للتلازم
بينهما غالبا لارى

٤ اى تعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره
في غيره

فيها على عدد محصور ١ الا الله ١ اى غير الله ١ لفسدتا ١ اى لخرجتا
عن الانتظام فالا فى الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور
هى الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى الهة بيقين فلم ١
يتحقق شرط صحة الاستثناء وفى الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله ٢
لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وبهذا
لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون حينئذ فيهما الهة غير مستثنى
عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة
غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان
التعدد يستلزم المغايرة ١ وضعف ١ حمل الا على غير ١ فى غيره
اى فى غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء وحينئذ ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز فى قولك
ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله
وكل اخ مفارقه اخوه ١ لعمر ابيك الا الفرقدان ١ فالا الفرقدان صفة
لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل
المصنف ذلك على الشذوذ وقال فى البيت شذوذان اخران احدهما وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل ١ واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية ١ اى بناء على
ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت جاءنى
القوم مكان زيد ١ على ١ المذهب الاصح ١ وهو مذهب سيبويه فهما عنده
لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيرهما متمسكين بقول الشاعر ١ ولم يبق
سوى العدوان دناهم كما دانوا ١ وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه
عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءنى سواءك وفى
انا سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب ١ خبر كان واخواتها ١ وسنعرفها

٣ اى يجب ان لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللوازم مستلزم لانتفاء الملزوم كما ان اثبات الملزوم مستلزم لوازمه كلها

يعنى ان الملزوم للفساد فى الذكر امكان وجود الهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم لمطلق المغايرة اذ لو فرض اله واحد غيره تعالى يلزم الفساد ايضا فانتفاء الفساد يستلزم انتفاء التعدد مطلقا وانما ذكر فى الاية تشنيعا بالكفار بانهم اعتقدوا شركاء لمن لا يجوز له شريك اصلا

٦ اى بقول عمرو بن معدى كرب

ويحتمل ان يريد

لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية

اعلم ان سوى وسواء فى الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء فهو ظرف بحسب الاصل ظرف بحسب المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصل والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه فى حكم الغير

٩ اوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان

واجيب عن استدلالهم بهذا البيت بانه محمول على الضرورة او هو ليس بظاهر بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شيء سوى العدوان

فى قسم الفعل ان شاء الله تعالى ١ هو المسند بعد دخولها ١ اى دخول كان
او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى
اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور
بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب
وقائم فى هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال
فى جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه
كما سبقت الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها ١ مثل كان زيد قائما ١ وامره
اى امر خبر كان واخواتها ١ كامر خبر المبتدا ١ فى اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق فى بحث المبتدا والخبر ١ و ١ لكنه ١ يتقدم ١ على
اسمها حال كونه معرفة ١ حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد
بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما
فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم كان
وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
وقد يحذف عامله ١ اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها
لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف
لكثرة استعمالها ١ فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر ويجوز فى مثلها ١ اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجيء بعد
ان اسم ثم فاء بعده اسم ١ اربعة اوجه ١ نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواها
نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا
فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو
ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان
خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ١ ويجب الحذف ١ اى حذف عامله

١ يان للواقع فلا مدخل لعدم دخوله فى التعريف

٢ لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم ثابت على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد تغير بدخولها

٤ من انه ان كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم بالقرينة

٥ من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا

٧ من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة

٨ اى كما لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا اذا لم توجد قرينة

٩ واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدا

١٢ الضمير راجع الى المثل والتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الصورة لان المماثل للصورة صورة ايضا

٥

يعنى كان ٭ فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ٭ منطلقا
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان
فى موضع كان عوضا منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله
فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على
تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول
من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه ولو اقتصر المصنف على الاول لانه
اشهر ٭ اسم ان واخواتها ٭ وستعرفها فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى
هو المسند اليه بعد دخولها ٭ اى بعد دخول ان واحدى اخواتها
مثل ان زيدا قائم ٭ وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع
انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم
٭ المنصوب بلا التى لنفى الجنس ٭ اى لنفى صفة الجنس وحكمه
وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله
مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه
فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان
بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم
الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا
كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنى على الفتح واما ما هو مرفوع
فليس اسما لها لعدم عملها فيه ٭ هو المسند اليه بعد دخولها ٭ خرج به مثل
ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسمها
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله ٭ يليها ٭ اى يلى المسند
اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة ٭ نكرة مضافا او مشبها به ٭
اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير
المجرور فى اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من
الضمير المرفوع فى يليها ٭ مثل لا غلام رجل ٭ مثال لما يليها نكرة مضافا
وفى بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات
تحقيق قوله فيها ٭ ولا عشرين درهما لك ٭ مثال لما يليها نكرة مشبها

٢ وامره كامر المبتدا الا فى صحة وقوعه نكرة مخصصة ووقوعه نكرة مع تعريف الخبر

٣ ومما يجب ان ننبه عليه ان المنصوب بلا لا يجب ان ينصب بها بل يجوز الغاؤها لضعف عملها وح يجب التكرير كما فى المعرفة والمفصول صرح به الرضى ٭

٤ لا يقال ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسما لها فالتعريف غير مانع لانا نقول المراد العمل فيه ٭

٤ وهو خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل وانما لم يلزم الكذب ح لان المجموع خبر واحد حقيقة فيكون المعنى نفى كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه فى الدار وليكون مثالا لما نوعى خبرها الظرف وغيره

بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما ٭ فان
كان ٭ اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان
٭ مفردا ٭ بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها
نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله ٭ فهو مبنى على ما ينصب
به ٭ فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به
اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الواحد نحو
لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات
فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها فى الجمع المذكر
السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا
مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى
لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل
فى الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون
البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها مائلا الى ما يستحقه فى الاصل من الاعراب ٭ وان كان ٭ اى
المسند اليه بعد دخولها ٭ معرفة ٭ بانتفاء شرط النكارة ٭ ومفصولا بينه ٭
اى بين ذلك المسند اليه ٭ وبين لا ٭ بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع
الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهى ست صور
نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار
رجل ولا امراة ولا فى الدار غلام رجل ولا امراة ولا فى الدار زيد ولا
عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو ٭ وجب ٭ فى جميع هذه الصور الست
الرفع ٭ على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما
فى المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل ٭ والتكرير ٭ اى وجب
تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما فى المعرفة فليكون كالعوض عما فات
فى التنكير من معنى نفى الاحاد واما فى النكرة فليكون مطابقا لما هو
جواب له من مثل قول السائل افى الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار فى
المعرفة ايضا ٭ ومثل قضية ٭ اى هذه قضية ٭ ولا ابا حسن لها ٭ اى لهذه القضية

٢ واما على بعض النسخ وهو لا غلام رجل ظريف فيها فهو من المثال الثانى قطعا

٣ يعنى ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب لانه لا يكون مفردا وان ذهب اليه الوهم من كون الكلام فى سوقاته ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر لكونه مذكورا صريحا

٤ ليس ذلك وايضا بل يجوز الفاوح يجب الرفع والتكرير

٦ وانما بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن لكنه مشابه له فمنع من الدخول المبنى

٧ ولانه نص فى الاستغراق والنفى بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص لا يرى ان ما جاءنى رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءنى من رجل

٨ بالمعنى الظاهر والا فالمسند اليه بعد دخولها لا يكون معرفة ولا مفصولا

٩ مفعول ما لم يسم فاعله عند الاخفش ورفعه تقديرى للزوم ظرفيته لا عند الجمهور فان لازم الظرفية لا يكون نائب الفاعل عندهم مفعول مسند الى ضمير مصدر وبينه ظرف اما صلة نائب الفاعل مع كونه مرفوعا لفظا فخالف الجمهور والاخفش معا

١١ يعنى اراد تنكير النوع لا تنكير الشخص

انما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفر نعم او لا

٢ فيكون اباحسن على تعريفه والمراد به على رضى الله عنه يعنى هذه قطية عظيمة يحتاج
الى حاكم عادل مثل على ولا فعل لها

هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية على رضى الله تعالى عنه ولا رفع
فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه ٭ متاول ٭ بالنكرة
امابتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة اوبتاويله لفيصل بين الحق والباطل لاشتهار على
رضى الله تعالى عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا
التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير ٭ وفى
مثل لاحول ولا قوة الا بالله ٭ اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقب كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز ٭ خمسة اوجه
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول
٭ فتحهما ٭ اى لاحول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى
الجنس ولا قوة عطفا على لاحول عطف مفرد على مفرد وخبرها
محذوف اى لاحول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة
اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر
الجملة الثانية ٭ و ٭ الثانى فتح الاول ٭ ونصب الثانى ٭ اى لاحول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان
لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما
خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه
اى رفع الثانى نحو لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه
مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة ٭ و ٭ الرابع
رفعهما ٭ بالابتداء نحو لاحول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله
حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا
٭ و ٭ الخامس ٭ رفع الاول ٭ على ان لا بمعنى ليس ٭ على ضعف ٭ فانه عمل لا
بمعنى ليس قليل ٭ وفتح الثانى ٭ نحو لاحول ولا قوة الا بالله على ان يكون

٣ وبقوله عليه السلام افصاكم على

٤ فيكون اباحسن نكرة فكانه اسم
جنس موضوع لافادة ذلك المعنى
وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى
اى لكل جبار قهار فينصرف وموسى
لتنكيرهما بالمعنى المذكور

٦ اى بهداية الله تعالى وعنايته

٧ عطف على فتح الثانى المفهوم من
قوله فتحهما لانه فى معنى فتح الاول
وفتحهما الثانى لا عطف على فتحهما
حتى يكون حال الاول غير مبين
فى قوله ونصب الثانى ورفعه

٨ عند غير سيبويه فان لا عاملة عند
غيره فى المتبوع والتابع فالخبر خبر
لا فلا يلزم التوارد واما عنده
سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد
لان لا عنده مع اسمه المبنى مبتدأ ولا
فعمل فى الخبر بل هو مرفوع على انه
خبر المبتدأ والمعطوف منصوب
بلا فيعمل لا فى خبر المعطوف لان
الناصبة لاسمها عاملة عنده
فى الخبر فيرتفع الخبر لعاملين مختلفين
ولا يجوز قياس على توارد المؤثرين
على اثر واحد فيجب ان يقدر لكل
منهما خبر

٩ يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع
اسم لا للتبرئة ولا زائدة وان يكون
بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان
يكون للتبرئة ملغاة

١٠ يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون
لا فى الموضعين لنفى الجنس ملغاة
عن العمل وثانيها ان يكون فى
الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان
تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان تكون الاول للتبرئة والثانية زائدة

عند سيبويه واما عند غيره لابد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا فى رفع الخبر
يحتمل ان يكون بمعنى ليس وان يكون للتبرئة

لا لنفى الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه
لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير
فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق الاسمين بعدها فى الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لاحول الا
بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
او عطف جملة على جملة كما لا يخفى ٭ واذا دخلت الهمزة على لا ٭ التى لنفى
الجنس ٭ لم تغير العمل ٭ اى عمل لا اى تاثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء
لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ٭ ومعناها ٭ اى معنى
الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما ٭ الاستفهام ٭ حقيقة فتقول
الا رجل فى الدار مستفهما ٭ و ٭ اما ٭ العرض ٭ مثل الا نزول عندى
ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره
السيرافى وتبعه الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطاء
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه ٭ و ٭ اما
٭ التمنى ٭ نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله ٭ الا رجلا جزاه
الله خيرا ٭ فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونى رجلا يعنى
هلا ترونى رجلا ولذلك نصب ونون وهى عند يونس لا التى دخلت
عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل ولكنه نون
لضرورة الشعر ٭ ونعت ٭ اسم لا ٭ المبنى ٭ لا نعت اسمها المعرب احتراز
عن مثل لا غلام رجل ظريفا ٭ الاول ٭ بالرفع صفة للنعت اى لا الثانى
وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم فى الدار ٭ مفردا ٭ حال
من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
٭ يليه ٭ حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام
فيها ظريف وهذا القيد يغنى عن الاول ٭ مبنى ٭ على الفتح حملا عن المنعوت
لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليه اى الى النعت

اما السادس وهو رفع الثانى على ان لا
بمعنى ليس وفتح الاول على ان لا نافية
للجنس فتوهم لانه باعتبار الصورة
عين الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجوه
زادت الوجوه كل السنة

٢ فيه مسامحة والمراد متعلق الا بالله
وهو موجود

٣ فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه
اللغوى

٤ وهى هلا والا ولولا ولوما

٦ قيد به لانه عند رجاء الوجود يكون
الاستفهام عن حقيقة فلا يكون
للتمنى

٧ ومعنى التحضيض فى المضارع
على الفعل والطلب له فهى فى المضارع
بمعنى الامر ومعناها اذا
دخلت على الماضى التوبيخ واللوم
على ترك الفعل

٨ لا نسلم الاغناء اذ النعت الثانى قد
يكون متصلا باسم لا بان حذف
الاول بقرينة نحو البر لا كرنقيا عند
فانه فى تقدير لا كرمنه نقيا ولو سلم
فالاغناء اغناء المتاخر عن المتقدم
ولا بأس فيه لنا

٩ مدار التسليم ان الولى منتف تقديرا
فى هذه الحالة والمراد من الولى
الولى لفظا وتقديرا لنا

١١ لكن لا يليق بالكتاب المطلوب منه
الاختصار

١٢ من حيث المعنى فان محط الفائدة القيد الاخير فاذا قلت لا رجل ظريف فكانك قلت لا ظريف

حقيقة والمبنى في قوله ونعت المبنى اشارة الى ما بنى على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبنى وبنى على الفتح ثم
جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت
المبنى الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما
الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ؞ ومعرب
لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء
؞ رفعا ؞ حملا على محله البعيد ؞ ونصبا ؞ حملا على اللفظ او على محله
القريب ؞ نحو لا رجل ظريف ؞ بالفتح ؞ وظريف ؞ بالرفع ؞ وظريفا ؞
بالنصب ؞ والا ؞ اى وان لم يكن النعت كذلك ؞ فالاعراب ؞ اى فحكمه
الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ
او على المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود ؞ والعطف
على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه
اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا
كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل ؞ على اللفظ ؞ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا
وبان يحمل على المحل ؞ ويجعل مرفوعا ؞ جائز ؞ ولا يجوز فيه
البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة
الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى تزاد فيه لا كثيرا
نحو لا حول ولا قوة ؞ مثل لا اب وابنا وابن ؞ في قول الشاعر ؞ ولا اب
وابنا مثل مروان وابنه ؞ اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ؞ وسائر التوابع لا نص
عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى
؞ ومثل لا ابا ولا غلامى له ؞ اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى
الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات
الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين ؞ جائز ؞ يعنى ان الاصل
في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما
مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة
مثل لا ابا ولا غلامى له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين

[1] كالاول لكونه تأكيدا لفظيا ويجوز الرفع والنصب ايضا

[3] بل يجب ان يعرب لعدم الاصالة في البناء

[4] اى امثلة النعت الذى لم يكن كذلك

[6] مصدران نوعان والقول بانه منصوب بنصب الخافض ضعيف لانه سماع الا في ان وان

[7] يعنى ان المراد بالحمل على اللفظ اصل اعرابه مثل حركة البنائية لا بنائه اذ البناء لا يكون تابعا لبناء اخر بل يكون بالاستقلال

[8] في مدح عبد الملك بن مروان ومروان ملك من ملوك العرب والمجد الكرم يقال ارتدى بكذا جعله رداء وكذا تأزر به جعله ازارا معنى البيت فلا اب موجود في الدنيا ولا ابنا يشبه مروان وابنه في وقت ارتدا كل منهما بالمجد وتأزره به وليس اياه

[9] يعنى يبنى البدل وجوبا اذا كان مفردا نكرة وكذا يجب بناء التاكيد اللفظى واما التاكيد المعنوى فلا يكون في المنكر ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان وفي البدل اذا لم يكن مفردا نكرة

[11] اما خبر لا او صفة والخبر محذوف

[12] الواو من المصنف فهو لعطف المثال على المثال

[13] لكن لا الى حد الشذوذ

كما في حال الاضافة ؞ تشبيها له ؞ اى لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس
بمضاف ؞ بالمضاف ؞ واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف
النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو ؞ لمشاركته ؞ اى لمشاركة اسم
لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه ؞ له ؞ اى للمضاف
؞ في اصل معناه ؞ اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة
وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامى له جاز تشبيها له
اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل
على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل
على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافى اتم مما يفهم من غيره ؞ ومن ثمه ؞ اى ولاجل ان جواز مثل هذين
التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
؞ لم يجز ؞ تركيب ؞ لا ابا فيها ؞ اى في الدار لعدم الاختصاص فان
الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى
الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار
لمشاركته له في اصل معناه ؞ وليس ؞ اى مثل هذين التركيبين ؞ بمضاف
حقيقة ؞ لفساد المعنى ؞ المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى
ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير
احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما
ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفى الوجود
عن ابيه المعلوم او غلامين المعلومين ؞ خلافا لسيبويه ؞ والخليل وجمهور
النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور
النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام

لكونه معلوم المخاطب مسلم الثبوت عنده

[2] اى اجازوا مثل هذين التركيبين تشبيها

[3] اشار به الى ان المراد بالتشبيه هو بالمضاف تنزيله منزلة المضاف الحقيقى واجراء احكامه عليه لا اصله مضارعا للمضاف بالمعنى المشهور والا لنون لا ابا له كما نون لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامى

[8] وان يكون اللام تاكيدا للام المقدرة

[4] بالمضاف من حيث انه مضاف

[6] وهذا التركيب الخبرى

[7] لما كان قول المص لمشاركته له في اصل معناه غير صحيح بحسب الظاهر اذ اسم لا في هذين التركيبين نكرة وتركيبه بالجار والمجرور خبرى عند المص فلا اختصاص لاسم لا في هذين التركيبين حتى يشارك المضاف اعنى لا اباه ولا غلاميه فيه اوله الشارح بتاويلين حاصل الاول ان اسم لا المضاف باظهار اللام مشارك للمضاف بتقديره في افادة الاختصاص الاضافى لا شئ لى كل منهما على الاضافة وصورة اسم لا في هذين التركيبين صورة المضاف باظهار اللام فاعطى له حكمه وحاصل الذى ان مثل هذين التركيبين مع عدم الاضافة فيه اصلا مشارك للتركيب الاضافى في افادة مطلق الاختصاص واعطى اسم لا في الاول حكمه في الثانى ففى التوجيه الثانى لا يعتبر انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له

بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت * ويحذف * اسم لا حذفا كثيرا * فى مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد * خبر ما ولا المشبهتين بليس * فى النفى والدخول على الجملة الاسمية * بليس هو المسند بعد دخولهما * اى دخول ما ولا * وهى * اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما * لغة حجازية * وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى * ما هذا بشرا وما هن امهاتهم * واذا زيدت ان مع ما * نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانهما لا تزاد مع لا فى استعمالاتهم وهى زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين * او انتقض النفى بالا * نحو ما زيد الا قائم * او تقدم الخبر * على الاسم نحو ما قائم زيد * بطل العمل * اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفى بالا فلان عملها لمعنى النفى فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فليتغير الترتيب مع ضعفها فى العمل * واذا عطف عليه * اى على خبر ما * بموجب * بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد * فالرفع * اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى * المجرورات هو ما اشتمل * اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها

٢ كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة

٣ اى فيما اذا ذكر الخبر

٤ قال الرضى ان ما وليس لنفى الحال بخلاف لا فانها لنفى المطلق او لنفى الاستقبال ان ما وليس لنفى الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفى

٦ يعنى ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الرضى لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها لا من الحجازيين ولا من غيرهم فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها

٧ لان الاسم لما كان مرفوعا قبل دخولهما ايضا فلا يظهر اثر عملها فلا يعلم انه مرفوع بها اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع بهما لان الحرف لا يعمل فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئيها

٨ مرضه لان الشرط عدمها فلا يقتضى الوجود فى الاستعمال بل يكفى الامكان على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود فالاولى ان يقال ان الاشتراط فى لا لتستفاد بالاولوية

٩ منصوبا كان او مجرورا بالباء

اقسام الاسم * على علم المضاف اليه * اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريفه المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه * والمضاف اليه * وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا * كل اسم * حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر * نسب اليه شئ * اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد * بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا * اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر * مرادا * من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لا نجر به * فالتقدير * اى تقدير الحرف * شرطه ان يكون المضاف اسما * اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد * مجردا * اى منسلخا عنه * تنوينه * او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع * لاجلها * اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا فى المتن ولا فى شرحه

٢ والحاصل لم يقل على علم الاضافة لانه قصد ان تاخذ لاحق كلامه اعنى قوله والمضاف اليه كل مجرور سابقه مع ان المراد فتنبه

٣ اى المجرور بالحرف الزائد

٤ اى ذات العلامة لا من حيث انها علامة اذ قد يتحقق علامة الشئ بمعنى ذات العلامة بدون ذلك الشئ

٦ اى المذكور من مثل بحسبك والمضاف اليه بالاضافة اللفظية

٧ بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الجر فى المجرور باعتبار الجر فلو اخذ فى تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور وهو مراد

٩ يعنى ان المراد للعمل لا للمعنى اذ ليس المعنى فى الاضافة المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى الاضافة او اجمال يذكر فى تفصيله حرف حتى لو ذكر حرف الجر لانقلب الاضافة الى الوصف

١٤ يخرج مثل الغلام زيد والضارب زيد

١٨ اذ لا معنى لاعتبار حرف فى حسن الوجه لانه هو هو ولا فى ضارب زيد لانه متعد بنفسه ففى عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضى يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة

١٩ كما بين تقديره فى الاضافة المعنوية بقوله وهى اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى

ولم ينقل عنه شئ فيه في سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام التقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ * وهي * اى الاضافة بتقدير حرف الجر * معنوية * اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا * ولفظية * اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه * فالمعنوية * علامتها * ان يكون المضاف * فيها غير صفة * كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها * فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه * وهي * اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء * اما بمعنى اللام فيما * اى في المضاف اليه * عدا جنس المضاف وظرفه * اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد * واما بمعنى من * البيانية * في جنس المضاف * الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه * واما بمعنى في * في ظرفه * اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وحينئذ ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

٢ اى في الاول الا فالفاعل الآن الضمير المستتر

٣ اى كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه

٤ بالفاعل الذي هو الوجه مما يختص لانك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه من هو فلما قلت زيد

وتمسككم بالاتحاد بين المضاف والمضاف اليه فيما صدقا عليه غير صحيح لاستلزامه جوز الخاتم فضة ايضا ولم يقل به احد

مصدر لزك اضافتي معنويه در

دون التبعيضية لان هيئة الاضافة لم توضع له ولا يستفاد من الاضافة وان كان اضافة البعض الى الكل نحو يد زيد فان تلك الاضافة اختصاص اليد بزيد ولنا ان الاختصاص هو الجزئية او الكلية فانما يعرف من خارج دلالة الاضافة

٩ فان الاحد يوم الاحد

لعدم الفائدة في الاضافة

٢ اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقين ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنافرا لانه غير مأنوس

٤ قيل في تصحيح اضافة كل رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كلي عن الاضافة واذا لا يجوز لان كلا لا يستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمر محذوف نحو كلا هدينا اى كلهم او ملفوظ نحو ان الاول كله لله وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجد نفعا في تصحيح اضافة كلي الى جزئي والعز لكن الظاهر من كلام اهل العربية ما ذكره صاحب القياس

وقوله في الاضافة بمعنى اللام [illegible]

فالاضافة حينئذ ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة فيه بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بمعنى من واضافة فضة الى الخاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد * وهو * كون الاضافة بمعنى في * قليل * في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة * نحو غلام زيد * مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد * وخاتم فضة * مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة * وضرب اليوم * مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم * وتفيد * اى الاضافة المعنوية * تعريفا * اى تعريف المضاف * مع * المضاف اليه * المعرفة * لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه

٣ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع في المهم لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها

واعلم ان الاضافة لادنى ملابسة من اقسام المجاز العقلي فان المضاف بالاضافة اللامية ان اضيف الى ما هو له وحقه ان ينسب اليه فالاضافة حقيقية كاضافة الغلام الى مالكه في قولك غلام زيد وان اضيف الى غير ما هو له للملابسة فمجازية

٥ وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز

٩ الا يرى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه ولذا قالوا انه في حكم النكرة ولذا يوصف به النكرة دون المعرفة

٦ فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

ا اى التي يكون المضاف اليه فيها معرفة

١٤ لان مماثلة زيد في وصفه لا يختص ذاتا وكذا مغايرة فانه يشمل كل ما في الوجود لا ذاته

ضد واحد يعرف بعيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك
اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم
والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ
الفلانى ❊ و ❊ تفيد الاضافة المعنوية ❊ تخصيصا ❊ اى تخصيص المضاف
مع ❊ المضاف اليه ❊ النكرة ❊ نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل
الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت
الشركاء فيه ❊ وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية ❊ تجريد المضاف ❊
اذا كان معرفة ❊ من التعريف ❊ فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان
علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد
اوكان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة
لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق
بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق
وابن عباس فى لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هنا دون
ذلك قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول
تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما
لم يبق فيهما الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم
فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف ❊ وما اجازه الكوفيون
من ❊ تركيب ❊ الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ❊ المعرف
باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ❊ ضعيف ❊ قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلانه ثبت من الفصحاء من ترك اللام فقط كالاقوال ذو الرمة ثلثة الاثاني

يعنى ان المقصود من الاضافة الى المعرفة
حصول اصل التعريف وقد حصل
للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا
هذا الحاصل فيها يعنى اصل التعريف
فلا رد ان التعريف الحاصل الاضافة
غير التعريف الحاصل بما عداها فلا
يكون تحصيلا للحاصل

ان افادة التعريف والا فتضييع

علم نحو بليد لانه اصابه الصاعقة

حاصله ان العلمية لما كانت وضعا
ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول
بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا
ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول
فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادى
الى اجتماع التعريفين فى الارادة

والديار البلاقع ❊ واما ما جاء فى الحديث من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة ❊ و ❊ الاضافة ❊ اللفظية
علامتها ❊ ان يكون المضاف صفة ❊ احترازا عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد
❊ مضافة الى معمولها ❊ احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو
مصارع المصر وكريم البلد ❊ مثل ضارب زيد ❊ من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله ❊ وحسن الوجه ❊ من قبيل اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها ❊ ولا تفيد ❊ الاضافة اللفظية فائدة ❊ الا تخفيفا ❊ لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال ❊ فى اللفظ ❊ لا فى المعنى بان يسقط
بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على
ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط
بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله
او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما فى لفظ
المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم
الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر
فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما
فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه
فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير
واستتاره فى الصفة ❊ ومن ثمه ❊ اى ومن جهة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص ❊ جاز ❊
تركيب ❊ مررت برجل حسن الوجه ❊ باضافة الصفة الى معمولها
وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
❊ وامتنع ❊ تركيب ❊ مررت بزيد حسن الوجه ❊ فلو افادت تعريفا لم يجز
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذن صفة
للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم
جواز التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد
من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها

فى عرفت ان المضاف اليه اما فاعل
او مفعول ذلك كان مجرورا ظاهرا لنا

فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ¤ و١ من جهة
انها تفيد تخفيفا ¤ جاز ¤ تركيب ¤ الضارب زيد والضاربوا زيد ¤ لحصول
التخفيف بحذف النون ¤ وامتنع الضارب زيد ¤ لعدم التخفيف لان
تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا
دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه
وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع
لكنه اخره لكثرة لواحقه ¤ خلافا للفراء ¤ فانه يجوز تركيب الضارب
زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل
التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب٢ المصنف
عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخير اللام المتقدمة حسا على
الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله
¤ الواهب المائة الهجان وعبدها ¤ فان قوله وعبدها بالجر معطوف على
المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب
زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب
المصنف عنه بقوله ¤ وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها ¤ يعني ان
هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من
امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال
به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه
مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها
بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمام الواهب المائة
الهجان وعبدها ¤ عوذا تزجي خلفها اطفالها ¤ اي ممدوحه الواهب
المائة الهجان وعبدها اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد الهجان
صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية
وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة
فاضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديث النتايج

١ واجاب بعضهم بان الاضافة ضايعة بقاء وان كانت معتبرة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله //

٢ لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم اذا كان موجودا لئلا يعارض دليل ابطال المط وابطاله يتوقف على اثبات المط حيث استدل بثبوته على بطلانه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة لانه لو اكتفى في بيان ضعفه بعدم الفائدة في الاضافة اندفعت المصادرة //

٤ فكان الدليل يتوقف على المطلوب //

على جواز الضارب زيد //

٧ وهو توقف الدليل على المدعى //

٨ لا يخفى بعده لان المتبادر ضعف في التركيب لا في الاستدلال //

حال من المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي
يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة
المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة
الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف٢ الروي من القصيدة واما
لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله
¤ وانما جاز الضارب الرجل ¤ يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف
لزوال التنوين باللام لكنه جاز ¤ حملا على ¤ الوجه ¤ المختار في الحسن
الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة
والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه٣ قياس مع الفارق ¤ والضاربك ¤ يعني
انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت ¤ و ¤ كذا شبهه ¤
وهو الضاربي والضاربه وغيرهما ¤ فيمن قال ¤ اي في قول٤ من قال يعني
سيبويه واتباعه ¤ انه ¤ اي الضارب في الضاربك ¤ مضاف ¤ دون من قال
انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة٦ فانه لا يحتاج جوازه الى حمل ¤ حملا ¤ اي
لمحموليته ¤ على ضاربك ¤ فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به
اعني جازوا وبيانه انهما اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة
عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقق تخفيف فقالوا الضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل
بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه
حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما
اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على
ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقط
للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف

٢ وهذا الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال ميمية او رائية او لامية وحركة الروي //

٣ اي على الضارب الرجل

٤ مصدر المضاف او عند من قال على ان يكون في معنى عند ا //

٦ ولا للام ايضا ولا ينبغي ان يتصور التنوين بدون اللام وهو غير متصور //

او لحامليتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي جوزوا حملا //

لان التنوين مشعر بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فيلزم كون الضمير متصلا ومنفصلا في حالة واحدة

من جانب المضاف والمضاف اليه كما ترى لارى

ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضاربك الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلي به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ❊ ولا يضاف موصوف الى صفته ❊ مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ❊ و ❊ لهذا المعنى بعينه ❊ لا ❊ يضاف ❊ صفة الى موصوفها ❊ فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ❊ و ❊ يرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفة ❊ مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء ❊ فان في كل واحد من هذا التراكيب اضيف موصوف

فان قلت يرد على هذا نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المصنف لم يرض بالاضافة في ضاربك مع عدم التخفيف بان لا يقول بالاضافة ويكون الضمير منصوبا او بان يقول بالاضافة مع التخفيف كما في التقرير الثاني لكن هذا الجواب لا يحسم مادة الاشكال لانه باق عندك بقول بالاضافة مع عدم التخفيف فالمقصود دون القاعدة مخصوصة بما عدا باب ضاربك ويمكن ان يجاب بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما في التنوين لفظا ثم حذف من التقدير كما في حواج بيت الله فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك لوجود التخفيف في المحمول عليه دون المحمول كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق لان الضاربك مشابه لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك

الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب ❊ متاول ❊ فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متؤل بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكان له جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ❊ و ❊ يرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها ❊ مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب ❊ فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه ❊ متاول ❊ بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ❊ ولا يضاف اسم مماثل ❊ اى مشابه ❊ للمضاف اليه في العموم والخصوص ❊ الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين ❊ كليث واسد في الاعيان والجثث ❊ وحبس ومنع ❊ في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق ❊ لعدم الفائدة ❊ في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر

[2] وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في المسجد للصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع اى سيف رجل شجاع شوكت

[4] لان النائب مناب الشئ يؤدي مؤداه ويغني عنه

[6] هي الصفات التي وضعت في الاصل لمفهوم كلي ثم استعملت في الفرد الخاص لا يحتاج الى قرينة بخلاف سائر الافراد كالاسود فانه كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحبر اسوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه لابد لكل منها اذا قصدت من قرينة اما الموصوف نحو ليلى اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال

[7] بمنزلة خاتم في انه يستعمل بدون الموصوف

[8] ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود

[9] اى لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة ففيه مجاز اولى

[10] واعلم ان المراد بالمماثلين ليس بحسب الوضع اذ لا ينكر فائدة الف وغلام غلام واب اب وابن ابن الى ما لا يخفى مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع انما المراد المماثلة بحسب المراد فالمراد بالمعدود في الف الف غير ما هو المراد بالعدد كذا في شرح العصام

[16] اجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الرضي

الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا
لافادة فيه * بخلاف * اضافة العام الى الخاص في مثل * كل الدراهم
وعين الشئ فانه * اى المضاف فيهما * يختص * اى يصير خاصا بسبب
اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء كان فائدة الاضافة
التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد
ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء * و * يرد على قولهم ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص * قولهم سعيد كرز ونحوه *
فانه سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الآخر فاجيب عنه بانه * متؤل * بحمل احدهما على المدلول والآخر
على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا * واذا اضيف الاسم الصحيح * وهو في عرف النحاة
ما ليس في آخره حرف علة * او الملحق به * وهو ما في آخره واو او ياء قبلها
ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا ينقل
عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد
السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا ينقل
عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء وكذا بعد السكون * الى ياء *
المتكلم كسر آخره * للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي
في الملحق به * والياء * مفتوحة او ساكنة * وقد اختلف في ان ايهما الاصل
والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة
الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف * فان كان آخره * اى آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم * الفا تثبت * اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي * وهذيل * وهي قبيلة من العرب
تقلبها * اى الالف حال كونها * لغير التثنية ياء * لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم
في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع
بغيره بسبب القلب * وان كان آخره * اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم

وما اخذته من افواه بعض الرجال ان اضافة العام الى الخاص انما تقبل اذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك اليوم فيستهجن انسان زيد شرح عصام

خبر مبتدأ محذوف او حال من مدخول الكاف

يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان

بمعنى جميع الدراهم فان الكل اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد

يعني الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح

والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ وبالسعيد مسماه فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه

بالمعنى اللغوي وهو ما يبني عليه الشئ

فيما اذا لم يكن في الصدر فانها لا استقلال لها في حكم الابتداء بها

فيما اذا كانت في صدر الكلام

في غير لدي فانه لا محالة مع الادغام نحو لديّ بالتشديد اى من فوقي ومن في الاسمية نحو الي بالتشديد اى نعمتي

قيل كان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع ياء للالتباس اجيب بان الاصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذيل القلب لا وا استحسانا لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لا يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما فلا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع لاري

ياء وادغمت * في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل
مسلمين * تثنية او جمع * اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء
فصار مسلمي * وان كان * آخره * واوا قلبت * الواو * ياء * لاجتماع الواو
والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
* وادغمت * الياء * في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب
بقاء الضمة قبلها تغيرها فحرك بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي
وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين
مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة * وفتحت الياء * اى ياء المتكلم
في الصور الثلث * للساكنين * اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك
واختير الفتحة لخفتها * واما الاسماء الستة * التي مر البحث عنها مضافة
الى غير ياء المتكلم * فاخي وابي * اى فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء
المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف بجعله نسيا
منسيا * واجاز المبرد * فيهما * اخيّ وابيّ * برد لام الفعل فيهما وهي الواو
وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر * وابيّ
مالك ذو المجاز بدار * وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون
بالاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء
جمعه هكذا في قول الشاعر * فلما تبين اصواتنا * بكين وفديننا بالابينا
* اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا ابائنا فداءكم * وتقول * اى
امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر * حمي وهني * بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن
المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم
ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة * ويقال * في فم حال اضافته الى ياء
المتكلم * فيّ * بالرد والقلب والادغام * في الاكثر * اى في اكثر موارد استعماله
* وفمي * في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
* واذا قطعت * هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة * قيل اخ واب وحم
وهن وفم * بالحركات الثلث * و * لكن * فتح الفاء افصح منها * اى من

لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا

على انه يجوز ان يكون مختصا بالضرورة

فلا يصح اثبات مذهب بمجرد الاحتمال

والهن الشئ المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة

اعلم ان لام الاربعة الاولى واو بدليل تثنيتها والثلثة الاولى مفتوحة العين لجمعها على افعال لان قياس جمع فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه وسوء وهو هنات لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التأنيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون حذف القياس كثمرات ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين ومعتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا فلو لم يعوض الميم عن الواو يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرف عنه جريان الاعراب عليه وتنوينه فانه عند جريان الاعراب يصير الواو متحركا فيجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا الحقه التنوين التقى ساكنان فيجب حذف الالف وبقي الكلمة على حرف واحد وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا في فيّ من فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم من الهاء وهي اللام قدمت على العين شوكت

الضم والكسر* وجاء حم مثل يد* فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك ومررت بحم وحمك* و* مثل خبء* بالهمزة فيقال هذا حمؤ وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمأ وحمأك و* مثل* دلو* بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك* و* مثل* عصا* بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك* مطلقا* اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة* وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك* وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر* انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه* ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل فكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى مضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه* ولا يقطع* اى ذو* عن الاضافة* لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها* التوابع* وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود* كل ثان* اى متأخر متى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا ملتبس* باعراب سابقه* اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما* من جهة واحدة* شخصية مثل جاء نى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعلية

(٢) وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاء نى رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا جاء نى رجل ذو ذهب

(٣) لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم ولا الى اسم الاشارة

(٤) وهكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفى اذ هو لا يجمع على فواعل الا اذا كان مما لا يعقل فانه يجوز ان يجمع على فواعل قياسا مطرد اتقول فى خيل ذكور دوافر من الرفس وهو الضرب بالرجل وسره هو ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجرى مجرى المؤنث فيمن يعقل كذا فى شرح المفصل

(٥) اى سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا

(٦) اى لفظ التوابع وفى نسخة وهى فالتأنيث باعتبار الكلمة لنا

(٨) وهو اسم بحسب الاصل واما التابع فهو اسم بحسب العارض اى النقل

(٩) والمراد من الجهة المقتضى للاعراب فلا يضر اختلافهما من جهة المتبوعية والتابعية والاعراب والبناء وغير ذلك

(١١) فلا يرد المفعول الثانى من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا وهو المفعولية لا شخصا لان مفعولية الاول غير مفعولية الثانى فان الاول مسند اليه لا الثانى

زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتهما وثانى مفعولى باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل من غير التوابع الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى باب اعطيت وظننت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضى اخذا ومأخوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاء نى هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه* النعت التابع* جنس شامل للتوابع كلها وقوله* يدل على معنى فى متبوعه* اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه* مطلقا* اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التأكيد فى مثل قولك جاء نى القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول فى القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال

(٢) فيه انه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد فى جاء نى غلام زيد هو فاعلية غلام زيد لان المجئ المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية فى الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات

(٣) اى سواء كان موصوفا بالعالم اولا اذ لو كان كذلك لا اكتفى بذكر الموصوف فقط

(٤) اى مع اعتبار الشخصية والا فدونه لا يخرج شيئا لان المراد منها المقتضى للاعراب كما عرفت والاعرابان اذا كانا من جنس واحد يكونان من مقتض واحد لا محالة فان قلت فلا فائدة فى ذكره فى التعريف فينبغى اسقاطه قلت اذا ذكر يراد منه الوحدة الشخصية فيخرج بعض الاغيار ولو لم يذكر لم يكن لهذه الارادة وجه صحة اذ ح تكون من خارج العبارة شوكت

(٦) اى ليسند الى فاعله كما فى القسم الثانى من المبتدأ او ليسند اليه الخبر كما فى القسم الاول منه

(٧) لانه قوله يكتسب من تصوره تصورا آخر اما بكنهه كما فى الحد التام او بوجه يميزه عما عداه كما فى غيره فالمكتسب بالمعرف انما تصور مفهوم المعرف وتمييز الافراد من ثمرات هذا التصور وتصور مفهوم المعرف فلا بد ان يكونا جنسين لنا

(٨) ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حتى يرد ان النعت بحال المتعلق خارج عن التعريف لانه يدل على معنى حاصل فى متعلق المتبوع لكونه مسندا اليه بل ما يقابل الذات اى يدل على حالة ثابتة فى متبوعه سواء كان حصوله باعتبار نفسه بان لا يلاحظ فى حصوله امر سوى المتبوع او باعتبار ملاحظة متعلقة فان الحسن وان كان حاصلا فى الغلام لكن حسن غلام زيد حاصل فى زيد

(٤) ويسمى صفة ايضا

انما يكتسب من تصور مفهوم المعرف

٧ فيما اذا اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا او التزاما

اعجبنى زيد غلامه او اعجبنى زيد وغلامه او جاءنى زيد نفسه لانحا لها دلالة على معنى فى متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت * وفائدته * اى فائدة النعت غالبا * تخصيص * فى النكرة كرجل عالم * او توضيح * فى المعرفة كزيد الظريف * وقد يكون لمجرد الثناء * من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم * او * لمجرد * الذم * نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم * او * لمجرد * التأكيد * مثل * نفخة واحدة * اذ الوحدة تفهم من التاء فى نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد صيغة الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله * ولا فصل * اى لا فرق * بين ان يكون * النعت * مشتقا او غيره * فى صحة وقوعه نعتا * اذا كان وضعه * اى وضع غير المشتق * لغرض المعنى * اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع * عموما * اى لدلالة عامة فى جميع الاستعمالات * مثل تميمى وذى مال * فان التميمى يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم بيان لحاصل المعنى وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال * او خصوصا * اى فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا * مثل مررت برجل اى رجل * اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا * و * مثل مررت * بهذا الرجل * فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة ولهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان * و * مثل مررت * بزيد هذا * اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له

١ وقد يكون للتعميم اى الشمول على سبيل البدل وعدم التخصيص بفرد دون فرد نحو كان ذلك فى يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق فان قلت ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا قلت ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجرى على اجزائه كما فى قرأت الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدران ثم الفرق بين الصفة الكاشفة والمؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير لان الايضاح يستدعى سبق الابهام والتقرير يقتضى عدمه وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا بالمؤكدة // شوكت

٢ قيده بقرينة قول المصنف وقد يكون //

٣ وهو بيان صفة الكامل //

٤ وهو بيان النقص //

٥ بمعنى الواو ولان بين لا يضاف الا الى متعدد واو لاحد الامرين وانما اتى بها دون الواو اشارة الى استقلال كل من المشتق والجامد فى كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين

٩ ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا //

١٠ يريد به كل اسم جنس معرف باللام جاء بعد اسم الاشارة

١١ قال الرضى اسم الاشارة وصف للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة //

وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة * وتوصف النكرة * لا المعرفة * بالجملة الخبرية * التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه * ويلزم * فيها * الضمير * الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم * ويوصف بحال الموصوف * اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته * وبحال متعلقه * اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه * نحو مررت برجل حسن غلامه * اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا * فالاول * اى النعت بحال الموصوف * يتبعه * اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة * فى الاعراب * رفعا ونصبا وجرا * والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث * الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة * والثانى * اى النعت بحال متعلق الموصوف * يتبعه فى الخمسة الاول * وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان * وفى البواقى * من تلك الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث * كالفعل * لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم

٢ اطلق الجملة فى خبر المبتدأ لانه يجوز زيد اضربه بلا تأويل بخلاف جاءنى رجل اضربه لانه لا يجوز الا بتأويل مقول فى حقه اضربه وذلك لان الصفة لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به والجملة الانشائية غير معلومة النسبة قبل تكلم المتكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ الا فائدة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية شرح عصام

٣ لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهى ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوما له والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة شوكت //

٤ لاستلزامه كثرة التقدير مع خفائه //

٦ اى لم يكن حالا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه // نفسه

٧ ثلثة منها ذكر بقوله فى الاعراب //

٨ فى كونه مسندا الى الظاهر //

ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورا او معمورة داره او قائم او قائمة فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحدة المؤنثة ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثانى بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه فى الامور العشرة وكان لاجل مشابهته للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكون فى الفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبين حاله عند عدم التبعية ❊ ومن ثمه ❊ اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة البواقى كالفعل ❊ حسن قام رجل قاعد غلمانه ❊ كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه ❊ وضعف ❊ قام رجل ❊ قاعدون غلمانه ❊ لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ❊ ويجوز ❊ من غير حسن ولا ضعف ❊ قعود غلمانه ❊ وان كان قعود جمعا ايضا كقاعد لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ ❊ والمضمرات لا يوصف ❊ لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما

[2] مثل يعمر او تعمر داره ولم يذكره الشارح اكتفاء بالسياق والسباق

[3] وهو الكون كالفعل فى الخمسة البواقى

ط الى الموصوف صح

[4] استدلال بالاثر على المؤثر

[6] لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل والاغلب فيلزم ان يكون الفعل واحد فاعلان فيحتاج الى تحمل ان الظاهر بدل من الضمير البارز ولا يحتاج الى ذلك فى الصفة لان الالف والواو فيها علامتان وانما قلنا فى الاغلب احترازا عن اسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قال الذين فاعل اسروا والواو علامة الجمع

[7] الظاهر من تقريره انه جعل قوله ويجوز جملة مستانفة فافهم لنا

يعنى ليس المراد بالاخص والمساوات ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوى بحسب الصدق لبطلانه لان الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف على ما قيل ان الموصوف انما يكون اخص بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساوله وبعد التوصيف بالابيض اخص مما لا فائدة فيه اذ الموصوف لا يكون الا كذلك ولان لا يصح

الوصف صح

ضمير الغائب وعلى الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ❊ ولا يوصف به ❊ لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضى وقال لم يذكر المصنف لانه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله ❊ والموصوف اخص او مساو ❊ اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف او مساويا لها لانه لو يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات ❊ ومن ثمه ❊ اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو ❊ لم يوصف ذو اللام الا بمثله ❊ اى بذى اللام الاخر والموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس ❊ او بالمضاف الى مثله ❊ اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب ❊ وانما التزم وصف باب هذا ❊ اى باب اسم الاشارة ❊ بذى اللام ❊ مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما ❊ للابهام ❊ الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهام ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ❊ ومن ثمه ❊ اى ومن اجل ان التزام باب هذا بذى

بناء قوله ومن ثمه لم يوصف على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثمه اشارة الى الاخص والمساوى بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لابد فى الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه وهو ان يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالاخر الاخر اجيب بان اسم الاشارة فى حكم الضمير او فى قوته فان قوله من ثمه فى قوة قولك من اجله تدبر

[3] ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلها فى درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لا يشتبه مفسره ثم اسم الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه

[4] اى له مزيد اختصاص بما فيه من التعريف والتكير اذ مساوته فهذا الحكم يعم المعرفة والنكرة اذ النكرات كلها فى مرتبة واحدة فافهم

[6] لانه لا شئ من المضمر ولا مساوله

[7] اى بعد ارادة وصفه لانه التزم وصفه بذى اللام لا انه يلتزم وصفه فضلا عن التزام وصفه بذى اللام

[8] وبمثله من اسم الاشارة والمضاف الى مثله

[9] فاسم الاشارة فى قولك مررت بزيد هذا بدل عن ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس

[11] فيجب ان يراد بذى اللام فى المتن ما يشمل الذى واخواته بان يراد الموصوف باللام وما فى حكمه وقوته

[12] ولذا لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها قد علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت

[illegible]

اعلم انه قد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت الاولى معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضبى وهذا حب رمانى والذى هو لك الجحر والحب لا الضب والرمان

اللام لرفع الابهام بيان الجنس ❊ ضعف مررت بهذا الابيض ❊ لانه لايتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لايختص بجنس دون جنس ❊ وحسن مررت بهذا العالم ❊ لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل ❊ العطف ❊ يعنى المعطوف بالحرف ❊ تابع مقصود ❊ اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه ❊ بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود ❊ مع متبوعه ❊ اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودا بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لايذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لايكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولاشك ان المعطوف والمعطوف عليه فى تلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله ❊ يتوسط بينه ❊ اى بين ذلك التابع ❊ وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها ❊ فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى ❊ مثل قام زيد وعمرو ❊ ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة

بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة

بدليل الاشارة والمرور والا فالعامل يشمل الملك والجن لكنهما ليسا بمشار اليهما ولايقع المرور ملتبس بهما

هو فى اللغة امالة لقب هذا القسم من التوابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصودا بالنسبة

النسق ترتيب كردن

اى فى الكلام الذى فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لاغيره او جاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا فى الكلام الذى فيه زيد لادى

يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف اولانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل فى التعريف كما يتساق الى الفهم ويؤيد تأخر المثال لكن ليس له دخل فى المنع والجمع كما فى نظير ذلك فى تعريف الاعراب

تابع يتوسط بينه ومتبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة

لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط العطف بين الشيئين لايلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال فى امالى الكافية ان العاقل فى مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف المتوسط بينهما عاطفة فى الصفات الدالة لانها فيها على ما تدل عليه فى غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففى جعلها غير عاطفة فى الصفات عاطفة فى غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه ❊ واذا عطف على الضمير المرفوع ❊ لا المنصوب والمجرور ❊ المتصل ❊ بارزا كان او مستترا لا المنفصل ❊ اكد بمنفصل ❊ اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لايجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت

القائل اليه فى حاشية الرضى وكذا الناقل الآتى

هذا سهو والصواب الاولى لها كتاب معلوم

ولا يعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التأكيد اخف من الاعادة

كما جاز فى الظاهر والضمير المنفصل

والمعنى وما اهلكنا من قرية متصفة بصفة الا الصفة ان لها منذرين الموصوف وصفته التى هى جملة بالا محضل للصفة انفصالا من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجئ بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم فى خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه

بحسب الظاهر

وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربتك انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفى وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء فى المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل وفى استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا فى جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يكون التأكيد بالمنفصل لعدم لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى كفى بالله وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل فى نحو جاؤنى كلهم والابدال منه نحو اعجبنى جمالك من غير شرط

٢
لا فى جواز ترك الاعادة لان كونه مؤثرا فى ترك التأكيد ليس الا لانه لو اكد مع وجود الفصل لزم طول الفصل بل المعطوف والمعطوف عليه فيجوز ترك التأكيد طلبا لقلة الفصل واما لو اعيد الخافض مع الفصل لا يلزم طول الفصل حتى يجوز ترك الاعادة طلبا لتقليل الفصل وذلك ظاهر على تقدير ان يكون المعطوف الجار والمجرور او الجار فقط واما على تقدير ان يكون المعطوف هو المجرور فقط فلان الجار لشدة اتصاله بالمجرور فكانه من جملته فافهم سوكت

٣
فلا يتصور عطف المضاف وفى نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانى معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار معنى يمكن ان تعتبر الملابسة التى هى معنى الباء ابتداء متعلقة بزيد ويكون بسبب الاستيناف له معنى ولم يمكن ذلك فى بين الثانية لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين لصحة العطف كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين

تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع وباعادة الجار فى المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما فى المعطوف عليه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا الرجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى احوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا اوجب بناء المعطوف فى يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه فى يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة

٢
فى الانفصال والاستقلال ولما كان هذا الوجه غير حاصل قبل التأكيد قال ويناسب لنا

٣
فى المجرورية ولما كان هذا الوجه من المناسبة حاصلا قبل اعادة الجار قال قوى مناسبة لنا

٤
لا يريدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم فى المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله فى المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة لمجرورات او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك رضى

بناء على ان الاضافة للعهد الذهنى

٧
جواب سؤال مقدر هو ان تنكير شاة حال عرضت له نظرا الى ما قبله لان رب يقتضى كون مجرورها نكرة فيجب كون المعطوف ايضا نكرة مع انه معرفة لنا

ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد لامتناع عملها في الخبر المتقدم

وعبد الله مضاف (ومن ثمه) اى ومن اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (لم يجز فى) تركيب (ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع) فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما مبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله (وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها) اى الفاء فى هذا التركيب ❊ فاء السببية ❊ اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببية الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب (واذا عطف) اى اذا وقع العطف بناء (على) وجود ❊ عاملين ❊ بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه ❊ مختلفين ❊ اى غير متحدين بان يكون الثانى غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تأكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ❊ وفى قول الشاعر ❊ اكل امرئ تحسبين امرأ ❊ ونار توقد بالليل نارا ❊ فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه

قوله واكثر الشارحين يوهم بظاهره انهم شارحوا اللباب وليس كذلك وقوله وانما قال آه ظاهر فى انه مع الاكثر لكن الاظهر ترك ما نقله عن البعض مع اول كلامه ح

ع
يحتمل ان يراد بالاثنين العاملان فيقدر المضاف حينئذ ويكون المعنى ولا على معمولات اكثر من عاملين ويحتمل ان يراد بالاثنين المعمولان فح يكون تقدير الكلام ولا على اكثر من معمولين لعوامل ومآل الاحتمالين واحد ولا يجوز ان يراد ولا على اكثر من معمولين مطلقا لان العطف على معمولات عامل واحد جائز بالاجماع كالعطف على معمولى عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وانما الممتنع بلا خلاف هو العطف على معمولات اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر فالمراد احد الاحتمالين بل الظاهر ان المراد هو الاحتمال الاول لان المقصود بيان الفائدة ايراد قوله عاملين مثنى وانه من اى شئ يحترز به لا الفائدة ايراد المعمولين مثنى لانه لم يذكر فى المتن بل المذكور هو العاملان فهو احتراز من امرين احدهما العامل الواحد فبين الشارح الاحتراز عن لقوله لا على معمولى عامل واحد وثانيهما العوامل فبين الاحتراز عنها بقوله ولا على اكثر من اثنين وانت خبير بان اللايق فى مقام بيان المحترز عنه التصريح به وذلك انما يوجد على الاحتمال الاول كما لا يخفى هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام لمحرره شوكت

م
بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولى عامل واحد لارى

❊ لم يجز ❊ عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقوان يقوم مقام عاملين مختلفين ❊ خلافا للفراء ❊ فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور ❊ الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ❊ وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ❊ خلافا لسيبويه ❊ فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء فى بعض القراءة اى عرض الاخرة ❊ (التأكيد تابع يقرر امر المتبوع) ❊ اى حاله وشانه عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده (فى النسبة) اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك لدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتل قتل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشئ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب زيد لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه ❊ او فى الشمول ❊ اى التأكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع

اى على صورة العطف على عاملين مختلفين

اى الفراء تجويز العطف على عاملين مختلفين

فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة

هذا التوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا
فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله
يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح
متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو
لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لا فى النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه * وهو * اى التأكيد * لفظى *
اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ * ومعنوى * اى منسوب
الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى * فاللفظى * منه * تكرير اللفظ
الاول * اى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة * نحو جاءنى زيد زيد *
او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ لضرورة داعية الى المخالفة لانه لا
يجوز تكريره متصلا * ويجرى * اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التأكيد
الاصطلاحى * فى الالفاظ كلها * اسماء او افعالا او حروفا او جملا
او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظى
الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء فيكون المقصود من هذا
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوى * و * التأكيد
المعنوى * مختص * بالفاظ محصورة * اى معدودة ومحدودة * وهى
نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع * بالصاد المهملة و
قيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث فى حال الافراد مثل
حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة
من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعانى ومعناها التأكيدى بالتأمل الصادق * فالاولان * اى النفس والعين
* يعمان * اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
* باختلاف صيغهما * افرادا وتثنية وجمعا * و * اختلاف * ضميرهما *

لكن فى اخراج بدل الكل احتيج الى عناية وهو ان المبدل منه فى حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا التنافيهما (شوكت)

فى نفسه لانه اذا قيل جاءنى ابو محمد عبد الله مثلا فقد اوضح عبد الله متبوعه لانه يدل على ان نسبة المجئ الى محمد الذى هو عبد الله لا الذى هو غيره ولا يدل على ان نسبة المجئ اليه لا الى متعلقه بخلاف التأكيد لئلا يصير المتصل غير متصل

٩ الصح

اى غير اسنادية سواء كانت اضافية اولا

اكتفى بالمذكر لانه الاصل

العائد الى المتبوع المؤكد * تقول نفسه * فى المذكر الواحد * نفسها *
فى المؤنث الواحدة انفسهما * بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما فى تثنيتهما * انفسهم * فى جمع المذكر
العاقل * انفسهن * فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر * والثانى * لما سمى
النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا * للمثنى كلاهما *
للمذكر * وكلتاهما * للمؤنث * والباقى * بعد الثلاثة المذكورة * لغير المثنى *
مفردا كان او جمعا * باختلاف الضمير * العائد الى المتبوع المؤكد * فى كله *
نحو قرأت الكتاب كله * وكلها * نحو قرأت الصحيفة كلها * وكلهم * نحو
اشتريت العبيد كلهم * وكلهن * نحو طلقت النساء كلهن * و * باختلاف
الصيغ فى * الكلمات * البواقى * وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
او المعجمة * تقول اجمع * فى المذكر الواحد و * جمعاء * فى المؤنث الواحدة
او الجمع بتأويل الجماعة * اجمعون * فى جمع المذكر * جمع * فى جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع * ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء * مفردا
كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر
الافراد لان الكلى ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح
تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث * يصح افتراقها
حسا * كاجزاء القوم * او حكما * كاجزاء العبد لتكون فى التأكيد بكل
واجمع فائدة * مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله * فان العبد
قد يتجزى بالاشتراء فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول * بخلاف
جاءنى زيد كله * لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم
المجئ * واذا اكد الضمير المرفوع المتصل * بارزا كان او مستكنا
* بالنفس والعين * اى اذا اريد تأكيده بهما * اكد * ذلك الضمير اولا
* بمنفصل * ثم بالنفس والعين * مثل ضربت انت نفسك * فنفسك
تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس
التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه
فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه

وكذا فى جمعه

لم يذكر اكتع واخويه لانها اتباع اجمع فنفى التأكيد به يستلزم نفى التأكيد بها شوكت

لا لتبس نفسه الذى هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤا كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا ❊ واكتع واخواه ❊ يعنى ابتع وابصع (اتباع) بفتح الهمزة على ما هو المشهور ❊ لاجمع ❊ يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا باصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية ❊ فلا تقدم يعنى اكتع واخويه ❊ عليه ❊ اى على اجمع لو اجتمعت معه ❊ وذكرها اى اكتع واخويه ❊ دونه ❊ اى دون ذكر اجمع ❊ ضعيف ❊ لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل ❊ ﴿ البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع ﴾ ❊ اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع ❊ دونه ❊ اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد

بالمفعول والمضاف اليه لان الضمير المنصوب والمجرور لا مستكن لهما

بالمؤكد لكونه بارزا اذ لا مستكن من المنفصل

ويقعان غير مؤكد نحو طابت نفسك ولقيت عينك

وفى النسخة المقروءة على المص بكسر الهمزة

جمع تبع بمعنى تابع كفرس وافراس لا جمع تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه

يريد من هذه العناية ان قول المص اتباع ليس بمعناه المشهور وهو ان يقوى اللفظ الاول بموازنة مع اتفاقهما من الحرف الاخير لان كونها اتباعا بهذا المعنى يقتضى ان تكون تأكيدا لاجمع لا المتبوعه وهو خلاف مذهب الجمهور انما هو مذهب ابن برهان سواء كانت من قبيل حسن بسن كما قيل او من قبيل خبيث نبيث بل هو بمعنى انها اتباع له استعمالا بمعنى انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها ٥

ولا خلاف فى جواز ذكر اجمع بدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفى جواز ذكر كل من النفس والعين بدون الاخر

لانها بيانات لمتبوعاتها كما عرفت فيما سبق ولا شك ان المقصود هو المبين والبيان فرع

نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثانى (وهو) اى البدل انواع اربعة (بدل الكل) اى بدل هو كل المبدل منه (وبدل البعض) اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة ❊ وبدل الاشتمال ❊ اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ❊ وبدل الغلط ❊ اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة ❊ فالاول ❊ اى بدل الكل ❊ مدلوله مدلول الاول يعنى يتحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما يتحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة وتوضيحا له فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له ومبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر (والثانى) اى بدل البعض (جزؤه) اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه ❊ والثالث ❊ اى بدل الاشتمال

فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر

يعنى السيد قدس سره وحاشية الرضى

واما اذا كان ابداله منه بناء على غير هذه الملابسة فالدخول ظاهر ولو كان الضمير راجعا الى مطلق الكلية والجزئية ؛ ط

٢ فانه يعلم ابتداء ان زيدا يكون مسلوبا باعتبار شئ ماله لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة السلب اليه نسبة الى الشئ ماله اجمالا ط

(بينه وبين الاول) اى المبدل منه (ملابسة) بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط (بغيرهما) اى اى تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزأه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزأ من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزأ من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة (والرابع) اى بدل الغلط (ان تقصد) اى يكون بان تقصد انت (اليه) اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما (بعد ان غلطت بغيره) اى بغير البدل وهو المبدل منه (ويكونان) اى البدل والمبدل منه (معرفتين) نحو ضربت زيدا اخاك (ونكرتين) نحو جاءنى رجل غلام لك (ومختلفين) نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءنى رجل غلام زيد (واذا كان) البدل (نكرة) مبدلة (من معرفة فالنعت) اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة (مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين) نحو جاءنى زيد اخوك (ومضمرين) نحو الزيدون لقيتهم اياهم (ومختلفين) نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل) من الكل (الا من الغائب مثل ضربته زيدا) لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط

غط
يعنى ان قوله ان تقصد خبر عن الرابع بتقدير حرف الجر فيكون ظرفا مستقرا لانه قياس فى ان وان ولا شك انه اهون واكثر من تقدير المضاف اعنى ذو كما لا يخفى ؛ لنا

٤ وذلك الغلط على انحاء ثلثة اما بالقصد بان يكون ذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم انك توهم انك غالط فيه وشرطه اسلوب الترقى نحو هند نجم بدر شمس وبنسيان المقصود او لا ثم تذكره او بسبق اللسان من غير قصد والانسيان قال الرضى الاخيران لا يوجدان فى كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان فى كلام محضة الاضراب ببل (لنا)

ع
مثل كون البدل كل المبدل منه وكونه جزئه وغيرهما والملابسة وان وجدت فى بعض مواد البدل الغلط كضربت زيدا غلامه لكنها لا تعتبر ؛ لنا

ق
لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا ؛ لنا

٩ اعلم ان البدل والمبدل منه فى الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثانى نكرة وعلى العكس والاربعة فى الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد رأسه برجل رأس له بزيد رأس له برجل رأسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار رضى ؛

٣ هذه ايضا ستة عشر لكن هذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك لقيتهم اياهم اخوك لقيت زيدا اياه اخوك لقيت زيدا والثلثة البعض قطعت زيدا يده كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالة كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها زيد كرهت جهالة وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة زيد كرهته الدابة ؛ ط

(ظانها)
بدل من قوله مضمر ولا يجوز النصب على الاستثناء وان كان الكلام غير موجب والمستثنى فيه مذكور لان الجار اذا اعيد تعين البدل كما فى حاشية المطول حسن چلبى ؛ لنا

فيفيد ما لا يفيده الاول ؛

فان المانع فيها مفقود اليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك على وضربتك الحمار وضربتنى الحمار

عطف البيان

شامل لجميع التوابع (غير صفة) احترز به عن الصفة (يوضح متبوعه) احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فصح ان يكون الاول اوضح من الثانى (مثل اقسم بالله ابو حفص عمر) فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره ؛ اقسم بالله ابو حفص عمر ؛ ما مسها من نقب ولا دبر ؛ اغفر له اللهم ان كان فجر ؛ وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه (وفصله) اى فرقه (من البدل لفظا) اى من حيث الاحكام اللفظية واقع (فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر ؛) فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيد واخره ؛ عليه الطير ترقبه وقوعا ؛ وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما فرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه

٩ بمعنى تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا لا بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف حينئذ على النعت فى هذا الرجل ؛

اى قصة سبب ورود هذا الكلام ؛

٣ وقال والله ما نقبت الناقة ولا دبرت ؛

اى الوادى الذى فيه حصاء صغير

ص اى ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون حينئذ يمينا غموسا من الكبائر واعلم انه ليس فى الواقع يمينا غموسا لانه يمين على ظنه فيكون يمينا لغوا لا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابى ان كان فجر ؛

ط تمييز عن الذات المقدرة فى النسبة الاضافية ط ؛

٤ ان جعلناه بمعنى الوادع ؛

٤ من الالفاظ التى ليست فيها الالف واللام ؛

مظ
لكن يشترط ان لا يعارض جهة مقتضية للاعراب كاضافة اى الموصولة

الصفة المعرفة باللام نحو الضارب لرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلامُ زيدٌ وزيداً بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلامُ زيدُ بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد ٭ المبنى ٭ اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى (ما ناسب) اى اسم ناسب (مبنى الاصل) وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل ومشاكلته للواقع موقعه كفجارِ او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح ٭ او وقع غير مركب ٭ مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلامْ زيد وغلامْ عمرٍو وغلامْ بكرٍ مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فيه امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتأخيرا ايثارا لتقدم ما مفهومه وجودى لشرفه (والقابه) اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية (ضم وفتح وكسر) للحركات الثلث (ووقف) للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمرادات الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

لم يعطفه المص على قوله فالمعرب فكانه غفل بطول العهد ٭

المبنى المطلق اللفظ الذى لا يستحق الاعراب اما لعدم صلاحيته واما لعدم المقتضى له ٭

تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها لواو العطف وهمى لا تحقيقى ٭

فانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى الفجرة او الفجور لكنها مشاكلة لنزال الذى هو واقع موقع انزل ٭

يعنى ان المراد بالمناسبة مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل فلا يتجه انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب ٭

لا العكس لان المناسبة اعم من المشابهة لانها عبارة عن الاشتراك فى الوصف وليس هذا بلازم فى المناسبة فلذا عد المشابهة من اقسام المناسبة والمناسبة كافية فى البناء كما يشهد به تفصيل موجبات البناء فلو اريد بالمناسبة فى هذا التعريف لكان التعريف غير جامع وتعريف المعرب غير مانع ٭ ط

اعلم ان مثل يوم ينفع الصادقين لا يجوز فيه الا الاعراب عند بعض البصريين وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه ولا حجة لهم فيما ثبت من فتح قوله تعالى يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور فى يوم ينفع ٭

عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف اثارها ٭

ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر

سمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم فى التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجرى ٭

تميز عن الذات المقدرة فى الاضافة فى القابه فيكون التقدير القاب حركات اواخره وسكونها ٭

(٧٧)

لم يذكر نظيره وهو الجزم فى المعرب لاختصاصه بالفعل والكلام فى الاسم ٭

يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية ٭

واما عند من قرأ بالكسر فهو معرب ٭

رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشئ مختص به ٭

قوله والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا ليس بموجود فى بعض النسخ

لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة (وحكمه) اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه (ان لا يختلف آخره) اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل ٭ لاختلاف العوامل ٭ اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد (وهى) اى المبنى والتأنيث باعتبار الخبر (المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات) بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات (وبعض الظروف) وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احداهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين (المضمر ما وضع لمتكلم) من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه (او مخاطب) من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا (او غائب تقدم ذكره) ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب مشروطا فيها ٭ لفظا او معنى او حكما ٭ اراد بالتقدم اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا اما مقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى ٭ اعدلوا هو اقرب للتقوى ٭ فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه مقدم من حيث المعنى ومن

وتطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة

اى كما يطلقونها على الحركات البنائية ٭

قد بينا فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه بان الاول مشترك والثانى مختص بالمبنى ٭

اى لفظا او تقديرا اذ المبنى يختلف آخره باختلاف العوامل محلا ٭

متعلق بالمنفى لا النفى لان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ٭

اورد بصيغة الجمع لاختلاف انواعه ٭

وهى ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء فلهذا عدها منها ٭

قدمه على سائر المبنيات اذ ليس فى شئ منه اعراب ولا نزاع فى بنائه وليس ايضا فيه فساد الالتباس فان انا وانت لا يطلقان الا لمعنيين وكذا ضمير الغائب نص فى ان المراد هو المذكور بعينه بخلاف الاسماء الظواهر فانه لو سمى المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول وعلة بنائه المشابهة بالحرف لاحتياجه الى الحضور فى المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر اى ذكر مكنى عنه فى الغائب ٭

قيد للغائب اى لا باعتبار تقدم الذكر

فيه ان ايا فى اياى مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره والمراد بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما يلحقه ويمكن ان يجاب منه ايضا بانه مشترك لفظى وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد اذ الاشتراك خلاف الاصل ٭

من الذكر بالنكى وهو اعم من الذكر القلبى ٥

عط
لم يقل وما لتقدم الحكمي مع انه المناسب بالسياق لان ما ذكره الشارح ليس مراد المصنف لان ضمير الشان على ما ذكره الشارح راجع الى المفسر الذى بعده وعلى ما اراده المصنف راجع الى المتعقل الصرف فانه اراد بالتقدم الحكمي تعقل المفسر بلا تصريحه تفخيما وارجاع الضمير الى ذلك المتعقل وانما عدل عنه لان جعل المتأخر فى حكم المتقدم لداع اليه ظاهر بخلاف المتعقل الصرف فانه متقدم فى نفس الامر فلا يكون التقدم حكميا وانما هو فى حكم المذكور فالحكمي هو الذكر ؞ لمحرره

سياق الكلام كقوله تعالى ؞ ولابويه ؞ لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء فى ضمير الشان والقصة لانه انما يجئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها فى النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا (وهو) اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان (متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه) غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك (والمتصل غير المستقل ؞ بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه (وهو) اى المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام (مرفوع ومنصوب ومجرور ؞ لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها (فالاولان) اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان (متصل) لانه الاصل (ومنفصل) لمانع من الاتصال (والثالث) اى المضمر المجرور (متصل فقط) لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى (فذلك) اى المضمر (خمسة انواع) المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع (الاول) يعنى المرفوع المتصل ضمير (ضربت) على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي ؞ وضربت ؞ على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي منتهيين اولهما (الى ضربن) صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي (و) ثانيهما الى (ضربن) صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول (و) النوع (الثانى) اى المرفوع المنفصل (انا الى هن) انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير

السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير ؞

اى اذا حصل بالذكر مبهما اولا ثم التفسير ثانيا تعظيم القصة ؞

يعنى كون تأخر مرجوعه عارضا لنكتة جعله فى حكم المتقدم ؞ ط ؞

تفريع على كون الاتيان بذلك الضمير من غير ان يتقدم ذكر مرجعه لذلك القصد ؞ ط ؞

سواء كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ وما قبله خبره اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان الضمير مبهم وليس راجعا الى زيد ايضا للزوم افراده فالعائد فى نعم رجلا زيد الى المبتدأ ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ويمكن ان يكون العائد اتحاد الفرد الغير المعين بالمبتدأ فى الخارج ؞ (لنا) ؞

يعنى المراد بالاستقلال بنفسه الاستقلال فى التلفظ بلسان المخاطب انما قيد به لان المتصل البارز يمكن التلفظ به استقلالا الا انه غير واقع فى لسان العرب وليس المراد الاستقلال فى الدلالة على المعنى فانه يشمل الضمائر كلها ؞ ط ؞

عف
يشير الى ان افراد الخبر مع كون المبتدأ مثنى للتنبيه على ان الحكم على كل واحد فالمبتدأ مأول بالمفرد وليس مراده ان المبتدأ مقدر هو كل منهما اذ لا حاجة اليه ط

ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا اى سواء كان المضاف اليه مضمرا او مظهرا قبيح قال الرضى لا شك ان الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور فى الضرورة ثابت مع قلة وقبحه والفصل بغير الظرف فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر اقبح منه فى الشعر والفصل بغير الظرف فى غير الشعر اقبح من الكل ط

قط
قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد تسكن نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون فى حالة الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلذا يكتب بالالف لان الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه فى الوصل فى الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليل لان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ؞ ط ؞ [7] صفة الصيغة وكذا الماضى والتذكير باعتبار البناء ط ؞ اتى باسم الاشارة الموضوع للبعيد تنبيها على ان المحكوم عليه المضمر دون المرفوع والمنصوب والمجرور بتأويل المذكور ط ؞

(فى)

[2] [7]
الياء اما ساكنة او مفتوحة ٥ النون وقاية ولازم ؞ ٥

ط
احدها ما قاله وهو مذهب سيبويه وقال الخليل والاخفش ان الضمير هو "ايا" لكن ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها وهو ضعيف اذ لا يضاف الضمير وقال الزجاج والسيرافى الضمير هو اللواحق وايا اسم ظاهر مضاف لان اياك بمعنى نفسك فعندهما ليس ضمير منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور لا يكون الا متصلا وقال قوم من الكوفيين هذه الالفاظ بكمالها ضمائر وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ايا عماد الضمير كان فى انت ؞ ٥ ؞

فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (و) النوع (الثالث) ؞ اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو (ضربنى الى ضربهن) ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن (و) القسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو (اننى ؞ اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه (الى انهن و) النوع (الرابع) اى المنصوبات المنفصل (اياى) ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه (الى اياهن) وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (و) النوع (الخامس غلامى) مثال المتصل بالاسم (ولى) مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك (الى غلامهن و) لى لنا لك الى (لهن) وكان القياس ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تأنيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان كل من الانواع الخمسة اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها (فالمرفوع المتصل خاصة) يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان ؞ يستتر ؞ لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضمائر التى وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما ابقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم

حروف على هيئة الضمائر المنصوبة ؞

[9]
الياء اما ساكنة او منصوبة ؞

[4]
الياء اما ساكنة او مفتوحة ؞

ص
لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلثة فصاعدا وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة وقس عليه المخاطب والغائب ؞ ٥

مفرد اكان او غيره ؞
عط
وانما شركوا بين المذكر والمؤنث لان المثنى تكفى فى الفرق وانما ارتجلوا المثنى المتكلم وجمعه صيغة وهى نا وكذا نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا فى مثنى المخاطب وجمعه ومثنى الغائب وجمعه لعدم وجود شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء فى اللفظ فانك اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد واذا اردت المجموع فقيل لك فصل قلت انا وزيد وعمرو فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن بخلاف المخاطب والغائب فانه اذا قلت انتما مثلا وقيل لك فصل قلت انت يا زيد وانت يا عمرو فوجدوا الاتفاق فى اللفظ ٥

[3]
لقلة الاستعمال فى التثنية ووضع الضمائر للايجاز ؞

مط
قال الفاضل العصام فى شرحه المعانى مائة وعشرون لان المعنى الذى يقتضى التثنية ثلثة الاثنان فى المؤنث والمذكر والمختلط والمعنى الذى يقتضى الجمع كذلك فصار كل من الغائب والمخاطب والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل من ضربها فى الاقسام الخمسة للضمير مائة وعشرون واسقط اشتراك التثنية بين اثنين والاكتفاء بالمجاز فى المختلط واشتراك واحد المتكلم بين اثنين واشتراك المتكلم مع الغير بين الستة ستين ضميرا وبقى ستون (لنا)

ظرف مستقر صفة الماضى اى الكائن للغائب بتقدير المتعلق معرفة او كائن للغائب بجعل لام الماضى للعهد الذهنى فانه فى حكم النكرة ء

ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل (فى) الفعل (الماضى للغائب) الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب (و) للواحدة المؤنثة (الغائبة) اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند (و فى) الفعل (المضارع للمتكلم مطلقا) سواء كان واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب (و) للواحد (المخاطب) المذكر نحو تضرب واضرب (و) للواحد (الغائب والغائبة) اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب (و فى الصفة مطلقا) سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا يرى ان الياء فى تضربين والنون فى يضربن والواو فى تضربون والالف فى يضرباذ لا تتغير فهما اى الالف والواو فى الصفة حرفا لتثنية والجمع وليستا بضميرين ؞ ولا يسوغ ؞ اى لا يجوز الضمير ؞ المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ ؞ الا لتعذر المتصل ؞ اى لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل احصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال ؞ وذلك ؞ اى تعذر المتصل ؞ بالتقديم ؞ اى تقديم الضمير ؞ على عامله ؞ لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل ؞ او بالفصل ؞ الواقع ؞ لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وبتركه يفوت الغرض (او بالحذف) اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به ؞ او يكون العامل ؞ اى عامله ؞ معنويا ؞ لامتناع اتصال الضمير

ولا يخفى انه فاته المصدر من مواضع الاستتار واسم الفعل مع انه بمعنى الامر يجب فيه الاستتار وبمعنى الماضى يجوز فيه الاستتار والظرف نحو زيد فى الدار ولم يفت صيغة النسبة نحو زيد تميمى لانها داخلة فى الصفة ء

وذلك فى مواضع منها ان يكون الضمير تابعا نحو اسكن انت فانه فصل بين انت والفعل بمتبوعه حكما لغرض التأكيد اذ التأكيد لا يتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل اعم من الفصل حقيقة او حكما ومنه اى من الفصل الحكمى عما يدافع انا فان انا منفصل عن يدافع لانه فى معنى ما يدافع الا انا وفى التسهيل يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما ولم يلتبس لكن فى شرح اللقاح انه لا يجب الا اذا استلزما لانفصال الا لالتزم نحو جاء فى لحوك انما علمت زيدا اياه ومنها ان يلى اما نحو جاء فى اما انت او زيد ورأيت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثانى مفعول علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسا بالمفعول الاول واما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت اولى والانفصال فى باب علمت فان قلت فالانفصال ههنا ليس للتعذر قلت مع رعاية تقديم ما هو الاولى من تقديم المفعول الاول يتعذر الاتصال ء

احترز به عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ء

قوله لغرض اى سوى جعل الضمير منفصلا ء

(بالمعنى)

متعلق بحرفا او بكل من المعنوى والحرف والحال بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة الى الثانى مقيدة يحترز به عن الضمير المنصوب فانه يتصل مع كون العامل حرفا ء

بالمعنى ؞ او ؞ يكون عامله ؞ حرفا والضمير ؞ المعمول له ؞ مرفوع ؞ اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انى وانك ؞ او يكونه ؞ اى كون الضمير ؞ مسندا اليه ؞ اى ذلك الضمير ؞ صفة جرت على غير من هى ؞ اى تلك الصفة كائنة ؞ له ؞ فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل (مثل اياك ضربت) مثال لتقديم الضمير على العامل ؞ وما ضربك الا انا ؞ مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا (واياك والشر) مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر (وانا زيد) مثال كون العامل معنويا (وما انت قائما) مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع (وهند زيد ضاربته هى) مثال الضمير الذى سند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا تأكيدا والا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لا ازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال والمختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق الاولى ؞ واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا ؞ احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلا فيجب اتصاله ؞ فان كان ؞ على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا ؞ احدهما ؞ اى احد الضميرين ؞ اعرف ؞ من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال

وانما لم يقل مسندة مع تأنيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك التأنيث فيما يجوز تأنيثه لدى الفصل اولى ء

اى وان لم يكن مرجعه ما هو خلاف الظاهر لا حاجة الى الانفصال الذى هو خلاف الظاهر ء

مع ظهور ان الحكم لا يختلف

لرفع الالتباس فيما وقع الالتباس فيه ثم لزم التأكيد فيما لم يقع فيه التباس ايضا اطرادا للباب ء

والمراد به ما هو مرفوع فى اصطلاح باب المضمر ٥

لغو لا فائدة فيه فى جزاء الشرط لان الشرط يغنى غناءه وكانه لم يرد انه معتبر فى نظم الكلام بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لاجتماع الضميرين مع عدم كون احدهما مرفوعا ٥

ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال من الصور المذكورة نحو عندى درهم اياه اعطيتك وما اعطيتك الا اياه نحو فى الطريق سبع اياك واياه ونحو هند زيد معطيك اياه هى ء

ولأنّ الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى ⁂ ه

في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح ⁂ وقدمته ⁂ اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احترازا زعما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم فى تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك ⁂ فلك الخيار ⁂ اى الاختيار ⁂ فى الضمير ⁂ الثاني ⁂ ان شئت اوردته متصلا ⁂ نحو اعطيتكه ⁂ باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا (و) نحو (ضربيك) فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل (و) لك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل ⁂ والا ⁂ اى وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن ما قدمته (فهو) اى الضمير الثاني على كل من التقديرين (منفصل) لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو اعطيته اياه) مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين (او اعطيته (اياك) مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته (والمختار فى خبر باب كان) اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا (الانفصال) كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول (والاكثر) فى الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول (لولا انت الى آخرها) يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن

لانه اذا كان الثاني منفصلا يكون تقدم الاول لمرجح وهو الاتصال اذ الاتصال افضل من الانفصال فيليق بالتقديم ه

يجوز ان يتنازع منه قوله لتعذر ولا يلحقه اعنى النفى فيه فالمراد بخلاف الاصل هو الانفصال ويجوز ان يتعلق بيلحقه اعنى المنفى فيكون المراد بخلاف الاصل هو التأخير ⁂ لمحرره شوكت

وان كان لا يلحقه اخرا لانه انما قدم الاول لوجود معنى الفاعلية فيه فهو مستحق للتقديم ه

فان قلت اذا لم يتعذر الاتصال فكيف يجوز الانفصال وقد قلتم ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قلت الاتصال ههنا متعذر من وجه دون وجه اما التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة واما عدم التعذر فلكون الفضلة متصلا لا اعتداد بفصله ⁂ ه

عطف على الجملة الشرطية الصغرى اعنى جواب اذا والنفى متوجه الى مجموع الامرين من حيث المجموع وانتفاؤه يتصور بثلثة اوجه انتفاء الاول مع وجود الثاني وانتفاء الثاني مع وجود الاول وانتفاؤهما لكن لم يتحقق الاول لان انتفاء كون احدهما اعرف يستلزم انتفاء تقدم الاعرف فانه فرع وجوده فالموجود اثنان فلذا مثل المص بمثالين لمحرره شوكت

والعامل المعنوى ههنا وان انتفى بوجود الناسخ صورة لبطلان عمله به لكنه ثابت معنى لبقاء معنى المبتدأ والخبر على حاله فان قولك كان زيد قائما فى معنى زيد قائم فى الزمان الماضى على ان يكون الناسخ قيدا للخبر ⁂ ه

اثبات لاصل الجواز ودليل الرجحان سيأتى بقوله لان رعاية الاصل فههنا دعاوى ثلث وادلة ثلث ⁂

اى لولا انت والتأنيث باعتبار اللفظة

هذا عند البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها والوجوه الثلثة تقتضى الانفصال ⁂ شوكت ⁂

وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحافظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر ⁂

لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى (و) كذلك الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وقد جاء) فى بعض اللغات (لولاك وعساك الى آخرهما) فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع فى موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل (ونون الوقاية مع الياء) اى ياء المتكلم (لازمة فى الماضى) اذا لحقه تلك الياء لتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى (و) كذلك نون الوقاية لازمة (فى المضارع) لكن لا مطلقا بل حال كونه (عريا عن نون الاعراب) اى عن نون هى الاعراب نحو يضربنى لتقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها (وانت مع النون الاعرابية) الكائنة (فيه) اى فى المضارع (ومع لدن وان واخواتها) يعنى أنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل (مخير) بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت (ويختار) لحوق نون الوقاية (فى ليت) من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل (وفى من وعن وقد وقط) وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف (وعكسها)

وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير فى واحد وهو لولا بجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل الغير المستعمل وان قل كذا فى الرضى ⁂

لان معناهما الطمع والاشفاق كذا فى الرضى والطمع ارتقاب محبوب لا وثوق بحصوله والاشفاق ارتقاب مكروه كذلك ⁂

اذ لم يعهد فى كلام العرب غير ياء المتكلم مع النون ⁂

هذا ظاهر فى غير التثنية واما فى التثنية فوجهه كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها لطرد الباب ⁂

ودخولها فى نحو اعطانى ويعطينى اما لطرد الباب او لكون الكسر مقدرا كما فى عصاى وقاضى وتركها فى عسى لحملها على لعل ⁂

وما كان فيه نون الاعراب كلمات خمسة يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون تفعلين ⁂ سواء كان معه نون الضمير ونونا التأكيد او لم يكن معه احدهما ⁂

فانه فى قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفصل بين اللامين الا حرف واحد ⁂

فيه تغليب اذ ليس فى لدن وفى المضارع الا اجتماع نونين والجمع مستعمل فيما فوق الواحد ه

المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر ه

انما ان الفصل بما هو فى صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما الخبر صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعنى المبتدأ والخبر ؞ ط عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته كالعماد فى البيت الحافظ للسقف عن السقوط ؞

اى عكس ليت (يعل) فى الاخبار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف (ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل) مثل زيد هو القائم (وبعدها) اى بعد العوامل نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب (صيغة مرفوع) ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا (منفصل مطابق للمبتدأ ؞ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة (يسمى ؞ هذا المرفوع ؞ فصلا ؞ وذلك التوسط (ليفصل ؞ ذلك المرفوع المنفصل المتوسط (بين كونه) اى بين كون الخبر (نعتا وخبرا) فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس ؞ وشرطه) اى شرط الفصل بذلك المرفوع ؞ ان يكون الخبر معرفة ؞ لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا ؞ لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام (مثل كان زيد هو افضل من عمرو ؞ واقتصر على مثال افعل من كذا بعد دخول العوامل دون المعرفة دون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ؞ ولا موضع له) اى للفصل من الاعراب ؞ عند الخليل ؞ لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته ؞ وبعض العرب يجعله مبتدأ ؞ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر ؞ وما بعده خبره ؞ فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال ومنصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ؞ ويتقدم قبل الجملة ؞ وايراد لفظ قبل لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال لمعنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ؞ ضمير غائب يسمى ضمير الشان ؞ اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه (و) ضمير (القصة) اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيثه

اى قبل دخول العوامل عليهما ؞

صفة المبتدأ والخبر او ظرف يتوسط

بتمامه لا لكونه مرجعا ليشمل الفصل على قول من قال لا موضوع له ؞

لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف اولا بوضع ؞

لكون الخبر ذا لام لا يصلح لوصف المبتدأ كقولك الدين هو النصيحة ولكون الخبر افعل من ؞

يعنى ان الضمير راجع الى مصدر ليفصل ؞

انما اورد الفصل فيه مع انه نكرة ؞

مع ان ههنا اقساما اربعة المعرفة قبل العوامل وبعدها وافعل من كذلك

اى سواء كان قبل العوامل وبعدها ؞

عطف العلة على المعلول ؞

يعنى ان اسناد الجعل الى بعض العرب مجاز من قبيل الاسناد الى السبب ؞

اى وان لم يكن المراد هكذا ؞

من ضمير يجعله والرابط الواو مع الضمير

اى بالخبرية والجملة ايضا حال لكن الراجع الضمير فقط نحو كلمة فوه الى فى ؞

فيكون قوله قبل الجملة للتقييد والاخراج

على ان يكون ظرفا لتقدم او حالا من فاعل يتقدم مفافهم ؞

اشارة الى دفع ما ورد فى الحواشى الهندية من ان لفظ قبل حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب ووجه الدفع ان هذا مقام الانكار لان تقديم الضمير على مرجعه الذى هو الجملة غير معهود فايراد التقديم بلفظ قبل لدفع الانكار او يقال لئلا يتوهم ان المراد ويتقدم الجملة حتى يلزم الحشو بل المراد ويتقدم المرجع ولما كان ذلك اعم بحسب المفهوم من ان يكون قبل الجملة اولا قيده بقوله قبل الجملة ؞

لا لانه راجع الى ذلك المؤنث لان تأنيثه باعتبار القصة ؞

اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة ؞ يفسر ؞ ذلك الضمير الغائب لابهامه (بالجملة) المذكورة (بعده) اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة لبيان الواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم على الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى (ويكون ؞ ضمير الشان والقصة ؞ متصلا ؞ ومنفصلا ؞ واذا كان متصلا يكون (مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا (مثل هو زيد قائم) مثال للمنفصل (وكان زيد قائم) مثال للمتصل المستتر (وانه زيد قائم) مثال للمتصل البارز (وحذفه) عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه (منصوبا ضعيف) اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ؞ ان من يدخل الكنيسة يوما ؞ يلق فيها جآذرا وظباء ؞ الا مع ان ؞ المفتوحة ؞ اذا خففت فانه) اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا (لازم) كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ؞ وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا اعملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها اعمالا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما

لا وصف لقوله ضمير غائب ثم قوله تفسير وصف له ؞

اى على تقدير ان يكون قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة ؞

فان قلت لا بد لكل من الحذف وتعيين المحذوف من قرينة ومجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف قلت قد تقدم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين فى نحو قوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا فى الشعر على ضعف فان قلت فينبغى ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان تكون الجملة الواقعة بعدها فى تأويل مفرد وهى اسمها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع ؞

يعنى ان المستتر والبارز قسما المتصل لا يطلق الضمير ؞

اى مثال الحذف الضعيف ؞

من بحر الخفيف ؞

والمراد الصور المنقوشة يشبهن فى الحسن والجمال بها ؞

وفيه ان استقلاله لا ينافى ثبوت القرينة فان الخبر فى قوله ان من يدخل الخ كلام مستقل مع ان القرينة ثابتة وهى ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة الا ان يقال تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان تكون الجملة بتأويل المفرد اسم ان والخبر محذوف والتقدير انه هذه القصة واقعة ؞

صرف للضرورة وللتناسب

ه متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر بيان لكون هذا المعنى معنى اصطلاحيا والا فهو بحسب مفهومه بمعنى اسماء موضوعة للاشارة ؞ لنا
ط فسر ما باسماء لان الظاهر ان المفسر المجموع حيث اورد صيغة الجمع واعتبر رجوع الضمير الى كل واحد لان وضع المجموع وضع اجزائه وليس له وضع على حدة ؞

يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت ؞ (اسماء الاشارة) ؞ اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح (ما وضع) اى اسماء وضع كل واحد منها (لمشار اليه) اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد الضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق (وهى) اى اسماء الاشارة (ذا) حال كونها (للمذكر) الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ (ولمثناه ذان) رفعا (وذين) نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجئ فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه (وللمؤنث الواحدة (تا)) قيل هى الاصل فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى (وذى) وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرهما لفرعيتها (وتى) بقلب الالف ياء (وته وذه) بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء (وتهى وذهى) بوصل الياء بهاء (ولمثناه) اى لمثنى المؤنث (تان) فى الرفع (وتين) فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ؞ (ولجمعهما) اى لجمع المذكر والمؤنث ؞ (اولاء مدا وقصرا) ؞ اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ؞ (ويلحقها) ؞ اى اسماء الاشارة يعنى يدخل

ع نسبة الاشارة الى الحس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة لانها عبارة عن امتداد مخيل واصل بين المخيل وما يصير غاية الامتداد ؞ ه

بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شئ الا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع فهو لوضوحه لسبب كثرة الادلة صار كالمحسوس المشاهد ؞ لنا

فان قلت اخذ المشار اليه فى تعريف اسماء الاشارة يستلزم الدور قلت المحدود هو ما يقال له اسماء الاشارة فى اصطلاح النحاة فليس المراد بالمحدود المعنى التركيبى المستفاد من التركيب الاضافى بل المعنى الافرادى الذى نقل اليه المركب الاضافى ؞ لنا

ك فى الاحتياج الى القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف وقيل لتضمنها معنى الحرف لكونه يوضع لها وهو الاشارة وقيل لان وضع بعضها وضع الحروف كذا وتا وذى وتى وحملت البواقى نحو اولاء عليها ؞ ه

صط فلا يخرج عن التعريف لان المراد من الوضع فيه الوضع المختص بالحقيقة وانما يخرج لو كان حقيقة اذ ح لم يكن موضوعا لمشار اليه اشارة حسية واما اذا كان مجازا فلا ينافى استعماله فيما لا يشار اليه تلك الاشارة وضعه لمشار اليه كما لا يخفى وليس انه خارج عن المعرف بان المراد اسماء الاشارة الحقيقية كما خرج الرجل الشجاع عن تعريف الاسد لانه باطل ناش عن قلة التامل لان المجاز انما هو لفظ ذلكم واما اطلاق اسم الاشارة على لفظ ذلكم حقيقة قطعا من ان لفظ ذلكم اذا كان مجازا فيما لا يشار اليه اشارة حسية يصدق عليه انه موضوع لمشار اليه اشارة حسية قطعا فلو خرج عن المعرف لزم ان يكون التعريف غير مانع ؞ لمحرره شوكت

ق بسكون الهاء فى الوقف وفى الوصل ايضا اجراء للوصل مجرى الوقف وبكسرها من غير ياء الوصل فى الوصل خاصة ؞ ه

اى اختلاف الاواخر عند اختلاف العوامل واختلاف الاواخر ه

(على)

ب فى هذا التفسير اشارة الى امرين احدهما ان اللحوق يقتضى اعتبار اصل اولا وثانيهما انه لا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انه خبر اسماء الاشارة =

على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها (حرف التنبيه) وهى كلمة ها فهو ليس فى الحقيقة منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم (ويتصل بها) اى باواخر اسماء الاشارة (حرف الخطاب) وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك (وهى) اى حروف الخطاب (خمسة) والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى الخمسة مضروبة (فى خمسة) من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى الخمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث تزيد على الستة (فيكون) الحاصل من الضرب (خمسة وعشرين وهى) اى تلك الخمسة والعشرون (ذاك الى ذاكن) يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين (و) على هذا القياس (ذانك) وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا (الى ذانكن) وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات (وكذلك البواقى) يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ (ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط) واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال (وتلك وتانك وذانك) حال كون هاتين الاخريين (مشددتين واولالك) باللام اى هذه الكلمات الاربع (مثل) كلمة (ذلك) فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة سابقا واما تاك وتانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو

ع ولا يلحق البعيد الغائب ولحوقها الحاضر اكثر منه فى المتوسط لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذى يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذى ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل فى البعيد الذى لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس فى مرئى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام ؞ لنا

ع لم يقل حرف الخطاب مع انه المذكور صراحة لان المصنف اعتبر هنا تذكير الحرف بقرينة تذكير اسم العدد الخبر خمسة فلزم ان يكون تانيث الضمير باعتبار الحروف ؞ لنا

سط وتهاك الى تهاكن وذهاك الى ذهاكن وتهيك الى تهيكن وذهيك الى ذهيكن ؞ لنا

عط واعترض عليه بان استعمال كل مقام الآخر بالتاويل كما ذكر فى علم البلاغة واجيب بان الاستدلال ليس بنفس الاستعمال بل بكثرته وهو دليل عدم الفرق فى الوضع لانه ماخوذ من كثرة الاستعمال وما ذكر فى علم البلاغة فهو مبنى على القول بالفرق ؞ لنا

ى يقول النحاة فذا مبتدأ للقريب خبر والجملة مقول القول لمحرره شوكت

هذا مقصور وقيل ممدود حذف همزته ؞

٣ اصله تيلك حذفت الياء للساكنين ولم يكسر اللام مع انه يدفع به التقاء الساكنين كما فى ذلك لثقل الياء مع الكسرتين بخلاف ذلك ؞ لنا

تكلموا فى تشديدهما فقيل الاصل ذانك جعل اللام نونا وادغم وقيل اللام كانت قبل النون وقيل التشديد عوض عن الف المفرد ولو كان عوضا عن اللام لم يصح هذانّ بالتشديد كما لا يصح هاذلك وح ينبغى ان يكون ذانك للمتوسط ايضا ؞ لنا

والاشتراك فى الزيادتين قرينة على التعيين ؞ لنا

اما حال او صفة او خبر بعد خبر

للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب ※ واما ثمه وهنا ※ بضم الهاء وتخفيف النون ※ وهنّا ※ بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا ※ فللمكان ※ الحقيقي الحسي ※ خاصة ※ لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره ※ الموصول ※ اى الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ※ ما لا يتم جزأ ※ اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزأ تاما ان كان جزأ تمييزا او لا يصير جزأ تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزأ اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزأ تاما لا جزأ مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزأ لكن لا جزأ تاما اوليا (الا بصلة وعائد ※ والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزأ الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله (وصلته) اى صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة

للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد

قوله ولقائل آه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من تضرب اضربه الى غير ذلك ※

فيه اشارة الى ان التمييز لما انتصب عنه لا لمتعلقه ※

حاصله ان المراد بالجزء التام الجزء الاول وبالجزء الناقص جزء الجزء

حمل الشيخ الرضى الجزء التام على ركن الكلام كما يتساق اليه الفهم ولا وقال معناه ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء لم يكن الا بصلة ولكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلذا صرف الشارح الجزء التام عن ظاهره

كما صرح له المصنف قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم يعنى موافقة لتعريفهم بحسب اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه وليس مراده ان الصلة بالمعنى الاصطلاحى حتى لزم الوقوع فيما فر منه والتناقض في كلامه ※ لنا ※

لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفى فانه لا يحتاج الى العائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزأ تاما اصلا نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف المصدرى المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمى لارى

وجوبا فلا يصدق التعريف على شرط من الشرطية كما توهم

وهما معناها اللغوى ومعناها الاصطلاحى الذى عرف به القائل

ظرف محض لقوله اعم المتأخر ※

اى الصلة والعائد ※

جملة

لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هى جواب القسم وهو جملة خبرية والانشائية انما هى القسم ※ ※

جملة خبرية) او في معناها كاسمى الفاعل والمفعول (والعائد ضمير) لا غير ضمير (له) اى للموصول لا لغيره (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفردة صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا (وهى) اى الموصولات (الذى) للمفرد المذكر (والتى) للمفرد المؤنث (واللذان) لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث وتكونان (بالالف) في حالة الرفع (والياء) في حالتى النصب والجر (والاولى) على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر (والذين) كالذين لجمع المذكر (واللائى) بالهمزة والياء (واللاء) بالهمزة المكسورة فقط (واللاى) بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر (واللاتى واللواتى) لجمع المؤنث وجاء في اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا (وما) بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بنيها (ومن) ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (واى) بمعنى الذى نحو اضرب ايهم في الدار اى اضرب الذى في الدار (واية) بمعنى التى نحو اضرب ايتهن في الدار اى اضرب التى في الدار (وذو الطائية) اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر ※ وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها (وذا بعد ما) الكائنة (للاستفهام) نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت (والالف واللام ※ اى مجموعهما بمعنى الذى والتى او المثنى والمجموع (والعائد المفعول) اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا ※ يجوز حذفه ※ اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاؤه (واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من مسائل النحو وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن

وليست بالحقيقة لاما حرفية لعود الضمير اليه نحو الممرور به زيد والقول بان الضمير راجع الى الموصوف مقدر بعيد ※ لنا ※

اصله لذى عند البصريين على وزن عم وتنح زيد اللام تحسينا للفظ وانما قلنا بزيادتها لان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين ولا لام والتزموها لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف وعند الكوفيين اصله الذال الساكنة لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوها فتولدت الياء ※ ※

لا بغرائث الواو

احترازا عن ذو بمعنى الصاحب فانها تعم القبائل

اوله فان الماء ماء ابى وجدى

اى نسجتها بالحجارة من اسفلها الى اعلاها

مثل كون العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذى ما ضربت الا اياه فانه لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم ان العائد الى الموصول هل هو المنفصل الذى بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيفوت الغرض الذى لاجله الانفصال

ناظر الى التذكير والتمرين كليهما

كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تذكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين ※ او تجربته هل يستحضر المسائل المعلمة اولا ※

اعلم ان معنى قولهم اخبر عن زيد فی ضربت زیدا بالذی صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر فی الثانية عن ذات متصفة بما اتصف به زيد فی الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول یعنی اجعل ذلك الموصول مبتدأ واجعل تلك الجملة الاولى وهی ضربت زیدا صلة للذی بلا تغییر شئ منها الا ان تجعل مكان زيد ضميرا عائدا الى الذی وتؤخر زيدا خبرا عن الذی فتقول الذی ضربته زيد فظهر بهذا انك لم تخبر عن زيد بالموصول بل اخبرت عن الموصول بزيد الا انك لما اخبرت عن الموصول بزيد والمبتدأ فی المعنى هو الخبر فاذا اخبرت عن الموصول اخبرت عن زيد ﴿ ای بحسب الذكر

الاسم الفلانی فی الجملة الفلانية بالذی بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فی ای اسم يصح وفی ای اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال (واذا اخبرت) ای اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة (بالذی) ای باستعانة الذی او التی او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذی مخبر عنها لا مخبر بها (صدرتها) ای اوقعت كلمة الذی او ما يقوم مقامها فی صدر الجملة الثانية (وجعلت موضع المخبر عنه) ای فی موضع ما هو مخبر عنه بالذی فی الجملة الثانية يعنی فی موضعه الذی كان له فی الجملة الاولى (ضميرا لها) ای لكلمة الذی (واخرته) ای المخبر عنه عن الضمير (خبرا) نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته ای جعلته خبرا متأخرا (فاذا اخبرت) مثلا (عن زيد من) جملة (ضربت زيدا) بكلمة الذی واوقعتها فی صدر الجملة الثانية وجعلت فی موضع ما هو المخبر عنه فی هذه الجملة اعنی زيدا والمراد بموضعه محله الذی كان له فی الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذی واخرت المخبر عنه يعنی زيدا وجعلته خبرا عن الذی و(قلت الذی ضربته زيد وكذلك) ای مثل الذی (الالف واللام فی الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول) منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنی للفاعل واسم المفعول من المبنی للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذی يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد فی ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فی اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمی الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفی والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد فی جملة سيقوم زيد فانه اذا بنی اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين (فان تعذر امر منها) ای من الامور الثلثة التی هی تصدير الموصول ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم

(خبرا)

اخبرت عن زيد ﴿ ای بحسب الذكر

واما ذات المخبر عنه فهو زيد فی المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد اه وانما اعتبر هنا الوصف بالقياس الى زيد دون الذی مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول ﴿

٢ والمراد من الجعل اعم من الجعل لفظا او تقديرا اذ قد عرفت ان العائد المفعول يجوز حذفه ﴿

٣ لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه فی الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر ﴿

٤ لانه خبر وحق الخبر التأخير ﴿

٥ واذا اخبرت عن التاء تقول الذی ضرب زيدا انا ﴿

٦ لان المطلوب ان تصف الموصول بالوصف الذی كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شئ من الجملة الاولى الا قدر ما يفيد الاخبار المذكور ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصدره مبتدأ فلابد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه ﴿

والفرق بين هذه الجملة والجملة الاولى انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا اخر الدنيا وربما تخاطب به من يعرف مشخصا بمضر وبينك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذی ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثانی ای تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضالعا فالجملة الثانية نص فی المحمل الثانی للجملة الاولى ﴿

١٠ فاذا اخبرت عن التاء من ضربت زيدا فتقول الضارب زيدا انا واذا اخبرت عن زيد فتقول الضاربه انا زيد ﴿

ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار بهما قلنا لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة للام ﴿

٤ وبذلك الشرط يتعذر الاخبار عن كل اسم فی الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ط

٥ متعلق بالمستتر فی قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بالضمير العائد الى المصدر اذ الظرف يكفيه رائحة الفعل ولذا يتعلق بالالفاظ المنقولة عن المعنى الذی يتعلق به الظرف باعتبار معناه الاصل كذا حققه المحققون وان صرح الرضی فی هذا المقام بانه لا يجوز مروری بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر فی الاعمال مراعى اذ هو من جهة التركيب اللفظی يشابه الفعل فيعمل والاضمار زيد بكر اللفظ ﴿ عصام فی شرحه

خبرا (تعذر الاخبار ومن ثمه) ای ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار (امتنع) الاخبار بالذی (فی ضمير الشان) بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذی وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع فی (الموصوف) بدون الصفة (و) فی (الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز فی ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذی عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذی ضربته زيد العاقل (و) كذلك امتنع فی (المصدر العامل) بدون المعمول فلا يجوز فی نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذی عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدی الى ان يعمل الضمير الذی جعل فی موضع دق القصار عاملا فی الثوب بخلاف الذی عجبت منه دق القصار الثوب (و) كذلك امتنع فی (الحال) لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذی هو معرفة فی موضعه بالحالية (و) كذلك امتنع فی (الضمير المستحق لغيرها) ای لغير كلمة الذی لامتناع تصدير الذی لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع فی (الاسم المشتمل عليه) ای على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذی زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقی المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقی الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع (وما الاسمية) لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما (موصولة) نحو عرفت ما اشتريته (واستفهامية) نحو ما عندك وما فعلت (وشرطية) نحو ما تصنع اصنع (وموصوفة) اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك ای بشئ معجب لك واما بجملة نحو (ربما تكره النفوس من الامر ﴿ له فرجة كحل العقال) ای رب شئ تكرهه النفوس (وتامة بمعنى شئ) منكر عند ابی علی والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هی ای نعم شيئا هی ونعم الشئ هی (وصفة) نحو اضربه ضربا ما ای ضربا ای ضرب كان (ومن كذلك) ای تكون موصولة نحو

٦ ولا يتوهم ان التحقيق يخصه بما سوى العامل فی الظرف اذ الضمير العائد الى الذی ليس بمعنى المصدر ﴿

٩ كالضمير فی زيد ضربته اذ المبتدأ استحق الضمير ﴿

واذا تعدد الضمير المستحق لغيره نحو زيد ضاربه اخوه او تعدد الاسم المشتمل عليه نحو زيد ضربت غلامه لديه فيجوز الاخبار لانه يكفی لغير الذی احد الضميرين وكان المصنف اخرج صور التعدد بما يقتضيه لفظ الاستحقاق اذ فی تلك الصورة لا يستحق الغير شيئا من المتعدد بخصوصه بل واحدا لا بعينه ﴿

الى النوع ﴿

٣ ويكذب زيد ضربته اذ المضروب غلامه ﴿

٨ بيان لما اما حالية من مفعول تكره او صفة بعد صفة لما ﴿

٤ فالعائد الى الموصوف محذوف ﴿

٢ وبمعنى شئ تارة عنه نحو ما احسن زيدا ﴿

٢٢ ام الصدقات

كما جاء باسم الاشارة المفيد للبعيد للتنبيه على ان المشبه به هو المقسم دون شئ من الاقسام ولا يخفى ان المناسب لما الاسمية كذلك الا انه نبه على ان مالجهتا التذكير والتأنيث لك ان تعامل فيه بالجهتين معا عصام

انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه قد تنصب ما بعد كم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافى للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة فى الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان فى حكم المقطوع عن الاضافة

اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا ❊ حب النبى محمد ايانا ❊ اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فقد اكرمته ❊ الا فى التامة والصفة ❊ فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة (واى) للمذكر (واية) للمؤنث (كمن) فى ثبوت الاسود الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد ونقلت عن الاستفهامية الى الصفة (وهى) اى كل من اى واية (معربة) بالاتفاق (وحدها) لا يشاركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية وانما اعربت لانها التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا ❊ (الا اذا) كانت موصولة (حذف صدر صلتها) نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ❊ فيمن قرأ بالضم اى الذى هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا (وفى) قولهم (ما ذا صنعت وجهان احدهما) ان معناه (ما الذى) على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس (و) حينئذ (جوابه رفع) اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى

حرف تنبيه جئ به عوضا عن المضاف اليه

فينبغى ان يقول المص واى كما الا فى التامة ❊ حا ❊

حيث حكى ابن الدهان تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع ان اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التى بمعنى صاحب لكن الاشهر عدم تصرفها مع بنائها ❊ ه ❊

وهو المبتدأ لانه اذا كانت الصلة جملة فعلية لا يحذف منها شئ لشدة التصاق الجزئين فيها فلذا لا يبنى اى واية معها ❊ ه ❊

(٩٠ وك الفتح)

ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغى ان لا تبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة ينبغى ان تبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واى اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها تبقى فى صورة المضاف الى الجملة فان المضاف اليه مع الخبر فى صورة المبتدأ والخبر نحو ايهم اشد او قلنا ان المنافاة امر قياسى وبناء اى مضافا عند حذف صدر صلتها سماعى ❊ ه ❊

استثناء من وجوب الاعراب المتبادر من السابق فالمفاد جواز بنائها مع حذف صدر صلتها عصام ❊

او ذو رفع ولك ان تجعله فعلا مجهولا او يقدر المضاف فى جانب المبتدأ اى اعراب جوابه

اى جواب ما ذا صنعت ❊ ه ❊

مسائل مهمة لا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول لكونها مبنية له ولا يعمل فيما قبل الموصول فلا يقال زيدا الذى ضرب لان ذلك المعمول اذن جزؤهما ولا تتعلق الصلة بما قبل الموصول بعطف او بكونه جواب قسم او شرط لان ذلك المتعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين اجزائها بتابعه ولا بخبره ولا باستثناء منه لان الموصول والصلة كجزئى اسم وهذه الاشياء لا تجئ الا بعد تمام الكلمة ويجوز الفصل بين الموصول والصلة بمعمولها نحو الذى اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبى منهما ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبنى ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هى والجملة التى بعدها بتأويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا فى الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل الا على فعل فى صورة الاسم الفاعل والمفعول ويجوز حذف صلة الموصول الاسمى غير الالف واللام اذا علمت وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التى اذا قصد بهما الدواهى ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل فى خبر البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة والاصل فيه ان رجلا تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها الشدائد وكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقاسى منها الشدائد ضعف ما قاسى من الصغيرة فطلقهما وقال بعد اللتيا والتى لا اتزوج ابدا ❊ ه ❊

الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية (و) الوجه (الاخر) ان معناه (اى شئ) وههنا عبارتان احديهما ان ما ذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناها اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ (و) حينئذ (جوابه نصب) اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اى صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب ❊ اسماء الافعال ما كان ❊ اى اسم كان (بمعنى الامر او الماضى) اللذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل ان اف بمعنى تضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى (مثل رويد زيدا اى امهله) مثال لما هو بمعنى الامر (وهيهات ذاك) بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم (اى بعد) مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف (وفعال ❊

اى بمعنى وضع له الامر والماضى

اى مناسبتها له بان وقعت موقعه

فلا يكون صيغة الماضى على الحقيقة ولا ضمير فى ذلك

عط

وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذى ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا اى كالمعرف فى الدلالة على التعيين فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا تاما اى سكوت عن كل كلام ❊ ه ❊

اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا

وان كان طاريا

حط من انه لا دليل على العدل من مشابهتهما لفعال الامرى فى الزنة والمبالغة لعدمها فيه اى علم جنس كسبحان فانه علم للتسبيح
فيه ما ذكر فى اخيه ولا يجرى فيه ما يجرى فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجلا ومنقول عن المعنى الوصفى فان كان منقولا ادعوا معناه الاصل وكان فيه المبالغة
وان كان مرتجلا جعلوا على المنقول لانه اكثر من غيره لارى ولا يخرج عنه فعال بمعنى الامر من فعل اذ لابد من المغايرة بين ما يوزن وما يوزن به لانه يكفى
يعنى ان المراد بفعال مسماه وهو الموزون مثل نزال المغايرة الاعتبارية وفعال للوزن غير فعال للامر اى فعال بمعنى الامر من الثلاثى
واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعل المبالغة قال الرضى والذى ادعى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل
صفة مصدرا
له عليه والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل ما يعدل من الفعلية الى الاسمية

اى ما يوزن بفعال الكائن (بمعنى الامر) المشتق (من الثلاثى) المجرد (قياس) اى قياسى (كنزال بمعنى انزل) قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا (وفعال) حال كونه (مصدرا معرفة كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى وهو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه (و) حال كونه (صفة) لمؤنث (مثل يا فساق) بمعنى يا فاسقة (مبنى) اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى (لمشابهته له) اى لفعال بمعنى الامر (عدلا وزنة) اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى الفاعل قال الشارح الرضى والذى ادعى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه (و) فعال حال كونه (علما للاعيان) اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله (مؤنثا) صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك (كقطام) علما للمؤنث (وغلاب) كذلك (مبنى فى) استعمال (اهل الحجاز) لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة (ومعرب فى) استعمال بنى تميم الا ما فى آخره) اى الا فى فعال علما للاعيان الذى يكون فى آخره (راء) فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل (نحو حضار) علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة (الاصوات) اعلم

معنى ان قوله من الثلاثى صفة الامر
اى على ان اسم الفعل من الرباعى بمعنى الامر لم يات الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يات الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعى
فنزال مثلا معدول من انزلى على صيغة خطاب المؤنث وهذا التأنيث بدل عن علامة الجمع اذ ربما يجئ علامة التأنيث للجمع لتأويله بالجماعة وعلامة الجمع فى انزلى كناية عن تكرار النزول فانزلى بمعنى انزل انزل ثلثا فما فوقها
طط حيث قال وفعال اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معانى الافعال التى يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا فى الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء افعال فلانها كانت مصادر حذف فعلها ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد ثم توغلت فى حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه فصارت اسم فعل فهى تفيد معنى الفعل مع التأكيد واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو دونك بمعنى خذ زيدا بنصب زيدا كان فى الاصل دونك زيد خذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك اى خذه زيدا وجب عليك اخذ زيد فجرى فى كلها الاختصار لغرض التأكيد لمحرره شوكت
ص انما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والالزم بناء سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل فى فعال غير الامرى وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما فى منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل لان وجه بنائه وهو تضمن معنى الفعل متحقق فلا دليل فيه لا على العدل التحقيقى ولا على التقديرى وما استدلوا به عليه فى غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضى وهو ان قسم المصادر والصفات بنى لمشابهته لفعال الامرى زنة ومبالغة اذ فى الكل مبالغة ط
ف العدل فى هذا القسم تقديرى اذ ليس لنا قاطعة عدل عنها قطام كما ليس لنا عامر المعدول عنه

صفة بعد صفة لمصدرا وخبر مبتدأ محذوف اى هو كفجار والجملة معترضة (ان)
فان خلاصته على ما فى الرضى انه اسند الفعل المؤنث اليه فى قول الشاعر ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر اى انزلى بمعنى الفعل المكرر ولا يخفى ضعفه لان تأنيث الفعل فيه باعتبار الكلمة او اللفظة او الدعوة
العربيتها عن معنى الوصفية حتى يراعى البناء الذى يكون لها فى حال الوصف
الغير منصرف للعلمية والتأنيث او للعلمية والعدل

يعنى الالفاظ الغير الموضوعة لمعنى المسماة عند النحاة بالاصوات من الصوت
فتعرب نصبا كالمصادر فانه فى الاصل صوت من كونها مبنيا ومن كونها مبتدأ وفاعلها سادا مسد الخبر
او كونها مصادر لفعل مقدرا وكونها مع فاعلها جملة فعلية وغير ذلك

ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر (اى المفاعيل المطلقة) ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل صه (اسكت) ومه (اكفف) وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وى وح لا تقدر ان تحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه به صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار (كل لفظ) انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت (حكى به صوت) اى صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة (او صوت به للبهائم) (اى لاجل البهائم) يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها (فالاول كغاق) اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب (بصوت الغراب) (والثانى كنخ)

بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب
مثل حل وهيخ مثل جوت دعاء للبهائم وعاج زجر للجمل الى الشرب
التى هى اقسام غير المنقولة
فهى داخلة فى قوله او وقع غير مركب
كتسكين البهيمة مثل هدع لتسكين صغار الابل اذا نخرت وكالاناخة مثل نخ

وجاز الاعراب ايضا اعتبارا بالتركيب العارض والاعراب مع اللام اكثر من التاء
اى غير منقولة الى باب المصادر
ص كادخال التنوين نحو غاق والالف واللام فى بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه وجعل معانى بعضها معانى المصدر فربما يعرب باعرابها نحو واها لك فالتنوين فيها تنوين الالحاق بالاسماء
ف يعنى ليس المراد به حكاية الصوت فى نحو قال زيد غاق عند حكاية صوت الغراب

عط
حاصله ان المقصود بيان الحاق هذين القسمين بالاسماء المبنية لخفائه ولذا خصهما بالذكر والحق جواز التعريف بالاخص في الرسم الناقص اذ احصل به الغرض من التعريف وان شرط المتأخرون المساواة في الكل حدا اورسما ط ؛

مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ماكان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لماكان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره ؛ المركبات ؛ اى المركبات المعدودة من المبنيات (كل اسم) حاصل (من) تركيب (كلمتين) حقيقة اوحكما اسمين اوفعلين اوحرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة (ليس بينهما نسبة) اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة اوحكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبدالله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولايخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبدالله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لاتدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لاتدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا (فان تضمن) الجزء (الثاني حرفا) اي حرف عطف اوغيره (بنيا) اي الجزآن معا الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف (كخمسة عشر) فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة (و) مثل (حادي عشر واخواتها) يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة

فط
فانه من المركبات المبنية للتركيب حيث بني جزؤه الاول على الفتح ؞

م
لانهما ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظ واما الثاني فلانه قبل النقل جملة فليس بمعرب ولا مبني لان الاعراب والبناء من عوارض الكلم لا الكلام وبعد النقل محكي على ماكان عليه فلا يطلق عليه انه معرب في الظاهر او مبني لاشتغال حرفه الاخير بالحركة التي كانت عليه اعرابية اوبنائية اوبالسكون الذي كان كذلك ؛ ط ؛

علة عدم اطلاق المعرب والمبني عليه

اضافية في الاول وتعلقية في الثاني ؞

لكونه مبنيا للتركيب ؞ ؛

ع
قيل الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلامهم خمسة وعشر بالعطف وليس بشيء اذ الاستعمال ليس بلازم والتقدير كاف ؞ ؛

من اضافة المسبب الى السبب ؞

حط
لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق فارادة بعض الافراد دون بعض من غير قرينة ترجيح بلامرجح ؞ ؛

اي لانسبة اضافة ولا تعلقية ؞

على الفتح ان لم يكن اخر الجزء الاول حرف علة فان حرف العلة في الجزء الاول من هذا المركب ساكن وكذا مالم يتضمن حرفا نحو معدي كرب ؞ ؛

حصه
يؤيد الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر لخفاء تضمنها الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة وان كان افراد الضمير يحتاج الى التأويل ط ؛

ع
ولما عرف المركبات فصلها باعتبار البناء فجعلها ثلثة اقسام مبنية الجزئين ومبنية الجزء الثاني ومبنية الجزء الاول وقدم الاول لكونه اعرف في البناء والثاني شدة مناسبة بالاول ط ؛

(او)

هط
بناء على ان معناه مجموع العددين لان معنى خمسة عشر رجلا خمسة رجال وعشرة رجال ؞

خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه اوباعتبار ماخذه ؞

اي على الواحد باعتبار وقوعه في الآخر ؞

اوصيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لايتضمن الحرف لانه لايراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لامطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لامطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ماذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولايتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لاتسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لاباعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لامعنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لافرق بينهما الابذكر الواو وحذفه (الا اثني عشر) واثنتي عشرة فانه لايبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون (والا) اي وان لم يتضمن الثاني حرفا (اعرب الثاني) مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا (كبعلبك وبني الاول) للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف (في الافصح) اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني ؛ الكنايات ؛ جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا مايكنى به لا المعنى المصدري ولا كل مايكنى به بل بعضه ولاكل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات

وكذا لايراد من ثالث عشر الثالث والعشر بل المراد الواحد من احد عشر او الواحد من ثلثة عشر ط ؛

عط
لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من الثلثة فلا يمكن بناء اسم فاعل مع بقاء حروفها جميعا ؞ ؛

فط
دفع لما يقال ولما لم يمكن اخذ الفاعل من مجموع الجزئين مع بقاء حروفها جميعا فلياخذ من مجموعهما لكن مع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثالش فلم ياخذوا كذلك فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين ط ؛

٥
وانما سقط لانه لما حذف الواو المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لكونه موجبا للانفصال ؛ ؞

٩
فانه مشتق من احد وعشرين بمعنى الواحد من احد وعشرين ؞

٨
يعني كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المركب لافرق بينهما الا بتصريح حرف العطف في احدهما والتقدير في الاخر ؞

مت
مستثنى من القاعدة لا من المثال فالمثال معترضة بين المستثنى والمستثنى منه والحاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور فان ابن درستويه جعله مبنيا وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستأنفة كما مر في هذان وهذين ط ؛

وان كان مبنيا فالاولى والاظهر ابقاؤه على بنائه مراعاة للاصل ؞ ؛

مط
ان لم يكن آخره حرف علة وان كان مثل معدي كرب فيبنى على السكون ؞

لد
لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها في غير هذا الموضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لايوجب البناء ط ؛

هط
وكانه اراد انه لا اصطلاح فيه لان النحاة اصطلحوا على تعيينه لما عينه اللغة لانه بلغوا التعيين منهم ولذلك لايوجد لفظ يتحد معناه اللغوي والاصطلاحي ؞

مط
وشناعة المعبر عنه كهن للفرج وللفعل القبيح وكالاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم وكنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد لكثير القرى اي الاضافة وغير ذلك ؞

حط اي من حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين مايكنى به ظاهر ؞ ؛

ولم يصطلحوا فى الظروف وذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضافة الى الجملة اواذ ۞ لعدم وجود قدر مشترك يخصه ۞

لمشاركتها لها فى الوزن ۞ يعنى كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ۞ معنى ليس صريحا فيه ۞

ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات (كم) وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها (وكذا) وبناؤها لانها فى الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون (للعدد) والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره (وكيت وذيت للحديث) اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى وان كان فى الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فمرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها (فكم الاستفهامية) المتضمنة معنى الاستفهام (مميزها) اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه (منصوب) على التمييز (مفرد) لانها لما كانت للعدد ووسيط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما (و) كم (الخبرية) مميزها (مجرور) بالاضافة (مفرد) تارة (ومجموع) اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها

لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع الجملة تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التى لها محل من المحل نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم مثلا وهو فى موضع النصب فيكون مستحقا للاعراب قلت ان استحقاقها الاعراب المحلى عارض فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات للاعراب والبناء ۞

اى كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعددهم عند المتكلم معلوم فى ظنه للمخاطب ۞ والخبرية لعددهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اى كم دينارا وكم عندى اى كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه فى صورة الفضلات ۞

وقد يجئ للاستفهام ايضا ۞

ومميزها مجرور بمن غالبا ۞

يعنى لكونه للتكثير صار بمنزلة العدد الكثير والعدد الكثير الخ ۞

الصواب ان يقال لان العدد الكثير يعتبر الخ او يقال لان العدد الكثير فيه ابناء الخ لان فيما ذكره ظرفية الشى ولنفسه الا ان يقال فيه تجريد بديعى او يقال ان ما مصدرية فيؤل المعنى الى العبارة الثانية ۞ لمحرره شوكت ۞

باضافة كم اليه عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء وثمرة الخلاف تظهر عند فصل التمييز عنها فان الجمهور يوجبون نصبه حملا على مميز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يجوز جره لمساغ تقدير من ۞

لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه ۞

رد لما قاله الرضى رد بهذا السيد فى حاشية الرضى وجوابه ان كلام الرضى فى مميز متصل بكم واما اذا فصل بينهما بفعل متعد

(ويدخل من فيهما) اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى ۞ سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ۞ استفهامية وخبرية (ولها) اى لكم استفهامية او خبرية ۞ صدر الكلام ۞ لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر (وكلاهما) لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما (يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله (فكل ما) اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون (بعده فعل) او شبه فعل لفظا او تقديرا (غير مشتغل عنه بضميره) او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك (كان منصوبا معمولا على حسبه) اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول له وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد من المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر

فالاتيان بمن واجب فى الخبرية والاستفهامية لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى وذلك لانه اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها وجب نصبه حملا على الاستفهامية لامتناع الاضافة مع الفصل فيلزم الالتباس بالمفعول ذكره الرضى قبل هذا الكلام والآية من قبيل الفصل ۞

اى الكلام الذى قصد به انشاء التكثير ۞

اى على كونه من ذلك النوع من الكلام ۞

اى كون عمله بحسب المميز ثابت ۞

اراد به دفع ما يرد على قاعدة النصب من الانتقاض بمثل قولك كم رجلا ضربته على تقدير جعل الفعل وشبهه اعم من الملفوظ والمقدر بان كم فيه بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه مع انه يكون مرفوعا على عدم تقدير الفعل بعده ۞

اى بعده فعلا مقدرا نسخه

اى فى موضع تلك القاعدة ۞

اذ الناصب فى صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا فيصدق عليه انه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه تقديرا ۞

فالمثال المذكور داخل تحت القاعدتين باعتبار جهتين التقدير وعدمه ط

يكون اعراب المضاف كاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه ؞

حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته

بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع (وكل ما قبله) اى كل واحد من كمل الاستفهامية والخبرية وقع قبله (حرف جر) نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت (او مضاف) نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت (مجرور) بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر (والا) اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره ولا قبله حرف جر او مضاف وكان مجردا عن العوامل اللفظية (فمرفوع) اى فهو مرفوع (مبتدأ ان لم يكن ظرفا) نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة (وخبر ان كان ظرفا) نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ (وكذلك) اى مثل كم في تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة (اسماء الاستفهام والشرط) بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه الاربعة في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وبما مررت وغلام من ضربت وغلام ما ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتنى فهو مكرم (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله) ولا يأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على

ك فان من وما يأتى فيها الوجوه الثلثة ولا يأتى فيهما الرفع على الخبرية واى يأتى فيها الوجوه الاربعة واين ومتى وانى واذا وكيف وايان لكونها لازم الظرفية لا يأتى الرفع بالابتداء

وبمن مررت وغلام من ضربت وبما مررت وغلام ما ضربت نسخه

مـ واذا لم يكن ظرفا فلا يكون خبرا بل يكون مبتدأ كما هو مذهب سيبويه والكلام مبنى على مذهبه فما في الرضى من ان من وما الاستفهاميتين يتأتى فيهما الرفع على الخبرية نحو من انت وما دينك انما هو على مذهب غير سيبويه اما عند سيبويه فهما مرفوعان على الابتدائية لعدم كونهما ظرفا فلا منافاة بين قول الشارح ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية وبين ما في الرضى وبهذا ظهر ان من قيد الرفع في ذلك القول بالظرفية لاجل دفع المنافاة فقط خبط خبط عشواء ه ؞

٩ اى كم وكونه ظرفا باعتبار مميزه

عظ لان التقدير كم يوما كائن سفرك فبعده شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ؞

٣ افرد اسم الاشارة وان كان المشار اليه متعددا لما دل عليه كلاهما لافراد لفظية ما فيما بعده

مص للسؤال عن الزمان المستقبل

عط اشارة الى ان الجمع المضاف في قوله اسماء الاستفهام والشرط للاستغراق بمعنى الكل المجموع لا كل واحد

مط اورده مثالا للمبتدأ وفيه ان الظ ان ما منصوبة لان الفعل الذى بعده اعنى تقدموا غير مشتغل عنه بضميره فان قلت تجدوه مشتغل عنه بضميره قلت النظر في كلمات الشرط الى الشرط لا الى الجزاء كما صرح به الرضى الا ان يقال العائد محذوف فما مبتدأ لكنه ضعيف كما في الرضى

شـ اى اعتبار الاوجه الثلثة في مميز كم فان قلت الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك الاعتبار لان الوجهين الاخيرين اعنى نصب كم على الظرفية او المصدرية مبنيان ايضا على حذف المميز فلم خص الشارح اليقته التأخير بهذا الوجه الثانى قلت في الوجه الاول اعتبر الوجوه الثلثة في كم صريحا وهى من حيث انها معتبرة في نفس كم صريحا فرع لما سبق من وجوه اعراب كم وليس متعلقا بحذف المميز وفرعا له وان لزم في الوجهين الاخيرين حذفه بخلاف الوجه الثانى فان الاوجه الثلثة فيه معتبرة في المميز صريحا ولا يخفى ان رفع المميز بالابتداء مع انه علم مما سبق ان المميز لا يكون اما منصوبا او مجرورا صريح في حذف المميز فكانه بحث عن حذف المميز وذكره فيكون متعلق بحذف المميز فكان الاولى تأخيره ويمكن ان يراد بهذا الوجه الرفع بالابتداء فافهم ه ؞

٢ الاسماء المذكورة

الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وانى وكيف واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء قال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به واما اى فيأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم

وفي مثل ؞ كم عمة لك يا جرير وخالة ؞ يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه (ثلثة اوجه) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اى فيما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الوجوه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخيران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق ؞ يهجو جريرا وتمامه ؞ فدعاء قد حلبت على عشارى ؞ الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى

٢ كما يقع ما هو لازم الظرفية في محل الرفع بالخبر مع انتصابه على الظرفية

٩ كما يأتى فيه الوجوه الثلثة الاول

ط تفسير لتمييز كم عمة الخ بان المراد به ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع فهو مرفوع على الابتداء ؞

اى وانما احتمل النصب على الظرفية وعلى المصدرية مع انه لم يسبق لانه اشار ؞

اى اعتبار الاوجه الثلثة في كم

٤ فلا يكون تمييزا بل التمييز محذوف اى كم مرة او حلبة

فيكون كم منصوبا على الظرفية او المصدرية

٣ تزييف للوجه الثانى كما ان قوله ولا يخفى الاول ترويج للوجه الاول وليس كذلك بل الثانى ارجح لموافقته للنسخة الاخرى ولما في المفصل ه ؞

اى الى داخل

جط بان يكون ظرفا لحلبت او مصدرا له اى كم مرة وكم حلبة والجملة خبر عمة ؞ الخ ؞ ه ؞

حلبت بعلى لتضمنه معنى ثَقُلَتْ اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتنى على كره منى واختار من انواع خدمتها الحَلْب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الأُناس والعشار جمع عُشَراء وهى الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفى ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت على عشارى واذا حذف المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرةٍ او كم حلبةٍ على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها بسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح (وقد يحذف) مميز كم استفهامية كانت او خبرية (فى مثل كم مالك وكم ضربت) اى فى كل مثال قامة قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرةً او كم مرةٍ ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربةً او كم ضربةٍ ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المصدر الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت وعلى هذا التقدير يكون كم

(منصوبا)

لكونها فدعاء = ⁂

مع ان الاصل ان يتعدى باللام =

جمع ماشية وهى الابل والغنم =

ولا يرتكب ما هو كذلك الا من هو فى كمال الدناءة = ⁂

قوله واختارينا فى قوله على كره منى والظاهر وذكر من انواع الخ كما فى الهندى لانه ابلغ فيما قصد وقوله من خدمة الاناس كذا فى بعض النسخ هو لغة فى الناس والظاهر الاناسى جمع انسان كما فى الهندى لانه انسب بقوله المواشى جمع ماشية وهو الابل والغنم (ح)

لان الخالة معطوف على عمة وقوله فدعاء صفة خالة وحذف صفة عمة بدلالة فدعاء المذكور كما حذفت لك من صفة خالة بدلالة لك الاخرى او صفة عمة وخالة بتأويل كل واحد منهما = ⁂

اى على ان يكون مفعولا به = ⁂ قطعا لعدم تضمنه معنى الاضافة = ⁂ الحاصل لحذف المضاف اليه = ⁂

فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة التى تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء ⁂

منصوبا على المفعولية ⁂ (الظروف) ⁂ .... اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا (منها) اى من تلك الظروف (ما) اى ظرف (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ⁂ رب بعدٍ كان خيرا من قبلٍ ⁂ وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة ولشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه ولتخير الضم لجبر النقصان (كقبل وبعد) وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحتُ وفوقُ وقدامُ وخلفُ ووراءُ ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر ⁂ فساغ لى الشراب وكنت قبلا ⁂ اكاد اغص بالماء الفرات ⁂ فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق (واجرى مجراه) اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة (لا غير وليس غير) فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما (و) كذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة (حسبُ) لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة (ومنها) اى من الظروف المبنية (حيث) للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان (ولا يضاف الا الى الجملة) اسمية كانت او فعلية (فى الاكثر) اى فى اكثر الاستعمالات وقد جاء ⁂ اما ترى حيث سهيلٍ طالعا ⁂ فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره ⁂ نجم يضئ كالشهاب ساطعا ⁂ وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة

فضلا عما ليس بمعناها =

لزوال الغم عنى بقصاص قاتل قريبى =

اى ماء يكسر العطش لفرط عذوبته =

وقوله السابق بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية الخ مبنى على هذا المذهب كما لا يخفى =

[illegible]

فانه اشد ابهاما من مثل ⁂ فلهذا المبنى على الضم = ⁂

لكونها جهات غير محصورة =

كما فى قوله للفتى تحصل بعيش به حيث تهدى ساقه قدمه فى الصحاح هداه تقدمه يعنى من حياته وفى الرضى ولا يمنع حمله على المكان اى حيث مشى =

ولا يضاف الى الجملة من الظروف المكانية سواها ⁂

وقد تبدل ياؤه واوا وبناؤها على الضم فى الاكثر وقد يفتح او يكسر ويعرب فى لغة فقعس = ⁂

من الرؤية البصرية فلقضى مفعولا واحدا =

فعلى هذا طالعا حال ونجم بالرفع فاعله والعائد محذوف اى طالعا فى ذلك المكان وفى بعض الروايات نجما بالنصب فهو بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى وحيث ظرف ترى فيضئ وساطعا وصفان لنجم ⁂

وضعا وكثيرا ما يستعمل للماضي و قد يكون للاستمرار نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا) اي هذه عادتهم المستمرة ؛ ٥ ؛

ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل

والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد (ومنها) اي من الظروف المبنية (اذا) زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية (للمستقبل) اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب لاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى ؛ اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا (وفيها) اي في اذا (معنى الشرط) وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها (ولذلك) اي ليكون معنى الشرط فيها (اختير) اي جعل مختارا (بعدها الفعل) لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو (وقد تكون) اي اذا (للمفاجأة) مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به (فيلزم المبتدأ بعدها) فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت

وترك اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اندر واشذ وظرفيتها غالبة لا لازمة كما عرفت في قوله اما كرسي ؛ ٥ ؛

كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به ؛

وهي التي للمفاجأة عند المبرد واذا الشرطية لا تكون الا زمانية ؛

اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف ولا يصح جعله حالا او صفة لان اذا من الظروف سواء كان للمستقبل ولا ؛

من انه مضاف في الحقيقة الى مضمون الجملة وهو غير مذكور صراحة فكانه محذوف فصار شبيها بالغايات ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله ؛ لنا ؛

الباء داخل على المقصور ؛

اي على ان الاصل في استعمالها ذاك ؛

اي رفعت وازيلت عن مقرها

كما ان اذ قد تكون للمستقبل كما في قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ؛

وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما في الصيغة ؛

اي بين الجبلين اللذين سد ما بينهما وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقهون قولا قطعة كبيرة

آتوني زبر الحديد حتى اذا ساوى بين الصدفين الصدف منقطع الجبل يعني ملأ ما بينهما الى اعلاهما قال انفخوا على زبر الحديد بالكير والنار حتى اذا جعله اي المنفوخ فيه وهو زبر الحديد نارا قال آتوني افرغ عليه قطرا اي نحاسا ذائبا ؛ افرغ عليه قطرا فما اسطاعوا ان يظهروه ؛ اي يعلوه بالصعود لارتفاعه وملاسته ؛ وما استطاعوا له نقبا ؛ لصلابته ؛ ٥ ؛

وهي حرف عند الكوفيين والاخفش وظرف عند غيرهم ؛

هذا ما ذهب اليه الزمخشري والمص والمذهب الاصح انه ظرف للخبر المحذوف اي ففي وقت خروجي السبع حاضر فلا يكون اذا مضافة الى الجملة الاسمية بعدها لئلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف وقيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي مكان خروجي السبع وقيل انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ اي فوقت خروجي وجود السبع لان ظرف الزمان لا يكون جزءا عن الجثة وعلى هذين المذهبين ايضا يكون اذا مقطوعة عن الاضافة ؛ ٥ ؛ قاله الرضي ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون ؛

واختاره الزمخشري والمص ؛

وفيه انه لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان الا حيث فاذا كانت اذا مكانية فهي خبر مقدم والسبع مبتدأ مؤخر اي مكان خروجي السبع ويجوز كونه ظرفا للخبر المحذوف اي ففي مكان خروجي السبع حاضر فلا يكون مضافا الى الجملة ؛

فاذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي ؛

اي على وجه الظرفية مجردا عن الشرطية والمفاجأة ؛

قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال على التفصيل اعني استفهاما وشرطا ؛

وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق ذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة (ومنها) اي من الظروف المبنية (اذ) الكائنة (للماضي) وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحرف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى ؛ فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم (ويقع بعدها الجملتان) الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف (ومنها اين واني) فهما (للمكان استفهاما وشرطا) اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس ؛ وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى (و) منها (متى للزمان فيهما) اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج (و) منها (ايان للزمان استفهاما) مثل متى نحو قوله تعالى ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحجاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فيه فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا (و) منها (كيف) الكائنة (للحال استفهاما) اي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل

اي الذين يجادلون في آيات الله ؛

التي فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى فقط

لانها كالاسماء المتضمنة لا شرط بل على سبيل التناوب ووقوع احداهما واجب اذ لا يخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين عن الجملة المحذوفة ؛

وقد يجيء للتعليل فهو بمعنى اللام وذا الوقت فكما يستعار اللام للوقت يستعار اذ للتعليل قال الرضي لا ولم يجعلها حرفا وكانه للتردد في اسميته لم يذكره هنا ؛

والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذ ظرفا لها تكون للمستقبل ايضا ؛

وهي ايضا زمانية عند الزجاج ومكانية عند المبرد ؛

قيل مجيء اذ المفاجأة في جواب بينا قليل وفي جواب بينما كثير فالتعليل قاصر وفيه ان الكثرة الاضافية لا تنافي القلة الذاتية او يقال ان الكثرة بالنسبة الى شيء لا تنافي القلة بالنسبة الى شيء آخر اعني اذا فافهم لمحرره

اي وقوع يوم الدين فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث ؛

والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد ؛

في الرضي لا يستعمل اني بمعنى اين الا مع من ظاهرة نحو من اين عشرون لنا من اني او مقدرة نحو قوله تعالى اني لك هذا اي من اين ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد ؛

وهو صاحب الوافية

لانه بمعنى على اي حال والجار والمجرور متقاربان من الظرف ؛

قيل هما كلمتان برأسهما اذ الاصل فى الحرف وما يشبهه عدم التصرف وقيل اصل مذ منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ
ثم مذ مبنى على السكون واذا التقى الساكن يضم آخره فيقال مذُ اليوم وفى بعض اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه وميم منذ لغة سليمية وقدم مذ على منذ
لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بالحجازيين ؞

الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو فى محل النصب على
الحالية اى على اى حال جئت اراكبا او ماشيا (ومنها) اى من
الظروف المبنية (مذ ومنذ) بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين
ويكونان تارة (بمعنى اول المدة) اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيتى يوم الجمعة
(فيليهما) اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ (المفرد) اى الاسم المفرد
لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان
اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتى هذان اليومان فما دام
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا
وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد (المعرفة) حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة
(و) تارة يكونان (بمعنى جميع المدة) اى جميع مدة زمان الفعل
(فيليهما) اى مذ ومنذ (المقصود) اى الزمان الذى قصد بيانه حال
كونه ملتبسا (بالعدد) اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه
شئ نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى يومان
لا ازيد ولا انقص (وقد يقع) بعدهما (المصدر) نحو ما خرجت مذ ذهابك
(او الفعل) نحو ما خرجت مذ ذهبت (او ان) اى ما كانت على هذه الصورة
مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان
ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره المصنف لقلته
(فيقدر) بعدهما (زمان مضاف) الى احد هذه الامور ليصح حمل ما
بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقى (وهو) اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين ٨
(مبتدأ) وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى
اول المدة او جميع المدة (وخبره ما بعده) اى خبر كل منهما ما يقع

اذا لم يدخل ناسخ المبتدأ على ذلك الاسم وان دخل نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا او مفعولا ثانيا لذلك الناسخ

ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة واعلم انه اذا كان فاعل الفعل الذى بعد كيف واجب الوجود تعالى شانه مثل الم تر كيف فعل ربك فكيف يتعين للمفعول المطلق ولا يجوز الحال لانه تعالى منزه عن الكيفية فاحفظه ؞

اما بفتح الباء اى كان مصاحبا لنا اى لى ولك واما بسكونها اى صاحبت انا وهو او صاحبت انا وانت او صاحبت انا وانت وهو ؞

بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة فى المثال المذكور ؞

معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اى يقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما المصدر الخ ؞

سواء كان مفردا او لا معرفة او لا

كون اللفظ مؤولا بالاضافة ليس من الاقسام المفردة للمعرفة ولو كفى التأويل بالاضافة فى صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التأويل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الى الجملة التى حذفت لدلالة الجملة السابقة عليها ولذا بنيت منذ على الضم تشبيها لها بالغايات لكونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة التى فى تأويل المفرد المعرفة وتقدير ما رأيته مذ يوم الجمعة مذ عدم رؤيتى فيكون من المضاف الى احدها سيالكوتى

فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ؞

لا حرف جر فانه لا محل لهما من الاعراب ؞ بمنزلة الدليل على تقدير الزمان

(بعدهما)

تفصيل المقام ههنا ان الحجازيين يجرون بها مطلق والتميميين يرفعون بها مطلقا واكثر العرب يجرون بها فى الزمان الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم
فى الجر بها فى الزمان الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا فاذا جربها فهما حرفا جر عند الجمهور ويكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا نحو
ما رأيته مذ يوم الجمعة اى منه وبمعنى فى ان كان حاضرا نحو ما اراه منذ يومنا اليوم وبمعنى من والى جميعا فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه
ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلك اذا كان الزمان نكرة نحو ما رأيته مذ اربعة ايام واذا ارتفع ما بعدهما ففيه اقوال الاول لجمهور البصريين
انهما مبتدآن خبرهما والثانى للزجاج انهما خبرا مبتدأين فقدما والثالث مذهب الكوفيين وهو ان اصل منذ من ان فركبا فالمرفوع فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة والحاصل ان لمذ ومنذ ثلثة احوال احدها ان يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر وثانيها ان يليهما اسم مرفوع وثالثها ان يليهما جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما اذا كان بعدهما اسم زمان وبتقدير فيما اذا لم يكن فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة جملتان والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطف عليه وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبلهما مضافان الى الجملة مصرح بجزئيها اذا كان بعدهما جملة ومحذوف احد جزئيها اذا كان بعدهما مفرد نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ ذهابك اى مذ كان يوم الجمعة ومنذ كان ذهابك فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة ؞

بعده (خلافا للزجاج) فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر
معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما
كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفين فى تراكيبهم
(ومنها) اى من الظروف المبنية (لدى) بالالف المقصورة (ولدن)
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون (وقد جاء لَدْنِ) بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون (ولَدَن) بفتح اللام والدال وسكون النون (ولُدْنِ)
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون (ولَدْ) بفتح اللام وسكون الدال
(ولُدْ) بضم اللام وسكون الدال (ولَدُ) بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق
انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فى خزائنه وان كان غائبا عنه
ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر
بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض لغات
العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل
رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة
وغيرها (و) منها (قط) مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه
اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة
الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم
فعل فهذه خمس لغات كلها (للماضى المنفى) اى لاجل الفعل الماضى
المنفى والزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة
الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف
وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض
(و) منها (عوض) بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد
وكسرها (للمستقبل) اى لاجل الفعل المستقبل (المنفى) او الزمان
المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة
نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة

وخلافا للكوفيين فانهم جعلوا ما بعده فاعل فعل محذوف ؞

اى صانع الزجاج او بايعه فالصيغة للنسبة ولهذا ربما يقال الزجاجى

وقد يرفع غدوة على حذف احد جزئى الجملة اى لدن كان غدوة ؞

فنصبها تشبيها بالتمييز فى رطل زيتا

ويعامل الفها معاملة الف الى وعلى فيسلم مع الظاهر ويقلب ياء مع الضمير غالبا وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك ؞

بمعنى انه لا يكون الا معمولا له ؞

اى وانما يذكر قط مع افادة الفعل السابق لما يفيده

اى فى جميع الازمنة الماضية ؞

فى كونه لاستغراق النفى

وفيه انه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصرف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر ؞

وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر انه منصوب ام مجرور

فى هذا التوجيه حرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما فى امثاله وابقاء الماضى ؞
المنفى على معناه المتبادر وفى التوجيه الثانى ابقاء اللام على معناه المتبادر وجعل الماضى صفة الزمان واسناد المنفى اليه على التجوز
باعتبار كون ما وقع فيه منفيا ؞ وقد يستعمل قط بدون النفى لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد استعمل بدونه
لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط ؞

هذا ليس بشئ لان الجملة ليست مبنية ولا معربة فالوجه فى البناء انها مضافة الى الجملة ولو بواسطة وهى فى الحقيقة مضاف الى المضمون فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه ولم يجب البناء لان الاضافة غير لازمة فلم يقو قوة الايجاب ه

فيكون المعنى ما بقى فى الدهر داهر ٢ هذا مبنى على عدها من مبنى الاصل

كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر (و الظروف المضافة الى الجملة و) الى كلمة (اذ) المضافة الى الجملة (يجوز بناؤها) لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة (على الفتح) للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه (وكذلك) اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب (مثل وغير) مذكورين (مع ما وان) مخففة ومشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب (المعرفة والنكرة) اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم (المعرفة ما) اى اسم (وضع) بوضع جزئى او كلى (لشئ) ملتبس (بعينه) اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول (المضمرات) فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص (و) الثانى (الاعلام) الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد

أى الظروف المعربة المضافة الى الجملة فلا يشكل القاعدة بحيث واذ واذا لانها ظروف مبنية

٥ واقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول

٦ لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما كالظروف ولكونهما موغلين فى الابهام مثلها

٧ فهو من باب ذكر الشئ فى باب ما يناسبه كذكر فعال غير امر فى بحث اسماء الافعال

٨ انقسام الاسم اليهما باعتبار الاشارة الى معين وعدمها

فرجل مثلا موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة

وذلك لانه بليغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب المذكور من نكتة والاشارة الى ترتيبها فى المرتبة تصلح نكتة لذلك فليحمل عليه

٩ اى الموضوعة لماهية المتحدة فى الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها فى فرد منها ان كان باعتبار مطابقة للماهية المتحدة فحقيقة وان كان باعتبار خصوصيته فمجاز من قبيل استعمال المطلق فى المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا ما ذهب اليه المص والمحققون فتعريفا لعلم الجنسى عندهم حقيقى واختار فى الرضى ان تعريفه لفظى كان تأنيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسى لفظيات ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس فى المعنى بل فى الاحكام اللفظية ه

(وهو)

وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة (و) الثالث (المبهمات) يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه اى فى ذلك الوضع عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه اى المتصور خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها (و) الرابع والخامس (ما عرف باللام) العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم فى ليس من امبر امصيام فى مسفر بدل اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف (او) عرف (بالنداء) نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل (و) السادس (المضاف الى احدها) اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم (معنى) اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد

٦ لعل وجه كون الموصول فى مرتبة اسم الاشارة اشتراكهما فى الابهام والتعين بامر خارج اعنى الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة فى الوضوح غير معتد به ومذهب سيبويه ان الموصولات فى مرتبة ذى اللام لنا

٤ هى فيما وجب تعريفه او تنكيره

٣ كاللام الداخلة على التمييز والحال والعلم لنا

م اى اسم الجنس الذى قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء وانما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء لتأكيد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية ه

٦ يعنى انه كان فى الاصل معرفا باللام ثم توسل لندائه باى ثم حذف اللام واى لكثرة الاستعمال فصار يا رجل

٤ فان لفظ احد فى الاثبات لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم

اى حين الوضع وان لم يقصد فى الاستعمال وقصد الواضع يفهم من كونه منقولا عن معناه الاصلى الى المعنى العلمى فان المنقولات يلاحظ فيها المعانى الى الاصلية ⁘ ه ⁘

هذه الامور اضافة لفظية فانها لاتفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال (العلم) اسما كان اولقبا اوكنية لانه ان صدر بالاب اوالام اوالابن اوالبنت فهوكنية والا فان قصد به مدح اوذم فهو اللقب والا فهو الاسم (ما وضع لشئ بعينه) شخصا اوجنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك (غيرمتناول غيره) ⁘ اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غيرمتناول لغير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله (بوضع واحد) اى تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال (واعرفها) اى اعرف المعارف يعنى اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها (المضمر المتكلم) لبعد وقوع الالتباس فيه (ثم) المضمر (المخاطب) فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا يرى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره انما هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة ⁘ (النكرة ما وضع لشئ لا بعينه) ⁘ اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هوكذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة ⁘ (اسماء العدد) ⁘ انما افردها بالذكر لان

فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عند المصر والحمل على عموم المجاز بان يراد بالوضع التخصيص وقيل العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس اوذو اللام نحو النجم فهو فى الاصل داخل فى المعرف باللام العهدية والمعرف بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال فى فرد معين اختص به فى الاستعمال ايضا كذلك اى داخل فيما ذكر فلا ضرورة لادخاله فى العلم بتكلف ان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع ⁘ ه ⁘

تفسير للتناول ⁘

الصنف لنوع المقيد ه ⁘

المرفوع ⁘

اى ترتيب الاصناف

يعنى ان قوله موضع واحد ظرف مستقر صفة مصدر محذوف وهو الظ ويحتمل ان يكون اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفى لا النفى المستفاد من غير ⁘

قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف باللام ⁘

اى ترتيب اصناف المضمر بالنسبة الى كل المعارف ⁘

من بين الاسماء

العدد سهو وترك الادغام لئلا يلتبس بالعد بالادغام المصدر بمعنى الاحصاء ه ⁘

(لها)

من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء فى التأنيث والتذكير ⁘

الفاء لتفصيل الحد ⁘ وهو العدد المعين ⁘

اى اسماء العدد لما ...... بعد ذكر المبتدا بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد ان ينبه على ان قوله ما وضع خبر اسماء العدد فقال وهى ⁘ ه ⁘

اذ ليس للمجموع وضع سوى وضع الاجزاء

لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى (ما وضع) اى الفاظ وضعت (لكمية آحاد الاشياء) منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد فى نفس الامر اوعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر معه لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا نفهم منها الوحدة والاثنينية فقط (اصولها) اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلاث الى تسع اوبالتثنية كمائتين والفين اوبالجمع كمآت والوف وعشرين اوبالتركيب اضافيا كان كثلثمائة اوامتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين (اثنتا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف فتقول) فى الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة (واحد اثنان) فى المفرد المذكر وتثنيته (واحدة اثنتان وثنتان) فى المفردة المؤنثة وتثنيتها على ما هو القياس وتقول فى المذكر (ثلثة الى عشرة) بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال (ثلث الى عشر) بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا (احد عشر اثنا عشر) فى المذكر نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا (احدى عشرة اثنتا عشرة) وثنتا عشرة فى المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى الاحدى للتخفيف وتقول

بقى ان ما يجاب به عن السؤال بكم هو المعدود لا العدد لان كم انما يسأل به عن المعدود وان قالوا انه موضوع للعدد فيقال كم رجلا فلو لم يكن المراد بكم المعدود لما صح جعل الرجل تمييزا والجواب عنه بعشرون رجلا فكان الاصوب ان يقال اسماء العدد ما وضع للعدد ⁘ ه ⁘

بل مع شئ آخر وهو الجنسية

سهو الصواب الى عشر ⁘

فلا يجرى مجراه

هذه الاعداد وما بعدها موقوفة محكية منصوب المحل على انه مفعول تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على سبيل التعداد لان اعراب الآخر لادخل له فى بيان استعمالها فقوله ثم تكسير الشين جملة معترضة بين المعدودات واما قوله ثم بالعطف فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والف ومائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد اومفعول بقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بينهما ه ⁘

وهو كون المذكر مجردا عن التاء والمؤنث بالتاء

ولا يلزم من هذا كون لحوق التاء فيها قياسا لان لحوق التاء خلاف القياس الظاهر المطرد وما ذكر انما هو وجه صحة اللحوق بالتاويل على خلاف القياس ⁘

اى اقوم على المؤنث بالشرف والزمان فاعطى التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس فى صورة حذف المميز ولو اوردتا الآن لزم اجتماع علامتى التأنيث فى كلمة واحدة فلزم التاء فى المذكر وعدمه فى المؤنث ⁘

حال من فاعل تقول اى ابقيا لا مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير الثانى عطف عليه اى مذكر ٣ = ؛؛
؛؛ مفعول له للتذكير = ؛؛

ثلثة عشر الى تسعة عشر» فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا (ثلث عشرة الى تسع عشرة) فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة ابقاء[٢] للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة[٤] وثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التأنيث وفى ثنتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثانى فى المؤنث لانه[ے] لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث (وتميم يكسرون الشين) عند التركيب (فى المؤنث) اى من عشرة تحرزا عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة اوخمس فتحات فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها[ے] وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتحة وتقول (عشرون واخواتها) بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون[٩] المنصوب محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين (فيهما) اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر (احد وعشرون) فى المذكر (احدى وعشرون) فى المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداهما فقال (ثم بالعطف) اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد (بلفظ ما تقدم) من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان اوثنتان وعشرون فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا (الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين

(مائة)

ثم عدم لزوم الاجتماع ؛؛ =

قيل الصواب فلانه والجواب ان جزاء اما بتقدير فيقال الخ اذ حذف الفاء فى جواب جائز مع قول محذوف نص عليه فى الرضى =

تذكير المذكر نسخه

وقد تفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الآخر لاجتماع اربع حركات احداها فتحة آخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر ؛؛ = ؛؛

[٩] لان عشرون مبنى لكونه حكاية عن المبنى اعنى عشرون على التعدد ؛؛ = ؛؛

لم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد فى نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلثمائة وثلثة آلاف ء
اورد الواو بينهما ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة ١٥ ؛؛

(مائة والف) فى الواحد (مائتان والفان) فى التثنية (فيهما) اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما (ثم) تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما (بالعطف) اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا (على) صورة (ما تقدم) من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحدا وواحدة ومائة واثنان اواثنتان ومائة وثلثة رجال اوثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا اواحدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا اواحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا اواثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا اوثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا اوتسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وتثنيته وجمعهما ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا (و) الاصل (فى ثمانى عشرة فتح الياء) لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر (وجاء اسكانها) اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معدى كرب (وشذ حذفها) اى حذف الياء (بفتح النون) لانها اذا حذفت الياء فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك جاء نى القاض اذا حذفت الياء الا ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع فى بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال (ومميز الثلثة الى العشرة) والثلث الى العشر (مخفوض) اى مجرور (ومجموع لفظا) نحو ثلثة رجال (اومعنى) نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد (الا فى ثلثمائة الى تسعمائة) استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين مميزوا بها ثلثا واخواته (وكان قياسها) ان يجمع فيقال (مئات اومئين) لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع

وقد يحذف الياء من الثمان مفردا ويجعل النون معتقب الاعراب = ؛؛

[١٩] الحق منه ان قوله وشذ حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكسرة قياس وليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولى سيالكوتى
ويمكن ان يكون الحق منه ان ما يتبادر من عبارة المص وهو عدم مجئ الكسر اصلا ليس مما يرضاه الرضى لحرم شوكت
[٣] وعدم الفصاحة =
[٢] وفيه ان الاولوية فى عبارة الرضى بالنسبة الى الكسرة وهو لا ينافى القلة فى ذاته وصريح عبارته شاهد بذلك حيث قال وجاز حذف الياء مع قلة للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها = ؛؛

اى النون بعد حذف الياء =

بان يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين وذلك بان يكون اسم جمع او اسم جنس =

اى استعمال الثلثة الى العشرة ؛؛ =

اى ثلثمائة الى تسعمائة انث الضمير لعوده الى متعدد ويمكن رجوعه الى المائة المضاف اليها ثلث الى تسع بل الثانى هو الظاهر ؛؛ = ؛؛

وثلثة[عا] واخواتها اذا اضيف الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيف الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل وامرأة لان مميزها الى المائة والالف لا ما اضيف اليه المائة والالاف كذا فى الرضى ؛؛

فان التميز فيهما مائة وليست بجمع لا لفظا ولا معنى لانها على عدد معين =

لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولابد فى جمعه من اللام والتمييز نكرة ⁂

المذكر السالم وهو مئون والثانى جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجئ بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر (ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) اما نصبه فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هى فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما فى ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلة (ومميز مائة والف و) مميز (تثنيتهما و) مميز (جمعه) اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلاثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل (مخفوض مفرد) لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل (واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ) المعبر به عنه (مذكرا) كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث (او بالعكس) بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر (فوجهان) اى ففى العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى (ولا يمميز واحد

ای التمييز الذی يذكر للمائة كما يقال مائة رجل ⁂

ای احدی عشرة الى التسعة وتسعين ⁂

وما بينهما من الاعداد المعطوفة

ای مغايرا له بخلاف ما اذا كان المضاف اليه مميزا لانه ليس مغايرا للعدد بل هو متحد به فى المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجمع كالشئ الواحد كذا فى الرضى

نقضا بطريق الجريان والتخلف

ولا يقال اثنا عشرك لان عشر قام بعد حذف النون مقامها فصار اثنا عشر كاثنان فلو قيل اثنا عشرك صار كانه قيل اثنانك ⁂

ويمكن ان يقال ان اعراب الاولين بمنع الاتحاد ⁂

سواء وقع تمييزا كما فى مثال الشارح او موصوفا نحو اشخص ثلثة او ثلاث ⁂

وكذا تقول ثلث انفس من الرجال اعتبارا باللفظ وهو الاكثر وثلثة انفس منهم اعتبارا بالمعنى ⁂

(وواحد)

زاده للتنصيص على استغراق النفى فان الفعل المنفى ظاهر فى العموم بخلاف النكرة فى سياق النفى فانها نص فيه اى لا يمميز بمميز اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا

اشارة الى ان المراد بقوله لا يمميز واحد ولا اثنان انه لا يجمع بينهما وليس المراد انه لا يذكر المميز بعدهما لاباء قوله استغناء

واحد (ولا اثنان) واثنان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين (استغناء بلفظ التمييز) اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحد والاثنينية (عنهما) اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى (مثل رجل ورجلان) فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الآحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يمميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه المصوغة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار والحوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون (لافادته) اى لافادة لفظ التمييز (النص المقصود) اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح (بالعدد) اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة (وتقول فى المفرد من المتعدد) اى فى الواحد من المتعدد (باعتبار تصييره) اى بسبب اعتبار تصييره ذلك المفرد عددا انقص زيد عليه بواحد (الثانى) فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى

بلفظ التمييز عنهما ثم عدم الجمع يكون بترك الواحد والاثنين وترك المميز وقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما عين الاحتمال الاول ولذا اضرب الشارح بقوله بل يذكرون الخ

وهو المفرد فى الواحد والمثنى فى الاثنين واحترز عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع فى الواحد والمجموع فى الاثنين ⁂

اى بذاته مع قطع النظر عن وصف المميزية ⁂

اى بهيئته بقرينة المقابلة ⁂

يعنى الجوهر مع الهيئة ⁂

اى رجل ورجلين ⁂

على وزن دع امر من وهب يهب بمعنى احسب من افعال القلوب ويستعمل فى مثل هذا المقام ⁂

يعنى الواحد والاثنين ⁂

٨ اثبات الممنوع بابطال السند

١٩ اثبات الممنوع بتحرير المقدمة الممنوعة حاصله ان المراد بلفظ التمييز الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية ومعنى الاستغناء به عنهما انه اذا الحق به علامة الافراد استغنى به عن الواحد واذا الحق علامة التثنية استغنى به عن الاثنين وانما قال ولا يبعد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم ⁂

دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لنا طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية مغن عن الآخر فلا يصح ان لفظ التمييز مغن عنهما فقال ان لحوق العلامة اخف فاختاره لهذا الترجيح ⁂

عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه منفرد عما سواه من الآحاد بهذه الصفة اى التصيير لا يشاركه فيها المتعددة غيره

ای الواحد الذی يقال له الثانی ⁂

فقلب الواحد الى الحادى بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء ۔

واما العشرون والثلثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد ۵

ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس
قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا (والثانية)
فى المؤنث على هذا القياس وهكذا (الى العاشر) فى المذكر (والعاشرة
فى المؤنث (لا غير) اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت
الاثنين لما عرفت ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها (و) تقول فى المفرد (باعتبار حاله) اى
مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير (الاول والثانى)
اذا وقع فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر (والاولى والثانية) فى المؤنث
كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا
(الى العاشر والعاشرة والحادى عشر) فى المذكر (والحادية عشرة) فى المؤنث
(و) كذلك (الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة) واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير
او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتأنيث فتقول فى المذكر الثانى
والثالث والرابع الى العاشر وفى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة
عشرة تؤنث الاثنين فى المركب كما تذكرهما فى المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث
فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون (ومن ثمه) اى ومن اجل
اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف
اضافتهما (قيل فى الاول) اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار
تصييره (ثالث اثنين) بالاضافة الى الانقص بدرجة (اى مصيرهما
اى الاثنين ثلثة (من) قولهم (ثلثتهما) بالتخفيف اى صيرت
الاثنين ثلثة (و) قيل (فى الثانى) اى فى المفرد من المتعدد المقول
باعتبار حاله (ثالث ثلثة) او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى
عدده او يكون فوقه (اى احدها) لكن لا مطلقا بل باعتبار

عطف على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية ۔

فيه مسامحة والمراد مصير الاثنين جزء الثلثة والا فيستحيل صيرورة الاثنين ثلثة او يقال اذا انضم الثالث الى الاثنين تبدل استعمال الاثنين فى المقام بالثلثة فكانه صير الاثنين ثلثة لنا ...

وكذا فى عدم الحاجة الى التمييز ۔

صط
واعلم ان لفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما لفظ غير لفظ الاول فيجوز فيه الاضافة الى اصله وهو الاغلب والى ما فوقه (لنا)

والثالث والمائة والرابع والالف ۔

يعنى ان قيل الخ مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين لان التصيير يقتضى الاضافة الى الاقل بمرتبة والحال يقتضى الاضافة الى المساواة والى ما فوقه لا مرتبة للواحد الذى تحته ۵

المفرد باعتبار تصييره والمفرد باعتبار حاله ۵

صط
ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثة ثلثة قال نعم على معنى تممت ثلثة (وفيه)
وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسى الى الاثنين ۵
فالاضافة اضافة الجزء الى الكل ۵

فانه اذا اريد ذلك يقال احد ثلثة اى واحد منهم ۔

زاد هذه العبارة اشارة الى ان قوله ثالث ثلثة مذكور على سبيل التمثيل ۵ اى عند العقل واما الاستعمال فغير واقع
اى اذا كان المراد الواحد مطلقا لا بخصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سواء كان الاول او الثانى او الثالث من كل ما جاء
للواحد من المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الشارح الواحد الاول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما سيالكوتى

وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا (وتقول) فى اضافة ما زاد
على العشرة (حادى عشر احد عشر) باضافة المركب الاول الى المركب
الثانى اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء (على) الاعتبار
(الثانى) وهو اعتبار بيان حاله (خاصة) لان الاعتبار الاول لا يتجاوز
العشرة كما عرفت (وان شئت قلت) فى اداء هذا المعنى (حادى احد عشر)
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى
وهكذا تقول (الى تاسع تسعة عشر فتعرب) الجزء (الاول) من المركب
الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب
البناء فيهما وهو التركيب ؛ (المذكر والمؤنث) ؛ ذكرهما
بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم
المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى (المؤنث
ما فيه) اى اسم كان فيه (علامة التأنيث لفظا) اى ملفوظة كانت
تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف
الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى
من المؤنثات السماعية (او تقديرا) اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار
ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية (والمذكر بخلافه) اى
اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا
تقديرا (وعلامته) اى علامة التأنيث (التاء والالف) حال كونها (مقصورة)
كسلمى وحبلى (او ممدودة) كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء
فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت (وهو) اى المؤنث (حقيقى
ولفظى فالحقيقى ما) اى اسم (بازائه) اى فى مقابلته (ذكر من
جنس (الحيوان كامرأة) فى مقابلة رجل (وناقة) فى مقابلة جمل
(واللفظى بخلافه) اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث
فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقى فى معناه (كظلمة

لكن عند قرينة الحذف والا فالاكثر قيل اضافة الحادى الى العدد الاكثر لا الى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة

انقسام الاسم اليهما باعتبار وجود العلامة وعدمها ۔

اى هذا باب المذكر والمؤنث ۔

لتقدم افتقاره الى مادة ۔

ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها فى التصغير فى نحو هنيدة وقديرة واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة كذا فى رضى الكافية وفى رضى الشافية انهم اجتزوا فى الثلاثى الذى هو اخف الابنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التى تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوا الى الرباعى وما فوقه والتاء وان كانت كلمة برأسها الا انها كحرف الكلمة المتصلة هى بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها اصلى طرحوه فى التصغير فقدروا الحرف الاخير كالتاء اذ هو محتاج اليه لكون الاسم وصفا فقالوا عقيرب انتهى قوله فقدروا الحرف الاخير كالتاء يعنى فى المصغر كما يدل عليه تعليله وسياق كلامه فلا مخالفة بين الشرحين لان ما يستفاد من شرح الكافية تقدير التاء فى المكبر فظهر ان ادخال الشارح نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل لانه يقتضى ان يخالف الفرع الاصل بلا داع والنقل عن الائمة لمحرره شوكت

سواء لم يكن بازائه شئ كغرفة او يكون لكن لا يكون ذكرا كظلمة فان مقابلها النور وليس بذكر او يكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مؤنث لفظى ۔

اى استعمال الكلمتين المذكورتين فى المؤنث ۔

والا اذا كان جمعا فانه يجئ بيانه بعد بقوله وحكم ظاهر الجمع الخ فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى الشارح التعرض لهذا ايضا =

لكن المختار في ظاهر غير الحقيقي المتصل بالفعل التأنيث وفي المنفصل التذكير فتقول طلعت الشمس وطلع الآن الشمس على ما في الرضى
انما قال احسن لان كلامه حسن لتبادر هذا القيد لاصالته كما مر = ٢ وقع فصل اولا = ٣ اى في الفعل المسند الى ظاهره =

مثال للتأنيث اللفظي حقيقة (وعين) مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه (واذا اسند الفعل) بلا فصل كما هو الاصل (اليه) اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا او مضمرا (فبالتاء) اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله (وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذ سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس (وحكم ظاهر الجمع) لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا (غير) جمع (المذكر السالم) لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت (مطلقا) اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال (حكم ظاهر غير) المؤنث (الحقيقي) فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال (وضمير) جمع الذكور (العاقلين) من جموع التكسير (غير) الجمع (المذكر السالم) فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال

علة لقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار =

وكذا الحال في شبه الفعل =
الاضافة كخاتم فضة =

فعلى هذا قوله واذا اسند الفعل اليه فبالتاء مخصص بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وعلى تقرير الشارح القول الاول باق على عمومه والثاني مستثنى منه = اى بالتأنيث

اما الواو والنون نحو المؤمنات جاءت او جئن =

٩٩ بدل او صفة الجمع بجعل اللام زائدة او على القول بتعريف غير باشتهارها وجمع المذكر السالم المكسر نقيضا زدت الالف والتاء =

هو عين الضمير المسند اليه =

٧٧ بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا =

ظرف لمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم اى زمانا مطلقا او في جميع الاوقات هندى

لا الاتحاد في مجرد الخيار تساوى مع قطع النظر عن رجحان احدهما =

لان حذف العلامة احسن لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى الجماعة

الصواب في تأخيره عن قوله غير الجمع المذكر السالم لانه بيان ما بقي بعد التخصيص وان يزاد وجمع المؤنث السالم كالطلحات =

شروع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع وبين الفرعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان ما سواهما المفرد روما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد لسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته ولعدم اختصاص بشرط بخلاف الجمع =

قال المثنى اى الاسم المثنى بدلالة المقام وليصح ما ذكره من اللواحق ولا يضر خروج نحو نصرا من التعريف لانه ليس منه كما لا يخفى

الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت (فعلت) اى ضمير فعلت وهو الضمير المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت (وفعلوا) اى ضمير فعلوا يعني الواو ولكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع (والنساء والايام) اى ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم (فعلت وفعلن) اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له وأما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعي حقه في التذكير فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء

(المثنى ما لحق آخره) اى آخر مفرده بتقدير المضاف وقدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات (الف) حالة الرفع (او ياء مفتوح ما قبلها) اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة (ونون) عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد (مكسورة) لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون (ليدل) ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين (على ان معه) اى مع مفرده (مثله) في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل (من جنسه) اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله

٢ لان الاصل فيه ان يكون مذكرا حقيقيا =
٣ اى لجمع المؤنث عاقلة كانت اولا =
٤ زاده لان اللحوق لا يختص بالآخر =
٥ اى وان لم يقدر شئ من الامرين بل ترك العبارة على ظاهرها =

فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون جامعا ولا مانعا =

وليعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر =

على سبيل منع الخلو ففي موضع تكون عوضا عن الحركة فقط نحو الغلامان لان اثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا اثبات له مع اللام وفي موضع تكون عوضا عن التنوين نحو غلاما زيد لان حذفها يدل على انها كالتنوين اذ الحركة لا تحذف مع الاضافة وفي موضع تكون عوضا عنهما نحو غلامان وهو الوجه لا ما قال البصريون انها عوض عن الحركة مطلقا ولا ما قال الكوفيون انها عوض عن التنوين مطلقا =

ولا بد ان يجعل الدلالة محمولة على التضمنية لان الالف والياء يدلان على المعاني المعتورة على الاسم ايضا =

حقيقيا او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على تأويل فرقتين كالين وقومين ٧ فلا يقال قرآن للطهر والحيض لعدم دخولهما تحت جنس الموضوع له بوضع واحد =

وعلى الاولين الاسناد مجازي وعلى الثالث حقيقي =

اى قوله ليدل يعني ضميره اذا رجع الى اللحوق =

يعني الالف والياء =

اى مع مدلول مفرده وهو الفرد الواحد =

اى بين المفرد وما يماثله =

اى على تقدير تسليم كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض عن الحركة او التنوين انما يدل على ان النون ليس جزءا من الدال لم لا يجوز ان تكون شرطا للدلالة وكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضية وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة ساقط لان النون موجودة حكما لوجود ما قام مقامه

اى غير داخلين تحت جنس الموضوع له سواء كانا حقيقيين او مجازيين كاليدان فى النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك ؎ ⁂

ط هنا لان استعمال اللفظ فى المعنى المجازى ولا نزاع فى تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازى ؎ ⁂

خ وهو الاندلسى ومن تبعه فان الاعتبار عنده للمماثلة فى اللفظ والوحدة دون المعنى فيقال عندهم العينان للباصرة والجارية ؎ ⁂

٩ اى هذا القول وهو انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين ؎

ع ويسمى تغليبا ويعتبر فى التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر على المؤنث فلذا لايقال شمسين ؎ ⁂

٣ اى بهذا التأويل فى العلم بانه قليل بخلاف تثنيته وجمعه ؎ ⁂

ے لفظ مشترك بين الالف وما فيه الالف فاشار الشارح بتفسيره الى ان المراد ههنا هو الثانى بقرينة قوله ح ان كان الفه والى ان المقصور فى الاصطلاح لايكون الا اسما فلا يقال رمى مقصور لنا ⁂ ......

من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد
والى انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هنا يشكل بابوين للاب والام والقمرين للقمر
والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك
ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل
الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر
فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء
اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول
بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لاشبهة فى صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما
وهو الذى اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان
علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا
لابى بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى
ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها
وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان
الاخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق
اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم
ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال (فالمقصور) اى الاسم المقصور
وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس (ان كان الفه) منقلبة (عن
واو) حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان
فى المسمى بالى (وهو ثلاثى) اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى

احتراز عن مثل زيدا اذا وقفت عليه ؎ ⁂

ك الظاهر كعصا وكالى فان عصوان والوان مثنى والمقصور تمثيل للمفرد المقصور الذى الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان والوان بعد قوله قلبت الفه واوا ؎ ⁂

(غير)

فالمراد بالثلاثى ذو ثلثة احرف لاما يكون حروفه الاصلية ثلثة ؎ ⁂

غير مافيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه (قلبت
الفه (واوا) اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه
حيث لايرد فيه لمكان الثقل (والا) اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه
منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل
او عدمه وقد اميل كمتيان فى متى حيث جاء متى مما لا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى (فبالياء)
اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما
وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف (و) الاسم (الممدود ان كانت همزته
اصلية) اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة (تثبت) الهمزة
فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او
للمتنسك من قرا اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو
قراوان (وان كانت) الهمزة (للتأنيث) اى منقلبة عن الف التأنيث
كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد فى الصوت والثانية
للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة (قلبت
واوا) فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لايقع
بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها
ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراآن
وحكيت المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا
(والا) اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق
كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء
ورداء فان اصلهما كساو وردای (فالوجهان) المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء
ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء فثبتت فى الصورتين
كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة
الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لايجوز ان يقال فى رداء
الارداآن بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى

ر ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة ؎

ع اى غير زائدة احتراز عن مثل علباء فان همزتها زائدة للالحاق وقوله ولا منقلبة عن اصلية احتراز عن مثل كساء ورداء فان الهمزة فى الاول منقلبة عن ياء اصلى وقوله او زائدة احتراز عن مثل حمراء فان الهمزة فيه منقلبة عن الف التأنيث وهى زائدة فالاصلية هنا بمعنى الثابتة فى محلها ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا بالمعنى المتعارف وهو ما تكون فى مقابلة الفاء والعين واللام فانه لايخرج ح ما تكون منقلبة عن اصلية ⁂ ط ⁂

٩ الا ان ابدال الملحقة اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هى عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها الى الاصلية لانها بدل من الاصل ؎ ⁂

٣ هكذا فى عبارة الرضى ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق اولا فى مثل علباء هو الواو او الياء ثم عوض عنه الهمزة منه

لما ان قلت الليس ... ذوالياء مفردين له قلت لا لانه لوكانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذا لا يرد وايضا لوكان جمعا لرد فى النسب الى آحاده وليس كذلك وايضا لوكان جمعا لم يجز عود ضمير الواحد اليه وليس كذلك وايضا انه يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين ولوكان جمعا لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ورجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتد فى معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم ٥ ::

وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء الجموع والعدد (فنحو تمر) مما الفارق بينه وبين واحده التاء (و) نحو (ركب) مما هو اسم جمع (ليس بجمع على الاصح) بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق (و نحو فلك) مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة (جمع) لصدق الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضم اسد (وهو) اى المجموع نوعان (صحيح ومكسر فالصحيح) اى الجمع الصحيح تارة يكون (لمذكر و) تارة يكون (لمؤنث فـ) الجمع الصحيح (المذكر ما لحق آخره) اى آخر مفرده (واو مضموم ما قبلها) فى حالة الرفع (او ياء مكسور ما قبلها) فى حالتى النصب والجر (ونون) عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو (مفتوحة) لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة (ليدل) ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق (على ان معه) اى مع مفرده الواحد من حيث معناه (اكثر منه) ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره) اى آخر مفرده (ياء) ملفوظة كالقاضى او مقدرة

آذ لا مفرد لهما فان قيل لم لم يفرض المفرد فى نحو ابل وغنم كما فرض فى نسوة قلت لا داعى ثمه لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونه على اوزان الجمع المختصة به والمشهورة فيه بل المانع فيه محقق وهو جريان احكام المفرد فيه ٥ ::

والفرق بينها وبين الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة بالجمع والاوزان الغالبة فيه وبانهما يصغران على لفظهما وينسب الى لفظهما ولوكانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزان فيكونان جمع كثرة وجمع الكثرة يرد الى واحده فى التصغير والنسبة وبارجاع ضمير الواحد وبوصفهما بالمفرد بخلاف الجمع ٥ ::

مما اسم الجمع واسم الجنس كالتراب ::

فيه انه مخالف لما تقرر عندهم عن ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فهو اسم جنس ::

وهو ما لم يتغير بناء واحده ::

اى غالبا لئلا ينتقض بسنين وارضين وكذا قوله ولمؤنث لئلا ينتقض بسجلات ::

او قدر بعد قوله ونون مفتوحة قولنا مع لواحقه ::

قدم تفصيله فى نون التثنية ::

يعنى ليس المراد ان مع مفرده اكثر منه من حيث ذاته وذاته بل من حيث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه ::

ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة الجمع فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكمه

ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف الجمع الصحيح المذكر ٥

الجمع الصحيح المذكر ::

اى على حذف المضاف لان الياء والالف ليسا آخر الجمع بل وسطه ٥ فيه اى المذكر مفرده بقرينة قوله فالصحيح مذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر ٥

فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء فى رداء فضلا عن ان يكون مشهورا :: اى عن آخر مفرد المثنى :: العطف بعد الربط :: اى الكلمتان المذكورتان اعنى الخصيين والاليين ففى الضمير استخدام :: وفى كلام المصدر لهذا القائل ::

اى من الخصية والالية ::

ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء (ويحذف نونه) اى نون التثنية (للاضافة) اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان (وحذفت تاء التأنيث) التى قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان (فى خصيان واليان) على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع فى حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا اتى فى بيانه بالفعل الماضى :: المجموع ما دل :: اى اسم دل (على) جملة (آحاد مقصودة) اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم (بحروف مفرده) اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة (بتغيير ما) بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة

اشارة الى ان غير الاسم لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله ::

وانما قال فى ضمن لان تلك الآحاد مقصودة بحروف مفرده وهى فى ضمن الاسم المجموع ::

بيان لوجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة ::

اختاره على الجمع الاشهر تنبيها على ما خفى من اسم وليطابق قوله المثنى واختاره على التثنية للعلة الاولى ::

اى بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه ككتب او باختلاف الحركات فقط كاسد واسد او مع السكنات كنذر ونذر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال ورجل وقضيب وقضب وقد يجتمع الثلثة نحو قضيب وقضبان ::

بان يجعل معمولا لاحدهما ويجعل معمول الآخر محذوفا ولا يخفى ان تقييد القصد بذلك يستغنى عن تقييد الدلالة فالمصير الى التنازع تكلف وكذا تعلقه بدل فقط لانه يكون مفقودة تطويلا فالوجه تعلقه بمقصودة فقط ::

التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها للدلالة على الآحاد واما التى لا فرق بينها وبين واحدها فانها هل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل اذ ليس له فرد متميز كالتفاح والتمر ::

يعنى انتقلت من الاستقلال الى الجزئية

وهى المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ::

فالمراد بالدلالة الدلالة فى الجملة سواء كان وضعا فقط كما فى الجمع المستعمل فى الواحد نحو شابت مفارقه او فى الاثنين نحو فلو بكما او استعمالا فقط كما فى الاسماء الاجناس وضعا واستعمالا كما فى الجموع المستعملة فى معانيها الحقيقة ولو اريد بها الدلالة وضعا خرج اسماء الاجناس بقوله على آحاد ::

كقاض (قبلها كسرة حذفت) اى الياء (مثل قاضون) جمع قاض فان
اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا
النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل
اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين (وان كان لامه)
اى آخر الاسم الذى اريد جمعه (مقصورا) اى الفا مقصورة (حذفت
الالف) لالتقاء الساكنين (وبقى) بعد الحذف (ما قبلها) اى حرف
كان قبل الالف على ما كان عليه (مفتوحا) ولم يغير ليدل الفتحة على
الالف (مثل مصطفون) فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب
والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (وشرطه) اى
شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته
(ان كان) ذلك الاسم (اسما) اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه
(فمذكر علم) اى فكونه مذكرا علما (يعقل) من حيث مسماه لا من حيث
لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد
فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع
هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج
عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو
ورقاء وسلمى سمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم
التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة
تقلب واوا فتمحى صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف وتبقى
الفتحة قبلها دالة عليها (وشرطه) اى شرط الاسم الذى اريد جمعه
جمع المذكر الصحيح (ان كان صفة) من الصفات غير علم كاسمى الفاعل
والمفعول (فمذكر يعقل) اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل
لما مر (و) الشرط الثانى (ان لا يكون) ذلك الاسم الكائن صفة (افعل)

لم يقل اى آخر مفرده مع انه فسر به فى المعطوف عليه والضمير راجع اليه للتفنن فى العبارة :: لمحرره

بمعنى ما يقابل الفعل والحرف والمراد بالاسم الذى هو خبر كان بمعنى ما يقابل الصفة فلا يلزم اتحاد المسند اليه والمسند

قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء

لا المعنى اللغوى وهو ما اتصف بالذكورة ولا المعنى الاصطلاحى وهو ما تجرد عن علامة التأنيث

وانما عمم بذلك ليخرج نحو هند فانها لا تجمع بالواو والنون ويدخل فيه نحو هند اذا سمى به مذكر لعدم تقدير التاء فيه ح

يعنى انها لعدم اصالتها فى التأنيث فكانها ليست علما للتأنيث

(فعلاء)

اضراب عن قوله غير مستو

فعلاء) اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
(مثل احمر حمراء) للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس
لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة (و) الشرط
الثالث ان (لا) يكون ذلك الاسم (فعلان فعلى) اى مذكرا غير مستو
فى تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على
صيغة فعلى (مثل سكران سكرى) فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل
فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها (و) الشرط الرابع
ان (لا) يكون الاسم المذكور مذكرا (مستويا فيه) اى فى هذه الصفة
بتأويل الوصف (مع المؤنث مثل جريح وصبور) يقال رجل جريح وصبور وامرأة
جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص
بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب
ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر (و) الشرط الخامس ان
(لا) يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا (بتاء التأنيث مثل علامة)
كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس
(ويحذف نونه) اى نون الجمع (بالاضافة) لما مر فى التثنية (وقد شذ
نحو سنين) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وارضين) بفتح الراء وقد
جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير
والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه
الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله
وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك
فليرجع اليه :: المؤنث :: اى الجمع الصحيح المؤنث (ما لحق) اى جمع
لحق (آخره) اى آخر مفرده (الف وتاء وشرطه) اى شرط الجمع الصحيح
المؤنث (ان كان) مفرده (صفة وله) اى لذلك المفرد (مذكر
فان يكون مذكره) اى مذكر ذلك المفرد (جمع بالواو والنون) ::
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل (وان لم يكن له) اى لمفرده (مذكر)

قد تقرر عندهم ان الاوزان التى اريد بها موزوناتها فهى اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التنكير كما فى نحو زيدنا خير من زيدكم فلذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشتهر وهو انه مذكر غير مستو مع المؤنث فى الصيغة بهذه الكيفية وهى ان المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء ه ::

والمراد باستواء المذكر والمؤنث الاستواء فى الجملة وعند حذف الموصوف يلحق التاء فيقال مررت بقتيلة بنى فلان

وانما فتحت للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة حقيقة ولان الواو والنون فى مقام الالف والتاء كانه قيل ارضات

بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها ::

تنبيها على انه ليس بجمع سلامة حقيقة ::

وهى قوله سوى ما جبر نقصه من ذى التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع مغيرا اوله كسنون او غير مغير كثبون فبقوله ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيد وبقوله من ذى التاء خرج ما جبر نقصه وليس فيه تاء كماء فان اصله ماه بدليل مياه وبقوله المحذوف العجز خرج ما لم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف الصدر وبقوله معتلا ما لا يكون عجزه معتلا كشاة وشفة فانهما محذوفا العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة وشفهة وبقوله مما لا مذكر له خرج ما له مذكر كهنة فان له مذكرا وهو هن وقوله مجموعا هذا الجمع حال من الضمير المجرور فى نقصه اى جبر نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون فما دخل فى هذه القاعدة كسنين وثبين وقلين فليس بشاذ وما خرج عنها كارضين واهلين وبنين شاذ ١٥ ::

جمع بالواو والنون (فان لا يكون) اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون (مجردا
عن تاء التأنيث (كحائض) لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل
فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس (والا) عطف على قوله ان
كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما (جمع) هذا الجمع
(مطلقا) اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة
وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة
بتاء مقدرة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات وذلك
لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة

جمع التكسير ما تغير [9] اى جمع تغير (بناء واحده) من حيث نفسه
وامورة الداخلة فيه [6] كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير علة المنفى
بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره
تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير
الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور فى تعريف
الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث
الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم
فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا (كرجال وافراس)
اواعتباريا كفلك كما مر (جمع القلة) وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة
وما بينهما (افعل) اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس (وافعال)
اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس
معنى البواقى (وافعلة) كارغفة جمع رغيف (وفعلة) كغلمة جمع
غلام (و) الجمع (الصحيح) مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى
شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما (وما عدا ذلك) المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح (جمع كثرة) يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء [3]
مع وجود اقراء [4] المصدر اسم الحدث [8] يعنى بالحدث معنى

[2] اذا اريد به الثبوت واما اذا اريد به الحدوث فيقال حائضة

[5] فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث كعزة وسلمى وخنساء اولقدرة كهند اوذو تاء التأنيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة اولا كغرفة

[9] من اضافة المسبب الى السبب لان الجمع حصل بالتكسير

[6] عطف تفسير لما قبله والمراد بالامور الداخلة فيه الحروف والحركات والسكنات التى فيه

[3] والنكتة فى ذلك التنبيه على ان ثلثة قروء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن على الرجال

[4] شروع فى تقسيم آخر باعتبار كونه متصلا بالفعل اوغير متصل به واخره عن جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وقدم المصدر لان اصلها عند البصرية ط

[8] اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ بقرينة اضافة الاسم اليه

(قائما)

[5] ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالة على الزمان ان يكون الحدث الدال عليه فى الماضى والحال اوالاستقبال

[9] اى من غير احتمال ان يكون العمل لفعله وانما قيد بذلك بقرينة قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فانه بقرينة المقابلة بمعنى عدم كونه مفعولا مطلقا اصلا لا حرفا ولا بدلا ولا يخفى ان العمل للمصدر قطعا

قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى ولم يصدر كالطول والقصر
(الجارى على الفعل) والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل صفة الاسم
منه تأكيدا له اوبيانا لنوعه اوعدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة
فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا وويحا له مما لم يشتق الفعل منه [5]
لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا (وهو) اى المصدر
من الثلاثى) المجرد (سماعى) اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين
فى كتب الصرف (ومن غيره) اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه
والرباعى المجرد والمزيد فيه (قياس) اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه
على فعل فمصدره على فعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره
على استفعال (مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا) الى غير ذلك مما
علمته فى علم التصريف (ويعمل) اى المصدر بالقطع [9] (عمل فعله) المشتق منه
حال كونه (ماضيا) نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس (و) حال كونه
(غيره) اى غير الماضى مستقبلا كان اوحالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا
غدا اوالآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق [7] بينهما لا باعتبار الشبه [3]
فلذا لم يشترط فيه الزمان [2] كاسمى الفاعل والمفعول (اذا لم يكن مفعولا
مطلقا) يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا
مطلقا اصلا صرفا اوبدلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجئ حكمه [5]
(ولا يتقدم معموله) اى معمول المصدر [4] (عليه) لكونه صد عند العمل بتقدير الفعل
مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه لكونه موصولا حرفيا فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد
ولا يضمر) اى معموله (فيه) اويكون الظرف مفعول ما لم يسم
فاعله لانه لو اضمر فيه اى لاستتر لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل [6]
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له
فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار
قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربى زيدا حاصل (ولا يستلزم

[7] اى التناسب بينهما فى اللفظ والمعنى اما التناسب فى اللفظ اى فى تركيب حروف الاصول فقط واما التناسب فى المعنى فلكون معناه جزء من معنى الفعل وهو الذى يقتضى الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا ولم يعتبر ذلك فى المصدر فلذا صار الفعل اصلا فى العمل والمصدر فرعا له فيه وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة فى الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشأه عدم التدبر لان كونه تقدير ان مع الفعل علامة المناسبة فى الاشتقاق فلا ينبغى عده سببا آخر وانما قال بينهما ليشمل مذهب البصريين والكوفيين ط

[2] اى اجتماع العلامتين احداهما نظرا الى المصدر نفسه لانه يثنى ويجمع للعدد والنوع وثانيتهما نظرا الى الفاعل لفرض استتار الفاعل فيه وهذا ان اتى فيه بعلامتين والا حذف احداهما لزم اللبس فيصلح ضربان مثلا تثنية للمصدر والفاعل ط

[3] كما فى اسمى الفاعل والمفعول فانهما يشبهان الفعل لفظا ومعنى وانما كان عملهما باعتبار الشبه لا باعتبار الاشتقاق لانهما ليسا بمشتقين من الفعل عند الجمهور بل من المصدر وانما اشتقاقهما منه مذهب البعض ط

[2] لأن تلك المناسبة قوية لا حاجة الى تقويتها بشرط وليست المشابهة بتلك المثابة

[4] ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول

[6] لأن تثنيتها وجمعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها

[5] وكل ما يرى متقدما على المصدر يقدر له عامل ويجعل المصدر المذكور بعد هذا المعمول تفسيرا للمقدر

[8] حاصله فرق بين الاضمار وبين الاضمار فى الشئ فان الاول ابراز الضمير والثانى جعله مستترا فى الشئ ويرده قول المص فى بحث تنازع الفعلين فان اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار ويجاب بان الاتيان بعين ثم للاشارة الى ان المراد الابراز ضميرا على وجه الاتصال الذى هو بمنزلة الاستتار ط

[10] كما اعتبره الفاضل الهندى حيث قال اى لا يقع اضمار المستتر فيه

اى مطلقا معينا كان او مبهما غيرماخوذة فى مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل المعين ماخوذة فى مفهومه
وبخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما ماخوذة فى مفهومها لكن المنسوب اليه

ذكر الفاعل) اى فاعل المصدر لامظهرا ولامضمرا نحو اعجبنى ضرب زيدًا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

(ويجوز اضافته الى الفاعل) مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس (وقد يضاف اى المصدر (الى المفعول) سواء كان مفعولا به اوظرفا مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلادُ وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب (واعماله) اى اعمال المصدر ملتبسا (باللام) اى بلام التعريف (قليل) لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لايدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لايدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به (قيل لم يأت فى القرأن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لايحب الله الجهر بالسوء (فان كان) اى المصدر (مفعولا مطلقا) صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل (فالعمل للفعل) من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لايجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورًا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا (وان كان) اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا (بدلا منه) اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له ورعيا له وشكرا له وحمدا له (فوجهان) اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر وقوعا فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على السواء (اسم الفاعل ما اشتق) اى اسم اشتق (من فعل) اى حدث موضوعا ذلك الاسم (لمن قام) اى الفعل (به) اى لذات ما من موصوف قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغلب (بمعنى الحدوث) يعنى بالحدوث تجدد وجوده له او هو عاملا

خارج عن مفهوم الفعل وداخل فى مفهوم الصفات فلذا كان معناه المطابقى غير مستقل فى المفهومية ومعناها المطابقى مستقلا فيها ٥

[3] ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث نكرة ٥

[4] اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجئ تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبنى ضرب زيد الكريم او بمجئ الفاعل بعده صريحا او بقرينة معنوية نحو اعجبنى اكل الخبز ٥

مع بقاء كونه فاعلا ويكون مرفوع المحل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل يضمر فيه فاعل ويصير الفاعل فى التقدير منصوب المحل ٥

يعنى ان ضمير كان راجع الى المصدر وبدلا خبره بتقدير الموصوف وانما لم يقل اى المفعول المطلق بدلا منه رعاية لجزالة المعنى لان الكلام فى المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر ٥

[5] والمراد بالبدلية كون فعله محذوفا وجوبا ٥

اى ما ذكر فى هذه الجمل ٥

[6] لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تأويله بان مع الفعل ٥

[8] حال من المستتر فى قام ٥

وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفى الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل وصيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب (وصيغته) اى صيغة اسم الفاعل (من) مجرد (الثلاثى على) زنة (فاعل ومن غيره) ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه (على صيغة المضارع) المعلوم (بميم) اى مع ميم (مضمومة) موضوعة فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا (و) مع (كسر ما قبل الاخر) وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل (نحو مدخل) فيما وضع الميم موضع

[2] من الاسماء المشتقة من اسمى الزمان والمكان واسم الآلة وافعل التفضيل ٥

[3] اى لمن قام به الفعل مع الزيادة فيه ٥

[9] وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين وضم عينه اتباعا للميم كما قالوا فى مُنتِن مِنتِن ومُنتُن ٥

اى لان مثال وضع الميم موضع حرف المضارعة المفتوحة مذكور الان متفاعل يكون مثالا لهما فيكونان مذكورين بمثال واحد ه ⁂

حرف المضارعة المضمومة (ومستغفر) فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر لكان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال (ويعمل) اى اسم الفاعل (عمل فعله) فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها (بشرط معنى الحال او الاستقبال) اى يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى ⁂ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ⁂ فان باسطا ههنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن (و) بشرط (الاعتماد) اى اعتماد اسم الفاعل (على صاحبه) اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه (او) اعتماده (على الهمزة) الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام (او ما) النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان (فان كان) اى اسم الفاعل المتعدى (للماضى) اى للزمان الماضى بالاستقلال وفى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله (وجبت الاضافة) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (معنى) اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد

٣ وان كان متعديا الى ثلثة كان هو ايضا كذلك تركه حذرا عن التطويل واحالة على فهم الطالب = ⁂

ع ظاهر كلامه انه يشترط ذلك فى عمله مطلقا والتحقيق انه شرط فى عمله فى المفعول به لا فى عمله فى الظرف او الجار والمجرور فانه يكفيه رائحة الفعل ولا فى عمله فى المفعول المطلق لكون مدلوله بعضا من مدلوله واما بالنسبة الى الفاعل فرفعه اذا كان مضمرا اى مستترا اتفاقا وان كان مظهرا ففيه خلاف = ⁂

٩ ولا يلزم من ذلك بل قد يكون فعلا وقد يكون اسما نحو ليس قائم الزيدان وغير قائم الزيدان =

٢ قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع فاعله مع كونه ماضيا فلا يجب اضافته وعلى تقدير اضافته يكون اضافة لفظية = ⁂

لانه لو لم يذكر جاز ان لا يضاف نحو هند ضاربة امس = ⁂

ط ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل =

ضارب عمرو امس (خلافا للكسائى) فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى والحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ⁂ وقد مر الجواب عنه (وان كان له) اى لاسم الفاعل (معمول آخر) غير ما اضيف اسم الفاعل اليه (فبفعل مقدر) اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل (نحو زيد معطى عمرو درهما امس) فدرهما منصوب باعطى المقدر كانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما (فان دخلت اللام) الموصولة على اسم الفاعل (استوى الجميع) اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه (وما وضع منه) اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى صيغة اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل (للمبالغة) فى الفعل المشتق منه (كضراب وضروب ومضراب) بمعنى كثير الضرب (وعليم) بمعنى كثير العلم (وحذر) بمعنى كثير الحذر (مثله) اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان تكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية (والمثنى) من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة (و) كذلك (المجموع) منهما مصححا كان او مكسرا (مثله) اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس (ويجوز

اى من حيث المعنى لانه لا عمل له فى اللفظ = ⁂ ⁂

٦ فيه خلافا للكسائى ايضا وهذان الخلافان مبنيان على خلافه فى اشتراط معنى الحال والاستقبال فكان الاولى ذكر الخلاف بعد قوله بشرط معنى الحال والاستقبال =

ط وقال السيد فى الاجود ان يقال انا عمل اسم الفاعل هنا فى المفعول الثانى للضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه = ⁂

٧ فعلى هذا لفظ من للابتداء بمعنى كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه فيؤل المعنى الى ما ذكره الشارح وهذا القدر من التوجيه لا يعد تعسفا كما قيل =

ع احترازا عن تغيير لا يخرج كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحيثية قوله للمبالغة = ⁂

ص فعلى هذا يكون لفظة من فى منه للتبيين لصحة اطلاق المجرور بمن على ما قبله = ⁂

حذف النون) اى نون المثنى والمجموع (مع العمل) فى مفعوله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب (و) مع (التعريف تخفيفا) مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقديرا لتنكير مثل قوله تعالى ﴿لذائقوا العذاب﴾ بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه ❊ (اسم المفعول): ما اشتق من فعل) اى حدث موضوعا (لمن وقع عليه) اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليها فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط ❊

(وصيغته من الثلاثى المجرد على) زنة (مفعول) كمضروب (ومن غيره) اى غير الثلاثى المجرد (على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر) لخفة الفتحة وكثرة المفعول (كمستخرج) بفتح الراء (وامره) اى شانه وحاله (فى العمل) اى عمل النصب (والاشتراط) اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما (كامر اسم الفاعل) اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه

(نحو زيد معطًى غلامه درهما) الآن او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس ❊ الصفة المشبهة ❊ باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث (ما اشتق من فعل لازم) احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين (لمن) اى لذات ما (قام به على معنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من

[7] فالجواز بمعنى الامكان الخاص ❊

[2] اى مع لام التعريف فى الجملة

[9] بمعنى الحدوث لكن لم يذكره بعدم الاحتياج الى اخراج شئ بذكره

[6] سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد بحرف الجر فلا يمكن بناء المفعول منه ❊

[3] اى من غير اعتبار زيادته ❊

[4] لانه يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل والموافقة المضارع الذى يعمل عمله ❊

[ظ] احتراز عن اسم الفاعل اللازم فانه يخرج بقوله على معنى الثبوت وعن اسم المفعول اللازم المعدى بحروف الجر كمعدول عنه فانه يخرج بقوله لمن قام به كما فى الرضى وفيه ان اسم المفعول مطلقا يخرج بقوله من فعل لازم فانه اما مشتق من فعل متعد او فعل لازم لكن بعد تعديته بحرف الجر ولما كان الاشتقاق بعد التعدية فهو مشتق من فعل متعد ويمكن ان يقال ان قيد التعدية واقعى بالنسبة الى اسم المفعول ❊

[غ] بعد اشتراكهما فى كونهما لمن قام به الفعل ❊

ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال (وصيغتها) اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها (مخالفة لصيغة) اسم (الفاعل) او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا (على حسب السماع) اى كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر (كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا) اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأدى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق (وتقسيم مسائلها) اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه (ان تكون الصفة ملتبسة (باللام او مجردة عنها و) على كل من التقديرين (معمولها اما مضافا و) ملتبس (باللام او مجرد عنهما) اى عن اللام والاضافة (فهذه اقسام (ستة) حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة (والمعمول) اى معمول الصفة المشبهة (فى كل واحد منها) اى من هذه الاقسام الستة (مرفوع تارة (ومنصوب) تارة (ومجرور) تارة اخرى (فعلى) هذا (صارت اقسام مسائلها (ثمانية عشر قسما) حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل (فالرفع) فى المعمول (على الفاعلية) اى فاعليته للصفة (والنصب على التشبيه) اى تشبيه معمول الصفة (بالمفعول فى) المعمول (المعرفة وعلى التمييز) اى جعل

[2] لان الباب الخامس لا يجئ الا من الطبايع والنعوت ❊

[3] يعنى به اوزانها المختلفة

[7] على حذف المضاف ❊

[9] فالمراد من الفاعل لفظه

[عت] فالمراد بالمسائل الاقسام واضافة التقسيم اليها لا من اضافة المصدر الى المفعول لادنى ملابسة فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسئل عن حكمها ويبحث عنه فرجع الى ما ذكره الشارح ❊ ه ❊

[4] الجملة حالية من ستة لكونها مفعولا معنى لمعنى الاشارة المفهوم من اسم الاشارة او استينافية ه ❊

[ه] وجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعا بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير ه ❊

[8] اشارة الى ان التمييز بالمعنى المصدرى ❊

مبتدأ محذوف الخبر وهو قولنا وقوله حسن وجهه ثلثة مبتدأ وخبر وجملة مقول القول وقوله وكذلك مبتدأ على ان يكون الكاف اسمية وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجه معطوف على حسن الوجه وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب لنكتة ذكرها الشارح ؞ ٥ ؞

معمول الصفة تمييزا (فى) المعمول (النكرة) هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل (والجر) فى المعمول (على الاضافة) اى اضافة الصفة اليه (وتفصيلها) اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا (حسن وجهه) بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية اونصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب (ثلثة) اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا (وكذلك) اى مثل هذا التركيب فى كونه ثلثة امثلة (حسن الوجه) بالوجوه المذكورة (وحسن وجه) عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة ثلثة امثلة (الحسن وجهه) بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية اونصبه بالتشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام (الحسن الوجه) بالوجوه الثلاثة (الحسن وجه) ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال (اثنان منها) اى من تلك الاقسام (ممتنعان) احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل (الحسن وجهه) والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين والنون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل (الحسن وجه)

وانما قال كذلك لان تفصيلها فى نفسها قد علم مما سبق ؞

[٢] يعنى ان ثلثة وقع خبر الحسن وجهه بناء على هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلثة خبر مبتدأ محذوف ؞

اى فى هذا القسم ؞

[٣] اى نون التثنية والجمع مثل حسنا وجهيهما وحسنوا وجوههم ؞

[٤] اى من التخفيفات الثلثة ؞

[٥] اى بحذف التنوين او النون من الصفة وحذف الضمير من الفاعل او مما اضيف اليه الفاعل نحو زيد حسن الوجه وحسن وجه الغلام ٥ ؞

او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة (واختلف فى) صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل (حسن وجهه) فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين (والبواقى) من الاقسام الثمانية عشر التى خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما (ما كان فيه ضمير واحد) منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها بنصبه فيهما وحسن وجه بجره واما فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة (حسن) لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان (وما كان فيه ضميران) منها احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما وهما قسمان (حسن) لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة (وما لا ضمير فيه) منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها (قبيح) لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول يحتاج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال (ومتى رفعت) معمول الصفة (بها فلا ضمير فيها) اى فى الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل (فهى) اى تلك الصفة (كالفعل) فكما ان الفعل لا يثنى

[١] اى الاضافة المعنوية يعنى ان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المعنوية فاذا لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المعنوية فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه رضى

[٨] تنبيه اعلم ان الاختلاف فى جوازه وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون جعلوه ممتنعا فى السعة قبيحا فى الشعر والكوفيون جوزوه مطلقا شرح عصام

[٩] اى مما فيه ضميران لا من غيره حتى يقتضى ثبوت الحسن فى القبيح ؞

لان الضمير المستتر لا يجوز ان يكون غير الفاعل ؞

ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه (والا) اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصبا وتجر (ففيها ضمير الموصوف) ليكون فاعلا لها (فتؤنث) انت الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها (وتثنى) اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه او حسنان وجها (وتجمع) ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه او حسنون وجها (واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين) اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول (مثل الصفة) المشبهة (فى ذلك) اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ...... (اسم التفضيل ما اشتق)

اى اسم اشتق (من فعل) اى حدث (لموصوف) قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ماجاء للفاعل وماجاء للمفعول (بزيادة على غيره) فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمى الفاعل والمفعول

يعنى اختيار الموصوف على لمن قام اولمن وقع قصدا للتعميم والتعميم لقصد شموله للقسمين ه

فيقدر لموصوف المفعول بالواسطة اى لموصوف به اى بالفعل

الابهام لعلى المكان والزمان والآلة ففيها نوع تعيين

والصفة المشبهة (وهو) اى اسم التفضيل من حيث صيغته (افعل) للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل (وشرطه ان يبنى) اى اسم التفضيل (من) حدث (ثلاثى) لا رباعى (مجرد) لا مزيد فيه (ليمكن البناء) اى بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى والثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول وتكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى (ليس بلون) اى من ثلاثى مجرد ليس بلون (ولا عيب) ظاهرى (لان منهما) اشتق (افعل لغيره) اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائدة الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع (مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل (فان قصد غيره) اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره (توصل اليه) اى الى غير الثلاثى المجرد (باشد ونحوه) مثل هو اشد منه استخراجا) مثال للثلاثى المزيد فيه (وبياضا) مثال للون (وعمى) مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاقا احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام

اى فى وزن اسم التفضيل

اى بحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغام الراء فى الراء ه

اى شرط اسم التفضيل

لان الهمزة زائدة للتفضيل

صفة ثانية لثلاثى فصل بينهما بالتعليل وهو جملة معترضة اى هذا الاشتراط ليمكن البناء ه

اى على تقدير التفسير بالظاهرى

فان معناه قلة العقل فهو من العيوب كالجهل ه

فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجئ منه اسم التفضيل الا شاذا ه

وخبوط على عنقه وهوذ ولحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف
بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخى
انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضى جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل
وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضى عد احمق من قبيل ابلد حيث قال
وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها
افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق منه (وقياسه) اى القياس
الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه (للفاعل) لا للمفعول فانه لو اشتق لكل
منهما قياسا مطردا لكثرة الالتباس فاقتصروا على الاشرف (وقد جاء
للمفعول) على خلاف القياس فى مواضع قليلة (نحو اعذر) لمن هو اشد
معذورية (والوم) لمن هو اشد ملومية (و) على هذا القياس (اشغل
واشهر) واعرف (ويستعمل) اى اسم التفضيل (على احد ثلثة اوجه) ::
وهى استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى
فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من
ذكر الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع
اللام فهو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين
المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد
فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما
(مضافا) نحو زيد افضل الناس (او بمن) نحو زيد افضل من عمرو
(ومعرفا باللام) نحو زيد الافضل (فلا يجوز) الجمع بين الاثنين منها
(نحو زيد الافضل من عمرو) ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما
قوله ❊ ولست بالاكثر منهم حصى ❊ وانما العزة للكاثر ❊ فقيل من فيه
ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى (ولا
يجوز خلوه من الكل ايضا لفوات الغرض نحو (زيد افضل الا ان يعلم)
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو

عت
واذا قصد فى هذه الامور التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا اشد حبا لله قال المحقق التفتازانى لم يقل احب لله لان احب شايع فى المفعول واذا قصد التفضيل للمفعول فيما لم يجئ له افعل توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا فنقول كان الاولى ان يؤخر قوله فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه عن هذا الحكم ايضا ليتعلق به ايضا شرح عصام

وهو الفاعل فان المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل ﮯ

حال من مرفوع يستعمل ابدل منه قوله مضافا او بمن او معرفا باللام ﮯ

فالاوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة ﮯ ❊

ط
وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى عليه السلام فيقال محمد عليه السلام الافضل من قريش اى افضل من عيسى من بين قريش ﮯ

فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه ﮯ

لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسا ﮯ

زاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز ﮯ

لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما ولبس المقام مقام التأكيد ﮯ

وهو تفضيل الشئ على غيره ﮯ

استثناء منقطع لانه ح يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه ﮯ

المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شئ او انه من مع
مجرور اى اكبر من كل شئ (فاذا اضيف) اى اسم التفضيل (فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة) اى احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به (على من اضيف اليه) اى على ما اضيف اسم
التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ
على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ
على غيره فالاولى ذكر المفضول (فيشترط) فى استعماله بهذا المعنى
(ان يكون) موصوفه بعضا (منهم) داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا
المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام (مثل زيد
افضل الناس) اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع (فلا يجوز) بهذا المعنى
قولك (يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم) اى عن الاخوة (باضافتهم
اليه والثانى ان تقصد به زيادة مطلقة) اى ثانى معنييه زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده (ويضاف
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه (للتوضيح) اى لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم
مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه (فيجوز
بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا عليه
السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه
الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك (يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير
جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص
ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه (ويجوز فى) النوع (الاول
من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على
من اضيف اليه (الافراد) اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد
او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس

عص
فيه اشارة الى ان الاولى ايراد ما بدل من الا انه غلب العقلاء على غيرهم ﮯ

اى فى ضمن بعض افراد ما اضيف اليه ففيه استخدام حيث اريد بالضمير الاول المفهوم وبالثانى الافراد ﮯ ❊

ط
اى وان لم يكن زيادة موصوفه على ما اضيف اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم بل باعتبار تحققه فى ضمن جميع الافراد ويحتمل ان يكون قوله باعتبار تحققه متعلقا بقوله اضيف فعلى هذا يكون معنى قوله والا وان لم يكن الاضافة بهذا الاعتبار ﮯ ❊

صط
ولو صرحت بالمفضل عليه وقلت افضل ما عداه من الناس لم يجز الاضافة وتعين ان يذكر من فتقول زيد افضل لما عداه ﮯ ❊

وهذا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه (والمطابقة) اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا (لمن هو) اى اسم التفضيل صفة (له) نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة (واما) النوع (الثانى) من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة (و) القسم (المعرف باللام) منه (فلا بد فيهما (من المطابقة) اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما (و) اسم التفضيل (الذى) استعمل (بمن مفرد مذكر لا غير) اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة (ولا يعمل) اسم التفضيل (فى) اسم (مظهر) الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى ؛ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ؛ اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظروف والحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال تكفيهما رايحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل بمشابهته ايضا (الا اذا كان) اسم التفضيل (صفة) اى وصفا سببيا هو فى اللفظ (لشئ) معتمدا عليه بان يقع نعتا له

اى من اسم التفضيل

كما فى المضاف بالمعنى الاول

كما فى المستعمل من

اى متمما ولذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو هى احسن لو انصفت من الشمس

اى اسم التفضيل

اى اسم التفضيل

كما يعمل الصفة المشبهة

اى كما لا يعمل عمل الفعل

لتنويه فيشمل الخبر والحال

ولذا لم يقل لسببه بالاضافة الى ضمير الشئ الموهمة للاختصاص به اى صاحبه افعل

المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مشاحة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل فى هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل وهو مسبب لهما

اوخبرا عنه او حالا (وهو فى المعنى) صفة (لمسبب) مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره (مفضل) ذلك المسبب (باعتبار الاول) اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا (على نفسه) اى نفس ذلك المسبب (باعتبار غيره) اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه (منفيا) خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا (مثل ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) فرجلا هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا لشئ و فى المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل (لانه) اى احسن فى هذا المثال (بمعنى حَسُنَ) وكذا كل افعل فى المواد الأخر بمعنى فَعَلَ وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فيرجح

اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى والمراد فى مثل هذا المثال انه باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى فى اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا فى المثال المذكور مفرد لانه نكرة فى سياق النفى فتكون عامة

فانه ايضا لا بد لعمله من موصوف فى اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه

وليخرج مثل ما رأيت رجلا احسن فى داره زيد من عمرو

وهو ان لا يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر

متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور اى يعمل اسم التفضيل فى هذه الصورة لهذا

هذا الى قوله فيكون احسن الخ زائد لا احتياج اليه فى اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه فى مقام المدح يابى ان يكون لنفى الزيادة بل لا بد فيه من نفى المساواة

المعنى الى انه حَسُن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون
احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى
عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل الحسن
وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه
والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حَسُنَ
فى عينه الكحل حُسْنَه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان
فى الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساواة
مطلقا ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن
كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت
لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى
المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا
كما جاز فى المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
فى المثال المذكور متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففى صورة الاتحاد ضعف
المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى فله قوة
ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر (مع انهم لو رفعوا
احسن مثلا بالخبرية والكحل بالابتداء (فصلوا بين احسن ومعموله) اى
ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول
قوله منه فى عين زيد (باجنبى وهو الكحل) اذ كل ما ليس معمولا له من هذه
الحيثية فهو اجنبى له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من
هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل فى المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه
من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على

(الكحل)

اى جرى العرف فى نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة وكنا على تجريد من التفضيلية بمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد

انما قيد بهذه الحيثية رد لما قيل ان الفصل ههنا ليس باجنبى عند الكسائى والفراء لان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر عندهما فيكون المبتدأ ايضا معمول افعل وحاصل الرد ان المبتدأ وان كان معمولا لافعل على هذا المذهب الا ان عمله فيه ليس من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية فيكون اجنبيا من هذه الحيثية على هذا المذهب ايضا

لان فيه ذكر اسم التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد فى اللفظ والركاكة فى المعنى

وهو ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد

وتطبيق نسخة فعلى هذا يكون معطوفا على ما انشد

الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن
فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من
الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع
انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود
والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على
وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه
وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه
واستشهد به فى اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال
(ولك ان تقول) ما رأيت رجلا (احسن فى عينه الكحل من عين زيد) باقامة
من عين زيد مقام منه فى عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة
فى ولو دفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور
المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير
لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان
كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ
(فان قدمت) على ذكر اسم التفضيل (ذكر العين) التى كان الكحل
فيها مفضلا عليه (قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل)
كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر
عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة
لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه
ما رأيت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم
من هذا على ابلغ وجه ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما
جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا
كما ذكرنا (مثل ولا ارى) منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى
قلت ما رأيت كعين زيد الى آخره قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك
صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن

الثلث وهو ان يكون الوصف سببيا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه منفيا

اى مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع فى المظهر

بجعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لا ارى

لان المفضل لابد ان يكون من جنس المفضل عليه

والحال ان عمل اسم التفضيل فى المظهر مشروط بذلك عندهم

داخلا عليه اداة التشبيه

اى على اسم التفضيل

اى بمعنى الابتداء

اى وانما جاز اعمال اسم التفضيل فى هذه الصورة

اى فصل بحسب اللفظ وان كان فصل بحسب المعنى

اى الصورة الاولى وهى ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد

بقولنا وتقديره الخ

اى كما كانت ملفوظة فى الصورة الاولى

وهو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ۞

اي موصوف احسن ۞

في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه (شعر) مررت على وادي السباع ولا ارى ۞ كوادي السباع حين يظلم واديا ۞ اقل به ركب اتوه تأية ۞ واخوف الا ما وقى الله ساريا ۞ كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتأية من ايي او اوى كالتحية من حيي وحي وهو المكث والتأني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله لا ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين اظلم به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى راكبا ساريا ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا توه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا توه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الحصر حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصل لنوبة المباحث الفعل

داخلا عليه اداة التشبيه ۞

بوزن تفعلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغم الياء في الياء ۞

فيكون من افعال القلوب ۞

لان الوادي مخوف فيه لا خائف الا على الاسناد المجازي ۞

فالمفضل عليه اي منهم ومنه محذوف ۞

بتقدير المضاف اي الوقت ۞

حاصل معنى الشعران توقف الركب في وادي السباع اقل من توقفهم في سائر الاودية وان وادي السباع اخوف من كل واد الا وقت وقاية الله تعالى الساري في وادي السباع منه

اي عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل ۞ استدراك لدفع توهم ناشئ من كون مآلها الى امر واحد وهو انه كيف رجح الوجه الاول ومآله الى الثاني ۞ اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه ۞ الضمير راجع الى المعنى والتأنيث باعتبار الآلة لعدم استقلاله بالمفهومية لكونه جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله في نفسه مانع عن ارادته ۞

سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال ۞ الفعل ما دل ۞ اي كلمة دلت (على معنى) كائن (في نفسه) اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية (مقترن) وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة اما عن المصادر او غيرها كما سبق ويدخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ۞ (ومن خواصه) اي خواص الفعل (دخول قد) لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل (و) دخول (السين وسوف) لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد (و) دخول (الجوازم) لانها وضعت اما للنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر وللنهي عنه كلا الناهية او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل (ولحوق تاء التأنيث) عطف على دخول قد وانما خص به لحوق

اي الى فاعل معين اي معين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر في مفعول الفعل النسبة الى فاعل مطلق لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين ولا احتمل الصدق والكذب وحمله من غير ذكر الفاعل ولامتنع حمله على شيء معين وذلك لانه اذا قال القائل يمشي فلو كان معناه شيء ما يمشي يكون تركيبا خبريا يمكن ان يدخل عليه ان ويقال ان شيئا ما يمشي فيمتنع حمله على زيد لخلو الجملة عما يعود اليه كما في قولك زيد عمرو يمشي لمحرره شوكت ۞

لا في الواقع فقط كضرب مصدرا ولا يخفى انه لا حاجة اليه بعد التقييد بقوله وضعا الا ان يقال لا يجب ان يكون ايراد جميع القيود في الحدود للتمييز بل ربما يكون للاحاطة التامة به في الحقيقة والدلالة على كمال الماهية ۞

اي بحسب الوضع فلا يرد انه مستعمل للتكثير فلا يصح الحصر وكلمة او لمنع الخلو اذ لا بد فيها من التحقيق ثم انه يقال يضاف اليه و في الماضي التقريب مع التوقع تقول لقوم ينظرون ركوب الامير قد ركب وبدونه و في المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياه في الاستعمال ۞

عطف على محذوف اي فبقوله تقترن خرجت الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا ۞

فالمراد باحد الازمنة احدها مطلقا لا احد فقط ۞

فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقط

اي لو اريد الاحد فقط الصدق ايضا ۞

الفعل معنى الحدث الفعلي ۞

وانما افاد التقييد في الاثبات الدخول لانه في الحقيقة تتميم لقوله مقترن لان معنى قوله وضعا سواء كان مقترنا استعمالا او لا ۞ منه

سماها سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ۞

لخفة الاسم وثقل الفعل لفظا ومعنىً اما ثقله لفظا فلانه لا يوجد فعل ثلاثى ساكن الاوسط بالاصالة واما ثقله معنى فلدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا ٢ والوجه ذكره بعد قوله ساكنة ٦ اى لحقوق تاء التأنيث

تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها لما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلاجرم اختص بالفعل (ساكنة) حال عن تاء التأنيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم (و) لحقوق (نحو تاء فعلت) اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه ايضا تاء فعلت وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع الحاق نون على الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر (الماضى مادل) اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة (على زمان قبل زمانك) الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت (مبنى على الفتح) خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى واما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح (و) مع غير (الواو) فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا وتقديرا كرموا (المضارع ما اشبه) اى فعل اشبه (الاسم باحد حروف نأيت) اى حال كونه ملتبسا باحد حروف نأيتين

(ف)

لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها

بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل

فانه لا يدل على الزمان الماضى مع انه ماض

اى بما هو على صيغة الموصول فلا ينافى ماسبق من تفسيره بالنكرة او اشار الى جواز جعله موصولا والحق من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ما هو بحسب الاصل الوضع ههنا بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا لها فلا تكرار

فانه يمكن تقدير الفتحة فى آخر رمى وان لم تظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة على ما قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم

سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو ضرب زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا

اى بخبر فلم يضرب حيث يدل على الزمان الماضى وليس بماض

ولم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا

اما نفس البناء فلعدم اعتوار المعانى عليه

الذى هو متحرك لكونه معربا

ولكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب

جعل الباء للملابسة ولم يجعلها للسببية لاصالة الملابسة ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها فى اول الماضى مع تغيير بعض الحركات سبب لتحصيل جهة مشابهة المضارع الاسم وهى وقوعه مشتركا فتكون سببيتها بالواسطة ولان سبب المشابهة مبين بقوله لوقوعه فيحتاج الى تكلف فى اعتبار سببية الحروف

بيان لوجه الملابسة

اورد كلمة الحصر ردا على من زاد دخول لام الابتداء عليه لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضى مع قد ايضا والحق بيان المشابهة المعتبرة فى مفهوم المضارع التى امتاز بها عن سائر اقسام الفعل ٢ خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاما بدونه ٤ وقال بعضهم حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وبعضهم بالعكس

فى اوائله يعنى الحروف الاربعة التى جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون (لوقوعه) اى لوقوع ذلك الفعل (مشتركا) بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين (وتخصيصه) بالجر عطف على قوله وقوعه اى وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال (بالسين) فانه للاستقبال القريب (وسوف) فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا (فالهمزة) من تلك الحروف الاربعة (للمتكلم مفردا) مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب (والنون له) اى للمتكلم المفرد اذا كان (مع غيره) واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكأنهما مأخوذان من انا ونحن (والتاء للمخاطب) واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا (وللمؤنث) الواحد (وللمؤنثين غيبة) اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة (والياء للغائب غيرهما) اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائبة ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته السابق (وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى) اى فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج (ومفتوحة فيما سواه) اى فى ما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما (ولا يعرب من الفعل غيره) اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله (اذا لم يتصل به نون تأكيد) ثقيلة كانت او خفيفة (ولا نون جمع المؤنث) لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة اتصاله بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى

وهو توارد المعانى المختلفة كما فى الاسم او المشابهة التامة به

اى ليس مرفوعا مبتدأ خبره بالسين

اعاد اللام تصحيحا للعطف واشارة الى كون كل من الامرين وجه المشابهة

فالمشابهة المذكورة مأخوذة فى مفهوم الاسم اصطلاحا فلابد من ذكرها فى التعريف ليكون حدا اسميا وهو ما كان كاشفا عما يفهم من الاسم من غير ان يعلم وجوده فى الخارج

مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين

فمعنى المخاطب من يتكلم معه

اورد صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين وا ورد صيغة التثنية اعنى ذوى نظرا الى لفظ المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح

اى من يصح ان يمكن عنه فيشمل ذاته تعالى بلا شبهة

ويجوز ان يكون صفة للغائب لان غيرهما متعين فغير يتعرف باضافة

دفع لما يقال لا يجوز البدلية لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالنعت واجب مثل بالناصية ناصية كاذبة وحاصل الدفع ان الاحتياج الى التوصيف اذا كان النكرة نكرة صرفة واما اذا كانت مخصصة فلا حاجة اليه

بخلاف الاتصال مع التنوين سقوطه فى الوقف والاضافة ومع اللام فلا يصير ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه

معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة وبصرى فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول يتغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر واستحق المركب للاعراب فلذا اجرى على التاء والياء وبما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجرى فى نون الجمع

حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ماقبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب (واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما (وجزم) يختص به كالجر بالاسم (فالصحيح منه وهو عند النحاة مالم يكن حرفه الاخير حرف علة (المجرد من ضمير بارز مرفوع) متصل به (للتثنية) مذكرا كان اومؤنثا مثل يضربان وتضربان (والجمع) المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن (والمخاطب المؤنث) مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى الموضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد المذكر المخاطب واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير (بالضمة) فى حال الرفع (والفتحة) فى حال النصب (لفظا) اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين (والسكون) فى حال الجزم (مثل يضرب) ولن يضرب ولم يضرب (و) المضارع (المتصل به ذلك) اى الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع (بالنون) حالة الرفع (وحذفها) اى حذف النون حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب فى الاسماء تابع للجر (مثل يضربان) وتضربان (ويضربون) وتضربون (وتضربين) ولم يضربا ولن يضربا الى اخره (و) المضارع (المعتل) الاخر (بالواو والياء بالضمة تقديرا) فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى (والفتحة لفظا) فى حال النصب لخفة الفتحة عليهما نحو لن يدعو ولن يرمى (والحذف) اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم (و) المضارع (المعتل) الاخر (بالالف بالضمة والفتحة تقديرا) لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى (والحذف) اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض (ويرتفع) المضارع (اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد) سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب اومررت برجل يضرب اورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب

تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحلها ::

سواء كان اصليا اوزائدا :: ﴿

ما عدا ضمير جمع المؤنث ﴿ ::

مطلقا اى سواء كان صحيحا اومعتلا

مثلا حالة النصب والجر فى ضاربين بالياء فصار النصب تابعا للجر والجزم بمنزلته فصار هو ايضا اصلا والنصب فرعا ﴿

المجرد عن ضمير بارز مرفوع :: ﴿

اختار لاصطلاح النحو لانه مقدر ﴿

لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه اخر الكلمة فيمكن التقدير فيه بخلاف اخر الجمع المؤنث فانه للزوم السكون له لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقديرى فرع اللفظى فلا بد من امكانه فى ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه ﴿ ::

لان الحركة حذفت للاستقبال قبل دخول الجازم ﴿ ::

اعاده لبعد الاول والا فالواجب اوكان لان سواء يطلب اثنين ﴿ ::

اى يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب ﴿ ::

مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضى لانه وان صح وقوعه موقع الاسم لكنه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه العامل ﴿ (الاسم)

اى وان كان اعرابهما بعينه مع تقديره اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذ هو مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثانى لان ذلك التغاير محقق فى جميع المواد العامل على تقدير الاسم لفظى وعلى تقدير الفعل معنوى فلا معنى لان الوصلية كما قيل اقول والاظهر انه متعلق بقوله وكذا قائمان الزيدان فيكون المراد وان كان ذات اعراب الفاعل مع تقديره اسماء غير ذات اعرابه مع تقديره فعلا اذ هو مع التقدير الاول حرف ومع التقدير الثانى حركة ﴿ لمحرره شوكت

الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوما الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوما الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ فى باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى (وينتصب) اى المضارع (بان) ملفوظة (ولن) قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش فى اى شئ وقال سيبويه انه حرف برأسه (واذن) قيل اصله اذ ان خفف وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه (وكى وبان مقدرة بعد حتى) نحو سرت حتى ادخلها (و) بعد (لام كى) نحو سرت لادخلها (و) بعد (لام الجحود) وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو قوله تعالى :: وماكان الله ليعذبهم :: لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية (و) بعد (الفاء) نحو زرنى فاكرمك (و) بعد (الواو) نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن (و) بعد (او) نحو لالزمنك او تعطينى حقى فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك لى فاكرام منى اياك وفى لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه (فان) التى ينتصب بها المضارع (مثل اريد ان تحسن الى) مثال النصب بالفتحة (و) مثل (ان تصوموا خير لكم) مثال النصب بحذف النون (و) كلمة ان (التى تقع بعد العلم) اذا لم يكن بمعنى الظن (هى) ان (المخففة من) ان (المثقلة) لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم

كانون اذ حين حذف المضاف اليه فى مثل يومئذ والمعنى فى نحو اذن اكرمك لمن قال انا آتيك اذا اتيتنى اكرمك ﴿ ::

عند البصريين واما عند الكوفيين فلام الجحود حرف ناصب بنفسه والفعل بعده منصوب به لا بان المقدرة ﴿

اذ يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد ﴿ ::

لان السين وسوف لا يدخلان على الاسم

دفع لما يقال لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف التنفيس ﴿

بنقل حركة الهمزة وحذفها لالتقاء الساكنين ﴿ ::

وهو الحق اذ الاصل عدم التصرف فى الحروف ﴿ ::

المقصود تمثيل تقدير ان وما فى المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان ولن واذن وكى ﴿ ::

هذا الكلام وما سيأتى من قوله فان الواو والفاء الخ تعليل لتقدير ان بعدها فموقعه هذا لا ما ذكره المص من التفصيل فانه تفصيل شرط التقدير ولذا لم يتعرض لتعليل لتقدير ان بعد او لانه مفهوم من شرط التقدير صريحا وهو ان يكون بمعنى الى ان او الا ان ﴿

وكذا التى بعد ما يؤدى معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول تحققت وان كان فيه معنى القول كامر واوحى ونادى فان فيها معنى علم وقال معا فان وليها فعل غير متصرف كنادية ان ليس عندنا شئ فهى مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حروف التعويض وهى السين وسوف وقد ولم ولن ولا وما احتملت ان تكون مصدرية ومفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض والفرق فعل متصرف مصدر بل جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية فان كانت مخففة فلا للنفى ولا يجوز ان تكون للنهى لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كونها للنفى او للنهى فيرتفع الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل ولا يجوز ان تكون لا نهيا فينجزم الفعل الا عند ابى على وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف التعويض فمخففة او مفسرة وكذا ان لم يليها الفعل بل وليها جملة اسمية او شرطية ﴿ ::

احتراز عن المخففة والمفسرة ﴿

لكونه اعرابا سبق المعمولات واقواه لكونه اعراب العمدة ﴿

اعلم ان التي وقعت بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف التعويض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية واما اذا وليها فعل من غير حروف التعويض فمصدرية لا غير وكذا التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن ء

بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه (وليست) اى ان الواقعة بعد العلم (هذه) اى ان الناصبة (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم و) ان (التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان) لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى بعده الوجهان (ولن مثل لن ابرح ومعناها) اى معنى لن (نفى المستقبل) نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى تناقض لان لن تقتضى التأبيد وحتى تقتضى الانتهاء (واذن) التى ينتصب بها المضارع (اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كان لم يسبقها حكما (وكان) عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان (الفعل) المذكور بعدها (مستقبلا) لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع (مثل) قولك لمن قال اسلمت (اذن تدخل الجنة) مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر (واذا وقعت) اى اذن (بعد الواو والفاء فالوجهان) جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف (وكى) التى ينتصب بها المضارع (مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية) اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور (وحتى) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان (اذا كان) اى المضارع (مستقبلا بالنظر

حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك فى ثلثة مواضع بالاستقراء الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك والثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان جئتنى اذن اكرمك والثالث ان يكون جواب القسم الذى قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه فى الصورة الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عاملا ففى حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع ء

معمول فيه للانتصاب الملحوظ مع اذن

اى متصلا كما هو المتبادر ففيه اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم والدعاء والنداء وبلا النافية ء

اى اذن

باعتبار مدخولها

بشرط مذكور او مقدر

لكلام مقدم صدر عن ذلك المتكلم نحو ان جئتنى اذن اكرمك او من متكلم آخر كما فى مثال المتن ء

اى فى بعض الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط لا استيفاء اعراب صور الفقدان فلا يرد ان فى صور تقديم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع او الجزم ء

ظرف للانتصاب الملحوظ مع حتى ء

الى ما قبله) وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا (بمعنى كى) اى حال كون حتى بمعنى كى السببية (او الى) لانتهاء الغاية (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) مثال الحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا (وكنت سرت حتى ادخل البلد) مثال الحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا (واسير حتى تغيب الشمس) مثال الحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا (فان اردت) بالفعل الذى دخله حتى (الحال) يعنى زمان الحال (تحقيقا) اى بطريق التحقيق بان تكون هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله (او حكاية) اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال (كانت) اى حتى عند هذه الارادة (حرف ابتداء) لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم (فيرفع) اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم (ويجب السببية) اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى (مثل مرض فلان حتى لا يرجونه) الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم (ومن ثمه) اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها (امتنع) نظرا الى الامر الاول (الرفع) اى رفع ما بعد حتى (فى) قولك (كان سيرى حتى ادخلها فى) وقت حصول كان (الناقصة) فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى

احتراز عن كى التى تكون بمعنى ان المقدرة نحو لكيلا تأسوا ء

اى حتى

دخله حتى

دليل لقوله فابقيته ء

لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب ء

لان ذلك لا يطرد

فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ء

قيد به ليكون المثال نصا فى الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص فى الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع خاليا عن قرينة الاستقبال فانه اذا خلا من القرائن يحمل على الحال ء

على تقدير عدم حذف الخبر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور وانما هو رعاية قاعدة نحوية فان العرب الفصح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير ء

لو نسخ

كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر (و) امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك (اسرت حتى تدخلها) لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال (وجاز فى) وقت حصول كان (التامة كان سيرى حتى ادخلها) فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الان ولا فساد فيه (و) جاز (ايهم سار حتى يدخلها) بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه (ولام كى) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان (مثل اسلمت لادخل الجنة) وانما يقدر ان بعدها لانها جارة (ولام الجحود) التى ينتصب بها المضارع هى لام تأكيد للنفى (بعد النفى لكان) لفظا (مثل وما كان الله ليعذبهم) او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم (والفاء) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط (بشرطين احدهما السببية) اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها (والثانى ان يكون قبلها) اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليتعلق بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة (امر) نحو

المفاد سببيته له بحتى فلا يرد منع استعماله بجواز تعدد السبب =

تصريح لكونه حرف ابتداء بجعل الجملتين متخالفتين لا تقدير للمبتدأ =

اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلثة اجمالا فى لام كى ولام الجحود لاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم فى حتى لظهور كونه حرف جر = ه

الباء للملابسة = بتقدير ان

لا ورود لهذا السؤال لان اللام عند الكوفيين زائدة لمجرد تأكيد النفى وعند البصريين صلة لخبر محذوف ونعنى قاصدا = ه

اى معنى الفاء من التعقيب الى السببية ومعنى الفعل ايضا من الحالية الى الاستقبالية =

ويكون رفع المضارع على الاستيناف او العطف كما فى صورة النفى =

اذ الجواب لا يعطف =

انما قال توهم لان دفع احتمال العطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب =

والعرض وان كان من الاستفهام لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر برأسه فلذا لم يدرجه فيه =

لان المراد ما فيه معنى التمنى اما بصيغته او بغير صيغته = اوله وقال فرعون يا هامان ابن لى صرحا لعلى الخ =

زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى (او نهى) نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفرلى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك (او استفهام) نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى (او نفى) نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى (او تمن) نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاقا منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص (او عرض) نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ؛ سأترك منزلى لبنى تميم ؛ والحق بالحجاز فاستريحا ؛ بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر (والواو) التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان مشروط (بشرطين) احدهما (الجمعية) اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما (و) ثانيهما (ان يكون قبلها) اى قبل الواو (مثل ذلك) اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو وكما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس (واو) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان (بشرط معنى الى ان او الا ان) اى بشرط ان تكون بمعنى الى والا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى والا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرورا والتى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى (والعاطفة) اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت

وقال الرضى الفاء للسببية المحضة بلا عطف والمؤول بالمفرد مرفوع المحل مبتدأ وخبره محذوف وجوبا اى زرنى فاكرامى اياك ثابت فيكون الجملة الاسمية لا محل لها جوابا لما قبلها وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التى بسببها تهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه خبر عن الفعل وقول الرضى هو المناسب لجعلهم ما بعد الفاء جوابا للاشياء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من تتمة الجملة السابقة وكانهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى المآل لان قولنا فليكن منك زيارة فاكرام منى فى معنى ان تزرنى اكرمك ه

فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشئ بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل =

اى قصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد لان العدول الى النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير معنى الواو من العطف المحض الى الجمعية فاذا لم تقصد لا يحتاج الى الدلالة عليها وتعين الرفع على الاستيناف =

ويمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى وسيبويه انه بمعنى الا بل المراد ان آخر احد الامرين وما بعده حين التكلم به غير متحقق وما قبله متحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده وما قالوا ناشئ من عدم التأمل وكفى شاهدا على صدقه انه لم يعد او لن ادوات الاستثناء ولا من حروف الجر وقال العصام فى شرحه ان او بمعنى اللام عندى لان المآل لالزمنك لتعطينى حقى =

ولا حذف على شئ من المعنيين =

من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثيرا واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان (اذا كان المعطوف عليه اسما) صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا و تشتم او فتشتم اوثم تشتم فثم ليست من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى او على او فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هنا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به لما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر (ويجوز اظهار ان مع لام كى) نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم (ومع الحروف (العاطفة) نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى حتى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها (ويجب) اى اظهار ان (مع لا) الداخلة على المضارع المنصوب بها (فى) صورة دخول (اللام) بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى ﴿لئلا يعلم اهل الكتاب﴾ واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم

[١] اشارة الى ان الظرف خبر لا قيد ء

[٣] للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبياء

[٤] اى على ما قيل ولا يرد على التقدير الاول لانه لا يكون موضعا مستقلا لتقدير ان كسائر ما ذكر بل من تفصيل ما ذكر بخلاف ما قيل ـ ط

[٥] اخذ فى تبيين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان وما يجب فيها وما بقى مواضع الامتناع فلذا تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها ء

[٦] لاختصاصها بالمضارع ء

[ط] وهى التى تجى بعد فعل الامر والارادة ويجوز تقدير ان بعدها ايضا نحو امرت لا عدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الرجس ء ^مثلاء

[٧] لاختصاصها بالمضارع ء

[٩] لئلا يتوهم توارد ناصبين ء

(تسمع)

معيدى ديدكلرى بلغادن بر كمسه اولوب نعمان بن منذرك حضورنده وصفا ولنمغله بركون مجلسنه احضار ايلمشيكن معيدك قصير القامه وعجم الجثه عبوس ونازيبا اولمغله چشم نعماندن محتقر اولمغين معيدك بو شيوه بى فهم ايلكله همان انما المرء باصغريه اى بلسانه وقلبه اذا نطق نطق ببيان واذا قاتل قاتل بجنان ديدك نعمان بو كلامى كوش ايلدكده تسمع بالمعيدى كلامنى ايراد ايلمكله ضرب مثل ولدى ـ ط

تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ❊ اومع العمل مع الشذوذ كقوله ❊ الا ايهذا اللائمى احضر الوغى ❊ فى رواية النصب ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها (ويجزم) اى المضارع (بلم ولما ولام الامر ولا) المستعملة (فى) معنى (النهى) احترازا عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا (وكلم المجازاة) اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان (وهى) اى كلم المجازاة (ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا (واين ومتى) للزمان وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا (وما ومن واى وانى واما ❊ انجزام المضارع (مع كيفما واذا فشاذ) لم يجى فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به (وبان مقدرة) عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجى بيانه ان شاء الله تعالى (فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه) اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعنى ماضيا (ولما مثلها) اى مثل لم فى هذا القلب والنفى (وتختص) اى لما (بالاستغراق) اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها (وجواز حذف الفعل) اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وقد تستعمل فى غير

[١] واما فى رواية الرفع فلا يكون من قبيل الشاذ ء

[٢] استدراك من المجموع يعنى ان اضمار ان سواء كان بعمل او بغير عمل ليس بقياس ء ❊

[٣] اى كلمات تدل على كون احدى الجملتين جزاء للاخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء ء

[٤] غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل ابدل الالف بالهاء ومن مه بمعنى اكفف وما عند الزجاج وعلى كلا التقادير معناه ما لا يعقل سوى الزمان ء ❊

[٧] حرف غير مركبة عند سيبويه وقال المبرد هى اذ الظرفية كونها الحاق ما عن طلب الاضافة وهيأها للشرط والجزم كما فى حيثما وهو المختار ـ ط

[٩] فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنا لمعنى ان فلا يجزم واما ما جاء فى الشعر فللضرورة لاجرائه مجرى الشرط لكونه فى صورته او باعتبار عدم الاعتذار ببعض الاحوال والكيفيات ـ ط

[حه] فى وجود مدخوله فى اعتقاد المتكلم ء

[ه] اى وجوده فى اعتقاد المتكلم فى المستقبل ء ❊

[ص] وفيه اشارة الى الجعل فى الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه بالقلب والنفى معا وكونه لنفى الماضى انما يصح لو اعتبر النفى بعد القلب وهو خلاف الظاهر ء ❊

[٦٦] كقد فانه تستعمل فى الاخبار عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير فظهر ان لما النفى قد فعل كما ان لم لنفى فعل ـ ط

بخلاف اللام فانها لا تدخل على المضارع المعلوم من المخاطب وان كان القياس الدخول لانه لما كثر استعمال حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى لزوال المشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو فى الشعر اكثر منه فى النثر ٥ ::

المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم (ولام الامر) هى اللام (المطلوب بها الفعل) وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى :: ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا (ولاء النهى) هى لا (المطلوب بها الترك) اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما (وكلم المجازاة المذكورة من قبل (تدخل على الفعلين لسببية) الفعل (الاول ومسببية الفعل (الثانى) اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى انتهى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (ويسميان) اى هذان الفعلان اولهما (شرطا) لانه شرط لتحقق الثانى (و) ثانيهما (جزاء) من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل (فان كانا) اى الشرط والجزاء (مضارعين) نحو ان تزرنى ازرك (او الاول) فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك (فالجزم) واجب فى المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل (وان كان الثانى) مضارعا (فالوجهان) اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع وهو اكثر لضعف التعلق لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد آته او آتيه (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا

لانه حصل من اجتماع الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة ما هو كالكلمة الواحدة فخفف واما ثم فحمل عليهما = ::

باعتبار نسبته التى هى جزء مفهومه

اى يجوز دخولها على الفعلين كما سيظهر من بيان ان الجزاء قد يكون جملة اسمية = ::

يعنى ان المراد بالسببية هى الملازمة لا كون الاول سببا فى الخارج للثانى والا فقد يكون الامر بالعكس نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة = ::

جمع المكرمة بمعنى الكريمة =

ولا ينقض القاعدة بقولك ضربتك ان ضربتنى فانه ليس الا الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء عند البصريين بل هو دال عليه وكالعوض منه وانما هو جزاء عند الكوفى =

اى بغير حرف محقق للماضى على مضيه فيشمل ما لا ويكون الماضى بما ولا داخلا فى قوله والا فالفاء فلا يرد النقض بالماضى الذى يكون بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع انها بغير قد = :: (فضيل)

او معنويا مقدرا نسخه

اشار الى ان الاول هو الظاهر لان الظاهر على الاحتمال الثانى او تقديرا ولذا قال او معنويا مقدرا = ::

الضابط ان مدار اتيان الفاء ذلك التأثير المعنوى اعنى قلب الجزاء الى الاستقبال فان اثر فيه تأثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تأثيرا ناقصا فالوجهان وان لا يؤثر فيه اصلا فالفاء =

تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت (او معنى) نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى :: ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل :: او منويا كقوله تعالى :: ان كان قميصه قد من قبل فصدقت " اى فقد صدقت (لم يجز الفاء) فى الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه :: (وان كان) اى الجزاء (مضارعا مثبتا او منفيا بلا) احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى وبلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى (فالوجهان) الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت فى تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى :: وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه (والا) اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين (فالفاء) لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تأثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى رابطة وهى الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمنى والعرض ففى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الى الفاء (ويجئ اذا) التى للمفاجاة (مع الجملة الاسمية التى وقعت جزاء (موضع الفاء) لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله

لم يقل الماضى الذى بقد اشارة الى المراد بغير قد بغير الحروف التى يكون الماضى بعدها محققا لا تأثير فيه للشرط اصلا = ::

قيل فى اطلاقه نظر حيث يمنع ترك الفاء فى المضارع بالسين وسوف ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شئ من الحروف وح تدخل الصور المذكورة فى قوله والا فالفاء = ::

اى الماضى بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للماضى لفظا او معنى والمضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف مثبتا او منفيا بلا = ::

وعلى اى تقدير نسخه

وعلى كل تقدير نسخه

منهما :: الصواب اسقاطه =

يقلب معناه الى الاستقبال مع عدم دلالته على الزمان كما فى الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقائه على المضى كما فى الماضى المصدر بقد ونحوها او لبقائه على ما كان عليه سابقا كالاستفهام والمضارع المصدر بما ولن والسين وسوف ولام الامر والنهى والدعاء = ::

زائد القوم هو من يتقدم لطلب الماء والكلاء ـه   اى بقدرة الله تعالى وقضائه ـه

بمهون اى عمهين اوبالاستيناف كقول الشاعر ؛ وقال رائدهم ارسوا نزاولها ؛ فكل حتف امرئ يجرى بمقدار (الامر) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى المعنى المصدرى فاراد النص على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف فى شرحه (صيغة يطلب بها الفعل) شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما ومجهولا (من الفاعل) احترازعن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لاعن الفاعل (المخاطب) احترازعن الغائب والمتكلم (بحذف حرف المضارعة) احترازعن مثل قوله تعالى ؛ فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد (وحكم آخره) اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة (حكم المجزوم) اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة (فان كان بعده) اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه حرف متحرك اسكن اخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف (ساكن وليس) المضارع (برباعى) والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لاغير (زدت همزة وصل) على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة (مضمومة ان كان بعده) اى بعد الساكن (ضمة) دفعا

اخاله على المص اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر المطلق بينهما واما شيوع استعماله فى الامر بالصيغة لا يدل على كونه حقيقة فيه ؛

الذى يشتق منه الماضى والمضارع وغيرهما ؛

اى الامر المطلق ؛ اى قبول الفعل

اى سواء كان غائبا او مخاطبا او متكلما لان كلها الامر باللام فيكون من الاغيار

لم يقل وحكمه لان وظيفة النحو بيان حكم آخره لكن لو قال وحكمه يراد حكمه من حيث الآخر ايضا بقرينة ان وظيفة النحو بيان حكم الآخر ففى التصريح بالآخر تنصيص على المراد ؛ لمحرره شوكت

٩٩ ليضرب مثلا

اى حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله

الصواب لم يضرب كما فى بعض النسخ ولم يخش ولم يغز ليكون موافقا للقياس

فبعد ظرف زمان وكان تامة اذ لا معنى لكون المتحرك بعد الحذف ؛ ـه

فبعد ظرف مكان وكان ناقصة او تامة لم يحتاج الى اعتبار المحذوف فى قوله اسكن اخره اى حذف حرف المضارعة واسكن آخره لمحرره شوكت

حركة اصلية او منقولة عما بعده فيدخل نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد قوله وان كان رباعيا ـه

اى مما سبق من تعريف الامر حيث ذكر فيه قد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه ـه

ظرف لزدت ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقى ان كان راجعا الى حذفه ؛

ل وجاز تأخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصصة بالاضافة ؛

اعلم ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى يجزم بعد سقوط الفاء فتقول فى زرنى فاكرمك بالنصب زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب بالفاء المجزوم نحو فاصدق واكن ـه

تعالى ؛ وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون (وان) التى ينجزم بها المضارع حال كونها (مقدرة) انما كانت مقدرة (بعد الامر) نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك (والنهى) نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك (والاستفهام) نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه (والتمنى) نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه (والعرض) نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا (اذا) كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم و (قصد السببية) اى سببية ما تقدم له فحينئذ يقدران مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقديران بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها (نحو اسلم تدخل الجنة) فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة (و) نحو (لا تكفر تدخل الجنة) اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة للفعل المنفى لا المثبت (و) لهذا (امتنع لا تكفر تدخل النار) عند الجمهور (خلافا للكسائى) فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور (لان التقدير) على ما عرفت (ان لا تكفر) تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى ؛ فهب لى من لدنك وليا يرثنى ؛ فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا منى او بالحال كذلك كقوله تعالى ؛ فذرهم فى طغيانهم

واما الخبر فانما هو لافادة مضمونه للمخاطب لا انه مقصود لغيره فلو جئت بعده بما يصلح جزاء لمضمونه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاؤه فلذلك لم يقع الجزم فى جواب النفى وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التى يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختيارى يطلب لذاته ؛

عطف على ما قبلها بحسب المعنى كانه قيل جاز التركيبان المذكوران وامتنع هذا التركيب ـه

اى يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم فى العرض الا تنزل بنا تصب خيرا اى ان تنزل فلان كلمة العرض همزة انكارية دخلت على حرف النفى فتفيد الاثبات ـه

افاد المضارع نسخة فى المضارع نحو

يعنى يجوز ان يضمر المثبت بعد المنفى والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار كما جاز اسلم تدخل الجنة وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل ـه

لوجود القرينة المغنية عن ذكرهما اعنى الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتب والسببية ـه

اى انجزام المضارع بان مقدرة بعد الاشياء الخمسة ؛

فان الانبياء لا يورثون المال كما قال عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة

اى ان كان صالحا للحالية

وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف على فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال الموجب حذفها لعدم مقتضى الرد واما نحو اقيم فانما ردت طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المص له ::
اعبارة عن الساكن والكلام على حذف المضافين اى فى صورة وجود ساكن سوى ساكن بعده ضمة :: لم يقل زدت لان هذه الهمزة لبـ
لا اى فتح ما بعد الساكن

للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل فى أُقْتُل أَقتل بفتح التاء
التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعى وبالمضارع
المعلوم من الرباعى اذا قيل أُقْتِل بكسر التاء (ومكسورة فيما سواه) اى
سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة اوفتحة فانه لوضم فى مثل
اضرب لالتبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه
ولوضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى
نحو اقتل) مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة (واضرب) مثال
لما يكون بعده كسرة (واعلم) مثال لما يكون بعده فتحة (وان كان رباعيا
فمفتوحة) اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب
حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل (مقطوعة)
لذلك بعينه :: فعل ما لم يسم فاعله :: اى فعل المفعول الذى لم يذكر
فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل
فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله
ويكون اضافة الفعل اليه بيانية (هو ما حذف فاعله) واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق (فان كان) الفعل الذى
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (ماضيا) غيرت صيغته دفعا
للبس بان (ضم اوله وكسر ما قبل اخره) مثل ضُرِب ودحرج واعلم واختير له هذا
النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان
للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فِعُل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان
كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه (ويضم الثالث
مع همزة الوصل) نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج
بالامر من ذلك الباب (و) يضم (الثانى مع التاء) مثل تعلم وتجوهل وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت (خوف اللبس) هذا
علة لقوله ويضم الثالث والثانى (ومعتل العين) اى ما يكون عينه فقط
معتلا لئلا يرد عليه مثل طُوِى ورُوِى من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا يفضى
الى اجتماع اعلالين فى يُرْوَى ويُطْوَى قيل الاصوب ان يقال معتل العين

معنى ان اضافة الفعل الى الموصول بعد اعتبار تعينه بالصلة فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه ::
اى لانها همزة اصل ::
باعتبار انه فاعل فعله ::
اى من اضافة العام الى الخاص
اى فى تعريف مفعول ما لم يسم فاعله
فيه اشارة الى ان المجهول فرع المعلوم ::
وهو نسخه ::
اى لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقامه الفاعل ::
ان لم يكن مكسورا ::
اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فالاصل الاسناد اليه ولما حذف فاسند الى المفعول صار غريبا ::
لان الاول خروج من الاثقل الى ثقيل بخلاف الثانى
اى الدلالة على غرابة المعنى
ظرف مستقر لا لغو لان ضمة الهمزة علم من قوله ضم اوله وكذا مع التاء
فى تثنية الغائب وجمعه مطلقا وقوله وقفا ::
فان الاطلاق قد يكون قرينة التجريد عن زائد عليه ::
اى الثلاثى بقرينة المقابلة
يعنى لو اعلت العين من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا فى المضارع لانه يتبع الماضى فى الاعلال لانه هو الماضى بزيادة حرف المضارعة
وقد اعل اخره لكون الطرف محل التغيير فلزم اجتماع اعلالين متواليين فى الثلاثى وذا لا يجوز ولو لم يعل اخره واعل العين فقط (المنقلبة)
قيل يطاى مثلا لزم ضم الياء ولا يحتمل فى الفعل لثقل ياء مضمومة وان كان قبلها ساكن كما يحتمل فى الاسم نحو رأى لخفته بالسكون

هذا عند الجزولى وعند المص استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت فبقى قول وبيع فقلب الضمة كسرة فى اليائى ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء
على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب ::

المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِرَ وصُيِد وانما خص معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر
معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا (الافصح) فيه (قيل
وبيع) اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل (وجاء الاشمام) وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة
هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء
بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند
الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا
ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
الضم فى اوائل هذه الحروف (و) جاء (الواو) ايضا على ضعف فقيل
قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
(ومثله) اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد ::
(باب) الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
(اختير وانقيد) فى مجئ اللغات الثلث فيه اذ تثير وقيد فيهما مثل قيل وبيع
بلا تفاوت (دون استخير واقيم) اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل
حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو
المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه
وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة (وان كان
اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (مضارعا ضم
اوله) وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج
(وفتح ما قبل اخره) لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة (ومعتل العين)
المبنى للمفعول (تنقلب) العين (فيه الفا) ياء كانت او واوا نحو يقال و
يختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلها :: المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى) من الفعل (ما يتوقف

من بين سائر المعتلات
سهو والصحيح للمفعول ::
اى من المضارع من الغموض والاختلاف
والما نهوا على الضم الاصلى ههنا بخلاف نحو بيض فى جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد فى الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل
اى لا يجئ فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام

يعنى هذا باب المتعدى وغير المتعدى ولم يقل المتعدى واللازم ليظهر الحصر فيهما

اى فهم معناه ،، — انما فسرنا المتعلق بامر غير الفاعل ،

اى متعلق معين اى معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التى مدلولاتها نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الا امر معين فى مفهومها بل لامر ما ولا يصدق التعريف على الافعال الناقصة لتوقف منها على اخبارها لانها لم تتوقف بحسب الوضع بل بحدث الا بعد تجريدها عن الحدث واسناد المعانى لمجرد النسبة والمراد التوقف بحسب الوضع ه

فهمه على متعلق) اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه ه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى (كضرب) فان فهم [اى فهم مدلوله] موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن (وغير المتعدى بخلافه) اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل (كقعد) فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز. وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته ه او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد (والمتعدى يكون متعديا (الى) مفعول (واحد كضرب) وهذا فى الكلام كثير (والى اثنين) ثانيهما غير الاول [مفهوما وصدقا] (كاعطى و) الى اثنين ثانيهما عين الاول [وان تغايرا مفهوما] فيما صدقا عليه نحو علم (والى) مفاعيل (ثلاثة كاعلم وارى) بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر (و) هى (انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث) فليست اصلا فى التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام (وهذه) الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل (مفعولها الاول كمفعول) باب (اعطيت) فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا (والثانى والثالث) من مفعوليها (كمفعولى علمت) فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر وفى جواز تركهما معا (افعال القلوب) وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى [بجوز الاشارة الى على عدم الجزم]

فائده اشارة الى ان المراد بامر غير الفاعل ما يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة فى التراكيب لان الذى يتوقف عليه فهمه لا المفهوم الكلى فليس هذا القيد مأخوذا فى مفهوم المتعلق حتى يلزم التكرار فى التعريف ه

وانما يتوقف عليها من حيث الوجود ،

بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم وارى ه

وقد يصير المتعدى الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدا والخبر متعدا بالواحد لو جعل مضمون الجملة مفعولا فتقول فى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد او علمت القيام وكذا يصير المتعدى الى ثلثة متعديا الى اثنين فتقول اعلمت زيدا قيام عمرو ه

واما فى انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها او الآخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم نبئونى بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية ه

لان مرتبته التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية ،

يعنى ليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدى الى اثنين اما انبأ ونبأ وحدث فلانه لا يجئ نبأ وحدث ثلاثيين مشتقين من النبأ والحديث واما اخبر وخبر فالظاهر انه ليس من خبر بمعنى علم حتى يكون قبل الهمزة والتضعيف متعديا الى اثنين بل من الخبر والا لم يفارق اعلم فى التعدى الى مضمون الثانى والثالث بالباء وتعدى اليه بنفسه كاعلم مع انه يقال اخبرتك بقيام زيد فليست تعديتها الى ثلثة باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب تضمين معنى الاعلام فهى ملحقات بالمتعدى الى ثلثة ،

هى افعال دالة على معنى داخلة على المبتدا والخبر ناصبة اياهما على المفعولية فمن عرف ليس منها ه

الطرفين

انى الوقوع وعدمه — استعمالا شايعا وقليلا ما تستعمل على خلاف الاصل فى العلم ،

اشارة الى ان ظننت وما بعده خبر مبتدا محذوف وخبر قوله افعال القلوب قوله تدخل ه

الطرفين وهى (ظننت وحسبت وخلت) وهذه الثلاثة للظن (وزعمت وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم (وعلمت ورأيت ووجدت) وهذه الثلثة للعلم (تدخل) اى هذه الافعال (على الجملة الاسمية لبيان ما هى) اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة (عنه) من الظن والعلم كما [بيان] اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال (فتنصب) اى هذه الافعال (الجزئين) اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان [مفعول نحو] لها (ومن خصائصها) هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصائص افعال القلوب (انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر) فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف [حالية] المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾ على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر ؛ لا تخلنا على غرائك انا ؛ طالما قد وشى بنا الاعداء ؛ اى لا تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى (بخلاف باب اعطيت) فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له من غير ذكر المعطى له او يعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع

وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا ،

لان المفعول به مضمون الجملة الحاصلة من الجزئين فهما كالكلمة الواحدة فى افادة المفعول الحقيقى فاجراء عليهما نفيا للتحكم والنفى راجع الى القيد وهو الغير فمآله انه يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فهو تفسير الاختصاص بكلا جزئيه ومن لم يتدبر قال انه تفسير لبعض معنى الاختصاص ه

وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثانى المضاف الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا زيدا علمت زيدية هذا ،

اى مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقا وجد فى الاستعمال حذف احدهما مع القرينة ،

اى حذف احدهما ،

بقرينة يبخلون ،

وجعل الذين يبخلون فاعله واما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اى بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخيرا مفعوله الثانى ،

مع القرينة وبدونها ،

انما قال ذلك تنبيها على انها خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى باب اعطيت لا مطلقا فانه يجرى فى كل ما كان مفعوله الثانى عين الاول ،

جملة مستانفة ،

من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد علم او ظن مخصوص ،

كأن سائلا يقول قد علم حال بابى علمت واعطيت فى الاقتصار على احدهما فما حالهما فى المفعولين ،

من امثالهم فى ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم ؞ ٣ يمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما او احدهما ؞
بخلاف بابا اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت او تأخرت ؞
وكذا معنى زيد قائم ظنى غالب بزيد قائم فى ظنى الغالب وما وقع فى الرضى اى ظنى زيدا قائما غالب المقصود منه بيان اصل التركيب لا ان المعنى كذلك ؞

يخل اى يخل مسموعه صادقا (ومنها) اى ومن خصائص افعال القلوب (جواز الالغاء) اى ابطال عملها لفظا ومعنى (اذا توسطت) بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم (او تأخرت) عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين (لاستقلال الجزئين) الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها (كلاما) تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها فى هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبنى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعنى بين مفعوليها او تأخرت يعنى عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه (ومنها) اى من خصائص افعال القلوب (انها تعلق) وتعليقها وجوبا بطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها (قبل) معنى (الاستفهام) بلا واسطة كما يجئ مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت (و) قبل (النفى) الداخل على معمولها (و) قبل (اللام) اى لام الابتداء الداخلة على معمولها (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال

(توجب)

خلافا للبصريين فى صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه واسم الفاعل ومعموله فان الالغاء جائز عندهم فيهما داخل فيما اذا توسطت والصحيح مذهب البصريين ؞

لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها كالعلاج وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة ؞

لان عامل الرفع معنوى وعامل النصب لفظى فى التقديم يغلب اللفظى على المعنوى فيتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى ؞

اى لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعنى بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مسنف ومن السوق لان كلامنا فى المفعولين ؞

سواء كان فى قالب الحروف او فى قالب الاسم نحو قوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى) وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى ؞

قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا عن اجتماع نون التأكيد لكنه خلاف الوضع ؞

اذ لم يوجد فى تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها ؞

بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المبنى لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم ؞

من اضافة الصفة الى موصوفها ؞

الظ انه تعميم للقبلية ويحتمل ان يكون تعميما لمعنى الاستفهام اى يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه ان الاستفهام على قسمين ما يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم او لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثانى لا يقع بعد علمت فلا يقال علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا الاستفهام فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام نعم او لا وشئ منهما ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى وعمرو عندى ورد هذا بان اداة الاستفهام ليس لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففى جميع الصور المعنى علمت الذى يشك فيستفهم عنه فلا حاجة الى التأويل المذكور ولو سلم فلا نسلم ان الجواب فى القسم الثانى ليس بجملة لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس بمجرد نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم ولذا ذهب الاكثرون الى انه يقع القسمان بعد علمت فعبارة المتن ان اجريت على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار المذهب الاكثرين واراد المثال من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيار المذهب البعض ؞ ٥

والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام صح

تغيرها بسخط ؞ اى احد المقتضيين ؞

توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى (ومنها) اى ومن خصائص افعال القلوب (انه يجوز ان يكون فاعلها) اى فاعل افعال القلوب (ومفعولها ضميرين متصلين (لشئ واحد) وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر نحو اياك ظلمت (مثل علمتنى منطلقا) وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك فى سائر الافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسى فان النفس باضافتها الى الضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به وانما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتنى وعدمتنى لانهما نقيضا وجدتنى فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى رأى البصرية والحلمية على

ولا يجوز العكس لانه لا يصلح ان المعنوى يكون عاملا اولا ؞

فالمراد الالغاء المذكور لتخرج الصور الاجنبية ؞

مع اشتراكهما فى ابطال العمل ؞

لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع ؞

اى لذلك القصد ؞

وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والآخر منصوبا فان الواجب رعاية تغايرهما بقدر الامكان ؞

رفع ايجاب كلى ؞

اى فى اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم ؞

الحلم بالضم وبضمتين الرؤيا ؞

اى اجرى التى بمعنى ابصر والتى بمعنى رأى فى المنام مجرى رأى التى بمعنى علم للتشارك اشتقاقا وان كان منصوبهما يتعلق بفعل به حقيقة ؞

اى الفاعل والمنصوب الاول ؞

يعنى ان بناء الافتعال للاخذ كالطبخ اى اخذ طبيخا لنفسه ء اللزوم ابتدائية او جواب القسم

يعنى ان العرب خصوا المرفة بنفس الشئ وذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملون فى العلم بنفس الشئ او بكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا او اثنين ء

رأى القلبية تجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ❊ ولقد اراني للرماح دريئة ❊ من عن يمينى تارة وامامى ❊ وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا (ولبعضها) اى لبعض افعال القلوب ما حسبت وخلت وزعمت (معنى اخر) قريب من معانيها الاول وهى اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى الاخر ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك للايغال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد منها معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت بمعنى كفل (يتعدى به) اى بذلك المعنى الاخر (الى) مفعول (واحد) لا اثنين (فظننت بمعنى اتهمت) من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى ❊ وما هو على الغيب بظنين ❊ اى بمتهم (وعلمت بمعنى عرفت) تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه (ورأيت بمعنى ابصرت) ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى (ووجدت بمعنى اصبت) تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ❊ ولما كان مراده ان لها معانى اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت حزن ووجدت موجدة ووجد وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن (الافعال الناقصة) انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة (ما وضع) اى افعال وضعت (لتقرير الفاعل على صفة) اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال

او بكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا او اثنين ء

بمعنى الادراك المطلق فكونه قريبا من العلم والظن الذى هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما فى مطلق الادراك ء

اى يا محمد عليه السلام على ما يخبره من الوحى وغيره من الغيوب بمتهم اى بمأخوذ مكان وهم اى لا يكون خبره فى الواقع كالكاهن ء

فوصفها بالنقصان وصف بحال المتعلق الذى هو المركب منه ومن المرفوع ء ❊ وفى الرضى تسمية مرفوعها اسما اولى من تسميته فاعلا لها لان الفاعل فى الحقيقة مصدر الخبر المضاف الى الاسم

اى لتخصيص الذكر بالبعض ء

فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهد وامر ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول فلاجل هذا لم يعد مرفوعها فى المرفوعات على حدة وادرج فى الفاعل ء

٩٩ بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل لاعتبار قيد العمدة فى كون الصفة خارجة عن التقرير ء

٩٩ ولم يتعرض للزمان لاشتراكه فى التامة والناقصة ء

فيكون المعنى ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة الوضع كما هو الظاهر ء ٣ يعنى يكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى موضوعا له ء

والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا (وهى) اى الافعال الناقصة (كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ) بالهمزة وقيل بالياء (وما برح وما دام وليس) ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر فالظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا (وقد جاء) فى قولهم (ما جاءت حاجتك) ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاء بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير فى ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك (و) جاء ايضا (قعدت) ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة (كانها حربة) اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذى استعملها العرب فيه خلافا للفراء (وتدخل) هذه الافعال وما كان نحوهن (على الجملة الاسمية) المركبة من المبتداء والخبر ❊ (لاعطاء الخبر) اى لاجل اعطائها الخبر (حكم معناها) اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى

متعلق بالثبوت الذى تضمنه التقرير ❊ ❊

اى من الافعال الناقصة معنى من معانيها ❊

والحق ان هذا تعريف للقدر المشترك بين الافعال الناقصة التى بها تمتاز عن سائر الافعال ولا شك انه بالنسبة الى القدر المشترك تمام الموضوع له وانما هو جزء بالقياس الى كل واحد منها والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك فذلك التقرير تمام مشترك بين الافعال الناقصة به تمتاز عن سائر الافعال فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه سيالكوتى رحمه الله عليه

والاستفهام انكارى اى لم تصر حاجة بين الحاجات متصفة بوصف كونها حاجة لك وروى برفع حاجتك فخبره ما لتقدم لتضمنه معنى الاستفهام

حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه ❊ او تم التسعة بهذا صائرة عشرة ء

وهى كناية عن عدم حصول المقصود

وهو القولان المذكوران ء

فانه يطردهما وقال المص والاولى اطراد جاء لقولهم جاء البر قفيزين او صاعين

٩٩ وهذا الكلام اول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين على ابن ابى طالب رضى الله عنه

متصل ببيان المعانى التى يمتاز بها بعض هذه الافعال عن بعض ماذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها =

او ما ناشئا من عدم دلالة يعنى ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل ناشئ من عدم الدلالة =

اى من قبيل عطف احد القسمين على المقسم فيلزم كون قسم الشئ قسما له ::: =

فكانه قيل كان الناقصة منها ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصريح عطف احد القيدين على الآخر المستلزم لحصول القسمين والمقسم = :::

لما ان الانقطاع محتاج الى القرينة = :::

حال اوصفة اوخبر بعد خبر = :::

اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه (فترفع) هذه الافعال الجزء (الاول) لكونه فاعلا (وتنصب) الجزء (الثانى) لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه (مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة) كائنة (لثبوت خبرها) لاسمها ثبوتا (ماضيا) اى كائنا فى الزمان الماضى (دائما) من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا (اومنقطعا) نحو كان زيد غنيا فافتقر (وبمعنى صار) عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر ::: بتيهاء قفر والمطى كانها ::: قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ::: اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا (ويكون فيها ضمير الشان) هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر ::: اذا مت كان الناس صنفان شامت ::: وآخر مثن بالذى كنت اصنع (وتكون تامة) عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب (بمعنى ثبت) ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى ::: كن فيكون ::: (و) تكون (زائدة) وهى التى وجودها وعدمها ولا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى ::: كيف نكلم من كان فى المهد صبيا ::: اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها (وصار للانتقال) اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اومن حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين حجرا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان اومن ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو وبنحو بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ::: ان العداوة تستحيل مودة ::: وقال ::: فيالك من نعمى تحولن ابؤسا (واصبح وامسى واضحى) تكون (لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو

يقال شمت الرجل شماتا وشماتة اذا فرح ببلية العدو وهو خبر مبتدأ محذوف اى احدهما ومثنى اسم فاعل من اثنى اى ذكر خيرا واصنع اى اصنعه والحذف العائد من صنع الشئ عمله = :::

زاده اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اى الحدوث وقال الرضى فى تفسير قوله تعالى اذا وقعت الواقعة اى حدثت كذا قيل والظاهر انه عطف تفسيرى اشارة الى ان المراد بالثبوت هو الوقوع والحصول فى نفسه لا الثبوت الرابطى اعنى النسبة ولا الدوام والاستمرار لمحرره شوكت :::

اورد الامثلة الثلثة اشارة الى مجيئها تامة بمتصرفها =

الجار المجرور اشارة الى شرفه = :::

اى ما هو المقصود بالافادة من ذلك الكلام لا ما لا يفيد اصلا اذ الزائدة لا تخلو من فائدة معنوية كالتاكيد او لفظية كتزيين اللفظ واستقامة الوزن والسجع = :::

اذ لم يتوجه حينئذ استبعادهم المدلول عليه بكيف لان كل من يكلم الناس حاله كذلك فلا تكون ناقصة للثبوت ولا بمعنى صار ولا تامة اذ لابد فيها من معنى المضى =

اذ ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعنى الزمان الماضى لان المقصود بيان المعانى التى يتميز بها بعضها عن بعض والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها فانها خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول فى وقت الصبح فى الزمان الماضى = :::

الخطاب لله سبحانه =

واختلف فى الزائدة فقيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اى كان الكون وقيل انه لا فاعل لها لانه تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها عن الاسناد = :::

هذا الانتقال يقتضى حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعدان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة فلذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثانى فلا يستدعى حصول المكان والذات بعدان لم يكن بل تعلق الانتقال به بعدان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان او الذات كسائر الافعال التامة فان المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما فى الرضى من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فمعناه الحصول بعدان لم يكن سيالكوتى

(قيام)

مضارع بات يبيت وبات بياتا ومبيتا وبيتوتة بمعنى الكون فى جميع الليل ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون فى جميع النهار

اى فى الزمان الماضى ترك لان الكلام فى المعانى المخصوصة =

يعنى لو جمعهما بالافعال الثلثة فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجئ الكلام تامة على السواء واما ان يقول وتكون الثلثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجئ هذين الفعلين تامتين وليس كذلك ففصلهما عن الثلثة وترك بيان كونهما تامتين ويستفاد منه ان مجيئهما تامتين فى غاية القلة لان عدم الذكر دليل على عدم الاعتداد لا عدمه فى نفسه =

مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة =

اعاده لتاكيد كون كل منها بمعنى صار =

وهو من اول النهار الى الزوال =

اى من بين الافعال الناقصة

فالذكر فى الاجمال لكونها ناقصة فى الجملة وعدم الذكر فى التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد

اى الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة فى الافعال المصدرة بحرف النفى لان خصوصية هذه الافعال ملغاة فى التسمية بديهة =

ظرف من الظروف المبنية بمعنى اول المدة والقبول بالفتح الاخذ والمراد هنا صلاحية الاخذ صرح به الرضى

يحيث قصد نسبة الى الفاعل فى جزء غير معين من اجزاء الزمان الذى هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النفى افاد استمرار ذلك النفى كالافعال الثبوتية اذا دخل عليها النفى نحو ضرب زيد وما ضرب زيد لانهم قصدوا ان يكون النفى لا اثبات على طرف النقيض واعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاعتبروه فى جلب النفى سيالكوتى

اى يستلزمه بتحقق التغاير مفهوما فكانت هذه الافعال بمعنى كان دائما =

اى واما اعتبار الخ حذفا ما بقرينة عديله وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لان مدلولات المركبات هى مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه هيأتها =

بخلاف ما اذا استعملت تامة فى معانيها نحو ما زال وبرح زيد عن مكانه وما فتئ فلا تستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفى لفظا او تقديرا =

قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران (و) تكون (بمعنى صار) نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة (و) تكون (تامة) بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح (وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما) فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله (وبمعنى صار) نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة واض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض اوعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات بصار ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات (وما زال) من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة (وما برح) بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية (وما فتئ) ايضا بمعناه (وما انفك) اى ما انفصل (لاستمرار خبرها) اى خبر تلك الافعال (لفاعلها) قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات (مذ قبله) اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا (ويلزمها) اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت (النفى) بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله

ان كانت ماضية فما ولم ولا فى الدعاء وان كانت مضارعة فما ولا ولن =

فى الرضى وحذفها لم يسمع الا فى مضارعها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها ويحذف مع القسم كثيرا كقوله تعالى ::: بالله تفتؤ تذكر يوسف =

واصله ليس والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا لمخالفتها اخواتها فى عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف فى العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو على فى احد قوليه انه حرف ؎

اى لمطه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعمل الثانى ففى الاول ضمير هو اسمه وان اعمل الاول فهو اسم ولم يشفع خبره تقدم على الاسم وعلى التقديرين لا يدخل ما دام على الجملة الفعلية على ما وهم ؎

تعالى ✽ بالله تفتؤ تذكر يوسف ✽ اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها (وما دام لتوقيت امر) اى تعيينه (بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله (ومن ثمه) اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (احتاج الى) وجود كلام مستقل بالافادة (لانه) حينئذ مع اسمه وخبره (ظرف) والظرف فضلة غير مستقل بالافادة نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها (وليس لنفى مضمون الجملة حالا) اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور (وقيل) هى لنفى مضمون الجملة (مطلقا) ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى ✽ الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ✽ وهذا مذهب سيبويه (ويجوز تقديم اخبارها) اى اخبار افعال الناقصة (كلها على اسمائها) اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور (وهى) اى الافعال الناقصة (فى تقديمها) اى تقديم اخبارها (عليها) اى على تلك الافعال واقعة (على ثلاثة اقسام قسم يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو من كان الى راح) وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على

وتمام الآية ولئن اخرنا عنهم العذاب الى امة معدودة ليقولن ما يحبسه الا يوم يأتيهم العذاب ليس مصروفا عنهم وحاق بهم ما كانوا به يستهزؤن ✽

فانه لو كان لنفى الحال يكون التقييد بزمان الحال تأكيدا والتقييد بزمان الماضى والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل والظاهر ان هذا الاختلاف فى الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثانى راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك

قال الاندلسى ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا فى الرضى هذا اذا كان الاختلاف بينهم فى الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن صح ان النزاع لفظى لان مراد من قال انه لنفى مضمون الجملة حالا انه اذا اطلق يحمل عليه ومراد من قال انه لنفى مضمون الجملة مطلقا انه موضوع له ولا ينكر احد من الفريقين ما قرره الآخر ✽ ٥

وايضا لو كان تعميما للاخبار لما كان فيه دلالة على ان اعم الاول وان يكون تأكيدا بخلاف ما لو كان تعميما للافعال فانه يكون تأسيسا بقرينة المقابلة لانقسام الافعال باعتبار تقديم اخبارها على نفسها ففيه رد على من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسم ثم ان الجمع المضاف للاستغراق اذا لم يكن ههنا فيفيد جواز تقديم كل خبر ففيه رد على من زعم ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمائها

اى فى تقديم الاخبار والتأنيث باعتبار المضاف اليه ؎

اى فيما بين المعمولات التى عامله فعل فان رفع الالتباس يقتضى تأخرهما عن الاسم ففيه اشارة الى ان ثمة قيدا حكما داخلا فى المنفى بقرينة المقام

ثم قيد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع من جانب العامل والجزء الثانى لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب تقديم المنصوب على الافعال نفسها ؎

فيه اشارة الى ان ضمير يجوز راجع الى تقديم المذكور سابقا فالعائد الى القسم محذوف وهو فيه ؎ المرفوع

حتى لو تعداه اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا قائم فانه لا يجوز لضعف العامل ✽

فاعله ضمير راجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز فى الفاعل على ما تقرر فى بحث التنازع ✽ فكيف يتقدم على ما يعلله امتناع تقديم من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والآخر مفعولا صريحا ؎ فلا يتحقق التخالف المقتضى المشاركة فى اصل الفعل صريحا فلا يندرج بعض القسم الثانى فان كان لازما بحسب اللفظ والصورة والموجب للصدارة تغيير المعنى والمؤدى ان اعتبر نسبة الفعل ولا الى الجملة ثم اعتبر النفى كان النفى الذى هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم

المرفوع فى الافعال لقوتها ✽ وقسم لا يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو) اى هذا القسم (ما فى اوله) كلمة (ما) نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم (خلافا) ثابتا (لابن كيسان) بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه من باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه (فى غير ما دام) لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى (وقسم مختلف فيه) ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا (وهو) اى القسم المختلف فيه كلمة (ليس) فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى فيه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان ✽ افعال المقاربة ما وضع ✽ اى فعل وضع (لدنو الخبر) اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل (رجاء) منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا لانك جازم به (او) وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل (حصولا) اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله (او) وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل (اخذا فيه) اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون

وان اعتبر نسبة النفى الى الفعل ولا تم اعتبر بعد الصيرورة مثبتا نسبة الى الجملة لم تكن الجملة معمولة النفى فيجوز التقديم والظاهر هو الثانى لان صيرورته ناقصا انما هو بعد دخول النفى الا ان الجمهور قالوا المراعى فى التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد له ؎

وهى افعال ناقصة لكنها لما اختصت باحكام افردها بالذكر ؎

فسرها بالمفرد لما قالوا انه لا بد من تقدم امر مشترك فى التعريفات المشتملة على كلمة او ليفهم منه انها للتنويع لا الابهام

حاصل كلامه ان الدنو قد يكون سببه ومنشاه رجاء المتكلم حصول الخبر للفاعل فى القريب وقد يكون جزمه بذلك من غير ان يشرع فيه وقد يكون جزمه بشروع الفاعل فى الخبر فالدنو يتنوع انواعا ثلثة باعتبار منشائه وسبب حصوله فى ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثانى مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوالا من الخبر اى لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او مأخوذا فيه لا يقال لا يصح قوله حصولا لان الخبر فى كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول لانا نقول المراد الحصول فى القريب وهو ظاهر ✽

الآتى بان يكون اخبار المتكلم الخ لكن الاخبار هنا بمعنى الاعلام بما فى الضمير وان عم انشاء ✽

كما سيصرح فى تفسير كاد فالحصول فى المتن

لما لم يكن الدنو المذكور تمام الموضوع له لدخول النسبة والزمان فيما وضعت له والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة للوضع وجعلها للغرض وقدر الدلالة والظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذى به تمتاز عن باقى الافعال فلا حاجة الى تقدير الدلالة قال بعض النحاة سميت افعال المقاربة لان منها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها للترجى واختار الرضى لكن المصنف اختار فى الكل معنى الدنو ✽

اى بتقدير المضاف والمراد الجزم بالحصول فى القرب وما له الجزم بقرب الحصول ولذا قال لاشراف الخبر اى بجزمه وكذا يقدر المضاف فى قوله اخذا فيه هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام ✽

سبب القرب من حيث الاخبارية ؎

ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروع فيما يفضي اليه (فالاول) اى ما وضع لدنو الخبر رجاء (عسى) قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف (وهو غير منصرف) حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها (تقول) على احد استعماليه (عسى زيد ان يخرج) وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعلى هذا عسى تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس وقال الشارح الرضي والذي أرى ان هذا وجه قريب (و) تقول على الاستعمال الآخر (عسى ان يخرج زيد) بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال

(آخر)

[1] من حيث الاخبار

[3] هذا اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والا فبالتلبس بجزء منه

[4] سبب القرب من حيث الاخبار

[5] وقد يكسر سينه اذا اتصل به الضمير المتصل

[6] وان جاء منه صيغ الماضي كلها

[7] وانما قال لتضمنه لان فيه دلالة على الدنو ايضا

[10] اى كلمعاني الانشائية من التمني والترجي وغيرهما

[9] فكذا ما يتضمن معناها

[12] لكونهما في الاصل مبتدأ وخبرا والحدث لا يصدق على الجثة

[15] اذا لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر

[16] اى طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدي وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول

[19] والفعل قاصر بمنزلة قرب

[18] بيان لوجه اختيار البدل

آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا (وقد يحذف ان) عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله ❊ عسى الكرب الذي امسيت فيه ❊ يكون وراءه فرج قريب ❊ كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج (والثاني) اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله ❊ (كاد تقول كاد زيد يجئ) فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فما عله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال (وقد يدخل ان) على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله ❊ قد كاد من طول البلى ان يمصحا ❊ فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه (واذا دخل النفي على كاد فهو) اى كاد (كالافعال) اى كسائر الافعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها (على) القول (الاصح) ماضيا كان او مستقبلا (وقيل نفيه) اى نفي كاد (يكون للاثبات مطلقا) ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة ❊ اذا غير الهجر المحبين لم يكد ❊ رسيس الهوى من حب مية يبرح ❊ بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمهم تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب

[19] بل يقول لهم صح انه لا خطأ في كلامي فان المستفاد من قوله لم يكد نفي القرب من الزوال

[1] فح يكون بعينه الاستعمال الاول من

[3] يكون غير مستعمل بالاستعمال الاول الا انه قدم الخبر على الاسم

[4] وهو تقديم الاسم على المضارع

[5] لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفي كون ما بعدهما اسما ثم مضارعا

[6] وهو تقديم المضارع على الاسم

[7] لا مشتمل على الخبر ايضا كما في الاستعمال الثاني لعسى

[8] اوله رسم عفا من بعد ما قد انمحى اى هذا رسم دار

[9] ففي الكلام حذف مضاف

[9] اى مثلا ليشمل المضارع

[12] اى كما ان سائر الافعال اذا دخل عليها النفي افادت نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد لنفي قرب حصول الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى

[16] اى على الهيئة الاصلية او مغيرا الى هيئة المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فالتعميم المذكور غير صحيح

[18] اى محبة المحبين

[17] فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح على وجه ابلغ لزوم التناقض

[21] وهذا المعنى مناف لمقام اظهار العشق الذي هو مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفي مفيدا لهذا المعنى لم يقع التخطئة

منه ولاتناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها (وقيل يكون) اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه (في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال) اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه (تمسكا) في الدعوى الاولى (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون) وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه (و) في الدعوى الثانية (بقول ذي الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح * حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح في تمسكه عليها (والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر (طفق) بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب (وكرب) بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب (وجعل) بمعنى طفق (واخذ) بمعنى شرع (وهي) اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال (مثل كاد) في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد ياخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان (واوشك) بمعنى سرع عطف على طفق (وهي) اي اوشك (مثل عسى وكاد في الاستعمال) فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء (فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب) وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي

بتخطئة نسخة

اي بان ابن شبرمة خطأه وسلم ذو الرمة كلامه وغيره لاجل ذلك

ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها

ولا يصح ان يحمل فهمه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمات وهو بانتفاء الرؤية والقرب لا باثباتها

فيه وفي تمسكه عليها نسخة بانه لم يثبتها

وهو يستلزم انتفاء الزوال بوجه ابلغ كما في قوله تعالى لم يكد يراها

وفيه اشارة الى ان الاستعمال بين شايع بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان الشايع فيها التجريد وان جاءت مع ان على قلة

هنا وضع طار على اصل الوضع فانه في الاصل للاخبار او لطلب الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب

اي من التثنية والجمع

وهو ما وضع لانشاء التعجب

متعلق بقوله للجنس اي كما كان في تقدير الافراد

(فعل

ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر فان الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر لا يستحق ان يتعجب لنا ٢ اذا تعجب من طيبا شيء قلت واها له اي ما اطيبه

فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الآن يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت كذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء (وله) اي لفعل التعجب ولما وضع لانشاء التعجب (صيغتان) احداهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (ما افعله و) اخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (افعل به) بشرط ان تكونا في هذين التركيبين (وهما) اي فعلا التعجب (غير متصرفين) فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة (مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان) اي فعلا التعجب (الا مما يبنى منه افعل التفضيل) لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب (ويتوصل في) الفعل (الممتنع) بناء صيغتي التعجب منه من رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد فيه لون او عيب (بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه) اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء (ولا يتصرف فيهما) اي في صيغتي التعجب (بتقديم) اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل (وتاخير) اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه

اذا تعجب من شعر شخص قلت ذلك

اي جزه وهنا كناية عن الفعل الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشئ العجائب وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله

ولا يبعد لخراجه عن التعريف بارادة ما وضع بهيئته لانشاء التعجب وقاتله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته وليس هيئته مجردة عن تلك المادة مفيدة للتعجب

جعل قوله ما افعله وافعل به تركيبين كما احسنه واحسن به والظاهر انهما وزنان فلا حاجة الى ما ارتكبه من التمحل وفيها اشارة الى ان المراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من تقديم الحروف وتاخيرها ومقارنة الزائد والحركة والسكون ومقارنة كلمة قبله ومنصوب بعده

يعني ان الضمير راجع الى الصيغة بتأويل الفعلين والا لوجب ان يقال غير متصرفتين وقس عليه قوله ولا يبنيان ولعدم الاحتياج في الضمير المجرور في قوله فيهما فسره بصيغة التعجب

بيان لمعنى المثل يعني اذا اريد بناء صيغتي التعجب مما يمتنع بناؤهما منه يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه لما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح او لشدة او ضعف مثلا

وانما جعل الممتنع مفعولا وفي افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب

لمشابهتهما اياها في خروج كل منهما عن موضعه الاصلي وتحقق الغرابة فيهما

في الكشاف المثل في الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يضربوا مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثمة حفظ من التغيير

التاكيد عبارة عن اعادة المعنى الحاصل قبله والتاسيس عبارة عن افادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله فالتاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير عن حمله على الاعادة

خص هذه الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار فى احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر =

فيكون تأسيسا بهذا الاعتبار =

انما قيد بذلك لما سيأتى انه اجاز الاكثرون الفصل بجملة كان بين ما والفعل =

والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور =

اعتبر القصد (ولا) يتصرف فيهما بايقاع (فصل) بين العامل والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق (واجاز المازنى الفصل بالظرف) لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بجملة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله (وما ابتداء) اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر (نكرة) بمعنى شئ لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه (عند سيبويه وما بعدها) اى ما بعد ما (الخبر) من باب شر اهر ذا ناب (موصولة) اى ما موصولة (عند الاخفش والخبر محذوف) اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضى وهو قوى من جهة المعنى لانه كان جهل المتكلم سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم (وبه) اى مجرور (فاعل) لهذا الفعل (عند سيبويه) والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس (فلا ضمير) عند سيبويه (فى افعل) لان الفاعل واحد ليس الا (وبه) اى مجرور (مفعول عند الاخفش) لاحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة (والباء للتعدية) اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن (او) الباء (زائدة) على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج (ففيه) اى فى الفعل (ضمير) هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى جعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص (افعال المدح والذم) يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب (ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء مدح

هذه التقررات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التراكيب السابق لما تقرر من المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلى =

فكان بمعنى ما الحسن زيدا شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والمخبر عنه معنى الجعل مجازا استعماله فى شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه

اى غير محتاج الى التوجيه =

او موصوفة والجملة صفتها =

وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم سد مسده =

لكون منشأ كل منهما الجهل =

اى يوم الجزاء اى اى شئ عجيب هو فى الهول والفظاعة =

الخطاب لكل من يتأتى منه الدراية يعنى انه خارج عن دائرة الدراية =

ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثانية مبتدأ خبره يوم الدين او بالعكس والجملة سادة مسد مفعولى ما ادرك علق عنهما بالاستفهام =

متعلق بجميع ما تقدم فالشارح ادرج عبارته بالمتن فى بيان مذهب سيبويه

الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام باول الخاطب ولذا لا يتصرف فيه بتانيث الفعل وتثنيته وجمعه =

فالخطاب لكل من يصلح ان يخاطب لا لخصوص من بلغ اليه الكلام =

لانه اذا كان الخطاب عاما ومعلوم عدم اتفاق الكل على وصفه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف بالحسن باى جهة شاء ففى اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسبها وضع له الباب اعنى المدح العام =

يعنى ليس المراد مفهوم التركيب الاضافى بان يراد مطلق الفعل الذى يدل على المدح والذم اى لو كان المراد هذا لانتقض الحد جمعا بمثل مدحته وذممته وغيرهما من الافعال التى لم توضع للانشاء =

(او)

او ذم) فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء (فمنها نعم وبئس) وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم (وشرطهما) اى شرط نعم وبئس من جهة العمل (ان يكون الفاعل معرفا باللام) للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء اى للاشارة اليه ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد (او) يكون (مضافا الى المعرف بها) اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا (او) يكون (مضمرا مميزا بنكرة منصوبة) مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية اى مفسرا نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت (او مميزا (بما) بمعنى شئ تامة منصوب المحل على التمييز (مثل فنعما هى) اى نعم شيئا هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم فيكون الصلة باجمعها فى فنعما هى محذوفة لان هى مخصوصة اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات اى بذلوها وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة (وبعد ذلك) الفاعل (المخصوص) بالمدح او الذم وبعديته انما هى بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وما قبله) اى الجملة الواقعة قبله غالبا (خبره) ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير للمبتدأ لقيام لام التعريف العهدى مقامه (او خبر مبتدأ محذوف) وهو هو (مثل نعم الرجل زيد) فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم الرجل

لثقل الكسرة على حرف الحلق =

بنقل كسرة العين اليه بعد سلب حركته

فانه يورث الخفة فى الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كانت الفتحة اخف من الكسرة =

اى انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء ليكون اوقع لشوق النفس الى معرفة المبهم ولصيرورته مذكورا مرتين والمقام يقتضى الاوقعية لان المدح العام مما يستبعد وقوعه =

وصف المنصوبة بمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد به الاحتراز عن المجرور بمن كما فى فانله الله من شاعر =

متعلق بكل واحد من الامثلة =

وانما اتى بالتفصيل رد المذهب ابى على وسيبويه =

اى غير محتاج الى الصلة او صفة او موصوف =

ليحصل التعيين بعد الابهام =

ولا يمشى هذا فى المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى شئ الا ان يقال انه مع مميزه فى حكم اللام فيكون رابطا =

والثانية مستأنفة محذوفة المبتدأ حذفا لازما لشدة اتصال المخصوص بالفاعل — اى لم يعملوا بما فيها من الآيات التى من جملتها الايات الناطقة بنبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ء

هذا التعميم للايرد نحو قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله ؛ لان المخصوص فيه ليس من جنس الفاعل حقيقة =

فكأنه سُئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثانى جملتان (وشرطه) اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا (مطابقة الفاعل) اى مطابقته الفاعل ومطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة اوتأويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما (و) قوله تعالى (بئس مثل القوم الذين كذبوا) جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم (وشبهه) مما لا يطابق الفاعل المخصوص (متأول) بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم (وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل) مثل قوله تعالى (نعم العبد) اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته (و) قوله تعالى (فنعم الماهدون) اى نحن (وساء مثل بئس) فى افادة الذم والشرائط والاحكام (ومنها) اى من افعال المدح والذم (حبذا) وهو اى حبذا مركب من حب الشئ او من حُبّ اذا صار محبوبا ومن ذا (وفاعله) اى فاعل هذا الفعل (ذا ولا يتغير) اى حبذا او فاعله اوذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند (وبعده) اى بعد حبذا (المخصوص واعرابه) اعراب مخصوص حبذا (كاعراب مخصوص نعم) على الوجهين المذكورين (ويجوز ان يقع قبل المخصوص) اى مخصوص حبذا (او بعده) اى بعد مخصوصه (تمييز او حال على وفق مخصوصه) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا زيد رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين

اولئك علموها وكلفوا العمل بها وهم اليهود =

مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا بئس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله والله لا يهدى القوم الظالمين =

اشارة باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى ان الموصول ح ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام فى المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة لان المقصود ذمهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين يجحدون ايات نعت محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما وهم =

فضله عن نعم وبئس لاختصاصه باحكام ذكرها ولعدم عراقته فى المدح =

لم يقل من افعال المدح لان هذه اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح والذم مع ان حبذا بعد دخول لا يفيد الذم ايضا =

ولم يجب التمييز كما وجب فى نعم اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل فى كل منهما امر ذهنى لوجهين الاول ان فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده والثانى لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدرى لو حذف رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف وهو المخصوص والفاعل ضمير =

بقرينة قوله تعالى والارض فرشناها)

والمشار اليه به الامر الذهنى وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه فى الخارج

لم يقيد هنا بالاغلب اذ مخصوص حبذا لم يستعمل مقدما =

وضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل ولافادة عموم الحكم فان المراد من الضمير فى قوله وشرطه مخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا مع ان المناسب ذكره بعد حبذا لكثرة حذف المخصوص فى نعم وبئس وعراقتهما فى المدح والذم وهما فعلان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثانى عين الاول فانما هو اذا كانا ظاهرين =

(او)

لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ لا ابهام فى المخصوص = اى فقط فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقى =

او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز والحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص ؛ (الحرف ما دل على معنى فى غيره) ؛... اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لابد له فى ذلك من انضمام امر آخر اليه (ومن ثمة) اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته) للكلام كما كان او غيره (الى اسم) يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة (او فعل) كذلك نحو قد ضرب ؛ حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل) اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال (او معناه) اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك (الى ما يليه) سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تأويل الاسم كقوله تعالى ؛ وضاقت عليهم الارض بما رحبت ؛ اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر (وهى) اى حروف الجر (من والى وحتى وفى) ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها (والباء واللام) ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها (ورب واوها) اى الواو التى تقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح (وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا) فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا (فمن للابتداء) اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء الغاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها

الذى يطلق فى اصطلاحهم على المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها على طرفه =

اى فى كونه محكوما عليه او به من انضمام امر آخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة لملاحظته فاذا ضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه او به =

بخلاف الاسم والفعل فانه لا يحتاج احدهما الى الآخر فى الجزئية بل فى تمام الكلام =

ولا ينتقض التعريف بحروف العطف مثل جاء زيد وعمرو فانه يوصل جاء الى عمرو لانه لم يوضع لغرض الايصال بل للجمع وانما يلزم الجمع فى بعض المواضع ايصال الفعل او معناه الا انه لا ايصال فى عطف الجملة على الجملة =

نحو حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة =

هكذا فى اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الآية وضاقت عليكم فى موضع وحتى اذا ضاقت عليهم فى آخر =

فالجر اسم للاعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب والجزم =

عما وقعت فى التراكيب =

اى على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهى بمعنى رب جارة بنفسها ؛

وهو ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل =

اى خيف الالتباس مع تخالفهما فى المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم ذو الاجزاء والا فلا التباس ورده صاحب المغنى بانه يقال فى العاطفة حتى اياك مثلا بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفى الجارة حتاك بالوصل فلا التباس والجواب ان التغيير فى الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وان كان خلاف الاصل مستعمل فى كلامهم بجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل يدفع حذف الالتباس ولم يتعرض الانبا. بالموفوع مع انه لازم ايضا على ذلك التقدير لان فيه ارتكابا بالمخالفة الاصل من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع واقامة المتصل مقام المنفصل

الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى ومايفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه (والتبيين) بالجر عطف على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استفهام المعنى (والتبعيض) اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم (وزائدة) بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا (فى غير الكلام) (الموجب) نحو ماجاءنى من احد وهل جاءك من احد (خلافا للكوفيين والاخفش) فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر ❊ فاجاب عن استدلالهم بقوله (وقد كان من مطر وشبهه) مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب (متأول) بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر (والى للانتهاء) اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منته اليه باعتبار الشوق والميل (وبمعنى مع قليلا) كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم (وحتى كذلك) اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية (وبمعنى مع كثيرا) ولم يكتف فى كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة (وتختص) اى حتى (بالظاهر) اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لا لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها (خلافا للمبرد) فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا

مقام المرفوع واقامة المتصل مقام المنفصل

لما كان دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك الوهم بالتعبير المذكور وافاد بلفظ يجئ ان مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشرى وهو بعيد لان الاوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له اذ يستحيل كون الشئ مبدأ نفسه

اى علامة اللفظية واما المعنوية فعلم من قوله لاظهار المقصود من امر مبهم اى ان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه كما يقال للرجس مثلا انه الاوثان بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم فى مثل اخذت من المال ما يكفى مع ان المقصود ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا لان المبهم الذى فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا والذى بعد من عطف بيان للمبهم المقدر ليحصل البيان بعد الابهام فتقدير المثال اخذت شيئا من المال ما يكفى كذا فى الرضى فما قيل ان من فى قولنا علم من البيان ما لم نعلم لا يصح فاحفظ

اشار الى ان مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشرى لان الدراهم من قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ

لم يقل وللزيادة لانها تجئ للتأكيد لا للزيادة

من الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزاء لفظا او تقديرا نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح بخلاف الى وان دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها اكثر واغلب فالاكثر على ذلك فى اكلت السمكة حتى رأسها ومطلع الفجر سلام فى سلام هى حتى مطلع الفجر بخلاف الى فان الاظهر عدم الدخول الا مع القرينة هذا هو الفرق بين حتى الجارة والى واما الفرق بين حتى الجارة والعاطفة ان العاطفة بين كونها مشتركة مع الجارة فانه لابد قبلهما من ذى الاجزاء يجب اظهاره فى العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحجاج حتى المشاة واما فى الجارة فيجوز تقديره ايضا وان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح كما يكون جزءا منه نحو اكلت السمكة حتى رأسها وان العاطفة يجب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها فالضرب فى ضربت القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد ايضا واما الجارة فلا يجب ذلك لكنه اغلب

وفى الرضى وتزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت ودريت وسمعت وتيقنت وحسبت وتزاد قياسا ايضا فى فاعل كفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدأ الذى هو حسبك ولا منافاة لان زيادتها من حيث اللفظ الى الخصوصية لان لفظ حسبك وكفى سماع ومن حيث النظر الى عموم موافق حسبك وفاعل كفى قياس وكذا فى افعال الحال والرضى جوز اعتبار اللفظ والمعنى فى المحكى بالقول فلك ان تقول قال انا قائم رعاية للفظ المحكى وان تقول قال زيد هو قائم اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا فى حال الحكاية غائب والاول اكثر استعمالا

٣ وهو ليس المتعلق بل احد المعمولين ٤ بل الصوقك

(وفى للظرفية) اى لظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق (وبمعنى على قليلا) كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل ❊ اى على جذوع النخل (والباء للالصاق) اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه (والاستعانة) اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم (والمصاحبة) نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس (والمقابلة) اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك (والتعدية) اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (والظرفية) نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد (وزائدة فى الخبر فى الاستفهام) بل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم (والنفى) بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصور (قياسا وفى غيره) اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى (سماعا) سواء لم يكن خبرا (نحو بحسبك زيد) وكفى بالله شهيدا (والقى بيده) اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد (واللام للاختصاص) بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس (والتعليل) اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربت للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك (وبمعنى عن مع القول) نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه (وزائدة) نحو ردف لكم اى ردفكم (وبمعنى الواو فى القسم للتعجب) نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب (ورب للتقليل) اى لانشاء التقليل (و) لهذا وجب (لها صدر الكلام) كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير

ماذكره المص

كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منها شئ كالظرف والظروف

فالالصاق مجازى فاستعمال الباء فيه يكون مجازا كما فى نحو النجاة فى الصدق ❊ ولك ان تجوز فى المجرور فيكون الجار مستعملة فى المعنى الحقيقى

يعنى ان الالصاق معناه اللصوق ومعنى كونه له افادته اياه ولم يجعل اللام صلة الوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعانى المذكورة ولذا اختلفوا فيما سوى الالصاق انها معان اصلية للباء او من فروع الالصاق ولا تكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان يكون خبر المبتدأ نحو مرورى بزيد

فيكون النائب هو الضمير المستتر وتحقيق المقام يقتضى بسطا فى الكلام اعلم ان جميع حروف الجر مشتركة فى الدلالة على افضاء معنى الفعل وايصاله الى مجرورها فان تحصل لذلك الافضاء من غير دلالة على خصوصية زائدة كالابتداء والظرفية والاستعانة فذلك الحرف يسمى صلة عندهم ولها اطلاق آخر وهى حرف الجر الذى يستعمل اهل اللسان الفعل وشبهه بها والصلة بهذا المعنى لا ينافى الدلالة على خصوصية زائدة على معنى الافضاء ككلمة على فى قولهم ابتنى الشئ على كذا فانها مع كونها صلة للابتناء لا تخلو عن الدلالة على معنى الاستعلاء وان دل على خصوصية زائدة فهو مسمى باسم تلك الخصوصية كباء الالصاق وباء المصاحبة والاستعانة الى غير ذلك اذا عرفت هذا فباء المصاحبة هى باء الملابسة وهى ما يدل على مصاحبة احد المعمولين بالاخر الذى هو المجرور مطلقا سواء كانت تلك المصاحبة فى معنى العامل وان لم يكن فى زمانه كما فى قولهم خرج زيد بعشيرته اذا خرج هو قبل الظهر وعشيرته بعد العصر مثلا او كانت فى زمان العامل وان لم يكن فى نفس العامل كما فى باء البسملة المتعلقة بالافعال الخاصة نحو اقرأ او آكل بسم الله فان الاسم لا يكون قارئا او آكلا لكن يكون مصاحبا للمتكلم فى زمان القراءة والاكل وباء الالصاق هو القسم الثانى اعنى ما يدل على التصاقهما فى زمان العامل سواء اشتركا فى نفس العامل كما فى قولك اشتريت الفرس بسرجه اذا اشتريتهما بصفقة واحدة او لم يشتركا كما فى قولهم مررت بزيد فان زيدا ليس بمار كالمتكلم لكنهما متلاصقان فى وقت المرور ولذا قالوا ان باء المصاحبة اعم مطلقا من الالصاق وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح

من المعنى اعنى مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء بيان لمعنى باء المصاحبة فى هذا التركيب بالنظر الى اكثر مواده فافهم

سواء ذهب معه اولا فمعنى ذهبت بزيد واذهبت واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول لان الباء المعدية عنده بمعنى مع ❊ بل باستحقاق كما فى المثال المذكور ❊ فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما فى افهم فانه متعد بنفسه

وهو جواب لسؤال المحقق كان يقول لك احد ما لقيت رجلا فتقول رب رجل لقيته بمعنى لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدر بان ليعلم القائل ان المخاطب ينكر ملاقاة الرجل

(مختصة بنكرة) لعدم احتياجها الى المعرفة (موصوفة) ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف لشئ صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو (على) المذهب (الاصح) وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لايجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذى ذكره من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة (وفعلها) اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل (ماض) لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه (محذوف) اى ذلك الفعل الماضى (غالبا) اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته (وقد تدخل) اى رب (على مضمر مبهم) لامرجع له (مميز بنكرة منصوبة على التمييز (والضمير مفرد) وان كان المميز مثنى او مجموعا (مذكر) وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين اونساء (خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء (وتلحقها) اى رب (ما) الكافة المانعة عن العمل (فتدخل) بعد لحوقها (على الجمل) نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل (وواوها) اى واو رب فى حكمها (تدخل على نكرة موصوفة) مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ؛ وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف (وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل) اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء (لغير السؤال) يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء ؛ (مختصة بالظاهر) يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم

في رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف فالاوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف ؞

يعنى انها حرف جر فلا بد لها من فعل يوصل معناها الى مجرورها وهو مذهب البصريين وقال الرضى يقول عنده مذهب الكوفيين اعنى كونه اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل فى اصل الوضع قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لاخبر له كما فى قولهم اقل رجل يقول كذا ؞

فان المجاز المشهور يلحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز ؞

غالبا ويجوز ان يكون حالا او مستقلا

اذ المرء لا يعلم سيقع فى الآن فضلا عن قلته وكثرته ؞

اذا كان السؤال مصرحا فالغالب حذفه وان لم يكن مصرحا ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجئ به ؞

اى يجب دخولها على الجمل اذا اريد بما الكافة كما اراد الشارح وان اريد ما مطلقا فالمعنى فيجوز دخولها على الجمل ؞

بين بصرى وطعنة نجلاء الواسع
اى بين امكنة بصرى لان بين لا يضاف الا الى المتعدد والمعنى بثلث بضربات كثيرة على ما بالسيف المجلو والرمح فى بصرى الشام ؞

بسبب اعتبار مطابقة التمييز ؞

ومعناه تقليل النسبة التى هى مدلول الجملة والظاهر منه انها تدخل على الجمل مطلقا فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية وقيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مأولة بالماضوية التنزيلية وما فى الاسمية ليست ما كافة بل نكرة موصوفة ؞

يعنى رب مفازة لا يسكنها الا الوحوش قطعتها وسرت فيها الابل التى فيها يعلوها بياض ؞

ان لم يكن قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام اولا ؞

بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما يجوز بعد الفاء وبل ؞

اى لا يعتبرون ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف قبله ايضا ؞

اى اذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها فلو كان اكثر استعمالا موجب حذف فعله ؞

اى تقدير المعطوف عليه فى الواو تعسف بخلاف تقديره فى الفاء وبل لان اظهار رب بعدها دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا ؞

ان الواو بدل من الباء لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا كما فى الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق ؞

(الظاهر)

الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله وورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته (والتاء مثلها) اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال (مختصة باسم الله) من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى (والباء اعم منهما) اى من الواو والتاء (فى الجميع) اى فى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لا فعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى (ويتلقى) اى يجاب (القسم) الذى لغير السؤال (باللام وان وحرفا النفى) اى ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى ؞ تالله تفتؤ تذكر يوسف ؞ اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد (ويحذف جوابه) اى جواب القسم (اذا اعترض) اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم (او تقدمه) اى القسم (ما يدل عليه) اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب

هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد ولا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وتفصيل الكلام فى هذا المقام ان القسم الذى لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان او اللام وقد يجمع بينهما وقد يدخل اللام على الخبر واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما ولا او ان النافية واما جملة فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا فى معنى التعجب او المدح يدخلها اللام وحدها وان كان متصرفا لا فى معنى التعجب والمدح فيلزمها مع اللام قد وقد يقدر قد ويكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان فى ضرورة الشعر وان كان مضارعا استقبالا يلزمها اللام مع نون التأكيد اذا دخلت على نفس المضارع واذا لم يدخل على نفس المضارع يكتفى بابها م نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون) وان كان مضارعا حالا يكون اللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزم فى الماضى ما ولا وفى المضارع استقبالا او حالا لا مع النون او بدونها ؞

فان الضمير فرع الظاهر عبر به للاختصار ؞

ومعنى عمها فى الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما تختصان بوجودها

اى كالاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله ؞

اى قسم يكون جوابه امرا او نهيا او استفهاما ؞

لاقتضاء القسم الصدارة لكونه انشاء ؞

بمعنى جانب وفوق فيبنان ح لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة بخلاف على نحو من على اى من فوق ؏

حال من ضمير يكونان اى يكونان اسمين حال كونهما ملتبسين بدخول من ولا يستعملان بدونها كان ذلك علم يعلم براسميتها فلذلك قال الشارح يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص ؏

ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم (وعن للمجاوزة) اى لمجاوزة شئ من الامور المذكورة وتعديته عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث (فيه اشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى اصل الفعل) نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين (حصه او مجازا) (وعلى للاستعلاء) اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين (وقد يكونان) اى عن وعلى (اسمين) يعلم ذلك (بدخول من عليهما) نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه (والكاف للتشبيه) نحو زيد كالاسد (وزائدة) نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه ؞ (وقد تكون) اى الكاف (اسما بمعنى المثل نحو ؞ يضحكن عن كالبرد المنهم ؞ اى عن اسنان مثل البرد الذائب لطافته (وتختص) اى الكاف (بالظاهر) (سواء كان اسما او حرفا) اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا (اى على المرفوع وغيره من الضمائر) نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم (ومذ ومنذ) للزمان الماضى والحاضر فهما (للابتداء فى) الزمان (الماضى) يعنى اذا اريد بهما (اى بمدخولهما) الزمان الماضى فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن (والظرفية) عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء (فى الزمان) (الحاضر) اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر (نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا) اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى

بر قال الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحروف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا ؏

فان العلم وصل الى المتعلم بدون الزوال عن المعلم ؏

فان الدين زال عن المديون بدون الوصول الى الدائن ؏

كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره ؏

وقوله بيض ثلث كنعاج جم (جمع نعجة) بيض صفة محذوف (خبره يضحكن) اى نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء فى العيون والاعناق والجم جمع جماء وهى التى لا قرن لها ؏

من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض

اى لابتداء الغاية ؏

بدل اشتمال من قوله للزمان ؏

هما حرفا جر اذ الخبر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم يجرا ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما اسمين وقد مر ذلك فى بحث الظروف فلذا لم يتعرض المصنف لاسميتهما ؞ ؏

ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا فى الضرورة وقال كثير يجوز فى الاختيار نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ؏

اشر وانما كان المراد فى هذين المثالين هو الظرفية ؏

فان الظاهر ان يكون المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لا يساعد كون المثالين لهما الا بتكلف ؏

ليكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثانى بتقدير المضاف اى فجر يومنا ؏

لا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو فى مذ ومنذ الاسمين ليصح الحمل كما مر ؏

لكن حاشا يستعمل فى الاستثناء عن سوء للتنزيه نحو اساء القدم حاشا زيد ؏

ما رأيته مذ دخول شهرنا (وحاشا وخلا وعدا للاستثناء) اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا ؞

الحروف المشبهة بالفعل ؞

وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى (ان وان وكان ولكن وليت ولعل) اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة (لها) اى لهذه الحروف (صدر الكلام) وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى (سوى ان) المفتوحة (فهى بعكسها) اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما وحينئذ لو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك (وتلحقها) اى هذه الحروف (ما) الكافة (فتلغى) اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة (على الافصح) اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم (وتدخل) هذه الحروف (حينئذ) اى حين اذ تلحقها ما الكافة (على الافعال) لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل (فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة) ولا تخرجها عن كونها جملة

اى اعتبر مشابهتها بالفعل للاعمال ؏

لكون الاسم ايضا منقسما الى تلك الاقسام لا يضر فى تلك المشابهة اذ غايته انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم تعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها ؏

بصيغة الماضى المستعملة للانشاء ؏

دائما بخلاف الاربعة السابقة فانها ليست كذلك اذ الثلثة ليست للانشاء وكان وان كان للانشاء التشبيه لكنها تجئ للتحقيق والظن والتقريب ؏

كيلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها فى المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقى بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمير فيهما راجع الى الحروف كلها ؏

مع ان كونها ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضى خلاف هذا الترتيب ؏

بان يؤخر ما يتم به كلاما نحو ان زيدا قائم بلغنى فيجوز ان يكون بلغنى من تمام الكلام خبرا لان المفتوحة وان يكون جملة مستأنفة وان مكسورة ؞ ؏

اى حين اقتضائها التعلق بشئ آخر ؏

اى وجوبا كما يستفاد من الترتيب المدلول للفاء ؏

فيكون قوله فهى بعكسها اعادة والاصل فى الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة ؞ ؏

وقع لا تكون ما كافة بل زائدة ؏

عطف على قوله وتلحقها لا على تلغى ففيه اشارة الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد الدخول فى بعض الاوقات لما تقرر ان المتبادر من حكم ذكر بدون الجهة الاطلاق العام ؞ ؏

لانها سبب لحوقها وصيرورتها كالجزء منها ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح ؏

بيان لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحدة منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتأكيد فالمكسورة لتأكيد النسبة التامة والمفتوحة لتأكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر ؞ ؏

بتأويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وبلغنى انك زيد اى زيديتك وقس على ذلك فكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام فجعلتها مركبا اضافيا ه

فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد (وان) المفتوحة (مع جملتها) اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ماكانت عليه قبل دخولها (فى حكم المفرد ومن ثمه) اى ومن اجل الفرق المذكور (وجب الكسر فى موضع الجمل) اى فى موضع يقتضى الجملة (و) وجب (الفتح فى موضع المفرد) اى فى موضع يقتضى المفرد (فكسرت ان (ابتداء) اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم (و) كسرت ايضا (بعد القول) ومايشتق منه لان مقول القول لايكون الاجملة نحو قال زيد ان عمرا قائم (و) كسرت ايضا (بعد) الاسم (الموصول) لان صلة الموصول لاتكون الاجملة نحو جاءنى الذى ان اباه قائم (وفتحت) ان حال كونها مع جملتها (فاعلة) نحو بلغنى ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مفعولة) نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مبتدأة) نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مضافا اليها) نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا (وقالوا لولا انك) بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية (لانه) اى بعد لولا الامتناعية (مبتدأ) وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل لوجوب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا ان معاد لك زعمت اى لولا زعمت ان معاد لك ولولا انك ضربتنى اى لولا صدر الضرب منك (و) كذا قالوا (لو انك) بفتح الهمزة (لانه) اى ما بعد لو (فاعل) لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك (فان جاز) فى موضع (التقديران) تقديرا المفرد وتقديرا الجملة (جاز الامران) اى الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة (مثل من يكرمنى فانه اكرمه) مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه[9] انى اكرمه او اكرامى ثابت له

[1] الضمير راجع الى جمعنها والمراد باعربها ه

[2] خبر فى موقع الامر وهو ابلغ من لفظ الامر ه

[4] اذا اريد به المعنى ه

[5] والمراد بالمعنوى ماعدا مفعول القول بقرينة ماسبق ه

[7] فاعلا كان او مفعولا ولذا اورد مثالين ه

[8] لان التحضيض انما يكون على معانى الافعال دون الاسماء والحروف ه

اورد الفاء اشارة الى انه متفرع على القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد منها مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت ه

[9] قيل يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الجزاء لان جعل الشئ جزاء بعد كونه جزاء وليس بشئ لان الفاء يدل على ترتب الثانى على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوى اعنى ما يعبر عنه بالفارسية باداش سياكوتى (و)

[1] فانه يقتضى جملة اسمية فمع الكسر يحصل مقتضاه ومع الفتح يحصل بتقدير الخبر ه

[3] وهو غاية اللؤم ولذا قيل من كان همته ما يدخل فى بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه ه

وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ (و) مثل قول الشاعر (اذا انه عبد القفا واللهازم) مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتدأ محذوف الخبر اى ذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت ٭ وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا ٭ اذا انه عبد القفا واللهازم ٭ قوله أرى على صيغة المجهول بمعنى أظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان[3] يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا[4] (وشبهه) بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اى مثل عبد[7] القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول (ولذلك) اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التأكيد فقط (جاز العطف على محل اسم) ان (المكسورة) من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة (لفظا او حكما بالرفع) بان[16] يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد[15] العلم (مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو) فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله (دون) ان (المفتوحة) فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض[17] عدمها (ويشترط) فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع (مضى[18] الخبر) اى ذكر خبرها قبل المعطوف (لفظا) مثل ان زيدا قائم وعمرو (او تقديرا[19]) مثل ان

[4] كما يجمع الذكر فى قولهم جب مذاكيره لادخال ما حوله فى الجب ه

[6] لا بالرفع عطف على مثل من يكرمنى الخ وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه انما الشايع لفظ المثل والنحو ه

[7] هكذا فى اكثر النسخ يعنى ان المقوشبيه ما وقع بعد اذا اعنى ان مع مدخولها لانه الممثل به على ما صرح به سابقا بقوله مما وقعت بعد اذا ووجدت فى نسخة بخط الشارح اى مثل اذا انه عبد القفا ه

[12] والمفتوحة تغيره ه

[8] الظ فجاز ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كاتب المتن واعرض عن الربط ه

[9] لا دخل لها فى افادة اصل المعنى ه

[10] علة لجواز العطف بالرفع ه

[12] اى بعد فعل القلب ه

[14] لانه نائب مناب مفعولين كانا فى الاصل جملة

[15] اى بعد فعل القلب ه

[16] بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديمه على قول المص بالرفع اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعنى جاز العطف ه

[17] فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من يجوز ذلك ه

[18] واذا قدم الخبر على العطف فاما ان تاتى للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او بحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين رضى

[19] بان يكون المذكور بعد المعطوف خبران ويكون لكونه متقدما رتبة فى حكم المضى نحو فانى وقيار بها لغريب او يكون خبر ان محذوفا ه ولا يجوز ان يكون خبرا عن قيار لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ الا اذا تقدم عليه نحو لقائم زيد ه

زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان ءا ـ لا شك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر
عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسمه
يكون العامل فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء
على رفعه وهو باطل (خلافا للكوفيين) فانهم لا يشترطون فى صحة هذا
العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع
بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد (ولا اثر لكونه) اى لكون اسم ان (مبنيا) فى جواز العطف على محل
اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما
انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما (خلافا
للمبرد والكسائى) فانهما يجوزان (فى مثل انك وزيد ذاهبان) لعطف على
محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة بنائه
فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور (ولكن) فى جواز العطف على
محل اسمه (كذلك) اى مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل
دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التأكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول
لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل
العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها
(و) ايضا (لذلك) اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
تغيره (دخلت اللام) التى لتأكيد معنى الجملة (مع المكسورة) التى هى
ايضا لذلك التأكيد (دونها) اى دون المفتوحة لكونها مع جملتها بمعنى المفرد فلا
يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة (على الخبر) متعلق بدخلت اى دخلت
اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم ؛؛ او ؛؛ دخلت
على الاسم) اى على اسمها (اذا فصل بينه) اى بين الاسم (وبينها) اى
بين ان نحو ان فى الدار لزيدا (او) دخلت (على ما) وقع (بينهما) اى بين
اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه

علة الاشتراط =

لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد ـــ ط

اى فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل ذا الفتى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكو ـــ ط

لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء فلا يمكن اعتبارها فى حكم العدم ط

اشار بذلك الى انها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم توالى الحرفين فلا يجوز ان لفى الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل فى الخبر التأخير وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما ـــ ط

اعاده ولم يكتف بالعطف على جواز العطف ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم انه بيان حكم من غير التعليل ـــ ط

اى وقع الفصل =

وذلك بان لا يقع فصل بينها وبين اسمها ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فتكون ان متصلة بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر فلا شك انه يلزم توالى الحرفين ـــ ط

وبهذا يظهر انها لا تجامع باقى الحروف لانها تغير معنى الجملة واللام تقتضى بقاء الجملة الخبرية ـــ ط ... اى حزين او شديد المرض =

الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التأكيد والابتداء اعنى ان المكسورة
واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما
ليس بعامل (و) دخول اللام (فى لكن) على اسمها او خبرها او على ما بينهما
(ضعيف) لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان فى معناه
الذى هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ؛؛ ولكننى من حبها لعميد
(وتخفف) ان (المكسورة) لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزمها) بعد
التخفيف (اللام) وحينئذ (يجوز الغاؤها) اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات
بعض وجوه مشابهتها بالفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز
اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم
وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر
فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل (ويجوز دخولها) اى دخول المخففة (على فعل من افعال المبتدأ)
اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن
واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله
تعالى ؛؛ وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ؛؛ (خلافا للكوفيين فى
التعميم) اى فى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا فى اصل
الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز
دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر ؛؛ بالله ربك ان قتلت
لمسلما ؛؛ وجبت عليك عقوبة المتعمد ؛؛ وهو شاذ عند البصريين (وتخفف
المفتوحة) كالمكسورة (فتعمل) عند التخفيف على سبيل الوجوب (فى
ضمير شان مقدر) والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى ؛؛ وان كلا لما ليوفينهم ؛؛ واعمال المفتوحة
بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر

واما بحسب الحقيقة فلا ترجح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف = ؛؛

اشارة الى ان قول المصنف فى لكن متعلق بمبتدأ محذوف =

لكن اللزوم مشروط بان لا يكون بعد ان نفى فان كان يمتنع اللام يقال ان زيد لن يقوم بلا لام واللام بعد التخفيف لا يدخل الا على الخبر وان كان قبله يدخل على الاسم وما بينهما ايضا = ؛؛

اى حين اذ كان مخففا =

ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها لتأكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفى ولانه لما حذف النون بالتخفيف كانت الزيادة فى المخففة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف ـــ ط

بل اشير اليه فى ضمن جواز الالغاء =

وح يجب الغاؤها =

فالاضافة لادنى ملابسة ـــ ط

اى لا غيره من الافعال ـــ ط

اى يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة فى ضمن التعميم ويجوز ان يكون اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخففة من المثقلة فان مذهبهم ان ان نافية واللام بمعنى الا فالمعنى انهم يخالفون فى صورة ان مع اللام فى تعميم صورة ان مع اللام او فى تعميم ما هو ان المخففة فى اعتبار ما ـ ط

فى بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر دليله فالحوالة لا طائل تحته =

ويشترط ان يكون خبرها جملة =

كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد =

اى فى الملفوظ

اى اللزوم على كلا التقديرين

ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فتكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر بقا والعمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى (فتدخل) اى المفتوحة (على الجملة) الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان (مطلقا) سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل (وشذ اعمالها) اى اعمال المفتوحة المخففة (في غيره) اى في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر ؛ فلو انك في يوم الرخاء سألتني ؛ فراقك لم ابخل وانت صديق (ويلزمها) اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة (مع الفعل) اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم (السين) فاعل يلزمها نحو علم ان سيكون منكم مرضى (او سوف) كقول الشاعر ؛ واعلم فعلم المرء ينفعه ؛ ان سوف يأتي كل ما قدرا (او قد) نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة (او حرف النفي) نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة (وكأن للتشبيه) اى لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا (الاسد)

بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة =

لعدم الالتباس بالناصبة لانها مع مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف

يصف نفسه بالموافقة لحبيبه =

والزمان الذي لا يوجب الفرق =

لو وقع الالتباس بينهما اما لفظا فظ واما معنى فلكونهما حرفي المصدر وانما حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها في العمل واما معنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلذا لا تجامع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة له فيلزم الاستدراك واما قد فلا تنصب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا =

بخلاف ما اذا كانت مع الاسم =

واحاط بما لديهم واحصى كل شئ عددا

قال الرضي في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من حروف النفي الا بلا لكثرة دورانها في الكلام فلا بد من التصرف في عبارة الشعربان بقول المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرده الفرق فانه يجتمع في بعض الصور =

لا ما لن لم لما ان =

فهي عنده للتشبيه والتأكيد =

هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ان عنى به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة لان المصدرية تخلص المضارع للاستقبال دون المخففة =

الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر (وتخفف) اى كأن (فتلغى) عن العمل (على الاستعمال (الافصح) لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ؛ ونحر مشرق اللون ؛ كأن ثدياه حقان ؛ وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه يعمل على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يكون غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة (ولكن) وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها (للاستدراك) ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ (يتوسط) اى لكن (بين كلامين متغايرين) نفيا واثباتا (معنى) اى تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب (وتخفف) اى لكن (فتلغى) عن العمل لخروجها عن المشابهة فاشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا (ويجوز معها) اى لكن مشددة ومخففة (الواو) وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر (وليت للتمني) اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل الوقوع نحو ليت الشباب يعود يوما (واجاز الفراء

ويروى وصدر والمعنى واحد =

تثنية حقة حذفت التاء =

وهو خروج المشابهة =

وهو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال ههنا وتخفف وتعمل فتلغى على الافصح ولعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت =

الله يقال نسخ

ولعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود التكلم بجاء زيد ولكن عمرو لم يجئ افادة ان الحكمين المتغايرين محققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجئ عمرو بل مجرد دفع توهم ناشئ من الكلام السابق فهو لاتمام الاول فيكون للاعراض =

ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجئ =

ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء =

وماهية الترجي غير ماهية التمني لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي استعمال التمني في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشئ سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله اولا والترجي ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن ثمه لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة اه

اعلم ان اسماء هذه الحروف لا يجوز حذفها اذا لم تكن ضمير شان الا في الشعر على قلة وضعف واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح لكراهة الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد ويجوز ان في الدار يجلس اخوك واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة اه

ليت زيدا قائما) بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان اى ليت زيدا كان قائما ومتمسكهما قول الشاعر ؛ ياليت ايام الصبا رواجعا ؛ فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائى يقول اى ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبا لنا اى كائنة لنا حال كونها رواجعا (ولعل للترجى) اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى ؛ لعلكم تفلحون ؛ ولعل الساعة قريب ؛ والغالب هو الاول (وشذ الجر بها) اى بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافى في ذلك ؛ وداع دعا يا من يجيب الى الندا ؛ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ؛ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ؛ لعل ابى المغوار منك قريب ؛ واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعنى انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه ؛ (الحروف العاطفة) ؛ العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى (الواو والفاء وثم وحتى واو واما) بكسر الهمزة (وام ولا وبل ولكن) وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط (فالاربعة الاول للجمع) اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما

فيجيبك ويمنحك فانه الجواد اه

٧ وهو متعد الى المفعولين

اى من ظروف العاطفة اه ؛

(كانت)

٢ تفريع على المتن

كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر (فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها) فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما (والفاء للترتيب) اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة (وثم مثلها) اى مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة (بمهلة وحتى مثلها) اى مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة (ومعطوفها) اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها (جزء) قوى او ضعيف من حيث انه قوى وضعيف (من متبوعه) اى متبوع معطوفها (ليفيد) اى العطف بها (قوة) في المعطوف (او ضعفا) فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحجاج على راجليهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحجاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقى الجزء

٤ اى بشرط عدم المهلة اه

٣ فعطفا لشئ على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فقام زيد وعمرو احتمل الثلثة اه

٦ فانها موضوعة للتدريج الذهنى

٥ قيد بذلك ليترتب عليه قوله ليفيد قوة او ضعفا فان ليفيد متعلق بمفهوم الكلام فكانه قال يعطف بها جزء من المتبوع ليفيد الخ اه ؛

٩ رجالهم نسخه
رجالتهم نسخه

٨ اى يكون الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير مفيدا لذلك العموم كما يفيد الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف اه ؛

أشار الى ان اللام فى احد الامرين ليس صلة الوضع لان او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اى للشك بل لاحد الامرين مطلقا سواء كان مبهما عند المتكلم فيكون للشك او معلوما عنده قصد بها الابهام على السامع فيكون للتشكيك او لايكون شاكا ولم يقصد الابهام على السامع فيكون للتفصيل هذا فى الاخبار واما فى الامر فله معنيان التميز والاباحة فان جاز الجمع بين الامرين والاقتصار على احدهما فهو الاباحة وان تحتم احدهما ولا يجوز الجمع فهو التميز والحاصل ان مدلول او احد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعمالها فى الشك اشيع فلذا بينه المص ء

الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزأ لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزأ من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى (واو واما وام) كل من هذه الحروف الثلاثة (لاحد الامرين) اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد (مبهما) اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او (وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) اى غير مستعملة بدونها (يليها) اى يذكر بعدها بلا فاصلة (احد المستويين) المستوى (الآخر) يلى (الهمزة) اى همزة الاستفهام (بعد ثبوت احدهما) اى احد المستويين عند المتكلم (لطلب التعيين) من المخاطب (ومن ثمة) اى من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين (لم يجز تركيب (أرأيت زيدا ام عمرا)) فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب أرأيت زيدا ام عمرا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقرو على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف أرأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه (و) ايضا (من ثمة) اى من اجل ما ذكر بعينه (كان جوابها) اى جواب

اى الملاقى والجزء الاخير ء

تحقيقه انه لا فرق فى اصل الوضع بين المثبت والمنفى فى ان الحكم على احدهما دون الآخر مثل رأيت زيدا او عمروا وما رأيت زيدا او عمرا معناهما ثابت احدهما دون الآخر وهذا مبنى على ارادة ترديد النفى بينهما ثم جرت عادتهم اذا استعمل لفظ او فى الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب على ان يراد نفى المراد بينهما فيكون المراد نفى رؤيته واحد منهما والمراد بالوحدة الوحدة المطلقة المجتمعة مع التعدد وقد يراد الوحدة المقيدة اى المقابلة للتعدد فالمعنى نفى رؤية الواحد لثبوت رؤيتهما فيصح ان يقال بل كلاهما ط

اراد ان يبين الفرق بين الثلاثة وبدأ بالقريب ء

المراد بالاثم ما عدا الكفر بقرينة المقابلة

سميت متصلة لان المعطوف والمعطوف عليه فى حكم المعبر بلفظ واحد او قولك أزيد عندك ام عمرو كقولك ايهما عندك

تعلقه بيلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس

فالسؤال عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها ء

تفريع على تفسير ثمة فى الموضعين بمعنى واحد فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المص فى شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت اصلهما فيحصل الجواب مع زيادة ء

ام المتصلة (بالتعيين) اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه (دون نعم اولا) لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت أجاءك زيد او عمرو او أجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة فى الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى (و) ام (المنقطعة كبل) فى الاضطراب عن الاول (و) مثل (الهمزة) للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر (مثل) قولك (انها لابل ام شاء) اى القطيعة التى اراها لابل وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاء وشئ آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اى بل اهى شاء واما استفهام كما تقول أزيد عندك ام عمرو اى بل أعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى (واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما) اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطف شئ على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك (جائزة مع او) يعنى اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو

لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار لكل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندى لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة يقتضى ان يكون المشار اليه بالثانى غير الاول دفعا للتكرار ء

ولا يليها الا الجملة اما ظاهر الجزئين نحو أزيد عندك ام عمرو عندك او مقدرة كما فى المثال المتن ء

والصواب ام عمرو عندك بدل الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ كما فى اللباب والرضى من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة فى الاستفهام ء

عط وهذا الفرق بين او واما مبنى على فرق معنوى بينهما وهو ان وضع اما للتردد الذى من اول التكلم الى تمامه واو وام فيبنى الكلام معهما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه فكذا وان لم يتقدم يجوز ايضا ان يكون المتكلم شاكا او مبهما من اول الامر ويجوز ان يعرضه معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام فتقول او عمرو ء

وفائدته التنبيه على اسقاط ما بعدها بما قبلها وليس ابتداء كلام وفى الرضى عطف الحروف على الحرف غير موجود فى كلامهم ويمكن ان يقال مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم الابتداء واما لعطف مدخولها على مدخول الاول لافادة الشك ء

ناظر الى اما الثانية ء

(ولا وبل ولكن) هذه الحروف الثلثة (لاحدهما معينا) اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاء نى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاء نى زيد بل عمرو اى بل جاء نى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه الحكم بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاء نى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو ما جاء نى زيد بل عمرو اى بل ما جاء نى عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم ذهب الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاء نى زيد بل عمرو بل جاء نى عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجئ منفي عنه (ولكن لازمة للنفي) اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاء نى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاء نى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي ‥:؛. حروف التنبيه الا واما وها ؛:… يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهانا وهذان وهاتان وهؤلاء (حروف النداء يا اعمها) استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد (وايا وهيا للبعيد واى) :….

فلا تجئ الا بعد الاثبات اللفظي او المعنوي نحو ما زال زيد قائما لا قاعدا ولا تعطف الا الاسم وعطف المضارع بها نادر نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم ه

ففيها نسخ

فهي في النفي والاثبات على طريق واحد

في ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا

الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية

لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة ه

(بفتح)

بفتح الهمزة وسكون الياء (والهمزة للقريب) وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب وهو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب (حروف الايجاب نعم وبلى واى) بكسر الهمزة وسكون الياء (واجل وجير وان) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب (فنعم مقررة لما سبقها) اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي (وبلى مختصة بايجاب النفي) يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد (واى اثبات بعد الاستفهام) لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف (ويلزمها القسم) اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اى وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى تقول اى وربى واى والله واى لعمرى (واجل وجير) بالكسر والفتح (وان لتصديق المخبر) وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اى قد اتى او لم يأت وجاء ان لتصديق

علة لصحة الارادة ومتضمن لوجه الارادة ه

وهوان في جميعها معنى الايجاب اى التحقيق فليس المراد به ما يقابل النفي حتى يحتاج الى تكلف في بلى ه

لا تقرير ما بعد همزة الاستفهام

موجبا كان او منفيا

اى ما ذكره ابن مالك بل ما ذكره البعض ايضا

من الشرطين اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات

تفسير اجل وجير وان

الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها ٭ اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ٭ ليت شعري هل للمحب شفاء ٭ من جوى حبهن ان اللقاء ٭ اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ماذكره المص من كونها تصديقا للمخبر (حروف الزيادة) وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لاتقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لايختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها متهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك كما تمام التاريخ ولايجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولايجوز ذلك في كلام الفصحاء ولاسيما في كلام البارى تعالى (انْ وانّ) مخففتين (وما ولا ومن والباء واللام فان) بكسر الهمزة وسكون النون تزاد (مع ما النافية) كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اى ما رأيت زيدا (وقلت) اى زيادة ان (مع ما المصدرية) نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه (و) قلت زيادتها ايضا مع (لما) نحو لما ان قام زيد قمت (وانْ) بفتح الهمزة وسكون النون تزاد (مع لما) كثيرا نحو فلما ان جاء البشير (و) تزاد (بين لو والقسم) المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت (وقلت) زيادتها (مع الكاف) نحو كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم ٭ على تقدير رواية ظبية بالجر (وما) تزاد (مع اذا) نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) مع (متى) نحو متى ما تذهب اذهب (و) مع (اى) نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى (و) مع (اين) نحو اينما تجلس اجلس (و) مع (ان) نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما (شرطا) اى ادوات الشرط (و) مع (بعض حروف الجر) نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخى (وقلت) زيادة ما (مع المضاف) نحو غضبت من غير ما جرم واىما الاجلين قضيت

دخلت على جملة فعلية او اسمية كقولنا فما ان ظباء جئن وفى هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد الاستفتاحية =

روى بنصب ظبية على اعمال كأن المخففة وبرفعها على الغائها او اعمالها في ضمير الشان المحذوف = مهيئا نسخه

اول فيوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة والضمير للحبيبة والقسامة الحسن =

فالاولى بين القسم ولو وكانه اعتمد على لزوم صدارة القسم =

وصف بهذا لانها بهذه الحال تزداد حسنا =

يعنى انها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مخصصة بحالة الشرطية =

وزيادة ما بعد الكاف الداخلة على ان المفتوحة لازمة لئلا تلتبس بكاف من الحروف المشبهة بالفعل =

ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تأثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول مالم يكن له ان يدخله =

٢ اى في هذه الامثلة = بمعنى شئ =

وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها (و) اى كلمة لا تزاد (مع الواو) العاطفة (بعد النفي) لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين (و) تزاد (بعد ان المصدرية) نحو قوله تعالى ٭ ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد (وقلت) زيادة لا (قبل اقسم) نحو قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم (وشذت) زيادتها (مع المضاف) كقوله في بئر لاحور سرى وما شعر ٭ اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك (ومن والباء واللام تقدم ذكرها) مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها (حرف التفسير اى) ٭ فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات (وان وهي) اى ان (مختصة بما في معنى القول) اى بفعل منفرد في معنى القول تفرد المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى ٭ وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ٭ ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله تعالى ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا ٭ (حروف المصدر ما وان) ٭ المفتوحة المخففة (وانّ) المفتوحة المشددة (فالا ولان) اى ما وان المفتوحة المخففة (للفعلية) اى للجملة الفعلية اى يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى ٭ وضاقت عليهم الارض بما رحبت

وان لم يكن نفيا حقيقة لان المعنى المقصود القسم =

في بحث حروف الجر =

وعده البعض من الحروف العاطفة لكن اذا وقع بين امرين لهما اعراب على ما في التسهيل شرح عصام

جملة مستأنفة وليس عطفا على قولك لانه ليس مثالا لما تكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بيانا لفائدة قيد في الاكثر اذ الواجب ح تأخيره عن وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو رد لما يتوهم من انها قد تكون تفسيرا للقول الصريح استدلالا بهذه الآية فالفاء في قوله فقوله اما للتفصيل على تقدير اما او زائدة في خبر المبتدأ على مذهب الاخفش والعائد الى المبتدأ الاول محذوف اى فيه

بيان لفائدة قيد في الاكثر =

اى هنا التفسير لبيان الموصوف =

اى برجها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى
خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية وقال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج
البلاغة ※ بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية (وانّ) المفتوحة المشددة (للاسمية)
اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفّت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية
ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى
هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان
زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدر الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى
كونه زيدا (حروف التحضيض هلا والا) مشددتين (ولولا ولوما لها
صدر الكلام) لدلالتها على احد انواع الكلام فقصد لتدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع (ويلزمها الفعل) وفى بعض النسخ وتلزم
الفعل (لفظا) نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا (او تقديرا) نحو هلا
زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم
على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى
المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها
تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه
فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات ※
(حرف التوقع) ..... والتقريب (قد) سمى بهما لمجيئه لهما فان هذا
الحرف اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بد فيه من معنى التحقيق ثم انه ينضاف
فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب عن الحال مع التوقع اى
يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب اى قد حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم
يتوقع ركوبه (وهى فى المضارع) المجرد عن ناصب وجازم وحرف
تنفيس (للتقليل) اى ينضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان
الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله

(تعا)

اى فى معنى مصدر خبرها ان لم يكن الخبر الخبر مشتقا ولكنه فى معنى المشتق =

[ط] اى تعذر مصدر خبرها او ما هو فى معناه بان يكون الخبر جامدا محضا =

[١] اذ لا معنى للحض على ما فات =

قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو
قد والله احسنت ※ وقد لعمرى بت ساهرا (حرفا الاستفهام الهمزة
وهل لهما صدر الكلام) ※ لا يتقدمهما ما فى حيزهما لدلالتهما على احد
انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية (تقول) فى الاسمية (ازيد
قائم و) فى الفعلية (اقام زيد وكذلك هل) تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام
زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على[١]
شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى
هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال
فان رأت[اى هل] فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى[٢] وحنت[٣ بمعنى الكلام] الى الالف
المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة[٤] (والهمزة اعم تصرفا)
اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من
التصرف فى هل (تقول ازيدا ضربت) بادخال الهمزة على الاسم مع وجود
الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت (و) تقول (اتضرب زيدا وهو
اخوك) باستعمال الهمزة لانبات ما دخلت عليه على وجه الانكار[٥ التوبيخى] دون هل
تضرب زيدا لان المستفهم عنه[عط] فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان
اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف فى
الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه (و) تقول (ازيد
عندك ام عمرو) بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام
عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التى هى الاصل فى
باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان
المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال
الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك
ام عمرو فى تقدير بل[ع] اعندك عمرو (و) تقول (اثم اذا ما وقع وافمن كان
واومن كان) بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة (دون هل
اى بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها ※ حروف[٧]
الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام) ※ لما مر فان للاستقبال[٨] وان دخل

[١] اى على استعمال غير فصيح =

[٣] اما من الحنو بمعنى الميل ومن الحنين بمعنى الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الالف يقال حنت الالف اى الالفة والمعانقة وراغوش كرفتن = ※

[٤] حال معللة اى لاجل ذهولها عن الفعل =

[٥] اى ما بعدها ما كان ينبغى ان يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد يجئ للانكار الابطالى اى ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم بالبنين = واتخذ من الملائكة اناثا = خطاب للقائلين بان الملائكة بنات الله وكان المشركون يستنكفون من البنات فيختارون لانفسهم الذكور ومع ذلك ينسبون اليه تعالى الاناث فانكر الله ذلك منهم = ※

[عط] اذ لا معنى فى الاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضى فانه امر خفى = ※

[ع] بل ربالهمزة نسخه

[٧] اى الحروف الدالة على الشرط وهو تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى =

[٨] اى لحصول ما دخلت عليه فى الاستقبال ※ = ※

على الماضى ولو عكسه) يعنى هى للماضى وان دخل على المستقبل وفى بعض
النسخ فان للاستقبال ولو للمضى ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على
المضارع او الماضى نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك فمعنى المثال
الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال وقع
منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضى على ايهما دخلت نحو لو ضربت
ضربتُ ولو تضربُ اضربُ بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربى فى الماضى
فقد وقع منى ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تعالى
ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثانى
لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى
لحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا فيه
قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى
لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام فى الماضى بحصول مجئ مقدر فيه فيلزم
انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ فى زعم المتكلم
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم
الثانى للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة
وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم
المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور ههنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتنى
لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف
وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند الى انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد
بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه كقولك
لو اهانتنى لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام (وتلزمان) اى ان ولو (الفعل

اى ليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضى ه

مضاف الى المفعول ه

مع ما بها من خساسة الرق وفكها الخطر ه

بجمالها ومالها ونسبها وبغير ذلك ه

اى مفروض صفة حصول ه

ظرف الحصول او حال من ضمير مقدر حال من المستتر فى مقدرا ه

بناء على الوف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين ه

اى من امراة مشركة مع ما لها من شرف الحرية ورفعة الشان ه

اى الاكرام والمجئ ه

اى باللزوم المقارن بانتفاء اللازم ه

فالمعنى المطابقى هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع للامتناع المدلول الالتزامى ه

وكذا لا يحتاج الى استثناء نقيض الثانى ه

وهو انتفاء الاول لانتفاء الثانى

وعليه ورد قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ه

فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين ه

اى الشرط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية ه

(لفظا)

لفظا) كما مر من الامثلة (او تقديرا) نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد
فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار
منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
ابعد من حذف الفعل وحده (ومن ثمه) اى ومن اجل لزوم الفعل
بعدهما (قيل) بعد (لو) المحذوف فعلها (انك بالفتح) لا بالكسر (لانه
اى ان مع معموليه (فاعل) للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعليه هو
ان المفتوحة لا المكسورة (و) قيل (انطلقت بالفعل) اى بصيغة الفعل
(موضع منطلق) اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر
ان هو الافراد (ليكون) الفعل المذكور موضع اسم الفاعل (كالعوض
من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق
وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها
داله على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ
فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض
وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره
(وان كان جامدا) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جاز) وقوع ذلك الاسم
الجامد خبرا (لتعذره) اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى
ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع
فعله فى موضعه (واذا تقدم القسم اول الكلام) اى فى اول زمان التكلم
بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم
غير الشرط (على الشرط) متعلق بتقدم (لزمه الماضى) اى لزم القسم
ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا (لفظا او معنى) ليكون
على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب (وكان الجواب
للقسم) فقط (لفظا) لا للقسم والشرط

الصواب اسقاط انتم كما يدل عليه اخر كلامه ه

على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون ه

ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد ه

لتقوى القسم بالتصدر وضعف بالتوسط ه

اعلم ان اللف والنشر هو ذكر متعدد على التفصيل والاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اى يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى للثانى وهكذا على الترتيب واما على غير ترتيبه لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا على الترتيب وليس معكوس الترتيب اولا يكون كذلك وليس مختلط الترتيب والثانى لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وذلك مثل قوله تعالى وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر ما لكل اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين لعدم الالتباس للعلم بتضليل كل فريق صاحبه اذا عرفت هذا فلا بد من المحشى من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد المذكور فى اللف ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء فان اعتبر كون مجموع المثالين نشرا لكل من اللفين فاعتبار اللف الاول يكون النشر على غير ترتيبه وباعتبار الثانى يكون على غير ترتيبه ايضا على المعنى الاول وعلى ترتيبه على المعنى الثانى وجعل عبارة الشارح موافقة لهذا بان زيد لفظ الغير فى مواضع ثلثة الاول قوله كلاهما نشرا على ترتيب اللف والثانى قوله فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف واسقط من قوله وباعتبار الثانى على غير ترتيبه لكن بيان كون كل من المثالين نشرا على ترتيب اللف او على غير ترتيبه على حدة عقبه وقوله ففى كل من المثالين يشهد بانه جعل كلا منهما نشرا لا مجموعهما فالحق ان مراده من كون المثال نشرا ترتيب اللف كونه مثالا للجزء الاول ومن كونه نشرا على غير ترتيبه كونه مثالا للجزء الثانى وان لفظ الغير لازم فى المواضع الاول دون غيره وان اسقاط الغير لا وجه له وبعضهم وجه ذهابا الى صيغة الاحتباك ليكون اللف والنشر على حقيقته بان حذف من الاول ولا يتنك بقرينة الثانى وحذف وآتك من الثانى بقرينة الاول ولا يخفى انه لم يأت بشئ لمحرره شوكت

جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط (مثل والله ان ايتنى) مثال للماضى لفظا (اولم تأتنى) مثال للماضى معنى (لاكرمتك وان توسط) اى القسم بين اجزاء الكلام (بتقديم الشرط) عليه (او غيره) اى تقديم غير الشرط (جاز ان يعتبر) القسم ويلغى الشرط (و) ان (يلغى) القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم (كقولك انا والله ان تأتنى آتك) فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه (وان ايتنى والله لآتينك) وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول للاشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه (اى اعتبار التقديم والجواز) بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما (نشريهما نسخه) من حيث مثالهما (مثاليهما نسخه) (وتقدير القسم كاللفظ) اى كالتلفظ به او مقدره كملفوظه فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى (لئن اخرجوا لا يخرجون) اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به (لانه اكثر استعمالا) اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم

في كون احدهما على ترتيب اللف والاخر على غير ترتيبه

قيد بقدر الامكان لتخلل جواز اعتبار القسم ولو عكس لم يتصل اصلا

قيد الملفوظ بذلك لان المقدر لا يكون الا فى صدر الكلام

عط
اللام فيه موطئة اعلم انه ان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقيل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة تسمى موطئة اى ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك لئن اتيتنى لآتينك ويجوز والله ان اتيتنى لآتينك بلا لام فان حذف القسم وقدر فالاكثر المجئ باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجئ من غير لام كقوله تعالى (لمشركون) وان اطعتموهم انكم لمشركون ط

لمشركون) اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء (واما للتفصيل) اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر اى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى (اى قصد السببية) (والتزم حذف فعلها) الذى هو الشرط (وعوض بينها) اى بين اما (وبين فائها) الواقعة فى جزائها (جزء مما فى حيزها) اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق (مطلقا) اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز (بعد اسقاط الفاء) تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا (وقيل) القائل المبرد (هو) اى ما وقع بينها وبين فائها (معمول) الشرط (المحذوف) عملا (مطلقا) اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه (مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط

وكون اما للتفصيل قول بعض وتكلف فيما لم يتعدد بتقدير ما يجعله متعددا ورجح الرضى ان اما لاستلزام شئ لشئ مع التفصيل فى الاغلب وقد يتجرد عن التفصيل فقول المص اما بيان لما هو الاكثر او اختيار لقول البعض ولم يبين كونه للاستلزام لانه يعلم من كونها من حروف الشرط عط كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد لعلم المخاطب بمجئ الاخوة

والحاكم نسخه

فانها لا يجوز ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها فهى سببية فدل على كونها للشرط

لكثرة استعمالها فى الكلام ولكونها تفصيل وهو مقتض لتكررها فيؤدى الى الاستثقال ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة فى جميع المواضع

ط
اى سواء كان المانع من التقديم الفاء او وجد مع مانع آخر

ظا
مهما اسم ما لا يعقل سوى الزمان ويكن تامة فاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شئ بيان لمهما لزيادة التعميم ط

صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز
التقديم اصلا (وقيل) القائل هو المازنى (ان كان) ما يتوسط بين اما
وفائها (جاز التقديم) على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
(فمن) قبيل القسم (الاول) وهو ان يكون المتوسط جز الجزاء وقدم
على الفاء (والا) اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل
انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما حيز ان
لا يعمل فيما قبلها (فمن) قبيل القسم (الثانى) وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع
آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد
فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم
اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار
اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثانى
مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق فيم اما مقام مهما وحذف فعل
الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره[١٣]
على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير
ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة
المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر
على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا اخلاف وانما مثل المصنف
بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة
لكثرتها ❊ (حرف الردع كلا) الردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص
فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد
الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى
ذلك (وقد جاء) اى كلا (بمعنى حقا)[٩] والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة

اذا كان المتوسط ما سوى الظروف من المفاعيل كالمفعول به فى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فجريان التقدير الثانى فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما يكن اليتيم على ان اليتيم معمول لفعل الشرط ـه

[١٣] اى الكلام على المذهب الثانى ـه

[٩] واذا كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذى هى من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اى كلا لا تفعل او ليس الامر كذا ـه

(كقوله)

كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع
المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان المقر به تحقيق مضمون الجملة كالمقر بان فلم يخرجه
ذلك عن الحرفية ❊ (تاء التأنيث الساكنة) ❊ لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
(تلحق) الفعل (الماضى) لتكون من اول الامر علامة (لتأنيث المسند اليه)
فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف
تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر
بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانهما
كالحرف الاخير مما تلحقان به (فان كان) اى المسند اليه اسما (ظاهرا غير
مؤنث (حقيقى فمخير) اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او
فهو اى الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة
قد تقدمت الا انها ذكر فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا
من حيث انها من احكام تاء التأنيث (واما الحاق علامة التثنية والجمعين)
اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
(فضعيف) لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع
لما انها ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر
على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع
من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا
الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر
والغرض كون الخبر مهما ❊ (التنوين) ❊ فى الاصل مصدر نونته اى
ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه
لما فى المصدر من الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح
(نون ساكنة) اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى
وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله (تتبع

والمراد بالمتحركة ما تكون لمجرد التأنيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع التأنيث ـه

[٢] بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل ـه

[٣] اى التثنية والجمعين ❊

وبكونها حروفا جاز استعمال الواو فى غير العقلاء نحو اكلونى البراغيث ـه

فالمتحركة ساكنة فى الاصل فلا يرد ان تعريف التنوين غير جامع لخروج النون المتحركة ـه

حركة الآخر) اى اخر الكلمة فان هذه النونات اواخر تلك الكلمات لا توابع
حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر
من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين
آخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر
الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل
تنوين الترنم فى الفعل (لا لتأكيد الفعل) فخرج به نون التأكيد الخفيفة
ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها
حركة الآخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس
نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى (وهو) اى التنوين
(للتمكين) وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه
الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه فى غير
المنصرف (والتنكير) وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان مدخوله غير معين نحو صهٍ اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما
صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين فى نحو احمد
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا
فاذا جعلته علما تمحض للتمكن (والعوض) وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف
اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم
مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة
للتخفيف لحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك
حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم
ومررت بكل قائما اى كل واحد وامثال ذلك (والمقابلة) وهو ما يقابل
نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان
الواو علامة فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فى ذلك فزيد
التنوين فى آخر ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت
بمسلمات مثلا امرأة تثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية
والتأنيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات

لأن الحركات يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف كما بين فى محله =

وفسر الرضى التمكن بكون الاسم معربا فعلى هذا يوجد معناه فى غير المنصرف ايضا =

من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل =

وان تصور صورته للضرورة والتناسب فهى داخلة فى تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم =

اى سكوتا عن كل كلام =

لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد =

فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معا فانه يدل عليهما =

بيان لوجه تناسبهما ليصير احدهما عوضا عن الآخر =

وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث =

بمشاركته النون فى كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شئ آخر =

ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر
الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين
عليه (والترنم) وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه
حرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن
الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقها
للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب
الغناء لان محل التغنى به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات
الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعانى وهو ما يلحق القافية المطلقة وهى
ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته لواحد من الالف والواو والياء
وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق
التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما فى قول الشاعر
اقلى اللوم عاذل والعتابن ٭ وقولى ان اصبت لقد اصابن ٭ فروى هذا
البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن هذا الالف عند
التغنى تنوين الترنم وانما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت هذه مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق
ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر ٭ وقاتم الاعماق خاوى المخترقن ٭
مشتبه الاعلام لماع الخفقن ٭ فان روى القافية فى هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغنى بالفتح او الكسر ولحق
بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى
لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين
عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص
به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع
لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب
لا بازاء معنى من المعانى ففى عد تنوين الترنم من اقسام الحروف
التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما
التنوينات الأخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تأمل (ويحذف)

وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية اونونية مثلا =

متخلل فى اجزاء ما دل على الجزاء =

الاشباع لتحصيل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التغنى =

جمع عمق بمعنى اطراف المفازة =

اى الطريق الممتد =

جمع علم وهو ما يهتدى به فى الطريق =

الخفق بالسكون اضطراب السراب حرك للضرورة والمراد به الى اب الخافق نعت بالمصدر =

وهو ان توازن اجزاء الشعر باجزاء البحر والموازنة ان يقابل حروف اجزاء الشعر بحروف اجزاء البحر متحركاتها بمتحركاتها سواء توافقت فى خصوص الحركة اولا وسواكنها بسواكنها والعبرة بالحروف الموجودة فى التلفظ دون الخط =

تنزيل الغرض فى الشئ منزلة معناه =

اخذ من الاستمرار المستفاد من المستقبل هذا فى السعة واما فى الضرورة فقد لا يحذف كقوله جارية من قيس من ثعلب وقد يحذف فيما عداه تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة احد الله الصمد ـه

اى التنوين وجوبا (من العلم) حال كونه (موصوفا با بن) حال كون الابن (مضافا الى علم اخر) نحو جاءنى زيدُ بْنُ عمروٍ وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه له فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان اى الابن صفة لغير العلم اوكان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل بن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اى التنوين اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها فانه لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم ❊ نون التأكيد ❊ قسمان (خفيفة ساكنة) لانها مبنية والاصل فى البناء السكون (ومشددة مفتوحة) لثقلها وخفة الفتحة (مع غير الالف) اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية (تختص) اى نون التأكيد (بالفعل المستقبل) الكائن (فى) ضمن (الامر) نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد (والنهى) نحو لا تضربن (والاستفهام) نحو هل تضربن (والتمنى) نحو ليتك تضربن (والعرض) نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا (والقسم) نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب للدلالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد اى النون الا ما يكون مطلوبا (وقلت) اى نون التأكيد (فى النفى) فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهاله بالنهى (ولزمت) اى نون التأكيد (فى مثبت القسم) اى جوابه المثبت لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز (وكثرت) اى نون

وصفا نحويا لكن بشرط الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف فى زيد الظريف ابن عمرو وبشرط كون الثانى مذكرا فلا يحذف فى زيد ابن فاطمة ـه

والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فتقول ابو بكر بن محمد بلا تنوين ـه

فالعلم اعم من ان يكون صريحا او كناية عنه ـ ❊

اى من هذا البناء ـ ❊

لا لالتقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل فى الساكن ـه

بخلاف البنت فانه لا يجب الحذف مع البنت بل فيه وجهان اجودهما عدم الحذف ـه ❊

الاضافة لادنى ملابسة ـ

جملة مستأنفة او خبر بعد الخبر لقوله نون التأكيد ـه

اى فى التثنية والجمع ـه

فى كون كل منهما نونا واقعا بعد الالف ـ ❊

اعم من ان يكون بغير اللام او باللام ـه

لان وضعه لتأكيد طلب حصول شئ اما فى الخارج او فى الذهن والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا ـه

التأكيد (فى مثل اما تفعلن) اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينتقص المقصود من غيره ❊ (وما قبلها) اى ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت وثقيلة (مع ضمير المذكرين) وهو الواو (مضموم) ليدل على الواو المحذوفة لا لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى ولثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر (و) مع ضمير (المخاطبة) وهو الياء (مكسور) ليدل على الياء المحذوفة لا لالتقاء الساكنين اولثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة (و) ما قبلها (فيما عدا ذلك) المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة (مفتوح) طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله (وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان) بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فى المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان فى جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات (ولا تدخلهما) اى التثنية وجمع المؤنث النون (الخفيفة) للزوم التقاء الساكنين على غير حده (خلافا ليونس) فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما فى الوقف وليس بمرضى عند الاكثرين (وهما) اى النون الثقيلة والخفيفة (فى غيرهما) اى فى غير التثنية وجمع المؤنث (مع الضمير البارز) اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة (كالمنفصل) اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون

لان ما قبله فيهما الف لا فتحة ـ

اى عن الحكم بفتح ما قبلها ـ

يلتبس نسخه

على كلا المذهبين لعدم كون الثانى مدغما ـه

١٩ اى معفوا

١٦ اذا كان اولهما حرف لين ـ

حال من غيرهما ـ ❊

والمراد من الضربين كونهما كالمنفصل وكالمتصل ـ ❊

من اللحوق فى الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس ـه

مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو
كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة في اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا
اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض اى الهدف
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة
تقول اخشين كاخشي الرجل (فان لم يكن) اى الضمير البارز وهو في الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش (فكالمتصل) اى فالنون كالكلمة المتصلة
ويعني نعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها
كما قلت اغزوا وارميا واخشيا (ومن ثمه) اى لاجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل (قيل هل ترين) في هل ترى كما يقال
هل تريان هذا مثال لغير البارز الذى تحرك لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل
(و) هل (ترون) في مثل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد وضم
الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون
(و) هل (ترين) في هل ترين باسقاط نون الواحدة واثبات الياء
وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون
(واغزون) عطف على هل ترين لا على ترين اى ومن ثمه قيل اغزون اذ لا يدخل الاستفهام على الامر
برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا (واغزن) في اغزوا بحذف
الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم (واغزن) في اغزي بحذف الياء
المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب
تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز
كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا
اليه (و) النون (المخففة تحذف للساكن) اى لالتقاء الساكن الذى
بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر
❊ لا تهين الفقير علك ان ❊ تركع يوما والدهر قد رفعه ❊ اى لا تهينن
حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة
ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها
كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس خط المرتبة ما يدخل الفعل

عطف على فتقول ❊

غير الشارح الترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة ❊

لانه علامة الاعراب ونون التأكيد يقتضى البناء ❊

بعد اسقاط مثال المثنى وجمع المؤنث

عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا (و) تحذف
ايضا المخففة (في) حال (الوقف) على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم اوكسر
ما قبلها كما تحذف التنوين لذلك (فيرد ما حذف) لاجل المخففة كما اذا
الحقت المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء
فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف
التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة
ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم (و) المخففة
(المفتوح ما قبلها تقلب الفا) كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها
بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا حال الوقف واذا انضم اوانكسر
تحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير واختم لي بخير في الوقف ❊ اللهم اجعل خاتمة
امورنا خيرا ❊ ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا ❊ واجعل نونات نقائصنا
خفيفة كانت اوثقيلة في مواقف الندامة ❊ منقلبة بالف اداب عبوديتك
على نهج الاستقامة ❊ وصل على من كانت شفاعته في محو ارقام الضلالات
كافية ❊ وعن مضرة شناعة اسقام الجهالات شافية ❊ وعلى اله واصحابه
وعلى من تبعهم من زمرة احبابه ❊ فقد استراح من كمد الانتهاض لنقل
هذا الشرح من السواد الى البياض ❊ العبد الفقير عبد الرحمن بن
محمد الجامي وفقه الله سبحانه في وظايف عبوديته للاعراض ❊ عن مطالبة
الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادى عشر من رمضان
المنتظم في سلك شهور سنه سبع وتسعين وثمانمائة
من الهجرة النبوية عليه افضل التحية ❊

تمت

بحمده سبحانه وتعالى قد كمل طبع هذا الشرح الشريف والايضاح اللطيف
المسمى بالفوائد الضيائية على الكافية وهي في علم دقائق علم النحو كافية وافية
من همم قلم الحاج المصطفى افندى الراقم وهو في مطبعة الحاج المحرم
افندى ❊ يسر المولى مقاصده الدنيوى والاخروى ❊ وتم ختامه
في اواخر جمادى الاولى ❊ لسنة ثلاث وتسعين ومائتين
والف سنه ١٩٣٣ ❊

التقييد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا ❊

اى حال الوقف فتقول قاض ورام ولا تقول قاضى ورامى باعادة الياء ❊

شرح الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر علينا كشف دقايق المشكلات ❊ ووفقنا بسط حقايق المعضلات ❊ وصل على اشرف الموجودات ❊ محمد المبعوث الى كافة المخلوقات ❊ وعلى آله وصحبه الحائين على الحسنات ❊ والناهين عن المعاصى والسيئات (اما بعد) فان بعض اخوانى من خلص احبابى وهو سمى الرسول وبين الفضلاء مقبول قال المحل الذى سيجئ ذكره لا يخلو عن الاشكال فارجو منك ان تطالع فيه على مقتضى الحال ثم عليك ارسال مطالعتك الى والايصال فاطعت كلامه واسعفت حاجته وشرعت مرامه متوكلا على الله الوهاب انه ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ❊ قال الش الشهير بمولانا جامى النحرير ❊ عامله الله تعا بلطفه الخطير ❊ فى اخر شرحه للمختصر المنسوب الى ابن الحاجب المشتهر فى المشارق والمغارب

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة) التبعة بكسر الباء بمعنى المتبوع كالطلبة بكسر اللام بمعنى المطلوب والجار والمجرور متعلق بصفة ضيرا المقدرة اى ضيرا ناشيا وقدم رعاية لامر السجع ويمكن ان يكون المراد من التبعة المؤاخذة كما قال صاحب المنار فى احكام القلى وجملة الامر ان يوضع عنه العهدة وقال الشارح ابن ملك المراد من المهدة ههنا لزوم

ما يوجب التبعة والمؤاخذة (شرورنا) جمع شر وهو معروف مجرور مضاف اليها لتبعة (ضيرا) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء المثناة التحتية وهو بمعنى الضرر منصوب على انه مفعول لا تلحق والمراد من متبوع شرورنا الشيطان الرجيم بقرينة المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام فيكون حاصل المعنى على التقدير الاول اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا ضيرا ناشيا من الشيطان الرجيم كيلا يضر بخاتمتنا وعلى التقدير الثانى ولا تلحق بنا من مؤاخذة شرورنا ضيرا فبسبب المؤاخذة يلزم منا امر عظيم وفى بعض النسخ ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا خيرا بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتية مكان ضير المذكور فلعله وقع سهوا من قلم الناسخ اذ لا وجه له ولا يخفى لطف عبارة خاتمة امورنا خيرا وعبارة ولا تلحق بنا حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف ذكر الشر بعد ذكر الخير حيث ذكر فى الآية الكريمة كذلك (واجعل نونات) بالجر مفعول اول لاجعل مضاف الى (نقايصنا) جمع نقيصة وهى العيب كذا فى المختار والمراد من نونات نقايصنا المعاصى بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة بين نونات نقايصنا وبين المعاصى من حيث ان اولهما نون وميم وهما قريبان فى المخرج فهذه المناسبة كافية فى الارادة المذكورة (خفيفة كانت او ثقيلة) صغيرة كانت او كبيرة لان الخفيفة صغيرة والثقيلة كبيرة كما لا يخفى (فى مواقف الندامة) الجار مع المجرور متعلق بلفظ جعل ويمكن ان يكون الجار مع المجرور فى محل النصب على انه حال من المفعول الاول المذكور وانما قال فى مواقف الندامة لان المرء يرى سيئاته فيها (منقلبة) منصوب على انه مفعول ثان لاجعل (بالفات اداب عبوديتك) الجار مع المجرور متعلقة بمنقلبة والمراد من انقلاب النونات بالف آداب العبودية انقلاب المعاصى والسيئات الى الحسنات بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة ايضا بين الف الآداب والحسنات من حيث ان اولهما الف وحاء وهما من حروف الحلق (على نهج الاستقامة) الجار مع المجرور صفة لعبوديتك ووقع سجعا للفظ الندامة فيكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت وكبيرة فى مواقف الندامة منقلبة بحسناتنا من حيث عبوديتنا اليك على نهج الاستقامة فيكون جميعها

حسنات فتدخل تحت وعد قولك ※ فاما من ثقلت موازينه فهو فى عيشة راضية ※ وتخرج عن وعيد قولك ※ واما من خفت موازينه فامه هاوية ※ وعلى تقدير ان يكون الجار مع المجرور فى مواقف الندامة فى محل النصب على انه حال من المفعول الاول يكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت او كبيرة حال كونها مرئية فى مواقف الندامة منقلبة بحسناتها الخ ولا يخفى ايضا لطف عبارة نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة وعبارة منقلبة بالفتح حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف ذكر الاستقامة بعد ذكر الالف حيث ان الالف مستقيمة (وصل) فعل امر من فعل (على) حرف جر (من) موصول (كلمة) مرفوعة مبتدأ مضاف الى (شفاعته) وهى مجرورة على انها مضاف اليها لكلمة والضمير المجرور عائد الى الموصول (فى محو ارقام الضلالات) الجار والمجرور متعلق بلفظ (كافية) وهى مرفوعة على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره صلة للموصول المذكور (وعن مضرة) وهى معروفة (شناعة) وهى لفظا مجرورة لكونها مضافا اليها لضرورة (اسقام) جمع سقم بضم السين وسكون القاف وفتحهما وهو المرض مضاف اليها لشناعة (الجهالات) وهى مجرورة لكونها مضافا اليها لاسقام والجار مع المجرور متعلق بلفظ (شافية) وهى مرفوعة على انه خبر بعد خبر للمبتدأ المذكور وقدم الجار مع المجرور فى الفقرتين على متعلقهما لامر السجع وفيه بحث لان بالتأخير يوجد ويرعى امر السجع ايضا اللهم الا ان يقال قدما لامر السجع والتخصيص فيكون حاصل المعنى اللهم صل على من كلمة شفاعته كافية فى محو ارقام الضلالات وشافية عن مضرة شناعة اسقام الجهالات وهو سيدنا محمد عليه السلام بقرينة المقام ايضا ولا يخفى لطف عبارة كلمة وعبارة كافية وشافية حيث ان الكافية والشافية يبحث فيهما عن الكلمة وهما كتابان لابن الحاجب وكذا لا يخفى لطف ذكر شافية بعد ذكر الاسقام حيث ان السقيم يكون صحيحا بالشفاء وكذا لا يخفى لطف ذكر الجهالات بعد ذكر الضلالات حيث ان الجهالات ضلالات وكما لا يخفى لطف اضافة ارقام الى الضلالات حيث اشار الى كون الضلالات مرقومة محوية وكذا لا يخفى لطف اضافة اسقام الجهالات حيث اشار الى كون الجهالات اسقاما (وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم فى زمرة

احبابه) لا يخفى ان هذا القول مستغن عن البيان (قد) للتحقيق (استراح) فعل ماض (من كمد) الكمد الحزن المكتوم كذا فى المختار والجار مع المجرور متعلق باستراح (الانتهاض) مجرور مضاف اليه لكمد قال فى المختار استنهضه لامر كذا امره بالنهوض له والنهوض القيام والاستواء (لنقل) الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض (هذا الشرح) مجرور مضاف اليه لنقل (من السواد الى البياض) الجار مع المجرور فيهما متعلق لنقل (العبد) مرفوع فاعل استراح (الفقير) مرفوع صفة للعبد (عبد) مرفوع على انه عطف بيان للفظ العبد (الرحمن) مجرور مضاف اليه لعبد (بن محمد الجامى) مرفوع تقديرا على انه صفة نسبية لعبد الرحمن (وفقه) فعل ومفعول (الله) فاعل وفق (سبحانه) كلمة سبحان طويلة البيان لا يليق بهذا المختصر (فى وظايف) جمع وظيفة وهى معروفة (عبوديته) مجرورة مضاف اليها لوظايف الجار مع المجرور متعلق بوفقه والضمير المجرور راجع الى عبد الرحمن (للاعراض) بكسر الهمزة وسكون العين المهملة مصدر من باب الافعال الجار مع المجرور متعلق بوفقه ايضا (عن مطالبة) الجار مع المجرور متعلق بالاعراض (الاعواض) جمع عوض مجرورة مضاف اليها لمطالبة من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله (والاغراض) بفتح الهمزة وسكون الغين المعجمة جمع غرض مجرورة معطوفة على مطالبة فيكون حاصل المعنى قد استراح العبد الفقير عبد الرحمن الجامى عن حزن القيام والاستواء لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض والمراد من قوله قد استراح الخ بيان ان الشارح من هو وان شرحه لله تعالى لا للاعواض ولا للاغراض ولا يخفى ايضا لطف عبارة السواد والبياض بعد ذكر كمد الانتهاض حيث اشار الى ان كمد انتهاضه للنقل فى النهار والليل جميعا المأخوذين بالاشارة بلفظى السواد والبياض اللهم بيض وجوهنا فى الدنيا ولا تجعلنا فى الاخرة من اهل الاعراض واحفظنا من شر اهل الاغراض فانك كريم مستغن عن الاعواض والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: K. E. Burhaneddin
Yeni Kayıt No:
Eski Kayıt No: ١٤٠